القواعد المقرّرة والفوائد المحرّرة

المسمَّى اختصاراً

بـ(متن البقريَّة) في القراءات السبع

تأليف

الإمام محمد بن قاسم بن إسماعيل البقري

المتوفى سنة ١١١١ للهجرة

دراسة وتحقيق

الدكتور محمد بن إبراهيم بن فاضل المشهداني

مقرئ القرآن الكريم بالقراءات العشر المتواترة

تقديم

الدكتور عمر حمدان الكبيسي

مكتبة الرشد

الرياض

بسم الله الرحمن الرحيم

القواعد المقررة والفوائد المحررة

الطبعة الأولى

١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م



مكتبة الرشد ناشرون
المملكة العربية السعودية - الرياض - شارع الأمير عبد الله بن عبد الرحمن (طريق الحجاز)
ص.ب : ١٧٥٢٢ الرياض ١١٤٩٤ هاتف ٤٥٩٣٤٥١ فاكس ٤٥٧٣٣٨١

Email.alrushd@alrushdryh.com
Website : www.rushd.com

- فرع طريق الملك فهد : الرياض - هاتف ٢٠٥١٥٠٠ فاكس ٢٠٥٢٣٠١
- فرع مكة المكرمة : هاتف ٥٥٨٥٤٠١ فاكس ٥٥٨٣٥٠٦
- فرع المدينة المنورة : شارع ابى ذر الغفارى - هاتف ٨٣٤٠٦٠٠ فاكس ٨٣٨٣٤٢٧
- فرع جدة : ميدان الطائرة - هاتف ٦٧٧٦٣٣١ فاكس ٦٧٧٦٣٥٤
- فرع القصيم : بريدة - طريق المدينة - هاتف ٣٢٤٢٢١٤ فاكس ٣٢٤١٣٥٨
- فرع أبها : شارع الملك فيصل - تلفاكس ٢٣١٧٣٠٧
- فرع الدمام : شارع الخزان - هاتف ٨١٥٠٥٦٦ فاكس ٨٤١٨٤٧٣

وكلاؤنا في الخارج

- القاهرة : مكتبة الرشد - هاتف ٢٧٤٤٦٠٥
- بيروت : دار ابن حزم هاتف ٧٠١٩٧٤
- المغرب : الدار البيضاء - وراقة التوفيق - هاتف ٣٠٣١٦٢ فاكس ٣٠٣١٦٧
- اليمـــن : صنعاء - دار الآثار - هاتف ٦٠٣٧٥٦
- الأردن : عمان - الدار الأثرية ٦٥٨٤٠٩٢ جوال ٠٧٩٦٨٤١٢٢١
- البحرين : مكتبة الغرباء - هاتف ٩٥٧٨٣٣ - ٩٤٥٧٣٣
- الإمارات : مكتبة دبي للتوزيع هاتف ٤٣٣٣٩٩٩٨ فاكس ٤٣٣٣٧٨٠٠
- سوريا : دار البشائر ٢٣١٦٦٦٨
- قطـــر : مكتبة ابن القيم - هاتف ٤٨٦٣٥٣٣

بسم الله الرحمن الرحيم

كذلك لنثبت به فؤادك

ورتلناه ترتيلا

الفرقان/ ٣٢

وعن سَعْد بن عُبَيْدة عن أبي عَبْدِ الرّحْمن السُّلميّ عن عُثْمانَ رضي الله عنه عن النّبيّ ﷺ قال: (خَيْرُكُم مَن تَعلّمَ القُرْآنَ وعَلّمَه).

قال سَعْدُ بنُ عُبَيْدة:(وأقرأ أبو عبد الرحْمن السّلميُّ في إمرة عثمانَ رضي الله عنه حتى كان الحجّاجُ، قال: وذاك الذي أَقعدني مَقْعدي هذا).

أخرجه الإمام البخاريُّ في صحيحه برقم : (٥٠٢٧).

هذا الكتاب

أصل هذا الكتاب رسالة علميّة تقدّم بها المؤلّف إلى قسم أصول الدين في كلية العلوم الإسلامية بجامعة بغداد للحصول على درجة الماجستير في أصول الدين (تخصّص علوم القرآن).

وقد تمّت مناقشة الرسالة بتاريخ ١/٩/١٩٩٦م من قبل كلّ من الأساتذة:

ـ أ. د. حسام سعيد النعيميّ	رئيس اللجنة
ـ د. محمّد صالح عطيّة	عضواً مناقشاً
ـ د. حمودي زين الدين المشهدانيّ	عضواً مناقشاً
ـ أ. د. محيي هلال السرحان	عضواً (المشرف).

وحصل بها المؤلّف على درجة الماجستير بتقدير (امتياز)، ولله الحمد والمنّة.

الإهـــداء

إلى سيّد الأولين والآخرين.. وإمام الأنبياء والمرسلين.. نبيّنا محمّد ﷺ.

ثم إلى صحابته الكرام ـ رضي اللّه عنهم ـ والتابعين لهم بإحسان.

وإلى كلّ الذين نذروا أنفسهم في سبيل خدمة هذا الدين.. من العلماء العاملين.. والأولياء الصالحين.

وإلى مشايخي الذين استطعتُ أن أتلقّف من أفواههم الطاهرة ما كان نوراً أمامَ عينيّ في كتابة هذه الرسالة.

ثم إلى والديّ العزيزينِ اللذينِ أرخصا من أجلي كلَّ غالٍ ونفيس.

ثم إلى زوجتي وأصدقائي.

أهدي ثمرة جهدي المتواضع.

وفاءً.. وحباً.. وتقديراً.



بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم فضيلة الأستاذ الدكتور عمَر حَمْدان الكُبَيْسيّ

الأستاذ المشارك في قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية
في كلية التربية بجامعة عجمان للعلوم والتكنولوجيا

الحمد للّه الذي أنزل الكتاب ولم يجعل له عوجاً، وصلّى اللّه وسلّم وبارك على من نزّل هذا الكتاب على قلبه ليكون للعالمين نذيراً، وعلى آله وصحبه والتابعين وتابعيهم، وكلّ من كان حلقة في هذه السلسلة الذهبيّة التي روتْ لنا القراءات كابراً عن كابر عبر العصور إلى يوم الدين.

وبعد:

١ ـ فإنّ مكانة أيّ كتاب تُستَمَدّ من مكانة موضوعه، والكتاب الذي بين أيدينا كتابُ قراءاتِ القرآن، فهو بها إذاً في الذروة.

٢ ـ وكتاب (**القواعد المقرّرة والفوائد المحرّرة**): في القراءات السبع هذا **للإمام محمّد ابن قاسم البقريّ** (ت١١١١هـ)، كتاب وضعه مؤلّفه ليكون كتاباً منهجيّاً للمبتدئين من طلبة العلم، وقام بالفعل هو بتدريسه لطلبته، واستمرّ طلابه بتدريسه لطلبتهم إلى يومنا هذا.

غطّى الكتاب أصول قراءة كلّ واحد من القرّاء السبعة ـ عليهم رحمات اللّه ـ بصورة مختصرة، لكنّه اختصار لم يخلّ ـ غالباً ـ بشيء من الأصول.

فكان المؤلّف بكتابه المختصر هذا قد أوقف قارئه على بيان أهمّ ما انفرد به كلّ قارئ من القرّاء السبعة.

٣ـ أما محقّقه: فهو فضيلة الدكتور **محمّد بن إبراهيم بن فاضل المشهدانيّ**، جمع في علم القراءات بين الشهادتين:

شهادة الجامع، وشهادة الجامعة.

فهو مجاز من شيخه ووالده في القراءات السبع، في إجازة تتسلسل ـ رواية ـ إلى مصدرها الأول على ظهر هذه البسيطة رسول اللّه محمّد ﷺ.

وهو محقّق علميّ أخرج لنا كتب القراءات في ثوبٍ علميّ، ودراسة متأنّية، ليتسنّم بها أعلى الدرجات العلمية.

فصاحبنا ـ حفظه اللّه ـ ينظر بعينين نافذتين، فالصورة أمامه واضحة من كلّ جوانبها.

ومن آفات من سار في هذا الطريق أن يكون أحد شقَّيْه مستقيماً، في حين نرى الشقّ الآخر مائلاً.

أبارك لأخي الدكتور محمّد المشهدانيّ هذا التوفيق الربانيّ، وأدعوه أن لا يألو جهداً في العطاء وتبليغ هذا العلم النادر إلى من يتعطّش إليه، وهم كثر، شكراً على ما منّ اللّه به عليه من عطاء.

بارك اللّه له في علمه ووقته، وسدّد خطاه في الدارين.

وصلَّى اللّه وسلَّم على حبيبنا محمّد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

والسلام عليكم ورحمة اللّه وبركاته.

الفقير إلى عفو اللّه
د. عمر حمدان الكبيسيّ
كتب بعجمان في
٢٩/ محرم الحرام/ ١٤٢٥ هـ
الموافق ٢٠/٣/٢٠٠٤م.





إنّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره.. ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيّئات أعمالنا.. من يهده الله فلا مضلّ له.. ومن يضلل فلن تجد له وليّاً مرشداً.

وأشهدُ أن لا إله إلا الله.. وحدَه لا شريك له.. وأشهدُ أنّ محمّداً عبده ورسوله.. أرسله الله تعالى بالهدى ودين الحق.. ليظهره على الدين كله.. وكفى بالله شهيداً.

أمّا بعد: فإنّ الكتابة في العلوم الإسلاميّة ـ بكافّة أشكالها وأنواعها واختصاصاتها ـ من أنفس ما تنفَق فيه الأعمار، وأجلّ ما تصرَف فيه الأوقات، وكيف لا يكون الأمر كذلك؟!! وعلومُ الإسلام جميعاً ترجع إلى كتاب اللّه تعالى المعجِز (القرآن الكريم)، الذي قال فيه سبحانه: ﴿قُلْ لَئِنَ اجْتَمَعتِ الإِنْسُ والجِنّ عَلى أَنْ يَأْتوا بِمِثْلِ هَذَا القُرءَانِ لا يَأْتونَ بِمِثْلِهِ ولَوْ كَانَ بَعْضُهُم لِبَعْضٍ ظَهِيراً﴾[1].

أسباب اختيار الموضوع:

وقد رأيتُ أن أكتب في علوم القرآن الكريم.. لأنها أجلُّ العلوم الإسلاميّة قَدْراً، وأعظُمها أجْراً، وأرجاها ذخْراً.. بل قد ارتأيتُ أن أبحث في علم القراءات القرآنيّة.. لأسبابٍ دفعتني إلى ذلك.. إليك أبرزها:

(١) سورة الإسراء/ آية ٨٨ .

١- إنّ الكتابة في ميدان علمَيْ التجويد والقراءات في الوقت الحاضر قليلة بالنسبة إلى ما يُكْتَب في بقيّة العلوم.

٢- إنّ المؤلّفين الأوائل خلّفوا لنا تراثاً ضخماً في مجال علمَيْ التجويد والقراءات.. بيدَ أنّ هذا التراث الضخم لم يحظَ بالعناية الكاملة.. كما حظيتْ بقيّة العلوم.

٣- إنّ توجّهاً كبيراً وملموساً قد برز في هذه السنين الأخيرة نحو دراسة هذين العلمين الجليلين.. من قِبَل طلبة الدراسات العليا.. ومن قِبَل أساتذة الجامعات المختلفة.

ولكنّ هذا التوجه الكبير يشوبه كثير من الخبط وعدم الوضوح في مفردات هذين العلمين.. ولعلّ السبب في ذلك: يرجع إلى عدم أخذ هؤلاء الدارسين علمهم عن شيوخ التجويد والقراءات.. بل أخذوهما عن الكتب.. **ورحم الله الإمام سليمان بن موسى الأمويّ المعروف بـ (الأشدق) - المتوفى سنة ١١٩هـ- حيث يقول: (كان يُقَال: لا تأخذوا القرآنَ من مُصْحَفيّ.. ولا العِلْمَ من صَحَفِيّ)**[١].

٤- ومن جهة أخرى: فإنّ كثيراً من شيوخ القراءات في العصور المتأخّرة.. وفي العصر الحاضر.. يجهلون كثيراً من الأمور التي يجب على مَنْ تصدّر لإقراء كتاب اللهِ تعالى.. ولتدريس هذين العلمين.. أن يحيطَ بها علماً.. وأن يشبعها بحثاً وتنقيباً.

ولذلك نجد قسماً من العلماء اشترط على من يقوم بإقراء القراءات أن يقرأ قراءة تمحيص كتاب: (النَّشْر في القراءاتِ العَشْر) للإمام المحقّق أبي الخير محمّد بن الجزريّ- المتوفى سنة ٨٣٣ هـ رحمه الله تعالى رحمة واسعة- ، يقول الشيخ محمّد

---

(١) شرح ما يقع فيه التصحيف ١٠ .

الأفرانيّ- المتوفى سنة ١٠٧٩هـ - رحمه الله تعالى- في كتابه إقامة البراهين: (قال بعضهم: لايجوز لأحدٍ أن يتصدَّر للإقراء إلا بعد مطالعة كتاب النَّشْر.. لأنه ملتزم للتحرير والتصحيح.. وهذا التزامٌ لم يقع لغيره ممّن ألّف في هذا العلم)[١].

٥- إنّ سبب نجاح المؤلّفين القدماء في تآليفهم: هو جمعهم بين العلم النظريّ والعلم العمليّ الذي أخذوه عن أشياخهم.. وهذا أمرٌ دفعني كثيرا إلى الكتابة في هذا الميدان.. ولاسيّما بعد إجازتي بالقراءات السبع سنة (١٤١٠هـ).. من قبل شيخ القراءات في الموصل الحَدْباء .. أبي الشيخ إبراهيم المشهدانيّ.. الملقّب بـ(موئل القراء) حفظه الله ورعاه[٢].

وأمّا عن سبب اختياري للتحقيق دون التأليف: فهو أنّ كثيراً من كتب العلماء السابقين لاتزال باقية على الرفوف في مكتبات المخطوطات.. وهي تطلب من يقوم بإخراجها إلى النور. ثم إنّ المتقدّمين لم يتركوا للمتأخرين شيئا.. يقول الشيخ محمّد بن علاءالدين البابليّ - المتوفى سنة ١٠٧٧هـ-: (التأليف في هذه الأزمان من ضياعة الوقت.. فإنّ الإنسان إذا فهم كلام المتقدّمين.. واشتغل بتفهيمه: فذاك من أجلّ النعم)[٣].

وأمّا عن سبب اختياري لكتاب (القواعد المقرّرة والفوائد المحرّرة): فهو أنّ هذا الكتاب مهمٌّ للغاية عند المختصين في علم القراءات.. إذْ أنّ البقريّ كان يدرّسه لطلابه.. واستمرّ طلابه من بعده -ابتداءً بأبي المواهب وزملائه - يدرّسونه لطلابهم.. إلى عصرنا الحاضر.. فيقومون بنسخه بأيديهم[٤].

ومن الجدير بالذكر هنا أنّ نقول: إنّ القرْن الحادي عشر الهجريّ قد شهد

---

(١) إقامة البراهين/ لمحمّد الأفرانى٢أ.

(٢) إجازتي في القراءات السبع ٦.

(٣) خلاصة الأثر ٤/٤١.

(٤) سلك الدرر ٤/٥٤ .

توجّهاً علمياً واسعاً في جميع ميادين العلوم.. فقام علماء هذا القرن الهجريّ برفد الناس بالعلوم المختلفة بكلّ طاقاتهم.. حتى شغلوا بذلك جُلّ أوقاتهم.

وإنّنا لنجد من هؤلاء الأعلام العلماء الذين أخذ عنهم البقريّ علومه المختلفة من أمثال: شيخ القرّاء في زمانه الشيخ عبدالرحمن بن شحاذة اليمني - المتوفى سنة ١٠٥٠هـ- والشيخ سلطان المزاحيّ - المتوفى سنة ١٠٧٥هـ - وغيرهما ممن سيمرّ بك ذكرهم في الدراسة[1].

لقد أشغل الشيخ عبدالرحمن اليمنيّ حياته في إقراء القراءات.. فأنتج لنا جهابذة من أمثال الشيخ **محمّد بن قاسم بن إسماعيل البقريّ**.. والشيخ عليّ الشبراملسيّ.. والشيخ عبد الباقي الحنبليّ.. وغيرهم[2].

ولذلك: فإنّنا نجد الشيخ الإمام **محمّد بن قاسم البقريّ**.. قد نهل من معين أولئك الأعلام.. الذين خلّفوا من بعدهم أكابر العلماء.. وأحسن التآليف.

ومن أجل توسّعه ذلك في طلب العلوم المختلفة على عدد كبير من علماء عصره.. شهدَ له أولئك العلماء الذين درّسوه بالفضل التامّ.. وأجازوه بسائر العلوم[3].. فطار صيته في الآفاق.. وأقبل عليه طلاّب العلم من شتّى بقاع المعمورة.. من بلاد الشام.. والقُدُس.. وصَيدا.. وعَجْلون.. ومن بلده مصْر نفسها.. فأقبلوا عليه من دمياط.. والقاهرة.. وغيرهما من بلاد مصر[4].

ومن أجل ذلك: اخترتُ في بحثي هذا الفترة هذه.. رغم الصعوبات الكثيرة التي واجهتُها عند البحث إذْ أنّ الكتابة عن هذه الفترة.. وعن علمائها شحيحة

(١) عجائب الآثار ١/١٦٩-١٧٠، والدراسة ٦٠ وما بعدها.

(٢) خلاصة الأثر ٢/٣٥٨.

(٣) عجائب الآثار ١/١٦٩ وما بعدها..

(٤) ينظر تلامذته في القسم الدراسي ٦٧ وما بعدها.

المصادر للغاية.. وهذا أمرٌ معروف عند الباحثين.. إذ أنّه كلما تقدّمت السنون شحّت الكتابة في التاريخ والتراجم.

خطَّة البحث:

هذا.. وقد قسّمتُ الكتاب هذا على قسمين بعد هذه المقدّمة:

القسم الأوّل: القسم الدراسيّ:

ويتألّف من تمهيد وأربعة فصول:

التمهيد عن علم القراءات.. وأشهر القرّاء.. وأشهر المؤلفين.

الفصل الأول: المؤلّف:

ونتناول فيه الأمور الآتية:

أولاً: اسمه ونسبه.

ثانياً: نِسبته ولقبه.

ثالثاً: كُنيته.

رابعاً: ولادته.

خامساً: نشأته ومُجْمل حياته.

سادساً: شيوخه.

سابعاً: تلامذته.

ثامناً: منزلته العلميّة.

تاسعاً: مؤلَّفاته.

عاشراً: وفاته.

والفصل الثاني: كتاب القواعد المقرّرة والفوائد المحرّرة:

ويتضمّن الكلام في الأمور الآتية:

أولاً: اسم الكتاب.

ثانياً: نسبة الكتاب إلى المؤلّف.

ثالثاً: محتوى الكتاب.

رابعاً: أهميّة الكتاب.

خامساً: مصادر البقريّ في كتابه.

سادساً: منهج البقريّ في كتابه.

سابعاً: شروحه.

وأمّا الفصل الثالث:

فهو دراسة لبعض موضوعات الكتاب:

ويتضمّن المباحث الآتية:

المبحث الأول: أحكام المدّ والقصر.

المبحث الثاني: أحكام الفتح والإمالة.

المبحث الثالث: أحكام الإدغام وأقسامه.

المبحث الرابع: أحكام الهمزتين المجتمعتين.

والفصل الرابع: يتضمّن الكلام عن تحقيق الكتاب:

وهو يشتمل على الأمور الآتية:

المبحث الأول: طبعه.

المبحث الثاني: الحاجة الماسّة إلى تحقيقه

المبحث الثالث: نسخه المخطوطة.

المبحث الرابع: منهج التحقيق.

القسم الثاني: القسم التحقيقيّ: نصّ الكتاب المحقّق:

الخاتـمـة: خلاصة بأهمّ ما تحقق في الأطروحة..

وأخيراً لا يسعني في هذا المجال إلا أن أتقدّم بالشكر والتقدير إلى كلّ من أسدى إليّ معونةً علميّة أو نصيحة توجيهيّة.. وأخصّ منهم بالذكر والدي **الشيخ ابراهيم فاضل المشهدانيّ**.. الذي علّمني كثيراً من العلوم.. ومنها: علم القراءات السبع.

والأستاذ الفاضل **الدكتور محيي هلال السرحان**.. الذي شرّفني بإشرافه على رسالتي.. وقد قام بمتابعتي في كلّ صفحة من صفحات هذه الرسالة.. فجزاه الله عنّي خير ما يجزي أستاذاً عن تلميذه.

كما أشكر فضيلة **الأستاذ الدكتور غانم قدوري الحمَد**.. لما بذله معي في قراءة الفصل الثالث من القسم الدراسي.

وأشكر الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة.. لتفضّلهم بمناقشة هذه الأطروحة .. جزى اللهُ الجميعَ عنّي خيرَ الجزاء.

هذا.. وأسأل الله تعالى أن يجعل ما كتبتُ خالصاً لوجهه الكريم.. وأن ينفعني به **﴿يَوْمَ لاينفعُ مَالٌ ولا بَنونَ * إلا مَنْ أتى اللّهَ بقَلْبٍ سَليمٍ﴾**[1] وأن يغفر لي كلّ سهوٍ وزللٍ إنه غفورٌ رحيم.

سبحانك اللهم وبحمدك.. أشهدُ أن لا إله إلا أنت.. أستغفرك وأتوب اليك.

الدكتور محمّد بن ابراهيم بن فاضل المشهداني

---

(١) سورة الشعراء/ آية ٨٨، ٨٩.



القسم الأول: القسم الدراسيّ

ويتألّف من تمهيد وأربعة فصول:

التمهيد عن علم القراءات.. وأشهر القرّاء.. وأشهر المؤلّفين.

الفصل الأوّل: المؤلِّف.

الفصل الثاني: كتاب القَواعد المقرَّرة والفَوائد المحرَّرة.

الفصل الثالث: دراسة لبعض موضوعات الكتاب.

الفصل الرابع: تحقيق الكتاب.



تمهيد

عن علم القراءات ونشأته، وأشهر القرّاء، وأشهر المؤلّفين:

١ - علمُ القراءات ونَشأته وتطوّره:

علمُ القراءات:

هو علم يعْرَف به كيفيّة النُّطْق بالكلمات القرآنية، وطريق أَدائها اتّفاقاً واختلافاً، مع عزو كلّ وجهٍ لناقله، وفائدته: العصمة من الخطأ في النُّطْق بالكلمات القرآنية، وصيانتها عن التحريف والتغيير[1].

نشأته وتطوّره:

مرَّ علم القراءات بأدوار مختلفة قطعها ضمن مراحل شتّى، متداخل بعضها في البعض الآخر، حتى استقرَّ علماً من علوم القرآن الكريم.

لقد تمثّلت نشأة علم القراءات بتعليم جبريل القرآن للنبيﷺ، وذلك في بدء نزوله بأول آية منه في سورة العلَق: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِكَ الّذِي خَلَقَ﴾[2].

ثم شرع النبيﷺ يُقْرِيء المسلمين كتاب الله تعالى، امتثالاً لقوله تعالى: ﴿وَقُرْءآناً فَرَقْنَـٰهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ وَنَزَّلْنَـٰهُ تَنْزِيلاً﴾[3].

---

(١) إتحاف فضلاء البشر١ /٦٧، والبدور الزاهرة ٧.

(٢) سورة العلق/ آية ١.   (٣) سورة الإسراء/ آية ١٠٦

وقد ثبت تعليم النبيّ ﷺ المسلمين كتاب الله تعالى بأدلّة كثيرة، إليك ذكر قسم منها:

١ـ عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: (**كنّا إذا تعلّمْنا من النبيّ ﷺ عَشْرَ آياتٍ من القرآن**: لم نتعلّم من العَشْر التي نزلتْ بعدها حتى نعلم ما فيه، قيل لشريك ـ راوي الأثر ـ من العمَل؟ قال: نعم)[1].

٢ـ عن أبي عبد الرحمن السلميّ قال: (حدّثنا مَنْ كان يقرئنا من أصحاب النبيّ ﷺ : **أنّهم كانوا يقترئون من رسول الله ﷺ عشر آيات، فلا يأخذونَ في العشر** الأخرى حتى يَعْلَموا ما في هذه من العِلْم والعَمل، قالوا: فعلّمْنا العِلْمَ والعمَل)[2].

وبعد ذلك أخذ المسلمون يقرِيء بعضهم بعضاً، ويعلّمه آي القرآن وسوره، فعن البراء بن عازب–رضي الله عنه– قال: (أوّل من قدم علينا – يعني على المدينة– من أصحاب النبيﷺ مصعب بن عمير وابن أمّ مكتوم –رضي الله عنهما–، فجعلا يُقرِئانِنا القرآن)[3].

وكان الرجل إذا هاجر إلى المدينة دفعه النبيّ ﷺ إلى رجل من الحفظة ليعلّمه القرآن[4].

وقد سمّي مصعب بن عمير–رضي الله عنه– بـ(المقْرِيء)، بل هو أوّل من سمّي (المقْرِيء)[5].

ثم وجد بعد هذه المراحل جماعة عرفوا بتعاهدهم القرآن الكريم بتلاوته، وتدارسهم آيه وسوره بينهم، وكانوا يسمّون (القرّاء).

(١) رواه الحاكم في المستدرك ١/٧٤٣ ، برقم (٢٠٤٧)، والبيهقيّ في السنن الكبرى ٣/١١٩ ، برقم: (٥٠٧٢) ، وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

(٢) رواه الإمام أحمد ٥/٤١٠، والطبريّ١/٣٦، وقال الأرناؤوط: إسناده حسن.

(٣) رواه البخاري برقم: (٤٩٤١) / كتاب التفسير/باب٨٧.

(٤) تأريخ القرآن ٤٠.

(٥) أسد الغابة ٥ /١٨١-١٨٢.

يقول الواقديّ: (وكان من الأنصار سبعون رجلاً شببة يسمَّون (القرَّاء)، كانوا إذا أمسوا أتوا ناحية المدينة فتدارسوا وصلّوا)[1]. وهؤلاء هم الذين قُتِلوا في غزوة (بئر معونة) التي وقعت في شهر صفر على رأس ستة وثلاثين شهراً من هجرة النبيﷺ[2].

ومما يؤكد شيوع هذه التسمية - (القرّاء) - ما يأتي:

١- عن أنس بن مالك-رضي الله عنه- قال: قال رسول الله ﷺ: (أَرحمُ أمّتي بأمّتي: أبو بكر، وأشدُّهم في أمر الله: عمر، وأصدقُهم حياءً: عثمان، **وأقرؤُهم لكتاب الله: أبيّ بن كعب**، وأفرضُهم: زيدُ بن ثابت، وأعلمهم بالحلال والحرام: معاذ بن جبَل)[3].

٢- عن عبدالله بن عمرو-رضي الله عنهما- أنّه قال: سمعتُ رسول اللهﷺ يقول: (استقرئوا القرآنَ من أربعة: من عبدالله بن مسعود، فبدأ به، وسالم مولى أبي حذيفة، وأبيّ بن كعب، ومعاذ بن جبل)[4].

وقد تصدّى صحابة رسول اللهﷺ لحفظ كتاب الله تعالى عن ظهر قلب، ويَعُدُّ الذهبيّ سبعةً ممَّن حفظوا القرآن في حياة رسول اللهﷺ، وهم: أبيّ بن كعب - المتوفى سنة ٢٠هـ-، وعبدالله بن مسعود-المتوفى سنة ٣٢هـ-، وأبو الدرداء -المتوفى سنة ٣٢هـ-، وعثمان بن عفان - المتوفى سنة ٣٥هـ-، وعليّ بن أبي طالب -المتوفى سنة ٤٠هـ-، وأبو موسى الأشعريّ - المتوفى سنة ٤٤هـ-، وزيد بن ثابت -المتوفى سنة ٤٥هـ-، رضي الله عنهم أجمعين.

ثم يقول الذهبيّ: (فهؤلاء الذين بلَغَنا أنّهم حفظوا القرآن في حياة النبيﷺ وأُخِذ عنهم عرضا، وعليهم دارتْ أسانيد قراءة الأئمّة العشرة)[5].

---

(١)(٢) المغازي للواقديّ١/٣٤٧.

(٣) رواه الترمذي (تحفة الأحوذي١٠/٢٩٣) وابن ماجة برقم(١٥٤)، وقال الترمذيّ: هذا حديث حسن صحيح.

(٤) رواه البخاري برقم(٣٧٥٨)/كتاب فضائل أصحاب النبي/باب٢٦، ومسلم برقم (٢٤٦٤)/كتاب فضائل الصحابة/ باب٢٢ ، واللفظ للبخاريّ.

(٥) معرفة القراء الكبار١/٤٢.

تحوّلت القراءة بعد ذلك إلى تلمذةٍ أو رجوع إلى حفظة القرآن الكريم، من أمثال الصحابة الذين تقدّم ذكر أسمائهم، أو إلى من عُرفوا بها، للقراءة عليهم، وللأخذ منهم.

ويذكر لنا الإمام الذهبيّ: أنّ أبا هريرة، وابن عباس، وعبدالله بن السائب، وعبدالله بن عيّاش، وأبا العالية الرياحي قرأوا على أبيّ بن كعب[1]، وأنّ المغيرة بن أبي شهاب المخزوميّ قرأ على عثمان[2]، وأنّ الأسود بن يزيد النخعي أخذ القراءة عرضاً عن ابن مسعود[3]، وكذلك علقمة بن قيس أخذها عن ابن مسعود[4]، وأنّ أبا عبدالرحمن السلميّ عرض على عثمان وعليّ وابن مسعود[5] رضي اللّه عنهم.

وبعد أن استقرَّت القراءة القرآنية مادةً تُتَلقّى وتدرّس، بدأتْ وجوه القراءات المختلفة تأخذ طرقها في الرواية ومساراتها في النقل.

وعندما تولّى عثمان بن عفان–رضي الله عنه– الخلافة عيّن مُقرِئاً خاصاً لكلّ مصر من الأمصار التي بعث إليها بمصحف، بعد توحيده المصاحف، وذلك ليُقرِيء الناس بمصحفه.

ومبعوثو عثمان – رضي اللّه عنهم – هم:

١- عبدالله بن السائب المخزومي إلى مكة.

٢- أبو عبدالرحمن السُلَميّ إلى الكوفة.

٣- عامر بن عبد قيس إلى البصرة.

٤- المغيرة بن أبي شهاب المخزوميّ إلى الشام.

٥- زيد بن ثابت في المدينة[6].

---

(١) معرفة القراء الكبار ١/٢٩، ٦٠.

(٢) المصدر السابق١/٢٤.

(٣) (٤) المصدر السابق١/٣٣.

(٥) المصدر السابق١/٥٣.

(٦) مناهل العرفان١/٤١٣ .

وقد توخّى عثمان –رضي الله عنه– في اختيار هؤلاء الموفَدين: أن يكون مع كلّ مصحف قاريء توافق قراءته أهل ذلك المصر في الأكثر[1].

وذلك لأنّ عثمان – رضي الله عنه– أمر أن تكتب المصاحف الأئمّة مختلفة الرسم وفق اختلاف القراءات المعتبرة في بعض الحروف، كما في قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ اتَّخَذَ اللهُ وَلَدًا﴾[2]، فقد حذفت الواو من (وقالوا) من مصحف الشام[3]، وكما في قوله تعالى: ﴿ جَنَّٰتٍ تَجْرِي تَحتَها الأَنْهَٰرُ﴾[4]، فقد جاءت هذه الآية في مصحف مكة بزيادة (مِنْ)، فتكون هكذا: (مِنْ تَحتِهَا)[5].

ثم إنّه أمر أيضاً أن تكتب المصاحف في بعض الحروف الأخرى بصورة تحتمل الكلمة معها وجوه القراءة المختلفة فيها، كما في قوله تعالى: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدينِ﴾[6]، حيث كُتِبت بغير ألف لتحتمل تحقيقاً قراءة ﴿مَلِكِ﴾ بحذف الألف، ولتحتمل تقديراً قراءة ﴿مَـٰلِكِ﴾ بالألف[7].

وقد كانتْ كتابة عثمان –رضي الله عنه– للمصاحف جمعاً للكلمة خشية الفتنة، حتى قال الزرقانّي: (واستفحل الداء حتى كفَّر بعضهم بعضاً، وكادتْ تكون فتنةٌ في الأرض وفساد كبير)[8].

فعن أنس بن مالك –رضي الله عنه–: (أنّ حذيفة بن اليمان قدِم على عثمان، وكان يغازي أهل الشام في فتح أرمينية وأذربيجان مع أهل العراق، فأفزعَ حذيفَةَ اختلافُهم في القراءة، فقال حذيفةُ لعثمان: يا أمير المؤمنين، أَدركْ هذه الأمّة قبل

---

(1) مناهل العرفان ١/٤١٢ .
(2) سورة البقرة/ آية١١٦ .
(3) غيث النفع١٣٣، و مناهل العرفان١/٤١٦ وما بعدها.
(4) سورة التوبة/آية١٠٠ .
(5) غيث النفع٢٣٩، و مناهل العرفان١/٤١٧.
(6) سورة الفاتحة/آية٤ .
(7) مناهل العرفان١/٤١٧،٤١٩.
(8) المصدر السابق١/٢٥٥ .

أن يختلفوا في الكتاب اختلاف اليهود والنصارى، فأرسل عثمان إلى حفصة رضي اللّه عنهما: أن أرسلي إلينا بالصحف ننسخْها في المصاحف ثم نردّها إليك، فأرسلتْ بها حفصة إلى عثمان، فأمر زيدَ بن ثابت وعبدَالله بن الزبير وسعيدَ بن العاص وعبدَ الرحمن بن الحارث بن هشام فنسخوها في المصاحف، وقال عثمان للرهط القرشيّين الثلاثة: إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش، فإنّما نزل بلسانهم، ففعلوا، حتى إذا نسخوا الصحف في المصاحف ردَّ عثمان الصحف إلى حفصة، فأرسل إلى كلّ أفق بمصحف ممّا نسخوا، وأمر بما سواه من القرآن في كلّ صحيفة، أو مصحف أن يحرق)[1].

ومن هنا بدأت التفرقة بين القراءات الثابتة عن النبيّ ﷺ الموافقة للرسم، والقراءات الأحاديّة الشاذّة المخالفة له[2].

وأقبل نفر من كلّ مصر على المصحف العثمانيّ وقراءته وفق ما تلقّوه من الصحابة عن النبيّ ﷺ، فكان في كلّ مصر قرّاء، كما كان الصحابة في عهد النبيّ ﷺ[3].

ثم تجـرّد قوم للقـراءة والأخـذ، واعـتنوا بضبـط القراءة أتـمّ عـناية، حـتى صاروا في ذلك أئمّة يُقْتدَى بهم ويُرْحَل إليهم ويُؤْخَذ عنهم، أجمع أهل بلدهم على تلقّي قراءتهم بالقبول، ولم يختلف عليهم فيها اثنان، ولتصدّيهم للقـراءة نسـبت إليهم:

فكان بالمدينة: أبو جعفر يزيد بن القعقاع، ثم شيبة بن نصّاح، ثم نافع بن أبي نعيم.

وكان بمكة: عبدالله بن كثير، وحميد بن قيس الأعرج، ومحمّد بن محيصن.

---

(١) رواه البخاري برقم(٤٩٨٧)/ كتاب فضائل القرآن/باب٣ .

(٢) القراءات القرآنية٢٣ . (٣) النشر١/٨ .

وكان بالكوفة: يحيى بن وثاب، وعاصم بن أبي النجود، وسليمان الأعمش، ثم حمزة، ثم الكسائيّ.

وكان بالبصرة: عبدالله بن أبي إسحق، وعيسى بن عمر الثقفيّ، وأبو عمرو بن العلاء، ثم عاصم الجحدريّ، ثم يعقوب الحضرميّ.

وكان بالشام: عبدالله بن عامر، وعطيّة بن قيس الكلابيّ، وإسماعيل بن عبيدالله بن أبي المهاجر، ثم يحيى بن الحارث الذماريّ، ثم شريح بن يزيد الحضرمي"[1].

وهذا التخصّص من هؤلاء القرّاء وأمثالهم وفّر المادة العلميّة لوضع علم القراءات وتدوينه والتأليف فيه.

ثم تأتي- بعد كلّ ما تقدّم - مرحلة التأليف:

ويختلف المؤرّخون في أوّل من ألّف في علم القراءات، فذهب الأكثرون منهم إلى أنّه: أبو عبيد القاسم بن سَلام-المتوفى سنة ٢٢٤هـ-[2]، وذهب ابن الجزريّ: إلى أنّه أبو حاتم السجستانيّ -المتوفى سنة ٢٥٥هـ-[3].

وأشار الأستاذ فؤاد سزكين: إلى أنّ أوّل من ألّف في القراءات هو يحيى بن يعمر -المتوفى سنة ٩٠هـ-[4].

وقد تتابع الناس بعد يحيى بن يعمر على التأليف في هذا الميدان، حتى جاوز عددهم الأربعين مؤلّفاً، ولكنّهم تفاوتوا في تلك المؤلّفات، فمنهم: من اقتصر على قراءة واحدة، ومنهم: من ألّف في الخمس أو الثمان، ومنهم من جمع خمسة وعشرين قارئاً كأبي عبيد[5].

---

(١) النشر ١/٨-٩.
(٢) المصدر السابق ١/٣٣-٣٤.
(٣) غاية النهاية ٢/٢٢٤.
(٤) تأريخ التراث العربي ١/٢٢.
(٥) القراءات القرآنية ٢٧ وما بعدها.

ويطالعنا القرن الرابع بتسبيع السبعة، والاقتصار على جمع قراءاتهم في مؤلَّف خاصّ، كان ذلك من قِبل الإمام أبي بكر بن مجاهد - المتوفى سنة٣٢٤هـ- في كتابه: (كتاب السبعة في القراءات)[١].

ويعلِّل لنا الإمام الجليل - مكيّ بن أبي طالب - المتوفى سنة٤٣٧هـ- ذلك الإقتصار على القراءات السبع بقوله:

(فإن سأل سائل فقال: ما العلَّة التي من أجلها اشتهر هؤلاء السبعة بالقراءة دون من هو فوقهم، فنسبتْ إليهم السبعة الأحرف مجازاً، وصاروا في وقتنا أشهرَ من غيرهم ممّن هو أعلى درجة منهم وأجلّ قدراً؟

فالجواب: أنّ الرواة من الأئمّة عن القرّاء كانوا في العصر الثاني والثالث كثيراً في العدد، كثيراً في الإختلاف، فأراد الناس في العصر الرابع أن يقتصروا من القراءات التي توافق المصحف على ما يسهل حفظه وتنضبط القراءة به، فنظروا إلى إمام مشهور بالثقة والأمانة في النقل وحسن الدين وكمال العلم، قد طال عمره، واشتهر أمره بالثقة، فأجمع أهل عصره على عدالته فيما نقل، وثقته فيما قرأ وروَى، وعلمه بما يقرأ، فلم تخرج قراءته عن خطّ مصحفهم المنسوب إليهم، فأفردوا من كلّ مصرٍ وجَّه إليه عثمان مصحفاً إماماً هذه صفته، وقراءته على مصحف ذلك المصر.

فكان أبو عمرو من أهل البصرة، وحمزة وعاصم من أهل الكوفة وسوادها، والكسائيّ من أهل العراق، وابن كثير من أهل مكة، وابن عامر من أهل الشام، ونافع من أهل المدينة، كلُّهم ممّن اشتهرتْ إمامته، وطال عمره في الإقراء، وارتحال الناس إليه من البلدان)[٢].

---

(١) النشر١/٢٤، وقد طبع (كتاب السبعة) بتحقيق د. شوقي ضيف، في دار المعارف بمصر.

(٢) الإبانة عن معاني القراءات٤٧-٤٨.

فالمقياس الذي اتّبعه ابن مجاهد في اختياره قراءات السبعة هو:

١- أن يكون القاريء مجمَعاً على قراءته من قبل أهل مصره[١].

٢- أن يكون إجماع أهل مصره على قراءته قائماً على أساسٍ من توفّره على العلم بالقراءة واللغة توفّراً يدلّ على أصالةٍ وعمق[٢].

وبعد تسبيع ابن مجاهد القراءات في كتابه: (السبعة) وتشذيذه القراءات الشواذّ في مؤلّفه: (كتاب الشواذّ) المفقود، كانت مرحلة الإحتجاج للقراءات في جوانبها اللغوية من صوتية وصرفية ونحوية وما إليها[٣].

وكان أوّل من ألف في الإحتجاج للقراءات السبع: أبو بكر محمّد بن السريّ -المتوفى سنة ٣١٦ هـ - الذي كان معاصراً لابن مجاهد، غير أنّه لم يتمّ كتابه، فقد صدر منه سورة الفاتحة وجزء من سورة البقرة[٤].

ثم كان بعده كلٌّ من: محمّد بن الحسن الأنصاري-المتوفى سنة٣٥١هـ- الذي ألّف (كتاب السبعة بعللها الكبير)، وأبي بكر محمّد بن مقسم العطار-المتوفى سنة٣٥٤هـ- فقد ذكر له ابن النديم أكثر من كتاب في الإحتجاج [٥].

ومِمّن ألّف في الإحتجاج أيضاً: ابن خالويه-المتوفى سنة٣٧٠هـ-، فقد ألّف كتابه (الحجة في القراءات السبع)[٦]، وأبو عليّ الفارسي-المتوفى سنة٣٧٧هـ- الذي ألّف كتابه (الحجة في علل القراءات السبع)[٧]، ومكيّ بن أبي طالب-المتوفى

---

(١) السبعة ٨٧، والقراءات القرآنية٣٨.
(٢) السبعة٤٥، والقراءات القرآنية ٣٨ .
(٣) القراءات القرآنية٣٩.
(٤) المصدر السابق.
(٥) الفهرست لابن النديم٥٥، ٥٦.
(٦) طبع الكتاب بتحقيق د.عبدالعال سالم مكرم عدة طبعات.
(٧) طبع أوّلاً من الكتاب الجزءان: الأوّل والثاني فحسب بتحقيق د. عبد الحليم النجّار وزميلَيْه، ونشرته الهيئة المصريّة العامّة للكتاب. ثم طبع كاملاً بتحقيق بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتيّ، ونشرته دار المأمون للتراث بدمشق سنة ١٤١٣ـ ١٩٩٣م.

سنة٤٣٧هـ- الذي ألَّف كتاب: (الكشف عن وجوه القراءات السبع، وعللها وحججها)[١]، وغيرهم[٢].

ثم توالت التواليف في القراءات السبع، وكان من أهمّها وأشهرها:

١- مؤلَّفات الإمام أبي عمرو الدانيّ - المتوفي سنة٤٤٤هـ- كالتيسير[٣]، وجامع البيان في القراءات السبع[٤].

٢- منظومة الإمام الشاطبيّ -المتوفى سنة٥٩٠هـ- المسمّاة بـ (حرز الأماني ووجه التهاني) والمعروفة بـ(الشاطبيّة)، وهي نظم لكتاب التيسير للدانيّ، وعدّتها ألف ومائة وثلاثة وسبعون بيتاً[٥].

وقد بلغ للشاطبيّة من الشروح ما يقارب ثلاثين شرحاً، ومن المختصرات أربع، ومن التكملات ثلاث، ويعدّ عصر الإمام الداني ومعاصريه من علماء القراءات عصر استقرار الحدود بين القراءات الصحاح والقراءات الشواذّ[٦].

وبعد أن سبّعَ ابن مجاهد سبعته وكثرت التآليف في قراءاتهم، عَلِق في أذهان بعض العوامّ الجهلاء: أنّ أحرف هؤلاء الأئمّة السبعة هي المشار إليها بقوله ﷺ: (إنّ هذا القرآنَ أُنْزِل على سبعةِ أَحْرفٍ، فاقرؤا ما تيسّر منه)[٧]، فانبرى العلماء إلى

(١) طبع الكتاب بتحقيق د. محي الدين رمضان في مؤسسة الرسالة.

(٢) القراءات القرآنية٤٠ .

(٣) طبع بتحقيق أتوبرتزل في مطبعة الدولة في إستانبول.

(٤) نال به شهادة الدكتوراه عبد المهيمن طحّان.

(٥) طبعت الشاطبيّة مرات كثيرة، منها طبعة مصطفى البابي الحلبي في مصر، وينظر السراج٤١١ .

(٦) القراءات القرآنية ٤٢ وما بعدها.

(٧) رواه البخاري برقم(٤٩٩٢)، ومسلم (شرح النووي٦/٣٤٧)، وأبو داود برقم(١٤٧٥)عن عمر رضي اللّه عنه. ثم إن هذا الحديث متواتر كما نصَّ على ذلك غير واحد، وقد رواه جمع من الصحابة، بلغ عددهم واحداً وعشرين صحابياً كما ذكر الإمام السيوطي في الإتقان، ينظر الإتقان١/١٣٠.

إفراد قراءةٍ واحدٍ في التأليف، أو ذكر ستّ قراءات فقط، أو ثمانٍ، أو عشر، دفعاً لهذه الشبهة[1].

قال ابن الجزري: (قال الإمام شيخ الإسلام أبو الفضل عبد الرحمن بن أحمد الرازي-المتوفى سنة٤٥٤هـ- بعد أن ذكر الشبهة التي من أجلها وقع بعض العوامّ الأغبياء في أنّ أحرف هؤلاء الأئمّة السبعة هي المشار إليها بقوله ﷺ: (أُنْزِلَ القرآنُ على سبعةِ أَحْرفٍ): إنّ الناس إنّما ثمّنوا القراءات وعشّروها وزادوا على عدد السّبعة الذين اقتصرَ عليهم ابن مجاهد لأجل هذه الشبهة، ثم قال: وإنّي لم أقتفِ أثرهم تثميناً في التصنيف أو تعشيراً أو تفريداً إلا لإزالة ما ذكرته من الشبهة)[2].

وبذلك يُعلم: أنّه ليس ثمّة أيّ علاقة بين القراءات السبع والأحرف السبعة المشار إليها بالحديث الشريف المتقدّم: (إنَّ هذا القرآنَ أُنزِل على سبعةِ أَحْرفٍ، فاقرؤا ما تيسَّرَ منه)[3]، وإنْ ظنَّ بعض العوامّ ذلك، وذلك لأنَّ هؤلاء القرّاء السبعة لم يكونوا خُلِقوا ولا وُجِدوا بعد[4].

وفي ختام هذه النقطة: يجدر بنا أن نبيّن المقياس الضابط للتفرقة بين القراءة الصحيحة وغيرها، كما ذهب إليه بعض العلماء:

إنّ هذا المقياس يستند إلى ثلاثة أركان، وهي:

١- صحة السند.

٢- موافقة العربية ولو بوجه.

٣- موافقة أحد المصاحف العثمانيّة ولو احتمالاً[5].

---

(١) النشر ١/٤٣ .

(٢) النشر١/٤٣.

(٣) تقدم تخريجه ص ٣٠.

(٤) النشر١/٢٤.

(٥) المصدر السابق١/٩.

وذهب بعضهم إلى عدم اشتراط السند كابن مقسم -المتوفى سنة٣٥٤هـ-، وذهب آخرون إلى عدم اشتراط موافقة المصاحف العثمانية كابن شنبوذ -المتوفى سنة ٣٢٨هـ-، فكان يرى في أوّل أمره جواز القراءة بما خالف الرسم، مادامت الرواية صحيحة النقل، ثم رجع عن ذلك [١].

والشرط الأساسيّ الذي هو مذهب الأصوليّين وفقهاء المذاهب الأربعة والمحدّثين والقرّاء هو: صحة السند بالتواتر[٢]، أمّا الشرطان -الثاني والثالث- فالغالب أنّهما أضيفا ليتكوّن من الثلاثة ما ينطبق تمام المطابقة على القراءات العشر المعروفة، وليخرج بذلك قراءات متواترة تركها الناس منذ حملهم عثمان-رضي الله عنه- على مصحفه، لمخالفتها رسمه[٣].

وقد فعل عثمان ـ رضي اللّه عنه ـ ذلك جمعاً لكلمة المسلمين، وخوفاً من أن يختلفوا في كتاب الله اختلاف اليهود والنصارى[٤]، ثم إنّ القراءة بأكثر من حرف رخصة جائزة غير واجبة على الأمّة[٥]، ونحن مأمورون باتّباع سنّة الخلفاء الراشدين ـ رضي الله عنهم ـ ، فعن العرباض بن سارية ـ رضي اللّه عنه ـ عن النبي ﷺ أنّه قال: **«عليكم بسنّتي وسنّة الخلفاء المهديّين الراشدين، تمسّكوا بها، وعضّوا عليها بالنواجذ»** [٦].

٢- أشهر القرّاء (القرّاء السبعة):

نذكر هنا تراجم موجزة للقرّاء السبعة، ولراويين عن كلّ واحدٍ منهم، مبيّنينَ

---

(١) الفهرست ٣٢، ومعرفة القراء الكبار١ /٢٧٧، والنشر١ /٤٣.

(٢) غيث النفع١٧.

(٣) مقدمة حجة القراءات ١٢.

(٤) ينظر ما تقدم ص ٢٥ـ ٢٦ .

(٥) النشر١ /٤٢ .

(٦) رواه أبو داود برقم(٤٦٠٧)، والترمذي برقم (٢٦٧٦)، وابن ماجة برقم(٤٢)، وقال الترمذيّ: حديث حسن صحيح، وينظر الترغيب والترهيب للمنذري ١/ ٧٧ .

حال أخذ الراويين، أبواسطةٍ أم بدونها، وسائرين على ترتيب الإمام البقريّ لهم:

أولاً: أبو عمرو بن العلاء:

هو زبّان بن العلاء بن عمّار بن العريان بن عبدالله بن الحسين بن الحارث المازنيّ البصريّ[1].

رحل إلى البلاد، فقرأ بمكة والمدينة والكوفة والبصرة على جماعة كثيرة، من أشهرهم: يحيى بن يعمر، ونصر بن عاصم، ويزيد بن رومان[2]، وغيرهم، إذ ليس في القرّاء السبعة أكثر شيوخاً منه[3].

قرأ عليه خلقٌ كثير، منهم: يحيى بن المبارك اليزيديّ، وعبدالوارث التنوريّ، وشجاع البلخيّ، وغيرهم[4].

كان أبو عمرو أعلمَ الناس بالقرآن، والعربيّة، وأيّام العرب، والشعر[5]، مع الصدق والثقة والزهد[6].

ولد أبو عمرو سنة ثمانٍ وستين، وقيل: سنة سبعين[7]، وتوفي سنة أربع وخمسين ومائة للهجرة[8].

---

(١) الإقناع١/٩٢، ومعرفة القراء الكبار١/١٠٠، وما بعدها، والنشر١/١٣٣، والأعلام٣/٤١.

(٢) معرفة القراء الكبار١/١٠١، وغاية النهاية١/٢٨٩.

(٣) غاية النهاية ١/٢٨٩ .

(٤) معرفة القراء الكبار١/١٠١.

(٥) الإقناع١/٩٣، ووفيات الأعيان٣/١٣٦، وفوات الوفيات٢/٢٩.

(٦) غاية النهاية١/٢٩٠.

(٧) معرفة القراء الكبار١/١٠١، ووفيات الأعيان٣/١٣٨.

(٨) معرفة القراء الكبار١/١٠٥، وغاية النهاية١/٢٩٢.

راوياه:

ذكر البقري: أنّ لأبي عمرو راويين، أخذا عنه بواسطة يحيى اليزيديّ[1]، وإليك ترجمة لليزيديّ أولاً، ثم للراويين:

يَحْيَى اليزيدي:

هو يَحْيَى بن المبارك بن المغيرة العدويّ، يكنّى بـ(أبي محمّد)، ويلقّب بـ(اليزيديّ)[2].

سكن بغداد، فصحب يزيد بن منصور الحميريّ- خال المهدي- يؤدّب ولده فنسب إليه[3].

أخذ القراءة عرضاً عن أبي عمرو، وخلَفه بالقيام بها، وأخذ أيضاً عن حمزة[4].

أخذ القراءة عنه: الدوريّ، والسوسيّ، وأولاده الخمسة، وهم: محمّد، وإبراهيم، وإسماعيل، وعبدالله، وإسحاق[5].

له عدّة تصانيف، منها: كتاب النوادر، وكتاب المقصور، وكتاب الشكل[6].

ولد اليزيديّ سنة ثمانٍ وثلاثين ومائة للهجرة، وتوفي سنة اثنتين ومائتين للهجرة[7].

أ- الدوريّ:

هو حَفْص بن عُمَر بن عبدالعزيز بن صهبان الأزدي، يكنّى بـ(أبي عُمَر)،

---

(١) القواعد المقررة ٢٥٩ .

(٢) التيسير٥، والإقناع١/٩٥، وتاريخ بغداد١٤/١٨٦، ونزهة الألباء ٦٩، ومعجم الأدباء٢٠/٣٠.

(٣) معرفة القراء الكبار١/١٥١، وغاية النهاية٢/٣٧٥، والأعلام٨/١٦٣.

(٤) وفيات الأعيان ٢/٢٣١ ، ومعرفة القراء ١/١٥١ .

(٥) معرفة القرّاء ١/١٥١، وغاية النهاية ٢/٣٧٥ .

(٦) معرفة القراء ١/١٥٢، والأعلام ٨/١٦٣.

(٧) المصدران السابقان.

ويلقّب بـ(الدوريّ) نسبة إلى (الدور) محلّة ببغداد[1].

قرأ الدوريّ على: يَحْيى اليزيديّ، والكسائيّ، وإسماعيل بن جعفر[2].

قرأ عليه كثيرون، منهم: أحمد بن يزيد الحلوانيّ، وأبو الزعراء عبد الرحمن بن عبدوس، و أحمد بن فرح، وغيرهم[3].

توفي الدوريّ سنة ستٍّ وأربعين ومائتين للهجرة[4].

ب- السوسيّ:

هو صالح بن زياد بن عبدالله بن إسماعيل الرستبيّ الرقيّ، يكنّى بـ(أبي شعيب)، ويلقّب بـ(السوسيّ)[5].

قرأ القرآن الكريم على: يَحْيى اليزيديّ، وهو من أجلّ أصحابه[6].

قرأ عليه: ابنه المعصوم، وموسى بن جرير النحويّ، وعليّ بن الحسين الرّقيّ، وأبو الحارث محمّد بن أحمد الرقيّ الطرسوسيّ، وغيرهم[7].

ولد السوسيّ سنة ثلاثٍ وسبعين ومائة، وتوفي سنة إحدى وستين ومائتين للهجرة[8].

ثانياً: ابن كثير:-

هو عبدالله بن كثير المكيّ، يكنّى بـ(أبي معبد)، ويلقّب بـ(الدّاريّ) نسبة إلى

---

(١) تاريخ بغداد٨/٢٠٣، ومعجم الأدباء٤/١١٨، وميزان الإعتدال١/٥٦٦، ومعرفة القراء١/١٩١ .

(٢) معجم الأدباء ٤/١١٨، والعبر ١/٣٥١، وغاية النهاية ١/٢٥٥.

(٣) المصادر السابقة. (٤) المصادر السابقة.

(٥) معرفة القراء١/١٩٣، والنشر١/١٣٤، وغاية النهاية١/٣٣٢، والأعلام٣/١٩١.

(٦) المصادر السابقة. (٧) المصادر السابقة.

(٨) المصادر السابقة.

(دارِين) - وهي فرضة[1] بالبحرين كان يُجْلَب إليها المسك والطيب من الهند- لأنّه كان عطّاراً[2]، وقيل: إنّه قريشيّ من بني عبدالدار، وقيل: غير ذلك[3]، والصحيح الأول، لأنّه كان من أبناء فارس الذين بعثهم كِسْرَى في السفن إلى صنعاء، فطَردوا الحبش عنها[4].

قرأ ابن كثير على: عبدالله بن السائب المخزوميّ، ومجاهد، ودرباس مولى ابن عباس، وغيرهم[5].

قرأ عليه: إسماعيل بن عبدالله القسط، وشبل بن عباد، ومعروف بن مشكان، وجرير بن حازم، وآخرون[6].

قال الذهبيّ: (إنّ عبدالله بن كثير كان فصيحاً بليغاً مفوّهاً)[7].

ولد ابن كثير سنة خمس وأربعين، وتوفي سنةعشرين ومائة للهجرة[8].

راوياه:

ذكر البقريّ: أن الراويين عن ابن كثير-وهما البزّيّ وقنبل- أخذا عنه بوسائط[9]، وإليك بيان ذلك:

أ- البَزّيّ:

هو أحمد بن محمّد بن عبدالله المكيّ، المقريء، يكنّى بـ(أبي الحسن)، ويلقّب

(١) الفُرضَة: هي من النهر: ثُلمة يستقى منها، ومن البحر: محط السفن. تاج العروس١٨/٤٨٤.

(٢) التيسير٤، والإقناع١/٧٧، ووفيات الأعيان٢/٢٤٥، ومعرفة القراء الكبار١/٨٦.

(٣) معرفة القراء١/٨٦، وغاية النهاية١/٤٤٣ .

(٤) المصدران السابقان.

(٥) وفيات الأعيان ٢/٢٤٥ ، وغاية النهاية ١/٤٤٣ .

(٦) معرفة القراء ١/٨٦ ، وغاية النهاية ١/٤٤٣ .

(٧) معرفة القراء١/٨٨ .

(٨) وفيات الأعيان٢/٢٤٥ ، والأعلام ٤/١١٥.

(٩) القواعد المقررة ٢٧٤ .

بـ(البزيّ)، ويعرف بقاريء مكة في وقته[1].

وقد قرأ البزيّ على: عكرمة بن سليمان -المتوفى سنة ١١٢هـ-[2]، ووهب بن واضح-المتوفى سنة١٩٠هـ-[3]، وعبدالله بن زياد[4].

وأمّا الوسائط التي أشار إليها البقريّ[5]: فهي أنّ البزيّ قرأ على هؤلاء الثلاثة وأخذ هؤلاء الثلاثة القراءة عن إسماعيل بن عبدالله القسط - المتوفى سنة١٩٠هـ-[6]، وأخذ القسط عن الإمام ابن كثير[7].

قرأ على البزّي: محمّد بن إسحاق الربعي، وإسحاق الخزاعيّ، والحسن بن الحباب، وأحمد بن فرح، وموسى بن محمّد بن هارون، وغيرهم[8].

ولد البزيّ سنة سبعين ومائة، وتوفي سنة خمسين ومائتين للهجرة[9]، وقيل: سنة ثلاثٍ وأربعين ومائتين[10].

ب- قُنْبُل:

هو محمّد بن عبدالرحمن بن محمّد المكيّ المخزوميّ، يكنّى: (أبا عُمَر)، ويعرف بـ(قُنْبُل)[11].

---

(١) التيسير٥، وميزان الإعتدال١/١٤٤، ومعرفة القراء الكبار١/١٧٣، وغاية النهاية١/١١٩.

(٢) ينظر في ترجمته معرفة القراء١/١٤٦، وغاية النهاية١/٥١٥.

(٣) ينظر في ترجمته معرفة القراء١/١٤٦، وغاية النهاية٢/٣٦١.

(٤) ينظر في ترجمته غاية النهاية١/٤١٩.

(٥) القواعد المقررة ٢٧٤.

(٦) ينظر في ترجمته معرفة القراء١/١٤١، وغاية النهاية١/١٩٥.

(٧) معرفة القراء١/١٧٤.

(٨) المصدر السابق١/١٧٤.

(٩) المصدر السابق١/١٧٨، وغاية النهاية١/١٢٠.

(١٠) الأعلام١/٢٠٤.

(١١) التيسير١١، والإقناع١/٧٩، ومعجم الأدباء ٦/٢٠٦، ومعرفة القراء١/٢٣٠، وغاية النهاية ٢/١٦٥.

أخذ القراءة عن: أبي الحسن القوّاس-المتوفى سنة٢٤٠هـ[١]-، وعن البزيّ أيضاً[٢].

وأمّا الوسائط التي أشار إليها البقريّ[٣]: فهي أنّ قنبلاً أخذ القراءة عن القوّاس-كما تقدّم-، وأخذ القواس القراءة عن أبي الإخريط وهب بن واضح -المتوفى سنة١٩٠هـ-[٤]، وأخذ أبو الإخريط القراءة عن إسماعيل بن عبدالله القسط المتوفى سنة١٩٠هـ-[٥]، وأخذ القسط قراءته عن شبل بن عبّاد - المتوفى سنة ١٤٨هـ - [٦]، ومعروف بن مشكان-المتوفى سنة١٦٥هـ-[٧]، وقرأ كلٌّ منهما على ابن كثير-رحمه الله تعالى-[٨].

وقد قرأ على قنبل خلق كثير، منهم: أبو بكر بن مجاهد، وأبو الحسن بن شنبوذ، ومحمّد بن عيسى الجصّاص[٩].

ولد قنبل سنة خمس وتسعين ومائة، وتوفي سنة إحدى وتسعين ومائتين[١٠].

ثالثاً: نافع:

هو نافع بن عبدالرحمن بن أبي نعيم الليثيّ بالولاء، المدنيّ، يكنّى: بـ(أبي رويم)، وقيل: بـ(أبي الحسن)، وقيل: بـ(أبي عبدالرحمن)، وقيل: غير ذلك[١١].

---

(١) ينظر في ترجمته معرفة القراء١/١٧٨.

(٢) معرفة القراء الكبار١/٢٣٠، وغاية النهاية٢/١٦٥ .

(٣) القواعد المقررة ٢٧٤ .

(٤) ينظر في ترجمته معرفة القرّاء١/١٤٦.

(٥) ينظر في ترجمته المصدر السابق١/١٤١.

(٦) ينظر في ترجمته المصدر السابق١/١٢٩.

(٧) ينظر في ترجمته المصدر السابق١/١٣٠.

(٨) التيسير١١، والإقناع١/٨٦ .

(٩) معرفة القراء الكبار١/٢٣٠.

(١٠) المصدر السابق١/٢٣٠، وغاية النهاية٢/١٦٥ .

(١١) التيسير٤، والإقناع١/٥٥ وما بعدها، ووفيات الأعيان٥/٥، وميزان الإعتدال٤/٢٤٢، ومعرفة القراء١/١٠٧، وغاية النهاية٢/٢٣٠.

قرأ نافع على طائفة من تابعي أهل المدينة[1]، وروي عنه أنّه قال: (قرأتُ على سبعين من التابعين)[2]، فقد قرأ على: عبدالرحمن بن هرمز الأعرج، وأبي جعفر القاريء، وشيبة بن نصاح، وغيرهم[3].

وأقرأَ النـاسَ دهراً طويـلاً، فقـرأ عليـه مـن القـدماء: الإمام مالك بـن أنس، وإسماعيل بن جعفر، وغيرهم، وقرأ عليه ممّن بعدهم: قالون وورش[4].

توفي نافع سنة تسع وستين ومائة للهجرة[5]، وقيل سنة سبعين ومائة، وقيل: سنة سبع وستين ومائة[6]، وقيل: غير ذلك[7]، والأول أصحّ.

راوياه:

ذكر البقريّ أن الراويين عن نافع- وهما قالون وورش- أخذا عنه من غير واسطة[8]، وهذا لا خلاف فيه[9].

أ- قالون:

هو عيسى بن ميناء بن وَرْدان الزرقيّ مولى بني زهرة، لقَّبه شيخه نافع بـ(قالون)، وهو بالرومية بمعنى الجيّد، ويكنّى بـ (أبي موسى)[10].

---

(١) معرفة القراء١/١٠٧.
(٢) المصدر السابق.
(٣) وفيات الأعيان ٥/٥ ، ومعرفة القرّاء ١/١٠٧ .
(٤) معرفة القرّاء ١/١٠٧ ، وغاية النهاية ٢/٢٣٠ .
(٥) التيسير٤، ووفيات الأعيان٥/٥، والعبر١/١٩٨، والأعلام٨/٥.
(٦) غاية النهاية٢/٣٣٣.
(٧) الإقناع١/٥٦، ووفيات الأعيان ٥/٥.
(٨) القواعد المقررة ٢٧٨.
(٩) التيسير١٠، والإقناع١/٧٢ .
(١٠) التيسير٤، والإقناع ١/٥٨، ومعرفة القراء١/١٥٥، وغاية النهاية١/٦١٥، والنجوم الزاهرة٢/٢٣٥، والأعلام٥/١١٠.

قرأ على نافع، بل لازمه كثيراً، حتى رويَ عنه أنّه قال: قال لي نافع: كم تقرأ عليّ؟ اجلسْ إلى اسطوانة حتى أرسلَ إليك من يقرأ[1].

وقد قرأ كذلك على عيسى بن وردان[2].

قرأ عليه كثيرون، منهم: ولداه أحمد وإبراهيم، وأحمد بن يزيد الحلوانّي، ومحمّد بن هارون أبو نشيط، وغيرهم[3].

ولد قالون سنة عشرين ومائة للهجرة[4]، وتوفي سنة عشرين ومائتين للهجرة[5]، وقيل: غير ذلك[6].

ب- وَرْش:

هو عثمان بن سعيد المصريّ، لقّبه شيخه نافع بـ(وَرْش)، ويكنّى بـ(أبي عَمْرو)، وقيل: بـ (أبي القاسم)، وقيل: بـ(أبي سعيد)[7].

قرأ القرآن وجوّده على نافع عدّة ختمات، بل لازمه كثيراً[8]، وقد ضعّف ابن الجزريّ الروايات التي تنصّ على أنّه قرأ على غير نافع[9].

وانتهتْ إلى ورش رياسة الإقراء بالديار المصرية في زمانه، فقرأ عليه: أحمد بن صالح المصريّ، وداود بن أبي طيبة، وأبو يعقوب الأزرق، وغيرهم[10].

ولد ورش سنة عشر ومائة للهجرة، وتوفي سنة سبع وتسعين ومائة للهجرة[11].

---

(١) معرفة القراء١/١٥٥، وغاية النهاية١/٦١٥.

(٢) المصدران السابقان.

(٣) المصدران السابقان.

(٤) الإقناع١/٥٩، والأعلام٥/١١٠.

(٥) معرفة القراء١/١٥٦، والغاية١/٦١٦ .

(٦) الإقناع١/٥٩، وغاية النهاية ١/٦١٦ .

(٧) التيسير٤، والإقناع١/٥٧، ومعجم الأدباء٥/٣٣، ومعرفة القراء١/١٥٢، وغاية النهاية١/٥٠٢، وتاج العروس١٧/٤٤٩.

(٨) معرفة القراء١/١٥٣ وغاية النهاية١/٥٠٢.

(٩) غاية النهاية١/٥٠٢.

(١٠) معرفة القرّاء ١/١٥٣ ، وغاية النهاية ١/٥٠٢ .

(١١) معجم الأدباء ٥/٣٣، ومعرفة القرّاء ١/١٥٢.

رابعاً: ابن عامر:

هو عبدالله بن عامر بن يزيد بن تميم اليحصبيّ، يكنّى بـ(أبي عِمْران)، وقيل: بـ(أبي عامر)، وقيل: بـ(أبي نعيم)، وقيل: غير ذلك[1].

أخذ القراءة عرضاً عن: أبي الدرداء-رضي الله عنه-، وعن المغيرة بن أبي شهاب المخزوميّ، وقيل: عرض على عثمان نفسه-رضي الله عنه-[2].

روى القراءة عنه عرضاً: أخوه عبدالرحمن بن عامر، ويحيى بن الحارث الذماري، وإسماعيل بن عبيد اللّه بن أبي المهاجر، وغيرهم[3].

ولد ابن عامر سنة ثمانٍ للهجرة، وتوفي سنة ثمان عشرة ومائة للهجرة[4].

راوياه:

ذكر البقريّ: أنّ الراويين عن ابن عامر- وهما هشام وابن ذكوان- لم يأخذا عنه مباشرة، بل أخذا عنه بوسائط[5]، وإليك بيانَ ذلك:

أ- هشام:

هو هشام بن عمّار بن نصير بن ميسرة السلميّ، ويقال: الظفريّ الدمشقيّ، يكنّى بـ(أبى الوليد)[6].

قرأ القرآن على: عراك بن خالد- المتوفى قبل المائتين -، وأيّوب بن تميم

(١) التيسير٥، والإقناع١/١٠٣، ومعرفة القراء الكبار١/٨٢، وميزان الإعتدال٢/٤٤٩، وغاية النهاية١/٤٢٣، ومناهل العرفان١/٤٥٣، والأعلام٤/٩٥.

(٢) المصادر السابقة.

(٣) غاية النهاية١/٤٢٥.

(٤) المصدر السابق، ومعرفة القراء ١/٨٢، ٨٦، والأعلام٤/٩٥.

(٥) القواعد المقررة ٢٩٥.

(٦) التيسير٦، والإقناع١/١٠٦، وميزان الإعتدال ٤/٣٠٢، ومعرفة القراء الكبار١/١٩٥، وغاية النهاية٢/٣٥٤، ومناهل العرفان١/٤٥٣.

- المتوفى سنة١٩٨هـ - وغيرهما ممّن قرأ على يحيى الذماريّ - المتوفى سنة١٤٥هـ[1]، وقد سبق أنّ ذكرنا: أنّ الذماري قرأ على ابن عامر، وهذه هي الوسائط التي أشار إليها البقريّ[2].

قرأ عليه: أبو عُبَيد، وأحمد بن يزيد الحلوانيّ، وهارون بن موسى الأخفش، وأبوعليّ إسماعيل بن الحويرس، وغيرهم[3].

ولد هشام سنة ثلاثٍ وخمسين ومائة، وتوفي سنة خمس وأربعين ومائتين[4].

ب- ابن ذَكْوان:

هو عبدالله بن أحمد بن بشير بن ذَكْوان البهرانّي بالولاء، الدمشقيّ يكنّى: (أبا عمرو)، وقيل: (أبا محمّد)[5].

قرأ ابن ذكوان على: أيّوب بن تميم-المتوفي سنة ١٩٨هـ-، وغيره، وقرأ أيّوب على يَحْيى الذماريّ-المتوفى سنة١٤٥هـ[6]-، وقد سبق أن ذكرنا: أن الذماريّ قرأ على ابن عامر، وهذه هي الوسائط التي أشار إليها البقريّ[7].

قرأ على ابن ذكوان: هارون بن موسى الأخفش، ومحمّد بن موسى الصوري، ومحمّد بن قاسم الإسكندرانيّ، وغيرهم[8].

---

(١) التيسير١٣، والإقناع١/١٠٩ وما بعدها، ومعرفة القراء١/١٩٥، وغاية النهاية٢/٣٥٤.

(٢) القواعد المقررة ٢٩٥.

(٣) معرفة القراء الكبار١/١٩٥، وغاية النهاية٢/٣٥٤-٣٥٥.

(٤) جميع المصادر السابقة.

(٥) التيسير٦، والإقناع١/١٠٥، ومعرفة القراء١/١٩٨، وغاية النهاية١/٤٠٤، وتهذيب تاريخ ابن عساكر٧/٢٧٦، ومناهل العرفان١/٤٥٣، والأعلام٤/٦٥.

(٦) التيسير١٣، والإقناع١/١٠٧ وما بعدها، ومعرفة القراء١/١٠٦،١٤٨.

(٧) القواعد المقررة ٢٩٥.

(٨) معرفة القراء١/١٩٩، وغاية النهاية٢/٢٣٢.

ولد ابن ذكوان سنة ثلاثٍ وسبعين ومائة، وتوفي سنة اثنتين وأربعين ومائتين للهجرة[1].

خامساً: عاصم:

هو عاصم بن أبي النجود بهدلة الأسديّ بالولاء، الكوفيّ، يكنّى: (أبا بَكْر)[2].

قرأ القرآن على: أبي عبدالرحمن السلميّ، وزِرّ بن حبيش الأسديّ[3].

قرأ عليه خلق كثير، منهم: أبو بكر بن عيّاش، وحفص بن سليمان، والأعمش، والمفضّل بن محمّد الضبّي، وحمّاد بن شعيب[4].

توفي عاصم سنة سبع وعشرين ومائة للهجرة[5]، وقيل: غير ذلك[6].

راوياه:

ذكر البقريّ:أن الراويين عن عاصم - وهما أبو بكر شعبة وحفص- أخذا عنه من غير واسطة[7]، وهذا أمر متفق عليه[8].

أ- شُعْبَة:

هو شعبة بن عيّاش بن سالم الأسديّ الكوفيّ، وقد اختلف في اسمه على أقوال كثيرة، أصحّها قولان: الأول: كنيته (أبو بكر)، والثاني: (شعبة)، وهو ما استقرّ

---

(١) ينظر جميع ما تقدم من المصادر.

(٢) التيسير٦، والإقناع١/١١٥، وفيات الأعيان٢/٢٢٤، ومعرفة القراء١/٨٨، وغاية النهاية١/٣٤٦، وتاج العروس٩/٢٠٨.

(٣) المصادر السابقة.

(٤) معرفة القراء١/٨٩.

(٥) التيسير٦، ووفيات الأعيان٢/٢٢٤، ومناهل العرفان١/٤٥٥.

(٦) العبر١/١٢٨، وتاج العروس٩/٢٠٨.

(٧) القواعد المقررة ٣٠١.

(٨) التيسير١٤، والإقناع١/١١٧ وما بعدها، ومعرفة القراء١/٨٩.

عليه إطلاق المتأخرين كالبقريّ[1].

قرأ القرآن الكريم ثلاثَ مرّات على عاصم[2].

وقرأ عليه: أبو الحسن الكسائيّ، ويحيى العليمي، وأبو يوسف يعقوب الأعشى، وعبدالحميد بن صالح، وغيرهم[3].

ولد سنة خمس وتسعين، وتوفي سنة ثلاثٍ وتسعين ومائة للهجرة[4].

ب- حَفْص:

هو حَفْص بن سُلَيْمان بن المغيرة الأسديّ بالولاء، الكوفيّ، يكنّى: (أبا عُمَر)[5].

قرأ على: عاصم كثيراً، بل لازمه مدة طويلة، إذ إنّه ابن زوجته[6].

قرأ عليه عَرْضاً وسماعاً: عَمْرو بن الصباح، وأخوه عُبَيد بن الصباح، وأبو شعيب القوّاس، وحمزة بن القاسم، وغيرهم[7].

ولد حَفْص سنة تسعين، وتوفي سنة ثمانين ومائة للهجرة[8]، وقيل: غير ذلك[9].

سادساً: حمزة:

هو حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل التيميّ الكوفيّ الزيّات، يكنّى: (أبا عمارة)[10].

---

(1) التيسير٦، والإقناع١/١١٦، وتاريخ بغداد١٤/٣٧١ وما بعدها، وميزان الإعتدال٤/٤٩٩، ومعرفة القراء الكبار١/١٣٤، وغاية النهاية١/٣٢٥، والأعلام٣/١٦٥.

(2) معرفة القراء الكبار١/١٣٤، وغاية النهاية١/٣٢٦.

(3) المصدران السابقان.

(4) ينظر جميع المصادر السابقة.

(5) التيسير٦، والإقناع١/١١٧، وتاريخ بغداد٨/١٨٦، وميزان الإعتدال١/٥٥٨، ومعرفة القراء الكبار١/١٤٠، وغاية النهاية١/٢٥٤، والأعلام٢/٢٦٤، ومناهل العرفان١/٤٥٥.

(6) معرفة القراء١/١٤٠ وغاية النهاية١/٢٥٤.

(7) المصدران السابقان.

(8) ينظر جميع المصادر السابقة.

(9) الإقناع١/١١٧.

(10) التيسير٦-٧، والإقناع١/١٢٥، وميزان الإعتدال١/٦٠٥، ومعرفة القراء الكبار١/١١١، وغاية النهاية١/٢٦١، والأعلام٢/٢٧٧، ومناهل العرفان١/٤٥٧.

قرأ القرآن عَرْضاً على: سليمان الأعمش، وحمران بن أعين، ومحمّد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى، وجعفر بن محمّد الصادق، وغيرهِم[1].

وتصدّر للإقراء مدّة وقرأ عليه عدد كثير، قرأ عليه: الكسائيّ، وسُلَيم بن عيسى، وهما أجَلُّ أصحابه، وإسحاق بن يوسف الأزرق، وعبيدالله بن موسى العبسيّ، وغيرهم[2].

ولد حمزة سنة ثمانين، وتوفي سنة ستٍّ وخمسين ومائة للهجرة[3].

راوياه:

ذكر البقريّ أنّ الراويين عن حمزة - وهما خَلَف وخلاّد- أخذا عنه بواسطة سُلَيْم الكوفي[4]، وإليك ترجمة موجزة لسُلَيْم، ثم للراويين:

سُلَيْم الكوفي:

هو سُلَيم بن عيسى بن سُلَيم بن عامر الكوفي، يكنّى: (أبا عيسى)[5]، وهو صاحب حمزة، وأُخصّ تلامذته به، وأحذقهم بالقراءة[6].

قرأ عليه كثيرون، من أبرزهم: خَلَف بن هشام البزّار، وخَلاّد الصيرفيّ، وأبو عُمَر الدوريّ، ومحمّد بن يزيد[7].

ولد سُلَيم سنة ثلاثين ومائة، وتوفي سنة ثمان وثمانين ومائة للهجرة[8]، وقيل: غير ذلك في ولادته ووفاته[9].

---

(١) معرفة القراء الكبار١/١١٢. (٢) معرفة القرّاء ١/١١٢ ، وغاية النهاية١/٢٦١-٢٦٢.

(٣) المصدران السابقان وبقية المصادر. (٤) القواعد المقررة ٣٠٤ .

(٥) التيسير٧، والإقناع١/١٢٧، وميزان الإعتدال٢/٢٣١، ومعرفة القراء الكبار١/١٣٨، وغاية النهاية١/٣١٨، والاعلام٣/١١٩. (٦) معرفة القراء الكبار١/١٣٨.

(٧) المصدر السابق، وغاية النهاية١/٣١٨ .

(٨) التيسير٧، والإقناع١/١٢٨، ومعرفة القرّاء الكبار ١/١٣٨ .

(٩) التيسير٧، والإقناع١/١٢٨ .

أ- خَلَف:

هو خلَف بن هشام بن ثعلب البزّار البغداديّ، يكنى: بـ(أبي محمّد)[1].

قرأ القرآن على: سُلَيْم عن حمزة، وأبي يوسف الأعشى، وإسحاق المسيّبي، ويحيى بن آدم الصّلحيّ[2].

قرأ عليه: أحمد بن يزيد الحلوانيّ، ومحمّد بن يحيى الكسائيّ الصغير، وإدريس بن عبدالكريم الحدّاد، وآخرون[3].

ولد خَلَف سنة خمسين ومائة، وتوفي سنة تسع وعشرين ومائتين للهجرة[4]، وقيل: غير ذلك[5].

ب- خَلاّد:

هو خَلاّد بن خالد الشيباني بالولاء، الصيرفيّ، الكوفيّ، يكنّى: (أبا عيسى)، وقيل: (أبا عبدالله)[6].

قرأ على: سُلَيْم، وهو من أضبط أصحابه وأجلّهم، وروى القراءة عن حسين الجعفِي، وغيره[7].

وقرأ عليه: محمّد بن شاذان الجوهري، ومحمّد بن الهيثم، ومحمّد بن يحيى الخنيسي، وكثيرون[8].

---

(١) التيسير٧، والإقناع١/١٢٦، وتاريخ بغداد ٨/٣٢٢ ومعرفة القراء الكبار١/٢٠٨ وغاية النهاية١/٢٧٢، والأعلام٢/٣١١، ومناهل العرفان١/٤٥٧.

(٢) معرفة القراء الكبار١/٢٠٨.

(٣) المصدر السابق١/٢٠٩.

(٤) المصادر السابقة.

(٥) التيسير٧.

(٦) التيسير٧ ، والإقناع١/١٢٧، ومعرفة القراء الكبار١/٢١٠، وغاية النهاية١/٢٧٤، والأعلام٢/٣٠٩، ومناهل العرفان١/٤٥٧.

(٧) معرفة القراء الكبار١/٢١٠، وغاية النهاية١/٢٧٤.

(٨) المصدران السابقان.

توفي خلاّد سنة عشرين ومائتين للهجرة النبوية[1].

سابعاً: الكسائيّ:

هو عليّ بن حمزة بن عبدالله الأسديّ بالولاء، الكوفيّ، الكسائيّ، يكنّى: (أبا الحسن)[2].

قرأ القرآن على: حمزة الزيّات، وعيسى بن عُمَر الهمدانيّ، وأخذ الحروف عن أبي بكر بن عيّاش، وغيره[3].

قرأ عليه: أبو عُمَر الدوريّ، وأبو الحارث الليث، ونصير بن يوسف الرازي، وقتيبة ابن مهران الأصبهاني، وغيرهم[4].

توفي الكسائيّ سنة تسع وثمانين ومائة للهجرة على الراجح[5].

راوياه:

نصَّ البقريّ على أنّ الليث والدوريّ- وهما الراويان عن الكسائيّ- أخذا عن شيخهم الكسائيّ من غير واسطة[6]، وهذا أمر لاخلاف فيه[7].

أ- الليث:

هو الليث بن خالد البغداديّ، يكنّى: (أبا الحارث)[8]، صاحبُ الكسائيّ

---

(١) ينظر جميع المصادر السالفة الذكر.

(٢) الإقناع١/١٣٨، وتأريخ بغداد١١/٤٠٣، ونزهة الألباء ٥٨، ومعجم الأدباء١٣/١٦٧، ووفيات الأعيان٢/٤٥٧، ومعرفة القراء١/١٢٠، وغاية النهاية١/٥٣٥، والأعلام٤/٢٨٣.

(٣) معرفة القراء١/١٢٠.

(٤) المصدر السابق١/١٢١.

(٥) التيسير٧، والإقناع١/١٣٩، والأعلام٤/٢٨٣، ومناهل العرفان١/٤٥٨.

(٦) القواعد المقررة ٣٢٩ .

(٧) التيسير١٦، والإقناع١/١٤١ وما بعدها.

(٨) التيسير٧، والإقناع١/١٤٠، وتأريخ بغداد١٣/١٦، ومعرفة القراء١/٢١١، وغاية النهاية٢/٣٤.

والمقدَّم من بين أصحابه[1].

قرأ الليث على: الكسائيّ، وسمع الحروف من حمزة بن قاسم الأحول، وأبي محمّد اليزيديّ[2].

وقرأ عليه: سلمة بن عاصم، ومحمّد بن يَحْيى الكسائيّ الصغير، والفضل بن شاذان[3].

توفي الليث سنة أربعين ومائتين للهجرة النبوية[4].

ب- الدّوريّ:

سبق أن ترجمنا له عند ذكر راويَيْ أبي عمرو[5].

وبهذا نكون قد استكملنا تراجم القرّاء السبعة، وتراجم راويين عن كلّ واحد منهما، وإيضاح الوسائط التي أشار إليها البقريّ عند بعض القراء.

٣- أشهر المؤلّفين في علم القراءات (الذين ذكرهم البقريّ):

إنّ المراجع لكتب التراجم، وكتب طبقات القرّاء ليجد أمامه حشداً هائلاً من أسماء العلماء الذين وجّهوا كامن طاقاتهم إلى الكتابة والتصنيف في هذا العلم.

ومن أجل ذلك: فإنّنا لا نستطيع أن نذكر هنا تراجم جميع علماء القراءات، بل سينحصر الكلام بذكر تراجم موجزة للأعلام الذين ذكرهم الإمام البقريّ في كتابه هذا، مرتبين ترتيباً زمنياً:

أولاً: الأخفش الأوسط:

هو سعيد بن مسعدة المجاشعيّ بالولاء، البلخيّ، ثم البصريّ، يكنّى:

---

(١) معرفة القراء١/٢١١.

(٢) معرفة القرّاء١/٢١١ ، وغاية النهاية٢/٣٤.

(٣) المصدران السابقان.

(٤) المصادر السابقة.

(٥) ينظر ص ٣٤- ٣٥ .

(أبا الحسن)، ويعرف بـ(الأَخْفش الأَوسط)[1].

أخذ العلم عن: سِيبويه، وعن الخليل بن أحمد الفراهيديّ، وغيرهِما[2].

كان من أكابر نحاة البصرة، وهو الذي زاد في العَروض بحر الخبب[3].

قرأ عليه كتابَ سيبويه: أبو عُمَر الجرميّ، وأبو عثمان المازنيّ[4].

ألّف كتباً كثيرة، من أشهرها: كتاب القوافي[5]، وكتاب معاني القرآن[6].

توفي الأخفش الأوسط سنة خمس عشرة ومائتين للهجرة[7]، وقيل: سنة إحدى وعشرين ومائتين للهجرة[8].

ثانياً: أبو عَمْرو الدّانيّ:

هو عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد الأمويّ بالولاء، القرطبيّ، المعروف بـ(أبي عمرو الدانيّ)، نسبة إلى (دانية)، وهي من بلاد الأندلس[9].

وصفه من ترجم له: بأنّه كان من كبار الأئمّة في علوم القرآن والقراءات والتفسير، وألّف في ذلك مؤلّفاتٍ مفيدة[10] لا نستطيع حصرها لكثرتها.

---

(١) نزهة الألبّاء١٠٧، ومعجم الأدباء١١/٢٢٤، ووفيات الأعيان٢/١٢٢، وتاج العروس١٧/١٩٢، والأعلام٣/١٠١، ومعجم المؤلفين٤/٢٣١.

(٢) المصادر السابقة. (٣) وفيات الأعيان٢/١٢٢، وتاج العروس١٧/١٩٢.

(٤) نزهة الألباء١٠٨، ومعجم الأدباء١١/٢٢٨.

(٥) حققه د. عزة حسن في دمشق سنة ١٩٧٠م، ثم تبعه على تحقيق الكتاب نفسه أحمد راتب النفاخ.

(٦) حققه د. فائز فارس، ونشر في دارَيْ البشير والأمل سنة ١٩٨١م.

(٧) معجم الأدباء١١/٢٣٠، ووفيات الأعيان٢/١٢٢، ومعجم المؤلفين٤/٢٣١.

(٨) معجم الأدباء١١/٢٣٠، ووفيات الأعيان٢/١٢٢.

(٩) التيسير/المقدمة د، ومعجم الأدباء١٢/١٢١، ومعرفة القراء الكبار١/٤٠٦، وغاية النهاية١/٥٠٣، والأعلام٤/٢٠٦. (١٠) المصادر السابقة.

بل إنّ هناك فهرساً يشتمل على ذكر مصَنَّفات الإمام الدانّي لمؤلِّفٍ مجهول، قام بتحقيقه د. غانم قدوري الحمَد - جزاه الله خيراً-[1]، ومن أبرز كتبه: كتاب التيسير في القراءات السبع[2]، وكتاب جامع البيان في القراءات السبع المشهورة[3]، وكتاب المكتفى في الوقف والإبتدا[4].

قرأ الداني بالقراءات على: عبدالعزيز بن جعفر الفارسيّ، وخَلَف بن إبراهيم ابن خاقان، وأبى الفتح فارس بن أحمد، وأبي الحسن طاهر بن غلبون[5].

وقرأ عليه: أبو بكر عمر بن أحمد الفصيح، وولده أحمد بن عثمان، وخَلَف بن إبراهيم الطيطلي، وخلق سواهم[6].

ولد الداني سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة، وتوفي بدانية سنة أربع وأربعين وأربعمائة للهجرة[7].

ثالثاً: الشاطِبيّ:

هو القاسم بن فيُّرُّهْ بن خَلَف الرعينيّ الشاطبي، يكنّى: (أبا محمّد) و(أبا القاسم)[8].

---

(١) نشر مع كتاب التحديد للداني بتحقيق د.غانم أيضاً وطبعا في دار الأنبار سنة١٩٨٨، ثم إن الفهرس نشر مفرداً في الكويت سنة ١٩٩٠.

(٢) طبع في إستانبول في مطبعة الدولة بتحقيق أوتوبرتزل.

(٣) طبع على الآلة الكاتبة في السعوديّة بتحقيق عبدالمهيمن طحّان.

(٤) طبع في العراق بتحقيق الأستاذ د. جايد زيدان مخلف.

(٥) معرفة القراء الكبار١/٤٠٧، وغاية النهاية١/٥٠٣.

(٦) المصدران السابقان.

(٧) ينظر جميع ما تقدّم من المصادر.

(٨) معجم الأدباء ٥/١٨٤، ووفيات الأعيان٣/٢٣٤، ومعرفة القراء الكبار١/٥٧٣، ونكت الهميان ٢٢٨، وغاية النهاية٢/٢٠، والفتح المواهبيّ ٣٤ ، والأعلام٥/١٨٠.

وصفه المؤرّخون بأنّه: كان إماماً علاّمة، ذكيّاً، كثير الفنون، منقطع القرين، رأساً في القراءات، حافظاً للحديث، بصيراً بالعربيّة، واسع العلم، سارت الركبان بقصيدتَيْه: حرز الأماني[1]، وعقيلة أتراب القصائد[2].

قرأ الشاطبيّ على: محمّد بن أبي العاص النفريّ، وأبي الحسن بن هذيل، وأبي الحسن بن النعمة، وغيرهم[3].

وقرأ عليه بالقراءات: أبو الحسن عليّ بن محمد السخاويّ، ومحمد بن عمر القرطبيّ، وغيرهما[4].

ولد في آخر سنة ثمانٍ وثلاثين وخمسمائة، وتوفي سنة تسعين وخمسمائة للهجرة[5].

رابعاً: ابن الجَزَريّ:

هو محمّد بن محمّد بن محمّد بن عليّ بن يوسف بن الجَزَريّ، يكنّى: بـ(أبى الخير)[6].

---

(١) هي قصيدة في القراءات السبع، التزم فيها نظم كتاب التيسير للداني، يقول الشاطبي (السراج ٢١):

وفي يُسْرِها التيسرُ رمتُ اختصارَه فأجنتْ بعونِ الله منه مؤمَّلا

وقد طبعتْ مع شرحها سراج القاريء المبتدي في مصر، في مطبعة مصطفى البابي الحلبي عدة طبعات.

(٢) هي قصيدة في رسم القرآن الكريم، طبعتْ ضمن إتحاف البررة بالمتون العشرة، ص٣١٧.
وينظر معرفة القراء٢/٥٧٤، وغاية النهاية٢/٢١.

(٣) معرفة القراء٢/٥٧٤، والفتح المواهبي ٤١ وما بعدها.

(٤) غاية النهاية ٢/٢٣ .

(٥) المصادر السابقة الذكر.

(٦) غاية النهاية٢/٢٤٧، والضوء اللامع٩/٢٥٥، وذيل طبقات الحفاظ للسيوطي٣٧٦، والأعلام٧/٤٥، ومعجم المؤلفين١١/٢٩١.

أفردَ القراءات على: الشيخ أبي محمّد عبدالوهاب بن السلار، وأحمد بن إبراهيم بن الطحّان، وأحمد بن رجب[1].

وجمع للقرّاء السبعة على: الشيخ إبراهيم الحمويّ، ومحمّد بن صالح المدنيّ وكثيرين ذكرهم في كتابه: غاية النهاية[2].

جلس للإقراء في الجامع الأمويّ سنين، ووليَ مشيخة الإقراء الكبرى بعد وفاة شيخه ابن السلار، وقرأ عليه القراءات جماعة كثيرة، فممّن أكمل عليه القراءات العشر: ابنه أبو بكر أحمد، وأبو بكر بن أحمد بن مصبح الحمويّ، وعبدالله بن قطب بن الحسن البيهقيّ، وآخرون[3].

ألّف ابن الجزري كتباً كثيرة، من أهمّها: النّشر في القراءات العَشْر[4]، والدرّة المضيئة في القراءات الثلاث[5]، وغاية النهاية في طبقات القرّاء[6].

ولد سنة إحدى وخمسين وسبعمائة، وتوفي سنة ثلاثٍ وثلاثين وثمانمائة للهجرة النبوية[7].

وبهذا نكون قد استكملنا تراجم العلماء الذين ذكرهم البقريّ، وبذلك نأتي إلى نهاية التمهيد.

---

(١) غاية النهاية ٢/٢٤٧، والضوء اللامع ٩/٢٥٥.

(٢) غاية النهاية ٢/٢٤٧. (٣) المصدر السابق.

(٤) طبع في دار الفكر بتحقيق الشيخ علي محمد الضباع.

(٥) هي قصيدة في أحكام القراءات الثلاث المكمّلة للعشرة، وقد قام بطبعها الشيخ علي محمّد الضبّاع ضمن كتاب: إتحاف البررة بالمتون العشرة ص ١١٥ .

(٦) طبع في القاهرة بتحقيق ج. براجستر اسر.

(٧) غاية النهاية ٢/ ٢٥١، والضوء اللامع ٩/٢٥٧، وذيل طبقات الحفاظ للسيوطي ٣٧٧.

الفصل الأول: المؤلِّف

ويشتمل على الأمور الآتية :-

١- اسْمه ونَسَبه.

٢- نِسْبته ولقبه.

٣- كُنْيته.

٤- وِلادته.

٥- نَشأته ومُجْمَل حياته.

٦- شُيوخه.

٧- تَلامذته.

٨- مَنْزلته العلميَّة.

٩- مؤلَّفاته.

١٠- وَفَاته.



أولاً: اسْمُه ونسبُه:

ذكر أكثر من ترجم له أنّه: **محمّد بن قاسم بن إسماعيل البقريّ**[1]، وهذا هو الموافق لما ذكره المؤلّف نفسه في مطلع كتابه هذا[2]، وفي مطلع كتابه: (غُنية الطالبين ومُنية الراغبين)[3].

وذكر قسم من المؤرّخين أنّه: **محمّد بن عمَر بن قاسم بن إسماعيل**، فجعل اسم أبيه عمَر، ولم يجعله قاسماً[4].

ومن أجل هذا الخلاف: جعل الزركليّ كلّ واحدٍ من الاسمين شخصاً بانفراده، ولأجل ذلك ذكره مرّتين: مرّةً باسم **محمّد بن قاسم**، ومرّةً باسم **محمّد بن عمَر بن قاسم**[5].

ولعلّ السبب في جعل اسمه: **محمّد بن عمَر** يرجع إلى النسّاخ الذين كتبوا ما ألّفه البقريّ من مؤلّفات، إذ كثيراً ما يقع النسّاخ في التصحيف والتحريف، وممّا يؤيّد

(١) مشيخة أبي المواهب الحنبليّ ١٠٠، و عجائب الآثار ١/١٦٩، ١/٢٢٣، وهدية العارفين ٦/٣١٧، وإيضاح المكنون٢/١٤٩، والأعلام ٧/٧، ومعجم المؤلفين١١/١٣٦، ومقدمة النشر١/ح، والفهرس الشامل / علوم القرآن/ القراءات٢/٥٤١، ومعجم مصنفات القرآن الكريم١/٢٦٤و٤/١٣٨، ومعجم الدراسات القرآنية٤٦٨ وهداية القاريء إلى تجويد كلام الباري٢/٧٢٧، - S:2:454, Ahlwardt :1:242-243 , Brockelmann:2:429.

ثم ينبغي أن يعلم: أن هناك اثنين بهذه النسبة، مقاربين لعصر المؤلّف، أولهما: أحمد بن السماح البقريّ الذي كان حياً سنة ١١٤٠هـ، وثانيهما: أحمد بن رجب بن محمّد البقريّ الذي توفي سنة ١١٨٩هـ.

ينظر هدية العارفين١/١٧٩، وإيضاح المكنون١/٤٤٧، وفهرس التيمورية ١/٢٣٤، ٢٨٩، ٣/٣٤.

(٢) القواعد المقررة ٢٥٧.
(٣) غنية الطالبين١.

(٤) فهرس الأزهرية١/٧٧، والفهرس الشامل / التجويد٢/٤٢٨.

(٥) الأعلام٧/٧، ٦/٣١٧ .

القول بذلك، هو: أنّ هذه الصيغة - **محمّد بن عمَر**- جاءتْ على مخطوط قد حرّف اسمه إلى: (بُغْية الطالبين)، وهو: (غُنْية الطالبين).[1]

ثم إن المراديّ ذكره باسم: **محمّد بن إسماعيل البقريّ**[2]، فنسبه لجدّه، وأسْقَط اسم أبيه، ولعلّ ممّا يعذره في ذلك: بعد المسافة الزمنيّة بينه وبين البقريّ، فقد توفي البقريّ في مطلع القرن الثاني عشر الهجريّ، بينما توفي المراديّ في مطلع القرن الثالث عشر[3]، أو بعدُ المكان بينه وبين البقريّ، فالبقريّ في مصر وهو في بلاد الشام.

ثم إنّ المراديّ نفسَه ذكره باسمه الصحيح، فأطلق عليه مرّةً: (**محمّد بن قاسم البقري**)[4]، وأطلق عليه مرّةً أخرى: (**محمّد بن قاسم بن إسماعيل البقري**)[5]، ثم إنّه عندما ترجم للبقريّ ذكر: أنّ من طلابه أبا المواهب الحنبليّ[6]، وليس لأبي المواهب شيخ بهذه النسبة إلا هذا [7].

بناءً على ذلك: فقد تحقّق: أنّ المقصود من هذه الأسماء الثلاثة هو شخص واحد فقط.

ثم إنّ ممّا يقطع الشكّ ويزيله في هذا الجانب- بالإضافة إلى ماتقدّم من الأدلّة - هو أنّ للبقريّ أرجوزة في مشكلات القرآن، مطلعها[8]:

قالَ محمّدُ هو ابنُ قاسمِ ....

---

(١) فهرس الأزهرية ١/٥١، ٧٧. (٢) سلك الدرر ٤/٣٥، ١٢١-١٢٢.

(٣) توفي المراديّ سنة ١٢٠٦هـ، ينظر معجم المؤلفين ٩/٢٩٠ .

(٤) سلك الدرر ١/٦٨. (٥) المصدر السابق ٤/١١١.

(٦) المصدر السابق ٤/٣٥. (٧) المصدر السابق ١/٦٨.

(٨) فهرس المكتبة الأزهرية ١/١٤٨.

ومن المعلوم: أنّ الشعر له أوزان معلومة، ولا يصحّ هذا البيت إلا بكلمة (قاسم) أو ما كان على وزنها، فإذا جعلنا مكانها (عُمَر) أو (إسماعيل) لم يكن وزن الرجز مستقيماً.

ثانياً: نِسْبتُه ولَقَبُه:

اشتهر المؤلّف بلقب (البَقَريّ) نسبة إلى (نَزْلة البَقَر) أو (دار البَقَر)، وهي قرية من قرى مِصْر[1]، وقد ذكر البقريّ نفسه بأنّه: البَقَريّ بلداً[2]، الأزهريّ وطناً[3]، الشافعيّ مذهباً[4].

وأطلق عليه المراديّ لقب (المِصْري) لأنه كان من أهل مِصْر[5].

ثم إنّ قسماً من المؤرّخين أطلقوا عليه لقب (المقريء) لتفرّغه لإقراء القراءات في صحن الجامع الأزهر[6]، و(المحدّث) لاشتغاله بعلم الحديث رواية ودراية[7]، و(الفقيه) لاشتغاله بالفقه الشافعيّ[8]، و(الصوفيّ) لأنه سلك طريق التصوّف[9].

وأطلق عليه أشياخه لقب (شَمْس الدين).[10].

---

(١) تاج العروس١٠/٢٣٤-٢٣٥، وهدية العارفين٦/٣١٧، والأعلام٧/٧.

(٢) القواعد المقررة ٢٥٧، وغنية الطالبين١، وأخبار التراث العربي العدد٧٤.

(٣) القواعد المقررة ٢٥٧، وغنية الطالبين١.

(٤) القواعد المقررة ٢٥٧.

(٥) سلك الدرر ٤/٣٥، ١٢١-١٢٢.

(٦) عجائب الآثار١/٢٢٣، والخطط التوفيقية١١/٥٦، وإجازتي في القراءات٢٢-٢٣.

(٧) عجائب الآثار١/٢٢٣، والخطط التوفيقية١١/٥٦.

(٨) عجائب الآثار١/١٦٩، وسلك الدرر٤/٣٥، ١٢١-١٢٢، والأعلام٧/٧ .

(٩) عجائب الآثار١/١٦٩، ومعجم المؤلّفين١١/١٣٦.

(١٠) عجائب الآثار١/١٦٩،١٧٨، وسلك الدرر٤/٣٥، وتراجم أهل القدس/٢١٦.

ثالثاً: كُنْيَتُه:

ذكر قسم من المؤرّخين والعلماء أنّه يكنّى بـ (أبي الإكرام).[1]

رابعاً: وِلادَتُه:

نصّ أكثر كتب التراجم على أنّ الإمام البقريّ ولد سنة ثماني عشرة وألف للهجرة[2]، غير أنّ إسماعيل باشا البغداديّ ذكر: أنّه ولد سنة أربع عشرة وألف للهجرة[3]، والأول: هو الصحيح بدليل قول الجبرتيّ وغيره: (عن ثلاث وتسعين سنة)[4]، وهو إنّما توفي سنة (١١١١هـ)[5].

ثم إنّ سنة ثماني عشرة وألف للهجرة توافق سنة تسعٍ وستمائة بعد الألف للميلاد[6].

خامساً: نَشأَتُه وُمجْمَل حياته:

نشأ الإمام البقريّ في بيت علم وفقه وزُهْد، لذلك نجده انكبّ على طلَب العلوم المختلفة منذ نعومة أظفاره، ولاسيّما عِلمَيْ التجويد والقراءات، حيث أنّه أخذ هذين

---

(١) هدية العارفين٦/٣١٧، وتوضيح أصول قواعد الشفع٤٥، وهداية القاري٢/٧٢٧.

(٢) عجائب الآثار١/١٦٩-١٧٠، والأعلام٧/٧، ومعجم المؤلفين١١/١٣٦، وفهرس الخزانة التيمورية٣/٣٤، وتوضيح أصول قواعد الشفع ٤٥، Brocklmann:2:429 .

(٣) هدية العارفين٦/٣١٧.

(٤) عجائب الآثار١/١٧٠، وتوضيح أصول قواعد الشفع٤٥، وهداية القاري٢/٧٢٧.

(٥) ينظر ص ٩٠ ـ ٩١ .

(٦) ينظر Brocklmann:2:429، والتقويمان الهجري والميلادي ٦٠، والتوفيقات الإلهامية ١٠٥٤.

العِلْمين عن شيخ زمانه الشيخ عبد الرحمن بن شحاذة اليمنيّ[1].

ومن أكبر الأدلّة على تبكير البقريّ بطلب العلوم: هو وفاة مشايخه، وهو لا يزال شاباًّ، فقد توفي شيخُه الشيخ إبراهيم اللقانيّ، وعُمُر البقريّ حينئذ يناهز العشرين عاماً[2]، بل إنّه ربما أُحضر إلى دروس العلماء في صباه، فقد توفي الشيخ نورالدين الزّيّاديّ، وعُمُر البقريّ ستّ سنوات، أو عشر سنوات[3]، نظراً للإختلاف الحاصل في سنة ولادة البقريّ[4].

ثم إنّ البقريّ برع في القراءات، ووصل إلى مالم يصِلْه زملاؤه في هذا الميدان، نظراً لِصُحْبته المبكّرة للشيخ عبدالرحمن اليمنيّ، ولأنّه قد أشغل حياته - رحمه الله تعالى- في قراءة العلوم المختلفة - بصورة عامّة - والقراءات - بصورة خاصّة -، وبعد أن تمكّن من العلوم وأتقنها أجازه جُلّ شُيوخه وشهدوا له بالفضل التام[5].

وبعد إكمال مرحلة الطلَب: توجَّه إلى تدريس العلوم المختلفة - ولاسيما علم القراءات-، فلازم الإقراء والتدريس في صحن الجامع الأزهر، مكان أستاذه اليمنيّ بعد وفاته - سنة ١٠٥٠هـ[6]-، فأقبل عليه الطلاّب من كلّ حدب وصوب، ليأخذوا عنه سائر العلوم[7].

واشتغل البقريّ أيضاً - بعد مرحلة الطلَب - بتأليف المؤلّفات النافعة، فألّف

---

(١) عجائب الأثار١/١٦٩، وإجازتي في القراءات السبع٢٦.

(٢) خلاصة الأثر١/٦.

(٣) المصدر السابق٣/١٩٥ .

(٤) ينظر ما تقدم في ولادته ص ٥٨ .

(٥) عجائب الأثار١/٢٢٣، والخطط التوفيقية١١/٥٦، و سلك الدرر٤/٣٥، ١٢١-١٢٢.

(٦) سلك الدرر٤/٣٥ .

(٧) ينظر المصادر المتقدمة.

مؤلَّفاتٍ جمّة كان يمليها على الطلَبة[1]، وسنتعرّض لاحقاً لذكرها والكلام عنها- إن شاء الله تعالى -[2].

سادساً: شيوخه:

أخذ الإمام البقريّ علومه المختلفة عن مشايخ أجلاّء كثيرين، حتى اشتهر بهم، وانتسب إليهم، ونذكر هنا أهمَّ مشايخه الذين أثّروا في بناء شخصيّته، مرتّبين على حسب العلوم[3].

من شيوخه في القراءات:

١- الشيخ عبد الرحمن بن شحاذة اليمنيّ:

يلقَّب الشيخ اليمنيّ بـ (زين الدين)[4]، وهو شيخ القرّاء، وإمام المجوّدين في زمانه، وفقيه عصره[5].

أخذ اليمنيّ القراءات عن والده الشيخ شحاذة اليمني، ثم توفي والده قبل أن يكمل عليه القراءات، فاستأنف درسه على تلميذ والده الشيخ أحمد بن عبد الحق السنباطيّ[6].

وقد ذكر البقريّ عن نفسه في مطلع كتابه هذا: أنّه أخذ القراءات عنه[7]، وأيّد

(١) سلك الدرر٤/٣٥. (٢) ينظر ص ٧٧ و ما بعدها.

(٣) لا نستطيع في هذا الميدان أن نتوسّع في تراجم شيوخ الإمام البقريّ، إذ أنّ المجال لايسمح بذلك، بل سنقتصر على أسطر معدودة، ونحيل بالهامش على المصادر.

(٤) خلاصة الأثر٢/٣٥٨. (٥) المصدر السابق.

(٦) إتحاف فضلاء البشر١/٤٥-٤٦،٧٩، ومشيخة أبي المواهب: ١٠٠، وتوضيح أصول قواعد الشفع٤٧.

(٧) القواعد المقررة ٢٥٨.

ذلك قسم من المؤرّخين [1].

ولد اليمنيّ في سنة خمس وسبعين وتسعمائة في مصر[2]، وتوفي فيها سنة خمسين وألف للهجرة النبوية[3].

من شيوخه في الحديث:

١- الشيخ إبراهيم بن إبراهيم بن حسن اللّقانيّ المالكيّ:

يلقّب الشيخ اللقانيّ بـ (برهان الدين)، ويكنّى بـ (أبي الإمداد)[4]، وُصِف بأنه: كان قويَّ النفس، عظيم الهيبة، واسع الاطّلاع في الحديث وعلومه[5].

أخذ اللقانيُّ عن الشيخ الإمام محمّد الرمليّ[6]، والشيخ عليّ بن غانم المقدسيّ[7]، وغيرهما.

ألّف مؤلّفات كثيرة، من أشهرها: جوهرة التوحيد، وعقد الجمان في مسائل الضمان[8].

وقد ذكر الجبرتيّ وغيره: أنّ البقريّ أخذ الحديث عنه[9].

توفي اللقانيّ سنة إحدى وأربعين وألف للهجرة النبوية[10].

---

(١) خلاصة الأثر ٢/٣٥٨، وعجائب الآثار ١/١٦٩، وهداية القاريء ٢/٧٢٧.

(٢) خلاصة الأثر ٢/٣٥٨. (٣) المصدر السابق ٢/٣٥٩.

(٤) خلاصة الأثر ١/٦، والأعلام ١/٢٨، ومعجم المؤلفين ١/٢، والخطط التوفيقية ١٥/١٦، و Brocklmann:2:436 .

(٥) خلاصة الأثر ١/٦ .

(٦) المصدر السابق ١/٧، والخطط التوفيقية ١٥/١٦. (٧) المصدران السابقان.

(٨) المصدران السابقان.

(٩) عجائب الآثار ١/١٦٩، وتوضيح أصول قواعد الشفع ٤٥.

(١٠) خلاصة الأثر ١/٦ ، والأعلام ١/٢٨ .

٢- الشيخ عليّ بن إبراهيم بن أحمد الحلبيّ الشافعيّ:

يلقّب الشيخ الحلبيّ بـ(نور الدين)، ويكنّى: (أبا الفرج)[١]، وُصِف بالإمام الكبير، وبأنه أجلّ أعلام المشايخ، وعلاّمة الزمان[٢].

أخذ الحلبيّ علومه عن الشيخ الإمام شمس الدين الرمليّ[٣]، والشيخ عليّ بن غانم المقدسيّ[٤]، وآخرين.

ألّف الحلبيّ المؤلّفات النافعة الكثيرة، من أبرزها: كتاب السيرة النبويّة، الذي سمّاه: (إنسان العيون في سيرة النبيّ المأمون)، وله حواشٍ على بعض الكتب، منها: حاشية على كتاب: منهج الطلاب للشيخ زكريّا الأنصاري، وحاشية على: شرح الورقات للجلال المحليّ[٥].

وقد ذكر الجبرتيّ وغيره: أنّ البقريّ أخذ عنه الحديث[٦].

ولد الحلبيّ بمصر سنة خمس وسبعين وتسعمائة، وتوفي سنة أربع وأربعين وألف للهجرة النبوية[٧].

٣- الشيخ محمّد بن علاءالدين البابليّ القاهريّ:

يلقّب البابليّ بـ(شمس الدين)، ويكنّى: (أبا عبدالله)[٨]، وَصَفه المحبيّ بالحافظ الرّحلة، وبأنّه أحفظ أهل عصره لمتون الأحاديث، وأعرفهم بجرحها ورجالها،

---

(١) خلاصة الأثر٣/١٢٢، وعجائب الآثار ١/١٦٩، Brocklmann:2:495، والأعلام٤/٢٥١.

(٢) خلاصة الأثر٣/١٢٢.

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق.

(٥) ينظر المصادر السابقة.

(٦) عجائب الآثار١/١٦٩، وتوضيح أصول قواعد الشفع٤٥.

(٧) خلاصة الأثر ٣/١٢٢ ، Brocklmann:2:495 ، والأعلام ٤/٢٥١ .

(٨) خلاصة الأثر٤/٣٩، وهدية العارفين٥/٢٩٠، والأعلام٦/٢٧٠، ومعجم المؤلفين٦/٦٨٤.

وصحيحها وسقيمها[1].

أخذ الشيخ البابليّ عن الشيخ أبي النجا سالم السنهوريّ[2]، والشيخ أحمد بن خليل السبكيّ[3]، والشيخ نور الدين الحلبيّ[4]، وآخرين.

لم يعتنِ البابليّ بالتأليف، إذ يقول: (التأليف في هذه الأزمان من ضياعة الوقت)[5]، وقد ألجيء من قبل الوزير أحمد باشا الفاضل إلى تأليف كتاب في الجهاد وفضائله، فألّف فيه في أيّام قليلة كتاباً حافلاً[6].

وقد ذكر بعض المؤرّخين: أنّ البقريّ أخذ عنه الحديث[7].

ولد الشيخ البابليّ سنة ألف للهجرة في بابل -وهي قرية من قرى مصر-[8]، وتوفي سنة سبع وسبعين وألف للهجرة النبوية[9].

من شيوخه في الفقه:

١- الشيخ عليّ بن يَحْيى الزّيّاديّ الشّافعيّ:

يلقّب الشيخ الزيّاديّ بـ(نور الدين)[10]، وُصِف بالإمام الحجّة العليّ الشأن، وبأنّه رئيس العلماء بمصر[11].

---

(١) خلاصة الأثر ٤/٣٩.
(٢) المصدر السابق.
(٣) المصدر السابق.
(٤) المصدر السابق.
(٥) المصدر السابق٤/٤١ .
(٦) المصدر السابق، وهدية العارفين٥/٢٩١، والأعلام٦/٢٧٠، ومعجم المؤلفين٦/٨٤.
(٧) عجائب الآثار ١/١٦٩، وتوضيح أصول قواعد الشفع ٤٥ .
(٨) المصادر السابقة.
(٩) المصادر السابقة.
(١٠) خلاصة الأثر٣/١٩٥، والخطط التوفيقية١٥/٣١، والأعلام٥/٣٢ .
(١١) خلاصة الأثر٣/١٩٥، والخطط التوفيقية١٥/٣١.

تلقّى الزياديّ علومه عن مشايخ أجلاء كثيرين، من أجلّهم: الشيخ شهاب الدين أحمد بن حمزة الرمليّ[1]، وولده الشيخ محمّد بن أحمد بن حمزة الرمليّ[2]، والشيخ الإمام أحمد بن حجر الهيتميّ [3]، وغيرهم.

لم يهتمّ الزياديّ بالتأليف كثيراً، وذلك لانشغاله بالتدريس والإفتاء، ومن أشهر ما نقل عنه من المؤلّفات: حاشية على شرح منهج الطلاّب للشيخ زكريّا الأنصاري، وشرح على كتاب المحرّر للإمام الرافعي[4].

وقد ذكر قسم من المؤرّخين: أنّ البقريّ أخذ الفقه عنه[5].

توفي الشيخ الزيّاديّ سنة أربع وعشرين وألف للهجرة النبويّة[6].

٢- الشيخ محمّد بن أحمد الخطيب الشوبريّ:

يلقّب الشيخ الشوبريّ بـ(شمس الدين)[7]، وُصِف بالإمام المتقن الثبت الحجّة، وبأنّه كان شيخ الشافعيّة في وقته، وبأنّه كان فقيهاً إليه النهاية في الفِقْه، وبأنّه كان يلقّب بشافعيّ الزمان، وبالشافعيّ الصغير[8].

أخذ الشوبريّ عن مشايخ كبار، منهم: الإمام شمس الدين محمّد بن أحمد الرمليّ [9]، والشيخ نورالدين الزيّاديّ[10]، والشيخ أبي النّجا سالم السنهوريّ[11].

---

(١) خلاصة الأثر ٣/١٩٥، والخطط التوفيقيّة ١٥/٣١ .

(٢) المصدران السابقان.

(٣) المصدران السابقان.

(٤) الخطط التوفيقيّة ١٥/٣١، والأعلام٥/٥٣٢.

(٥) عجائب الأثار١/١٦٩، وتوضيح أصول قواعد الشفع ٤٦.

(٦) المصادر السابقة.

(٧) خلاصة الأثر ٣/٣٨٥، والخطط التوفيقية ١٢/١٤٤ ، وهدية العارفين٢/٢٨٧.

(٨) المصادر السابقة.

(٩) خلاصة الأثر٣/٣٨٥، والخطط التوفيقية١٢/١٤٤.

(١٠) المصدران السابقان.

(١١) المصدران السابقان.

وألّف الشوبريّ مؤلَّفات كثيرة، من أبرزها: حاشية على شرح المنهج للشيخ زكريّا الأنصاريّ[١]، وحاشية على شرح الأربعين لابن حجر[٢].

وقد ذكر الجبرتيّ وغيره: أنّ البقريَّ أخذ الفِقْه عنه[٣].

ولد الشيخ الشوبريّ سنة سبع وسبعين وتسعمائة[٤]، وتوفي سنة تسع وستين وألف للهجرة النبويّة[٥].

٣- الشيخ سُلْطان بن أحمد بن سلامة المزّاحيّ الشافعيّ:

يلقَّب المزّاحيّ بـ (زين الدين)، ويكنّى بـ (أبي العزائم)[٦]، وُصِف بأنّه إمام الأثر، وبحر العلوم، وسيّد الفقهاء، وخاتمة الحفّاظ والقرّاء[٧].

أخذ الشيخ المزاحيّ علومه المختلفة عن مشايخ كثيرين، من أهمّهم: الشيخ المقريء سيف الدين بن عطاءالله الفضاليّ[٨]، والشيخ نورالدين الزيّاديّ[٩]، والشيخ سالم الشبشيريّ[١٠].

ألّف الشيخ المزّاحيّ في العلوم المختلفة التآليف النافعة، منها: رسالة في جمع الأوجه من طريق الطيّبة من أوّل سورة والضحى إلى آخر القرآن[١١]، وأجوبة المسائل

---

(١) هدية العارفين ٢٨٧/٢، وإيضاح المكنون٢/٦٠٣، Brockelmann 2: 433,S:2:443 ، والأعلام ١١/٦ .

(٢) المصادر السابقة.

(٣) عجائب الأثار١/١٦٩، وتوضيح أصول قواعد الشفع ٤٦ .

(٤) المصادر السابقة. (٥) المصادر السابقة.

(٦) خلاصة الأثر٢/٢١٠، والخطط التوفيقية١٦/٨٣.

(٧) المصدران السابقان. (٨) المصدران السابقان.

(٩) المصدران السابقان. (١٠) المصدران السابقان.

(١١) منها نسخة في دار صدّام للمخطوطات، تحمل رقم: (٣٠٩٤١)، ومنها نسخة في الأزهرية. راجع فهرس الأزهريّة ١/٧٤، ٧٦ .

العشرين التي رفعها بعض المقرئين[1]، وحاشية على شرح المنهج للشيخ زكريّا الأنصاريّ [2]، وغيرها.

وقد ذكر قسم من المؤرّخين: أنّ البقريّ أخذ الفقه عنه[3].

ولد الشيخ المزاحيّ سنة خمس وثمانين وتسعمائة في مصر، وتوفي سنة خمس وسبعين وألف للهجرة النبوية[4].

٤- الشيخ محمّد المَنْيَاوي الأزهريّ:

يُلقّب الشيخ المَنياويّ بـ (شَمْس الدين)، ويكنّى: (أبا عبداللّه)[5]، وُصِف بالشيخ المعمَّر البركة المتفّق على اعتقاد وَلايته[6].

أخذ المنياويّ علومه عن مشايخ أجلاء، منهم: الشيخ نجم الدين محمّد الغيطيّ[7].

وقد ذكر الجبرتيّ: أنّ البقريَّ أخذ عنه الفقه[8].

ولم تذكر كتب التاريخ والتراجم تفصيلاً موسّعاً عن حياته ومؤلّفاته على كثرة مراجعاتي لها، بل لم تتعرّض لذكر سنة ولادته، ولا سنة وفاته[9].

من شيوخه في السلوك والتصوف:

ذكر الجبرتيّ: أنّ الشيخ البقريّ سلك طريق التصّوف، وأخذ علم السلوك عن علماء زمانه[10]، ومن أشهر الذين أخذ عنهم البقريّ علم السلوك والتصوّف:

---

(١) فهرس الأزهرية١ /٧٢.

(٢) خلاصة الأثر٢ /٢١٠، والخطط التوفيقية١٦ /٨٣، والأعلام٣ /١٠٨، ومعجم المؤلفين٤ /٢٣٨ .

(٣) عجائب الآثار ١ /١٦٩، وتوضيح أصول قواعد الشفع ٤٦.

(٤) خلاصة الأثر ٢ /٢١٠، والخطط التوفيقيّة ١٦ /٨٣، و Brockelmann:S:2:253 .

(٥) مشيخة أبي المواهب: ٣٩، ١٠٤.

(٦) المصدر السابق: ٣٩.

(٧) المصدر السابق: ٣٩، ١٠٤.

(٨) عجائب الآثار ١ /١٦٩ ـ ١٧٠ .

(٩) مشيخة أبي المواهب: ٣٩، ١٠٤ .

(١٠) عجائب الآثار ١ / ١٦٩ ـ ١٧٠ .

١ - عمّه الشيخ موسى بن إسماعيل البقريّ:

ذكره الجبرتيّ[١]، ولم أعثر له على ترجمة.

٢ - الشيخ عبدالرحمن الحلبيّ الأحمديّ:

ذكره الجبرتيّ[٢]، ولم أقف له على ترجمة.

سابعاً: تلامذته:

ذكر الجبرتيّ في عجائب الآثار - واصفاً كثرة طلاّب الإمام البقريّ -: (أنّ غالب علماء مِصْر إمّا تلميذه أو تلميذ تلميذه)[٣]، وقال المراديّ: (قرأ عليه القرآنَ بالروايات من لايُحْصَى عددهم)[٤]، وقال أيضاً: (كان ملازماً للإقراء والتدريس بالجامع الأزهر)[٥]، حتى أخذ عنه كثير من الطلاّب من شتّى البلاد كما سيمرّ بك قريباً.

ونذكر هنا أهمّ طلابه الذين وقفنا على تراجم لهم[٦]، سائرين في ترتيبهم على حسب وفياتهم؛ إن شاء الله تعالى:

١ - الشيخ عامر الشافعيّ المصريّ:

يلقَّب بـ (المصريّ الضرير)[٧]، وصفه المراديّ وغيره بأنّه: (الشيخ المقريء الفاضل الماهر المتقن الأستاذ)[٨].

---

(١) عجائب الآثار ١/١٧٠.
(٢) المصدر السابق١/١٧٠.
(٣) عجائب الآثار١/١٧٠.
(٤) سلك الدرر٤/٣٥، ٤/١٢١-١٢٢.
(٥) المصدر السابق.
(٦) وقفتُ على ذكر أسماء أربعة غير هؤلاء-من طلاّبه-، أوّلهم: أحمد الشهير بأبي قتب (سلك الدرر٢/٢٤٧)، والثاني: أحمد سويد السويدي (سلك الدرر٣/٨٤)، والثالث: أحمد الشايب (الفهرس الشامل/تجويد٢/٤٣٢)، والرابع: مصطفى المعروف بالعمّ المصري (سلك الدرر١/٨)، ولم أقف لهم على تراجم.
(٧) سلك الدرر١/٢٢٩، وأعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء٦/٤٢٧.
(٨) المصدران السابقان.

أخذ بمصر وجوه القراءات عن الشيخ **محمّد بن قاسم البقريّ**، وعن شيوخه[1]، فيكون قد شارك شيخه في الحضور على بعض شيوخه.

ولد في حدود الثلاثين وألف، وتوفي سنة ستّ عشرة ومائة وألف للهجرة[2].

٢- الشيخ أحمد بن محمّد المنفلوطيّ القاهريّ:

يعرف بـ (ابن الفقيه الشافعيّ)[3]، وصفه الجبرتيّ وغيره بأنّه: (كان إماماً عالماً بارِعاً ذكيّاً، حُلْو التقرير، رقيق العبارة، جيّد الحافظة) [4].

أخذ القِراءاتِ عن الشيخ **شمس الدين محمّد بن قاسم البقريّ**[5]، وأخذ العربيّة والفقه عن الشهاب السندوبيّ[6]، والشهاب البشبيشيّ[7]، وغيرهم.

ألّف المؤلّفاتِ النافعة، منها: حاشية على الأشمونيّ[8]، وحاشية على شرح أبي شجاع للخطيب[9]، ورسالة في أشراط الساعة[10]، وغيرها.

ولد الشيخ المنفلوطيّ سنة أربع وستين وألف، وتوفي سنة ثمان عشرة ومائة وألف للهجرة[11].

٣- الشيخ إبراهيم بن محمّد الحرّانيّ الدمشقيّ الحنفيّ:

يعرف بـ(ابن حَمْزة)، ويلّقب بـ(الحسينيّ)[12]، وصفه غير واحد بأنّه: (العالِم الإمام المشهور المحدّث النحويّ العَلاّمة، كان وافر الحرمة، مشهوراً بالفضل الوافر،

---

(١) سلك الدرر ١/٢٢٩ .
(٢) تراجم أهل القدس ٢٢٢، وأعلام النبلاء ٦/٤٢٧ .
(٣) عجائب الآثار ١/١٧٨، والخطط التوفيقية ١٥/١٠١ .
(٤) المصدران السابقان.
(٥) المصدران السابقان.
(٦) المصدران السابقان.
(٧) المصدران السابقان.
(٨) المصدران السابقان، وهدية العارفين ١/١٦٨، ومعجم المؤلفين ٢/١٦٢ .
(٩) المصادر السابقة.
(١٠) المصادر السابقة.
(١١) المصادر السابقة.
(١٢) سلك الدرر ١/٢١-٢٢، ومعجم المصنفين للتونكي ٤/٣٩١، والأعلام ١/٦٨، ومعجم المؤلفين ١/١٠٥ .

أحد أعلام المحدّثين، والعلماء الجهابذة)[1].

بلغ عدد شيوخه ثمانين شيخاً[2]، منهم: **الشيخ محمّد بن قاسم البقريّ**[3] والشيخ محمّد البطنينيّ الدمشقيّ[4]، والشيخ محمّد بن سليمان المغربيّ[5].

ألّف مؤلّفات كثيرة، منها: البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث الشريف[6]، وحاشية على شرح الألفيّة لابن المصنّف في النحو[7]، وغير ذلك.

ولد الشيخ ابن حمزة سنة أربع وخمسين بعد الألف، وتوفي سنة عشرين ومائة وألف للهجرة النبويّة[8].

٤- الشيخ محمّد بن عبدالباقي بن عبدالقادر الحنبليّ الدمشقيّ:

يلقّب بـ(البعليّ)، ويكنّى (أبا المواهب)[9]، وُصِفَ بأنه: شيخ القرّاء والمحدّثين، فريد العصر، وواحد الدهر، كان إماماً عاملاً حجّة حبراً محدّثاً ناسكاً تقياً علاّمة فقيهاً محرّراً[10].

أخذ القراءات عن والده[11]، ودرس على غيره من علماء بلده[12]، ثم رحل إلى مِصْر وأخذ عن **الشيخ محمّد بن قاسم بن إسماعيل البقري**[13]، والشيخ سُلْطان

---

(١) سلك الدرر ١/٢٢، ومعجم المصنفين للتونكي ٤/٣٩١.

(٢) المصدران السابقان، والأعلام ١/٦٨.

(٣) سلك الدرر ١/٢٢، ومعجم المصنفين للتونكي ٤/٣٩١.

(٤) المصدران السابقان.

(٥) المصدران السابقان.

(٦) المصدران السابقان، والأعلام ١/٦٨، ومعجم المؤلفين ١/١٠٥.

(٧) المصادر السابقة.

(٨) المصادر السابقة.

(٩) عجائب الآثار ١/١٨٣ والأعلام ٦/١٨٤، ومعجم المؤلفين ١٠/١٢٣، Brockelmann 2:429,S:2:455، وقد سمّاه المرادي في سلك الدرر (١/٦٧) بـ(أبي المواهب).

(١٠) سلك الدرر ١/٦٧.

(١١) المصدر السابق، وعجائب الآثار ١/١٨٣.

(١٢) المصدران السابقان.

(١٣) المصدران السابقان.

المزّاحيّ[1]، وغيرهما.

ألَّف مؤلَّفات كثيرة، منها: الكواكب الزاهرة في آثار الآخرة[2]، وفيض الودود بقراءة حفص عن عاصم بن أبي النجود[3]، ورسالة في قواعد القراءة من طريق الطيّبة[4].

ولد الشيخ أبو المواهب سنة أربع وأربعين وألف[5]، وتوفي سنة ستّ وعشرين ومائة وألف للهجرة النبوية[6].

٥- الشيخ سعديّ بن عبدالرّحمن بن محمّد الحنفيّ الدمشقيّ:

يعرف كأسلافه بـ(ابن حَمْزة)، ويلقّب بـ(الحسينيّ)[7]، وهو ابن أخي الشيخ إبراهيم بن حَمْزة المتقدّم ذكره[8]، وصفه المراديّ بأنّه: العالِم المحدّث الفاضل الفرضيّ، له خبرةٌ ومعرفة بالهندسة والمساحة[9].

أخذ العلوم عن جدّه ووالده[10]، وعن عمّه الشيخ إبراهيم بن حَمْزة[11]، وعن الشيخ محمّد بن قاسم البقريّ[12]، وعن الشيخ عبد الغنيّ النابلسي[13]، وآخرين.

ولد سنة خمس وسبعين بعد الألف، وتوفي سنة اثنين وثلاثين ومائة

---

(١) سلك الدرر ١/٦٧، وعجائب الآثار١/١٨٣.

(٢)معجم المؤلفين١٠/١٢٣.

(٣) المصدر السابق، وقد جعله الزركلي في الأعلام(٦/١٨٤) ثبتاً لمشايخه، وينظر فهرس التيمورية ١/٢٨٦، وتأريخ التراث العربي١/٢٨، ومعجم مصنّفات القرآن الكريم٤/١٢٠.

(٤) سلك الدرر١/٦٨.

(٥) مشيخة أبي المواهب ١٠٥ ، والأعلام٦/١٨٤ ومعجم المؤلفين١٠/١٢٣، وفهرس المخطوطات المصوّرة بجامعة الكويت١/٤٤٨.

(٦) المصادر السابقة، وعجائب الآثار١/١٨٣.

(٧) سلك الدرر٢/١٥٦.

(٨) المصدر السابق٢/١٥٧.

(٩) المصدر السابق.

(١٠) المصدر السابق.

(١١) المصدر السابق.

(١٢) المصدر السابق.

(١٣) المصدر السابق.

وألف للهجرة[١].

٦- **الشيخ عِيد بن عليّ القاهريّ الشافعيّ:**

يلقب بـ(النمرسيّ)[٢]، أو: (النمروسيّ)[٣]، وصفه المراديّ بأنّه: (العالِم العلاّمة الحبر البحر النحرير المحقّق الفهّامة الفقيه الأثريّ الأوحد المفنّن)[٤].

أخذ علومه عن جماعة من الأئمّة، منهم: **الشيخ محمّد بن قاسم البقريّ**[٥]، والشيخ عبدالله بن سالم البصري[٦]، والشيخ أحمد بن محمّد النخليّ[٧].

توفي النمرسي سنة أربعين ومائة وألف للهجرة النبويّة[٨].

٧- **الشيخ محمّد بن محمّد بن أحمد الحسينيّ الشافعيّ الدمياطيّ:**

يلقّب بـ(البديريّ)، وقيل: (البدريّ)[٩]، ويقال له: (ابن الميّت)، و(البرهان الشاميّ)[١٠]، ويكنّى (أبا حامد)[١١]، وصِف بأنّه: (فاضل عارف بالحديث)[١٢].

أخذ البديريّ علومه عن العلماء الأجلاّء في دمياط[١٣]، ثم رحل إلى الأزهر فأخذ عن **الشيخ محمّد بن قاسم البقريّ**[١٤]، والشيخ أبي الضياء عليّ الشبراملّسيّ[١٥]، وغيرهما.

---

(١) سلك الدرر ٢/١٥٧-١٥٨.
(٢) المصدر السابق.
(٣) معجم المؤلفين٨/١٧.
(٤) سلك الدرر٣/٢٧٣.
(٥) المصدر السابق.
(٦) المصدر السابق.
(٧) المصدر السابق.
(٨) سلك الدرر ٣/٢٧٣ ، ومعجم المؤلفين٨/١٧.
(٩) الأعلام٧/٦٥.
(١٠) المصدر السابق.
(١١)عجائب الآثار١/٢٢٣، والخطط التوفيقية١١/١٥٦.
(١٢) الأعلام٧/٦٥.
(١٣) عجائب الآثار١/٢٢٣، والخطط التوفيقية١١/٥٦.
(١٤) المصدران السابقان.
(١٥) المصدران السابقان.

له من الكتب: شرح منظومة البيقونيّ في مصطلح الحديث[1]، والجواهر الغوالي في بيان الأسانيد العوالي، وهو ثبت روايته[2]، والمشكاة الفتحيّة في شرح الشمعة المضيّة للسيوطيّ في النحو[3].

توفي الشيخ أبو حامد سنة أربعين ومائة وألف للهجرة النبوية[4].

٨- الشيخ محمّد بن محمّد بن شرف الدين الشافعيّ المقدسيّ:

يلقّب بـ(الخليليّ)[5]، وصفه حسن الحسيني بأنّه: (كان في علم الحديث والتفسير نهايةَ النهاية، وفي الفقه والتقرير غايةَ الغاية، حاز العلوم، وحرر المنطوق والمفهوم، بيَّن المشكلات، وأظهر المعضلات)[6].

رحل إلى مصر، وأخذ عن علمائها[7]، ومن مشايخه الفخام بالجامع الأزهر: **الشيخ المقريء محمّد بن قاسم البقريّ**[8]، والشيخ أحمد البنّا الدمياطيّ[9]، والشيخ عبد الغنيّ النابلسيّ[10]، وغيرهم.

ألَّف عدّة مؤلَّفات، منها: فخر الأبرار في بعض ما في اسم محمّد من الأسرار[11]، والفتاوى الخليليّة[12]، وثَبْت في ذكر شيوخه[13].

(١) الأعلام٧/٦٥، وكتاب مخطوطات الموصل١٤٤.

(٢) فهرس التيمورية ٣/٢٩٧، والأعلام٧/٦٥.

(٣) الأعلام ٧/٦٥.

(٤) فهرس التيموريّة ٣/٢٩٧، والأعلام ٧/٦٥.

(٥) سلك الدرر٤/٩٥، وفهرس التيمورية٣/٩٤، والأعلام ٦/٦٥.

(٦) تراجم أهل القدس١/١٤٥.

(٧) المصدر السابق، وسلك الدرر٤/٩٥.

(٨) تراجم أهل القدس١/١٤٥-١٤٦.

(٩) المصدر السابق.

(١٠) المصدر السابق.

(١١) معجم المؤلفين١١/٢٢٢.

(١٢) المصدر السابق.

(١٣) فهرس التيمورية٢/٦٦، ٣/٩٤، والاعلام٧/٦٦.

توفي الخليليّ سنة سبع وأربعين ومائة وألف للهجرة النبوية[1].

٩- الشيخ محمّد بن خليل بن عبدالغنيّ الشافعيّ العجلونيّ:

يلقب بـ(الجعفريّ)[2]، وصفه المراديّ بأنه: (العالِم الفقيه الزّاهد الوَرِع)[3].

أخذ العلوم عن علماء بلده[4]، ثم رحل إلى مِصْر، وأخذ بها عن علماء كثيرين، منهم: الشيخ محمّد بن قاسم البقري[5]، والشيخ صالح البهوتيّ[6].

ألّف مؤلّفات نافعة، منها: حاشية على شرح الشنشوريّ في الفرائض[7]، وحاشية على شرح التحرير[8]، وثَبْت في ذكر شيوخه[9].

ولد العجلونيّ بعجلون سنة ستين وألف، وتوفي سنة ثمان وأربعين ومائة وألف للهجرة[10].

١٠- الشيخ أحمد بن عبدالله الصّيداويّ الحنفيّ:

يعرف بـ(البزريّ)، وصفه المراديّ بأنّه: (الشيخ الفاضل الصالح، كان أديباً متكلّماً وفصيحاً...، مستقيماً على وتيرة الصلاح والتقوى والديانة)[11].

أخذ عن علماء بلده، منهم: الشيخ عبد الغنيّ النابلسيّ[12]، ورحل إلى مصر،

---

(١) سلك الدرر٤/٩٧، وتراجم أهل القدس١/١٥٣، والأعلام ٧/٦٦ .

(٢) هدية العارفين٢/٣٢٢، ومعجم المؤلفين٩/٢٩٠ .

(٣) سلك الدرر٤/٣٩.

(٤) المصدر السابق.

(٥) المصدر السابق.

(٦) المصدر السابق.

(٧) سلك الدرر ٤/٣٩ ، وهدية العارفين٢/٣٢٢ .

(٨) سلك الدرر٤/٣٩.

(٩) فهرس التيمورية٢/٦٧، ١٠٨،٣/١٩٦، ومعجم المؤلفين٩/٢٩٠.

(١٠) هدية العارفين٢/٣٢٢، ومعجم المؤلفين ٩/٢٩٠ .

(١١) سلك الدرر١/١٦٢-١٦٣.

(١٢) المصدر السابق.

وأخـذ القـراءاتِ عن الشـيخ محمّد بن قاسم البقريّ [1]، وغيره من العلماء الأجلاء.

توفي الصَّيداويّ ببلده (صَيدا) في سنة خمس وستين ومائة وألف للهجرة[2].

١١- الشيخ عليّ بن أحمد بن عليّ الكزبريّ الدمشقيّ الشافعيّ:

عرف بـ(ابن كزبر الشافعيّ)[3]، وصفه المراديّ بأنّه: (الإمام الهمام الحجّة الرحلة البركة العالِم العلاّمة المقرىء، كان من علماء دمشق المشهورين، وفقهائها المتفوّقين...، له اليد الطولى في القراءات وغيرها من العلوم) [4].

أخذ عن علماء بلده، منهم: إلياس الكرديّ[5]، والشيخ عبدالغنيّ النابلسيّ[6]، وارتحل إلى مِصْر إلى الجامع الأزهر، وقرأ على جماعة من العلماء[7]، **وأخذ القراءات عن الشيخ محمّد بن قاسم البقريّ** [8].

ولد في أواخر المائة بعد الألف، وتوفي سنة خمس وستين ومائة وألف للهجرة[9].

١٢- الشيخ محمّد بن محمّد بن محمّد الحسنيّ المالكيّ:

يعرف بـ(البُلَيْديّ)[10]، وُصِف بأنه: (عالمٌ بالعربيّة والتفسير والقراءات)[11]،

---

(١) سلك الدرر ١/١٦٢ ـ ١٦٣ .

(٢) المصدر السابق.

(٣) سلك الدرر٤/٣٩،٣/٢٠٥ .

(٤) المصدر السابق٣/٢٠٥.

(٥) المصدر السابق.

(٦) المصدر السابق.

(٧) المصدر السابق .

(٨) سلك الدرر ٤/٣٩،٣/٢٠٥.

(٩) المصدر السابق.

(١٠) عجائب الآثار٢/٢٠٩، وسلك الدرر٤/١١٠، وتراجم أهل القدس١/٢١٦، و S:2:45 ,Brockelmann:2:434، والأعلام٧/٦٨.

(١١) الأعلام٧/٦٨.

وبأنه: (خاتمة المحقّقين، وصدر المدقّقين، الثّبْت الحجّة المتقن، المتفّق على جلالته)[1].

أخذ عن علماء كثيرين، منهم: الشيخ أبو السماح أحمد البقريّ[2]، والشيخ أحمد بن غانم النفراوي[3]، والشيخ محمّد بن قاسم بن إسماعيل البقريّ[4].

وله مؤلّفات كثيرة، منها: حاشية على تفسير البيضاويّ[5]، ورسالة في دلالة العالَم على بعض أفراده[6]، وكتاب نَيْل السعادات في علم المقولات[7].

ولد البُلَيْديّ سنة ستٍّ وتسعين وألف[8]، وتوفي سنة ستّ وسبعين ومائة وألف للهجرة النبويّة[9].

ثامناً: منزلة البقريّ العلمية:

وصفه المؤرّخون بصفات الإجلال، فقد وصفوه بالإمام العلاّمة[10]، المقريء[11]، المحدّث[12]، الحافظ[13]، الفقيه[14]، الشافعيّ[15]، الصوفيّ، الشناويّ[16].

---

(١) سلك الدرر٤/١١٠.

(٢) المصدر السابق.

(٣) عجائب الآثار٢/٢١٠، وسلك الدرر ٤/١١١ .

(٤) المصدران السابقان، وتراجم أهل القدس١/٢١٦.

(٥) سلك الدرر٤/١١١، والأعلام٧/٦٨، ومعجم مصنّفات القرآن الكريم٣/٥٧.

(٦) Brockelmann:2:434.

(٧) Brockelmann:2:434 ,S:2:45، والأعلام٧/٦٨.

(٨) سلك الدرر٤/١١٠، والأعلام ٧/٦٨.

(٩) المصدران السابقان، وعجائب الآثار٢/٢١٠، وBrockelmann:2:434 ,S:2:45، ووهِم شوّاخ في معجم مصنّفات القرآن الكريم(٣/٥٧) فذكر: أنه توفي سنة(١١٣٦هـ).

(١٠) عجائب الآثار١/١٦٩، وسلك الدرر٤/٣٥ .

(١١) سلك الدرر١/٢٣، ٤/١٢١-١٢٢، وتراجم أهل القدس١/١٤٦، ومعجم المصنفين ٤/٣٩٢.

(١٢) عجائب الآثار١/٢٢٣.

(١٣) سلك الدرر٢/٢٢٩، وأعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء٦/٤٢٧.

(١٤) سلك الدرر٤/١٢١-١٢٢.

(١٥) المصدر السابق وعجائب الآثار١/١٦٩.

(١٦) عجائب الآثار١/١٦٩.

ووصفوه أيضاً بأنّه:(شيخ القرّاء والحديث بصحن الجامع الأزهر)[1]، (قرأ عليه القرآنَ بالروايات من لايُحْصَى عددهم)[2] من طلبة العلم.

ووصفه تلميذه أبو حامد البُدَيريّ الدمياطيّ بأنّه: (البَحْر الذي لا ساحل له، شيخنا شيخ القرّاء الأزهريّ، الشيخ محمّد بن قاسم بن إسماعيل البقريّ)[3].

ووصفه الحسينيّ بقوله: (الشيخ محمّد البقريّ المقريء، شيخ الوَقْت في القراءات وغيرها)[4].

ثم إنّه ينبغي أن يُعْلَم: أنّ كتب التراجم التي ترجمتْ لعلماء القرون الأخيرة - كالقرن الحادي عشر، والثاني عشر الهجريَّين - اتّسمت بالإختصار والإغفال، فقد تذكر هذه الكتب أشخاصاً هم دون الذين أغفلتهم غالباً[5].

ولكنّنا نعلم منزلة الإمام البقريّ العلميّة من خلال أمور، يمكن لنا إجمالها في ما يأتي:

١- إنّ شيوخه الذين أخذ عنهم علومه المختلفة وصفهم المؤرّخون بصفاتٍ عالية، فقد وَصَف المحبيّ شيخه عبد الرحمن اليمنيّ بأنّه: (شيخ القراءات وإمام المجوّدين في زمانه)[6]، وكذلك سائر مشايخه.

٢- إنّ تلامذته الذين أخذوا عنه سائرَ العلوم- وبخاصّة علمَيْ القراءات والتجويد- بلغوا أسمى المراتب بفضل دراستهم على الإمام البقريّ ومن عاصره، يقول المراديّ في وصف تلميذ البقريّ أبي المواهب: (شيخ القرّاء والمحدّثين، فريد

---

(١) عجائب الأثار١/٢٢٣.

(٢) سلك الدرر٤/٣٥، ١٢١-١٢٢.

(٣) الجواهر الغوالي ٧ أ.

(٤) تراجم أهل القدس١٤٦.

(٥) يَعْلم هذا الأمر جيّداً كلٌ من اشتغل بالبحث في تاريخ هذه العصور المتأخرة.

(٦) خلاصة الأثر٢/٣٥٨ .

العصر، وواحد الدهر)[1]، وكذلك الحال في بقيّة التلاميذ.

٣- إنّ ما تركه البقريّ من مؤلّفات لهو أكبر شاهد على علميّته الواسعة، ومنزلته العالية، ومن يستقريء كتب البقريّ ـ ككتاب: (القَواعد المقرَّرة والفَوائد المحرَّرة)، وكتاب: (غُنْية الطالبين ومُنْية الراغبين) ـ يعرف المستوى العلميّ العالي الذي كان يتّمتع به الإمام البقريّ.

تاسعاً: مؤلّفاته:

ألَّف الإمام البقريّ مؤلَّفات كثيرة[2]، حتى ذكر الجبرتيّ أنه: (ألّف وأجاد وانفرد)[3]، وأكثر مؤلّفاته أنحصرتْ في علمَيْ التجويد والقراءات، لأنّ هذين العلمين قد شَغَلا أكثر حياته، قال المراديّ: (ألَّف مؤلّفاتٍ جمّة، كان يُمليها على الطلبة)[4].

وقد ذكرتْ كتب التاريخ، وكتب الفهارس له مؤلَّفاتٍ عديدة، إليك ذكرها مرتّبة على وفق حروف الهجاء[5].

١- حاشية على رِسالة في التّجويد[6]:

وهي: حاشية على رسالة للمؤلّف نفسه في التجويد، سنذكرها برقم: (٣)[7].

---

(١) سلك الدرر١/٦٧.

(٢) سلك الدرر٤/٣٥.

(٣) عجائب الآثار١/١٧٠.

(٤) سلك الدرر٤/٣٥ .

(٥) ذكر البغداديّ في هديّة العارفين (٦/٣١٧): أن للبقريّ شرحَ مقدمة الأجروميّة، ولكنْ لم أجده في كتب الفهارس، وممّا ينبغي أن يُعْلَم ههنا: أنني أذكر هامشاً على اسم الكتاب وأشير فيه إلى من نسبه إلى البقريّ، وذلك في كلّ كتبه المذكورة لاحقاً.

(٦) فهرس دار الكتب١/٢٠، والفهرس الشامل/ علوم القرآن/التجويد٢/٤٢٨.

(٧) راجع ص ٧٩ ـ ٨٠ .

نسخها:.

لم تذكر كتب فهارس المخطوطات لها سوى نسخة واحدة، وهي في دار الكتب في القاهرة، وهي برقم (١م)[١].

نِسْبتها إلى المؤلِّف:

نسبتْ هذه الحاشية في فهرس دار الكتب إلى: (محمّد بن عمر البقريّ)[٢]، والأمر في تحريف اسم المؤلِّف هنا ظاهر، إذْ أنّ هذه الحاشية هي على رسالة للمؤلِّف نفسه، وقد ثبت على أصل الرسالة اسمه الصحيح: (محمّد بن قاسم بن إسماعيل البقريّ)[٣].

مادّتها:

تحدَّث الإمام البقريّ فيها عن بعض مسائل علم التَّجويد، كمخارج الحروف، وصفاتها، ورسم المصحف، وغير ذلك[٤].

٢- الحَواشي المحْكَمَة على شَرْحِ الستينَ مَسْأَلة[٥]:

وهي: حواشٍ على شرح الشيخ شهاب الدين أحمد بن حَمْزة الرمليّ - المتوفى سنة ٩٥٧هـ -، على (الستين مسألة) للشيخ أحمد الزاهد-المتوفى سنة ٨١٩هـ-[٦].

(١) فهرس دار الكتب١/٢٠.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق.

(٥) فهرس دار الكتب١/٢٨٩.

(٦) فهرس دار الكتب ١/٢٨٩ .

نسخها:

لم تذكر كتب فهارس المخطوطات لها سوى نسخة واحدة، وهي في دار الكتب في القاهرة، عدد أوراقها: (٢٦) ورقة، وهي تحمل رقم (٢٥٣٢٩ب)[١].

نِسْبَتُها إلى المؤلِّف:

وجد على الرسالة مايشير إلى أنّها من تأليف: (**محمّد بن قاسم بن إسماعيل البقريّ**)[٢].

مـادّتها:

إنّ أصل الكتاب -الستين مسألة - هو في علم الفِقْه[٣]، وقد قام بشرحه كثيرون، منهم: أحمد بن حمزة الرمليّ[٤]، وأحمد بن محمّد بن عبدالسلام المنوفيّ[٥]، ومحمد الضيروطيّ[٦]، وغيرهم، وأمّا حواشي البقري: فهي على الشرح الأوّل، أي: شرح الرمليّ.

٣- رِسالة في تَجويد القرآن الكريم[٧]:

وهي: أصل الكتاب الذي ذكرناه برقم:(١).

نسخها:

ذكر في فهرس دار الكتب: أنّ لديهم نسخة منها، وهي تحمل رقم (٢٥٦)[٨].

نِسْبَتها إلى المؤلِّف:

وجد على الرسالة ما يشير إلى أنّها للبقريّ، فقد كتبَ عليها: (**أبو الإكرام محمّد**

---

(١) فهرس دار الكتب ١/٢٨٩ .

(٢) المصدر السابق.

(٣) الكواكب السائرة١/١٩٨.

(٤) فهرس الخزانة التيمورية٣/١١٥.

(٥) كشف الظنون٢/١٦٦٩، وفهرس دار الكتب١/١٤٨.

(٦) الكواكب السائرة١/٨٥.

(٧) فهرس دار الكتب١/٢٠.

(٨) فهرس دار الكتب١/٢٠ .

ابن قاسم بن إسماعيل البقريّ)[1].

مادّتها:

ذكرنا أنّ هذه الرسالة هي أصل الكتاب الذي ذكرناه برقم: (١)، وبذلك نكون على علم بما تحدَّث عنه فيها.

٤- رِسالة في طَرِيقة حَفْص[2]:

وقد ورد اسمها في بعض المصادر: (رِسالة البقريّ في طريقة حَفْص)[3].

نسخها:

ذكرتْ كتب الفهارس لها ثلاث نسخ، وهي كلّها في المكتبة الأزهرية، وهي:

١- نسخة تقع ضمن مجموع في مجلّد، كتب بخطوط مختلفة، عدد أوراق المجموع: (٣٩٥) ورقة، وقد جاءتْ برقم: (٢٧٦) ٢٢٢٨٣، وقد كتبت هذه النسخة سنة: (١٢٦١هـ)[4].

٢- نسخة أخرى ضمن المجموع المتقدّم نفسه، وقد جاءتْ هذه الرسالة في المجموع من ورقة: (٢٨٣ـ٢٩٢)، وقد كتبتْ هذه النسخة سنة (١٢٦١هـ).[5].

٣- نسخة أخرى، تحمل رقم: (١٢٥٥) زكيّ ٤٠٥٥٣، وعدد أوراق هذه النسخة: (١٤) ورقة، ولم يذكر تاريخ نسخها .[6].

نِسْبتها إلى المؤلّف:

حرّف اسم المؤلّف في النّسخة الأولى من النّسخ المتقدّمة إلى: (محمّد بن عمر

---

(١) فهرس دار الكتب ١/٢٠ .   (٢) فهرس الأزهرية١/٧٧ .

(٣) الفهرس الشامل للتراث العربي الاسلامي المخطوط/علوم القرآن/القراءات٢/٥٤١.

(٤) فهرس الأزهرية١/٧٧، ومعجم الدراسات القرآنية لـِ د. ابتسام الصفار٤٩٧.

(٥) فهرس الأزهرية١/٧٧.   (٦) المصدر السابق.

ابن قاسم)، بينما جاء اسمه صحيحاً في النّسختين الأخريين[1].

مادتها:

ذكر البقريّ فيها أهمّ ما يتعلّق بالفَرْش و الأُصول [2] في قراءة حفص ٍعن عاصم[3].

٥- العُمْدة السّنيّة[4]:

وهو كتاب يتحدّث عن بعض مسائل التجويد التي لم يتناولْها في الرسالة المتقدّمة الذكر: (**رسالة في تجويد القرآن الكريم**)[5].

نسخه:

ذكرتْ كتب فهارس المخطوطات لكتاب العُمْدة سبع نسخ، وهي:

١- نسخة في المكتبة الأزهرية، وهي ضمن مجموع عدد أوراقه: (٣٥٤) ورقة، وكتاب العمدة في المجموع من ورقة (٣٥٢-٣٥٤)، أي: أنه في ثلاث ورقات، ويحمل المجموع رقم: (٥٦)٣٥٤٨، ولم يذكر تاريخ نسخها[6].

٢- نسخة أخرى في المكتبة نفسها، وهي ضمن مجموع عدد أوراقه: (٥٦)

---

(١) فهرس الأزهريّة ١/٧٧ .

(٢) الفَرْش: هو الجزئيّات التي يقع خلاف في قراءتها ولا يقاس عليها، كقراءة: ﴿يَخْدَعُونَ﴾ في سورة البقرة / آية ٩، إذْ لا يقاس عليها ما جاء في سورة النساء ﴿يُخَـٰدِعُونَ ٱللَّهَ﴾ آية ١٤٢، مع أن الخلاف وقع في الموضع الأول فحسب .

والأصول: هي الكليّات التي تندرج تحتها جميع الجزئيّات المتماثلة، كقواعد المدّ والهمز والإمالة. مناهل العرفان ١/٤٣٩، وينظر كنز المعاني ٢/٥٥٧ .

(٣) فهرس الأزهرية ١/٧٧.

(٤) الأعلام٧/٧، ومعجم المؤلفين١١/١٣٦.

(٥) ينظر ص ٧٩ ـ ٨٠ .

(٦) فهرس الأزهرية١/٩٥.

ورقة، وكتاب العُمْدة في المجموع من ورقة: (٥٣ـ٥٦)، أي: أنه في أربع ورقات، ويحمل رقم (٢٧٧)٢٢٢٨٤، ولم يذكر تاريخ نسخها[1].

٣- نسخة أخرى في المكتبة نفسها، وهي ضمن مجموع عدد أوراقه: (٣٥) ورقة، ويقع كتاب العُمْدة فيه بالبداية من ورقة: (١ـ٥)، أي: أنّه في خمس أوراق، وهذا المجموع يحمل رقم: (٢٨٠)٢٢٢٨٧، كتبها: محمّد حمادة، في رجب سنة ١٢٩٣ للهجرة[2].

٤- نسخة أخرى في المكتبة نفسها، وهي ضمن مجموع عدد أوراقه: (٢٢٢) ورقة، ويقع كتاب العُمْدة فيه من ورقة: (١٣٧ـ١٤٠)، أي: أنه في أربع ورقات، رقم المجموع: (١٦٣ مجاميع) ٤٠٤٥، ولم يذكر تاريخ نسخه[3].

٥- نسخة أخرى في جامعة الرياض، عدد أوراقها: أربع أوراق، تحمل رقم: (١١٦٠)، وقد كتبت سنة ١٣٢١ للهجرة [4].

٦- نسخة أخرى في الخزانة التيموريّة، وهي ضمن مجموع عدد أوراقه: (٨٩) ورقة، ويحمل المجموع رقم(٢١٨) مجاميع[5].

٧- نسخة أخرى في الخزانة التيموريّة أيضاً، وهي ضمن مجموع مكوّن من (١٥١) ورقة، ويحمل المجموع رقم: (حديث٢٧٧)[6].

نسبته إلى المؤلّف:

ورد اسم المؤلّف في هذه النسخ صريحاً واضحاً وصحيحاً، فقد كتب على جميع

---

(١) فهرس الأزهريّة ١/٩٥ .

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

(٤) فهرس مخطوطات جامعة الرياض، القرآن الكريم وعلومه ٨٣.

(٥) فهرس الخزانة التيمورية١/٢١٦ .

(٦) المصدر السابق.

النّسخ: (تأليف: محمّد بن قاسم بن إسماعيل البقريّ المقريء)[1].

مادّة الكتاب:

يتناول البقريّ فيه دراسة بعض مفردات علم التجويد، فيدرس: أحكام النون الساكنة والتنوين[2]، وأحكام المدّ والقصر، وأحكام لام الفعل، واللام القمريّة واللام الشمسيّة[3].

٦- غُنْية الطّالبين ومُنْية الرّاغبين[4]:

هكذا ورد اسم الكتاب في أكثر كتب الفهارس، وهو الذي في النّسخة التي بين يديّ، وهي مصوّرة عن نسخة دار صدّام للمخطوطات[5]، وذكره بعضهم باسم: (بُغْيَة الطّالبين ورَغْبة الرّاغبين)[6]، وذكره آخرون باسم: (بُغْيَة الطّالبين ومُنْيَة الرّاغبين)[7]، وعلى أية حال: فإنّ الكتاب واحد، بيد أن العنوانين الأخيرين محرّفان على الناسخ.

نُسَخُه:

إنّ المتتبّع لفهارس المخطوطات ليجد لهذا الكتاب نسخاً عديدة، إليك ذكر ما وقفنا عليه منها، مرتبة على حسب القِدَم:

---

(١) ينظر الفهارس السابقة.

(٢) ذكرت د. ابتسام الصفّار: أن هناك مقدمة في أحكام النون الساكنة، للشيخ محمّد البقريّ، فلعلّها مستلّة من كتاب العُمْدة!! معجم الدراسات القرآنية ٥١٦.

(٣) معجم المؤلفين١١ /١٣٦.

(٤) هدية العارفين٦/٣١٧، والأعلام٧/٧، ومعجم المؤلفين١١ /١٣٦.

(٥) تحمل النسخة رقم:(١٢٩٧٥).

(٦) فهرس الأزهرية١/٥١ .

(٧) الفهرس الشامل للتراث العربي الاسلامي المخطوط/ علوم القرآن /التجويد٢/٤٢٧ .

١- نسخة الخزانة العلميّة الصبيحيّة بسَلا، عدد أوراقها: (٣٥) ورقة، قام بنسخها: عليّ بن يوسف الحنفيّ سنة ١١٠٩هـ، وهي تحمل رقم: (٢/١٧٢)[1].

٢- نسخة دار الكتب الظاهريّة، وهي ضمن مجموع، تقع في أوّل المجموع، عدد أوراقها: (٣٢) ورقة، كتبت سنة ١١٥٩هـ، وهي تحمل رقم: (٥٨١٠)[2].

٣- نسخة المكتبة الأزهريّة، عدد أوراقها: (٧٧) ورقة، قام بنسخها: محمّد السجاونديّ، سنة ١٢٣٩هـ، وهي تحمل رقم:(٣٦)٢٧٩٢ [3].

٤- نسخة دار صدّام للمخطوطات في بغداد، عدد أوراقها: (٧٣) ورقة، قام بنسخها: أحمد خلف الطويهيّ، سنة ١٢٩٨هـ، وهي تحمل رقم: (١٢٩٧٥)، وقد قام بتصويرها فضيلة د. غانم قدوري الحمَد، فأعارنيها - جزاه الله خيراً -، وقمتُ بتصويرها[4].

٥- نسخة أخرى في المكتبة الأزهريّة، وتقع ضمن مجموع عدد أوراقه: (١٠٥) ورقة، وهي بخطّ محمّد سلامة الواعظ، كتبها سنة ١٢٩٥هـ، والكتاب يقع في (٤٠) ورقة تقريباً، ويحمل المجموع رقم: (١١٠)٨٢٧١[5].

٦- نسخة الخزانة التيموريّة، وتقع ضمن مجموع، و لم يذكر عدد أوراقها، ولا عدد أوراق المجموع، كتبت سنة١٣٠١هـ، ويحمل المجموع رقم: (٤٠٩)[6].

وهناك نسخ أخرى في مكتبات العالَم، لا أرى ثمّة فائدة كبيرة في استقصائها

---

(١) فهرس الخزانة العلمية الصبيحيّة بسلا٤٢. (٢) فهرس دار الكتب الظاهرية/علوم القرآن١/٢٢٤.

(٣) فهرس المكتبة الأزهرية١/٩٦.

(٤) يراجع فهرس دار صدام للمخطوطات على الرقم المذكور.

(٥) فهرس المكتبة الأزهرية١/٩٦ . (٦) فهرس الخزانة التيمورية١/٢١٨.

بالبحث والذكر[1].

نِسْبَتُه إلى المؤلِّف:

ليس هناك أيّ شك أو ريب في نسبة كتاب (غُنْيَة الطّالبين ومُنْيَة الرّاغبين) إلى الامام محمّد بن قاسم البقري، و ذلك: لأنّ المؤلِّف قد انتهج في كتبه-حسب ما اطّلعنا-أن يذكر اسمه في مقدّمة كلّ كتابٍ يؤلّفه، وقد افتتح كتاب الغُنْيَة بقوله:(يقول الفقير المعترف بتَقْصِيره، الراجي من ربّه تهوين عسيره محمّد بن قاسم البقريّ بلداً، الشافعي مذهباً)[2]، وهذا نصٌّ يكاد أن يكون قاطعاً في أنّ الكتاب له.

ثم إنّ قسماً من المؤرّخين نسبوا الكتاب إلى الإمام البقريّ، منهم: إسماعيل باشا البغداديّ في هديّة العارفين[3]، والزركليّ في الأعلام[4]، وعمر رضا كحالة في معجم المؤلّفين[5]، و Brockelmann في تاريخ الأدب العربي[6].

مادّة الكتاب:

استقصى الإمام البقريّ في كتابه: (غُنْيَة الطّالبين) جميع مفردات علم التجويد، وخصّصه لذلك، كما أنه خصّص كتاب: (القواعد المقرّرة والفوائد المحرّرة) لذكر قواعد القرّاء السبعة، وبيان أحكام كلّ قاريء.

قسّم البقريّ كتابه: (غُنْيَة الطّالبين) إلى خمسة عشر باباً[7]، ذكر في الباب الأوّل

---

(١) ينظر الفهرس الشامل للتراث العربي الاسلامي المخطوط/ علوم القرآن/التجويد٢/٤٢٩ وما بعدها، ومعجم مصنّفات القرآن الكريم١/٢٥٥، ٤/٣٠.

(٢) غنية الطالبين/مخطوط١.

(٣) هدية العارفين٦/٣١٧.

(٤) الأعلام٧/٧.

(٥) معجم المؤلفين١١/١٣٦.

(٦) Brockelmann: 2:429,S:2:454.

(٧) مقدمة كتاب الغنية١.

مخارج الحروف وصفاتها[1].

وتحدَّث في الباب الثاني عن التَّجويد، وموضوعه وفائدته وغايته[2].

وتكلَّم في الباب الثالث عن كلماتٍ يجب المحافظة عليها لصعوبتها على الناطق بها[3].

وجعلَ الباب الرابع خاصّاً بأحكام الراء واللام، وما يتعلَّق بهما[4].

وتحدَّث في الباب الخامس عن الإدغام وأقسامه[5].

ثم خصَّص الباب السادس للكلام عن اللام القمريّة واللام الشمسيّة ولام الفعل[6].

وجعل الباب السابع في الكلام عن الضاد والظاء والفرق بينهما[7].

وتكلَّم في الباب الثامن عن أحكام النون الساكنة والتنوين، والميم الساكنة[8].

وتحدَّث في الباب التاسع عن المد والقصر[9].

وخصَّص الباب العاشر للكلام عن أحكام الوقف والإبتداء[10].

وتحدَّث في الباب الحادي عشر عن هاء الضمير، وذكر اختلاف العلماء في تسميتها[11].

وتكلَّم في الباب الثاني عشر عن أحكام الوقف على أواخر الكلمة من رَوْم

---

(١) غنية الطالبين ٣ .

(٢) المصدر السابق ١٧.

(٣) المصدر السابق ٢٤.

(٤) المصدر السابق ٢٨ .

(٥) المصدر السابق ٣٢.

(٦) المصدر السابق ٣٤.

(٧) المصدر السابق ٣٦.

(٨) المصدر السابق ٤٧.

(٩) المصدر السابق ٥٦.

(١٠) المصدر السابق ٦٢.

(١١) المصدر السابق ٧٥.

وإشْمام وسُكُون [1] وما شابه ذلك[2].

وجعل الباب الثالث عشر في حكم الوقف على (بَلَى) و(كَلاًّ)[3].

وتكلَّم في الباب الرابع عشر عن موضوع متعلِّق بعلوم القرآن لا بالتجويد، وهو كتابة المصاحف، وما يتعلَّق بها[4].

وتحدَّث في الباب الأخير: الباب الخامس عشر عن المقطوع والموصول[5]، أي: الكلمات التي تكتب منفصلة نحو قوله تعالى: ﴿حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لاَ أَقُولَ﴾[6]، فقد فصلت (أَنْ) عن (لاَ)، والكلمات التي تكتب متّصلة نحو قوله تعالى: ﴿هَأَنْتُمْ﴾[7]، فإنّ هاء التنبيه متّصلة بالضمير (أنتم).

ثم ختم البقريّ كتابه بذكر تتمّاتٍ مفيدة لا غناء لطالب العلم عنها[8].

وبما قدّمناه يُعلم: أنّ الإمام البقريّ قد استوعبَ في كتابه هذا مفردات علم التجويد.

٧- فتح الكبير المتعال[9]:

أطلق عليه في الأزهريّة: (فَتْح الكبير المتعال، بشرح مُذْهبة الإشكال عن بعض كلام ذي الجلال)[10].

---

(١) من الجدير بالذكر ههنا أنْ نوضّح تعريف كلّ واحد من هذه الإصطلاحات:
فالرَّوْم: هو النطق لبعض الحركة، أو هو تضعيف الصوت للحركة حتى يذهب معظمها.
والإِشْمَام: هو الإشارة إلى الحركة من غير تصويت، أو هو أن تجعل شفتَيْك على صورة الحركة إذا تلفَّظتَ بالضمّة.
والسُّكون: هو عبارة عن تفريغ الحرف من الحركات الثلاث. ينظر: النشر ٢/١٢٠، ١٢١.

(٢) غنية الطالبين ٨٠ .

(٣) المصدر السابق٨٧.

(٤) المصدر السابق٩٩.

(٥) المصدر السابق١١٣، والمقنع ٦٨.

(٦) سورة الأعراف/آية ١٠٥.

(٧) سورة آل عمران/آية٦٦.

(٨) غنية الطالبين١٢٢ ومابعدها.

(٩) الأعلام٧/٧، ومعجم المؤلفين١١/١٣٦.

(١٠) فهرس المكتبة الأزهرية١/٩٨.

نسخه:

ذكر له في فهرس الأزهريّة نسخة كاملة ضمن مجموع برقم: (٣٠٣)٢٢٣١٠، عدد أوراق هذا المجموع: (٨٣) ورقة، والكتاب من ورقة: (٧١-٨٣)، أي: في ثلاث عشرة ورقة تقريباً[١].

نِسْبَتُه إلى المؤلِّف:

ورد على الكتاب اسم المؤلِّف كاملاً وصحيحاً: (**شرح الشيخ محمّد بن قاسم بن إسماعيل البقريّ الشافعيّ**)[٢]، وهذا دليل يكاد أن يكون كافياً في إثبات أنّ الكتاب له.

هذا.. وقد نَسَب هذا الكتاب إلى البقريّ كلٌّ من الزركليّ[٣]، وكحّالة[٤].

مادّته:

هذا الكتاب هو شرح على منظومة للبقريّ نفسه في مشكلات القرآن، قام البقريّ فيه بشرح وتوضيح منظومته[٥].

٨- فوائد في الوَقْف والإبتداء[٦]:

هكذا ورد اسمه في بعض فهارس المخطوطات[٧].

نُسَخه:

ذكر له في فهرس دار الكتب في القاهرة نسخة من هذا الكتاب، وهي تحمل رقم: (٢٥٣ مجاميع)، ولم يشر هذا المصدر إلى عدد أوراقها، ولا إلى تأريخ نسخها[٨].

---

(١) فهرس المكتبة الأزهريّة ١/٩٨ .

(٢) المصدر السابق.

(٣) الأعلام٧/٧.

(٤) معجم المؤلفين١١/١٣٦.

(٥) فهرس المكتبة الأزهرية١/٩٨.

(٦) فهرس مخطوطات دار الكتب١/٢٥.

(٧) المصدر السابق.

(٨) المصدر السابق.

نِسْبته إلى المؤلِّف:

ذُكِر اسم المؤلِّف على النّسخة صحيحاً كاملا، وهو : (**لأبي الإكرام محمّد بن قاسم ابن إسماعيل البقريّ الشناويّ**)[1].

مادّة الكتاب:

إنّ عنوان الكتاب يدلّ بوضوح على محتواه ومادتّه، إذ أنّ البقريّ جعل كتابه هذا خاصّاً بأحكام الوقف والإبتداء[2].

٩- القَواعد المقرَّرة والفَوائد المحرَّرة[3]:

وهو كتابنا هذا الذي نقوم بدراسته وتحقيقه، وسنتكلّم عليه بمزيد من التفصيل في الفصول الثلاثة الآتية - الثاني والثالث والرابع - إن شاء الله تعالى[4].

١٠- مُذْهِبة الإشْكال عن بعضِ كلام ذي الجلال[5]:

هكذا أطلقتْ عليه بعض المصادر-كالأزهرية في موضع[6]-، وأطلقتْ عليه الأزهريّة في موضع آخر اسم: (أرجوزة في مُشْكِل القرآن)[7]، وأطلق عليهBrockelmann : (المقدّمة المهذّبة الإشكال عن بعض ما جاء في كلام الله ذي الجلال)[8].

نُسَخه:

ذكرتْ كتب التراجم وفهارس المخطوطات لهذه الأرجوزة نسختين:

---

(١) فهرس مخطوطات دار الكتب ١/٢٥ .

(٢) المصدر السابق.

(٣) هدية العارفين٦/٣١٧ ، والاعلام٧/٧ .

(٤) ينظر ص٩٣ وما بعدها.

(٥) فهرس المكتبة الأزهرية١/٩٨.

(٦) المصدر السابق١/٩٨.

(٧) المصدر السابق١/٤٨.

(٨) Brockelmann:S:2:454 .

١- نسخة في المكتبة الأزهريّة، وهي ضمن مجموع عدد أوراقه: (١٤٠) ورقة، والأرجوزة من ورقة: (١٣٤-١٣٥)، أي: أنها في ورقتين فقط، يحمل المجموع رقم: (٨٦٩) مجاميع عروسيّ: ٤٢٨٤٦، ولم يشر إلى اسم ناسخها، ولا إلى تاريخ نسخها[١].

٢- نسخة أخرى في الجزائر برقم: (١٥، ٣٧٦)[٢].

نِسْبَته إلى المؤلّف:

لايشكّ أيّ باحث يطّلع على هذه الأرجوزة في نِسْبتها إلى الشيخ محمّد بن قاسم البقريّ، وذلك: لأنّه يقول في مطلعها:

قالَ محمَّدٌ هو ابنُ قَاسِمِ ....[٣].

مادّة الأرجوزة:

تحدَّث البقريّ في هذه الأرجوزة عن أمورٍ تُشْكِل على الدارسين لعلمَيْ التجويد والقراءات، فأوضحها وبيّنها بأحسن بيان، وهذه الأرجوزة: هي متن لكتاب (فتح الكبير المتعال) المتقدّم الذكر[٤].

عاشراً: وفَاتُه:

كادتْ كتب التراجم التي ترجمتْ للإمام البقريّ أن تتفق على أنّه توفي سنة إحدى عشرة ومائة وألف للهجرة[٥]، وذكر الجبرتيّ: أنّه توفي في الرابع والعشرين من

---

(١) فهرس المكتبة الأزهرية١/٤٨.

(٢) Brockelmann:S:2:454 .

(٣) فهرس المكتبة الأزهرية١/٤٨، ٩٨.

(٤) المصدر السابق١/٩٨.

(٥) عجائب الأثار١/١٧٠، وسلك الدرر٤/١١١، وهدية العارفين٦/٣١٧، وإيضاح المكنون٢/١٤٩، والأعلام٧/٧، ومعجم المؤلّفين١١/١٣٦، ومعجم مصنفات القرآن الكريم١/٢٥٥، ٢٦٤.

شهر جمادى الثانية من السنة نفسها[1]، وذكر: Brockelmann: أنّه توفي في العشرين من شهر جمادى الثانية من السنة نفسها[2]، وهذا اختلاف لايضرّ.

ولكنّ المراديّ ذهِل فذكر- في ترجمة البقريّ-: أنّه توفي سنة سبع ومائة وألف[3]، وهذا كلام مجانب للصواب، يدحضه المراديّ نفسه- في موضع أخر-، فقد ذكر في ترجمة الشيخ محمّد البُلَيْديّ: أنّ البُلَيْدي أخذ عن البقريّ سنة عشرٍ ومائة وألف، ثم قال: أي: قبل وفاة البقريّ بسنة واحدة[4].

وقد تابع المراديَّ على قوله بأنّه توفي سنة سبع ومائة وألف: عمر رضا كحّالة في معجم المؤلّفين[5]، وتابعه أيضاً: Brockelmann في أحد القولين[6].

وبذلك نعلم: أنّ الصواب هو: أنّ البقريّ توفي سنة إحدى عشرة ومائة بعد الألف للهجرة النبوية.

ثم إنّ التاريخ الميلاديَّ لوفاته يكون على النحو التالي:

١- يوافق على قول الجبرتيّ المتقدم: الثامن عشر من كانون الأول، من سنة ١٦٩٩ للميلاد[7].

٢- يوافق على قول: Brockelmann الرابع عشر من كانون الأول، من سنة ١٦٩٩ للميلاد[8].

---

(١) عجائب الآثار١/١٧٠.

(٢) Brockelmann:2:429 .

(٣) سلك الدرر٤/٣٥، ١٢١-١٢٢.

(٤) المصدر السابق٤/١١١.

(٥) معجم المؤلفين٩/٥٤ .

(٦) Brockelmann:2:429 .

(٧) المصدر السابق، والتوفيقات الإلهاميّة ١١٤٧.

(٨) المصدران السابقان.

الفصل الثاني

كتاب القَواعد المقرَّرة
والفَوائد المحرَّرة:

ويتضمَّن الكلام في الأمور الآتية:

١ـ اسم الكتاب.
٢ـ نِسْبَة الكتاب إلى المؤلِّف.
٣ـ محتوى الكتاب.
٤ـ أهميَّة الكتاب.
٥ـ مصادر البقريّ في كتابة.
٦ـ منهج البقريّ في كتابه.
٧ـ شروحه.



أولاً: اسم الكتاب:

أطلق الإمام البقريّ في مقدّمة كتابه هذا عليه اسم: (**القواعد المقرَّرة والفوائد المحرَّرة**)[1]، وعنوان الكتاب هذا موجود في جميع نسخه المخطوطة، بل في جميع نسخ الشرح أيضاً[2].

وقد أطلق علماء القراءات عليه اختصارا اسم: (القواعد البقريّة)[3]، نسبةً إليه، حتى عرف بها، وعرفتْ هي به.

وقد خمَّنَ الزركليّ في كتابه الأعلام في طبعته الرابعة والأخيرة، حيث أنّه عندما تكلَّم عن كتاب البقريّ - (**غُنْيَة الطَّالبين ومُنْيَة الرَّاغبين**) - قال: (لعلّه المطبوع مؤخراً في بغداد باسم: (متن البقرية) مع شرحه لسلطان الجبوريّ)[4].

وهو بكلامه هذا قد جانب الصواب، اذ أطلق على كتاب: (الغُنْيَة) اسم: (البقريّة)، ومن المعلوم: أنّ اسم (البقريّة) يطلق اختصاراً على كتاب: (القواعد المقرَّرة) لا على كتاب (الغُنْية) المتقدّم كما ذكرنا آنفاً.

ثم إنّه جعل شرح الشيخ سلطان الجبوريّ شرحاً على كتاب (الغُنْية)، ومن المعلوم: أن شرح الجبوريّ إنما هو على كتاب (القواعد المقرّرة)، حيث أنّ الجبوريّ أطلق على شرحه اسم: (**العقود المجوهرة واللآلئ المبتكرة شرح القواعد المقرَّرةوالفوائد المحرَّرة**)[5].

والذي يغلب على الظنّ: أنّ الزركليّ لم يطَّلع هو بنفسه على ما طبع في بغداد، إذ أنّه لو اطَّلع عليه لعلم: أنّ (البقريّة) ليست هي (غُنْيَة الطَّالبين)، وأنّ شرح

---

(١) ينظر القواعد المقررة ٢٥٨ . (٢) العقود المجوهرة ٢٢أ.

(٣) المصدر السابق٢١أ، وفهرس الخزانة التيمورية ٣/٣٤ .

(٤) الاعلام٧/٧. (٥) العقود المجوهرة٢١أ .

الجبوريّ ليس شرحاً على (غُنْيَة الطّالبين).

وما ثبّتناه من اسم الكتاب لم يختلف فيه أحد من المؤرّخين، أو من الذين وضعوا فهارس للمخطوطات[1].

ثانياً: نِسْبَة الكتاب إلى المؤلّف:

ليس هناك من شكٍّ في أنّ كتاب: (القَواعد المقرّرة والفَوائد المحرَّرة) هو للإمام البقريّ، فقد ذكر البقريُّ نفسُه اسمَه كاملاً في مطلع كتابه، ثم نصَّ على: أنه سمّاه بـ(القَواعد المقرَّرة والفَوائد المحرَّرة)[2].

وقد أيّـد ذلك تلميذ تلميذه الشيخ سلطان الجبوريّ في شرحه على البـقرية حيث يقول: (فهذا شرحٌ لطيف وضعتُه على الرسالة المسمّاة: بالقواعد المقررة والفوائد المحرّرة - الشهيرة بالبقرية - في أصول القرّاء السبعة، لشيخي وشيخ مشايخي المتقن المجيد الشيخ **محمّد بن قاسم بن إسماعيل البقريّ**)[3].

ثم إنّ كتب التأريخ والتراجم لا خلاف بينها في نسبة هذا الكتاب إلى المؤلّف - الإمام البقري -، جزم بذلك إسماعيل باشا البغداديّ في هدية العارفين[4]، وBrockelmann في تاريخ الأدب العربيّ[5]، والزركليّ في الاعلام[6]، وعمر رضا كحالة

---

(١) هدية العارفين٦/٣١٧، وفهرس الخزانة التيمورية ٣/٣٤، وفهرس المكتبة المركزية في جامعة البصرة٩، ومعجم مصنفات القرآن الكريم ١/٢٦٤، ٤/١٣٨ .

(٢) القواعد المقررة ٢٥٧ـ ٢٥٨ .

(٣) العقود المجوهرة ٢١ أ .

(٤) هدية العارفين ٦/٣١٧.

(٥) Brockelmann:2:429.

(٦) الأعلام٧/٧ .

في معجم المؤلّفين[1]، وسائر كتب فهارس المخطوطات، كفهارس مخطوطات الظاهريّة[2]، وفهرس الخزانة التيموريّة[3]، وغيرها.

ثالثاً: محتوى الكتاب:

خصّص الإمام البقريّ كتابه هذا في الكلام عن قواعد القرّاء السبعة، فهو بهذا يكون قد قسّم كتابه هذا على سبعة أقسام:

تحدَّث في القسم الأول عن قواعد قراءة الإمام أبي عمرو بن العلاء[4]، وذكر الأحكام التي انفرد بها كلّ واحد من راوييْه عن الراوي الآخر: فذكر الأحكام التي انفرد بها الدوريّ عن السوسيّ، والأحكام التي انفرد بها السوسيّ عن الدوريّ، وذكر الأحكام التي اتّفق عليها الدوريّ والسوسيّ[5].

وقد مشى على هذا الأمر في بقيّة أجزاء الكتاب، عندما تكلّم في مذهب كلّ واحد من القرّاء السبعة[6].

وبذلك نعلم: أنّ الكتاب خاصّ بالأصول أساساً، وأما الفَرْش[7]: فقد تعرّض

---

(١) معجم المؤلفين١١/١٣٦.

(٢) فهرس مخطوطات الظاهرية/علوم القرآن/١٢٠ وما بعدها.

(٣) فهرس الخزانة التيمورية٣/٣٤ .

(٤) سبقت ترجمته ص٣٣.

(٥) القواعد المقررة ٢٥٩ وما بعدها.

(٦) المصدر السابق ٢٧٤ وما بعدها.

(٧) تقدّم ص ٨١: أنّ الأصول: هي الكُليّات التي تندرج تحتها جميع الجزئيّات المتماثلة، كقواعد المدّ والهمز والإمالة.

وأنّ الفَرْش: هو الجزئيّات التي يقع خلافٌ في قراءتها ولا يُقاس عليها.

مناهل العرفان ١/٤٣٩، وينظر كنز المعاني ٢/٥٥٧ .

له بصورة مقْتَضبة وغير شــاملة، لأنّ الكتاب لم يؤلَّف فيه أصلاً، كما سنذكر ذلك في المنهج[1].

رابعاً: أهميَّة الكتاب:

تبدو أهميَّة الكتاب واضحة جلية في كونه قد شمل - في الغالب - أصول قراءة كلّ واحد من القرّاء السبعة بصورة مختصرة موجَزة.

ثم إن المؤلِّف لم يخلّ بشيء من القواعد والأصول التي عرضها بسبب إيجازه غالباً، وهو بهذا يكون قد أوقف القارىء لكتابه على بيان أهمّ ما انفرد به كلُّ قارىء من القرّاء السبعة.

ثم ينبغي أن يُعْلم: أنّ كتاب (**القَواعد المقرَّرة**) كتاب منهجيّ، ألَّفه البقريّ ابتداءً لطلبة العلم، وقام بتدريسهم إيّاه في بداية طلبهم لعلم القراءات، أي: عندما يُقْرِىء الطالب لكلّ راوٍ من الرواة مقداراً معيَّناً من كتاب الله تعالى[2].

واستمرَّ طلاَّب البقريّ من بعد شيخهم يدرِّسون الكتاب لطلاَّبهم وإلى وقتنا هذا[3].

ومن أكبر الأدلَّة على هذا الكلام: ما يـذكره المراديّ عن تلميذ البقريّ - الشيخ محمّد أبي المواهب الحنبلي - حيث أنه كان يدرِّس (**متن البقريّة**) لطلبته، ومنهم: الشيخ محمّد بن عبدالرحمن بن زين العابدين الغزيّ، فقد درَّسه الشيخ أبو المواهب (متن البقريّة)[4].

---

(١) ينظر ص ٩٩ وما بعدها.

(٢) تعارف شيوخ القراءات في العصور الأخيرة على أنّ إفراد ذلك يكون بمقدار جزء كامل، وتعارفوا أيضاً على أن يكون ذلك الجزء هو الجزء الأول من القرآن الكريم.

(٣) إجازة في القراءات السبع ٦.

(٤) سلك الدرر ٤/٥٤.

خامساً: مصادر البقريّ في كتابه:

إذا أردنا أن نجمع المصادر التي اعتمد عليها الإمام البقريّ في كتابه هذا: وجدنا أنّه ملتزم كلّ الالتزام بما أخذه عن شيخه - الشيخ عبدالرحمن اليمنيّ، المتوفى سنة١٠٥٠ هـ-، وذلك: لأنّ القراءة سُنَّة متَّبعة يأخذها الآخر عن الأول[1].

وقد سار البقريّ على هذا الالتزام - في كتابه هذا - حتى في أبسط الأمور، كتقديم وجهٍ على آخر عند القراءة. من ذلك: ما ذكره في أحكام قراءة ورش، من تقديم مذهب البغداديّين على غيرهم في الهمزتين المجتمعتين في كلمة واحدة[2].

ثم إن البقريّ ذكر في ثنايا كتابه: كتاب التيسير للإمام الداني[3]، وقصيدة الإمام الشاطبيّ ((الشاطبيّة))[4]، وبعض كتب الإمام المحقّق ابن الجزريّ، كالنَّشْر[5] وطيِّبة النَّشْر[6].

سادساً: منهج البقريّ في كتابه القَواعد المقرَّرة:

يمكن للباحث أن يحدّد منهج الإمام البقريّ في كتابه: (القواعد المقررة) في الأمور الآتية:

١- قسّم البقريّ كلامه في الكتاب هذا على سبعة أقسام، وتكلَّم في كلّ قسم عن قواعد كلّ واحد من القرّاء السبعة، وبدأ أولاً الكلام عن قواعد أبي عمرو بن العلاء -رحمه الله تعالى -، وعلَّل سبب تقديمه الكلام عن قواعد أبي عمرو بموافقة

---

(١) النشر١/٤٧.

(٢) القواعد المقررة ٢٩٣.

(٣) القواعد المقررة ٢٥٩ مثلاً.

(٤) القواعد المقررة ٣٠٩ مثلاً.

(٥) (٦) المصدر السابق ٢٩٠ مثلاً .

شيخه - الشيخ عبدالرحمن اليمنيّ المتوفى سنة١٠٥٠هـ رحمه الله تعالى -، وبشهرة قراءة أبي عمرو بين الناس[1]. ولعلّ قراءة أبي عمرو كانت مشتهرة في مصر في زمانه، لأنّ الإشتهار المعروف اليوم هو لرواية حَفْص عن عاصم.

٢- يذكر في بداية مذهب كلّ قاريء راويَيْن أخذا عن ذلك القاريء، ويبيّن حال أخذ الراويَيْن من القاريء، أبواسطةٍ أم من غير واسطة؟ معتمِداً في ذلك على أمّهات كتب القراءات[2].

٣- يذكر البقريّ- بعد ذكره للراويَيْن- أيَّ واحدٍ منهما يكون مقدَّماً على الآخر، موافقاً بذلك الإمام الشاطبيّ، لأنّ المعيار عند الشاطبيّ ومن وافقه - كالبقريّ - في تقديم الراوي: هو الإتقان، فأيّ واحدٍ منهما كان أكثرَ إتقاناً من صاحبه قدّمه[3].

٤- يذكر أولاً الأحكام التي اتّفق عليها الراويان، وهذا هو الغالب فيما مشى عليه البقريّ، ومن أمثلة ذلك: ما ذكره من الإمالة في مطلع مذهب أبي عمرو، فذكر أولاً ما اتفق عليه الراويان منها[4]، وكالقواعد التي ذكرها في بداية مذهب ابن كثير[5]، وكذلك هي الحال في بقيّة القرّاء[6].

ثم يذكر بعد ذلك: ما انفرد به الراوي الأول - أي: الذي اختار هو تقديمه- من القواعد والأصول، ويبيّن: أنّ هذه القواعد خاصة به دون الراوي الآخَر، من ذلك: ما ذكره من انفراد الدوريّ عن السوسيّ بإمالة خمسة أشياء[7].

ثم يذكر بعد ذلك: ما انفرد به الراوي الثاني من القواعد، مبيِّناً أنّها خاصّة به

---

(١) القواعد المقررة ٢٥٨ .

(٢) القواعد المقررة ٢٥٩، ٢٧٤، ٢٧٨، ٢٩٥، ٣٠١، ٣٠٤، ٣٢٩ .

(٣) سراج القارىء ٩، والقواعد المقرَّرة ٢٥٩، ٢٩٥ ، ٣٠١.

(٤) القواعد المقررة ٢٦٠ وما بعدها .

(٥) المصدر السابق ٢٧٤ وما بعدها .

(٦) المصدر السابق ٢٩٥، ٣٢٩ .

(٧) المصدر السابق٢٦٢ وما بعدها.

دون الأول، من ذلك: ما ذكره من انفراد السوسيّ بإدغام المثلين الكبير، وبإدغام المتقاربين الكبير[1].

٥- يقدّم ذكر أحكام المدود غالباً، فيذكر حكم كلّ راوٍ في المدّ، من ذلك: ما ذكره في مذهب أبي عمرو، فبيَّن ما لكلٍ من الدوريّ والسوسيّ في المدّ[2].

ثم إنّه إذا اتّفق الراويان على المدّ ذكر: أنّهما سواء في ذلك المدّ، من ذلك: ما ذكره في مذهب ابن كثير من اتفاق الراويين على مدّ المتصل بمقدار ألفٍ ونصف، ومدّ المنفصل بمقدار ألفٍ واحد[3].

٦- يذكر ثانياً حكم الإمالة، فيذكر حكم ما انفرد به كلُّ راوٍ من الإمالة، وما اتَّفقَ عليه الرَّاويانِ منها، كذكره لَمَا انفرد به الدوريّ من إمالة خمسة أشياء، وذكره ما اتّفق عليه الراويان منها[4].

٧- يوضح ما انفرد به كلُّ راوٍ عن الراوي الآخر، من ذلك: ما نراه عندما تكلَّم عن أحكام صلة ميم الجمع لقالون، فإنّه فصَّل القول فيها بعد ذكره حكم مدّه[5].

٨- يتعرّض في بعض الأحيان لذكر بعض الأمور التي تتعلَّق بالفَرْش، ولكنَّها لاطّرادها أصبحتْ كالأصول، ككلامه عن ضمير الغيبة المنفصل-(هُوَ) و(هِيَ)- حيث ذكر في مذهب ابن كثير: أنّ ابن كثير يضمّ الهاء من المذكر ويكسرها المؤنث[6]، ولكنّه ذهل عن تسكين الهاء من ذلك لقالون وأبي عمرو وعليّ الكسائي في مذاهبهم[7]، وهذا مما يستدْرَكُ عليه.

ثم إنّ ذكره لمثل هذه الأمور الفَرْشيَّة جاء استطراداً، إذ إنّ أصل الكتاب هو في ذكر الأصول والقواعد، لا في ذكر الفَرْش.

---

(١) القواعد المقرّرة ٢٦٣ وما بعدها.
(٢) المصدر السابق ٢٥٩ ـ ٢٦٠.
(٣) المصدر السابق ٢٧٤.
(٤) المصدر السابق ٢٦٠ وما بعدها.
(٥) المصدر السابق ٢٧٨ وما بعدها.
(٦) المصدر السابق ٢٧٥.
(٧) التبصرة ٤١٩، والتيسير ٧٢.

٩- يذكر أحيانا بعض الأمور التي تتعلّق بالفرش، وهي غير مطّردة لمجيئها في موضع واحد مثلاً، كذكره في مذهب ابن عامر: أنّ ابن عامر يَشفع الهمزة في قوله تعالى: ﴿أَذْهَبْتُم طَيِّبَٰتِكُم﴾[1]، ومن قوله تعالى: ﴿أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ﴾[2]، ومعنى يشفع الهمزة: أن يقرأها بهمزتين، فيقرأ: ﴿ءَأَذهبتم﴾ و﴿ءَأَنْ كان﴾[3].

١٠- يعلّل ما يذكره، ويبيّن السبب الذي جعل حكمه على الصورة التي ذكرها، من ذلك: أنّه علّل عدم إمالة الألف من قوله تعالى: ﴿فَلَا تُمَارِ﴾[4]، بأنّ الراء فيه ليست متطرّفة باعتبار الأصل، إذْ أصْله: (تماري)، فحذفت الياء لدخول حرف الجزم -لا الناهية-[5].

١١- إذا كان هناك أحكام خاصّة في بعض حروف اللغة العربية، فإنّه يجمعها في كلمة واحدة ليسهل حفظها، من ذلك: أنّ (أنّى) لا تمال إلاّ إذا جاء بعدها أحد حروفٍ خمسة، وقد جمع البقريّ تلك الحروف الخمسة بلفظة: (شَلَيتُه)[6].

ثم إنّه قد يجمع الحروف في أوائل كلمات ترِد ضمن أبياتٍ شعرية، من ذلك: ما ذكره في اشتراط إبدال الهمزة لورش، حيث قال:

يُبْدِلُ ورشٌ بعدَ ستٌ تَسْبقُ ... تُبْ فُزْ ودُمْ يَأْتيكَ نورٌ مشرقٌ

بشرطِ أن يكونَ ما أبدلَهُ ... فاءً لفعلِ رَبُّنا أنزلَه[7]

١٢- يذكر أحياناً بعض الأحكام والأصوال في بيت شعر واحد أوْ أكثر، من ذلك: ما ذكره في أحكام إبدال الهمزة لورش، وما يستثنى له فيها، فقال:

وبعدَ همزِ الوَصْل كالذي ائتمِنْ ... وبئسَ والذئبِ وبئرٍ يافطنْ

وما يَجي من جملةِ الإيوا فلا ... يُبْدِلُه كُنْ عالماً محصّلاً[8]

(١) سورة الأحقاف /آية٢٠ .

(٢) سورة القلم/آية١٤، وينظر القواعد المقررة ٢٩٨ .

(٣) التبصرة ٦٧٧ والغيث ٣٥١.

(٤) سورة الكهف /آية ٢٢.

(٥) القواعد المقررة ٢٦٠ .

(٦) المصدر السابق٢٦٢.

(٧) المصدر السابق ٢٨٥ ـ ٢٨٦ .

(٨) المصدر السابق ٢٨٦ .

فذكر: أنّه يبدل الهمزة الواقعة بعد همزة الوصل، وأنّه يبدل ﴿بِئْسَ﴾[1] و﴿الذِّئْبُ﴾[2] و﴿بِئْرٍ﴾[3] حيثما وقعت في القرآن الكريم، وإن لم تكن همزتها فاءَ الكلمة، فهي مستثناة. ثم أخبر أنه يستثنى له من فاء الكلمة جملة الإيواء، فلا يبدل ما جاء فيها، نحو: ﴿مَأْوَىٰهُمْ﴾، و﴿وَمَأْوَىٰهُ﴾[4].

١٣- يستقصي أحياناً الألفاظ الواردة في القرآن الكريم، من ذلك: ما ذكره في مذهب ابن عامر من أنّ الهمزتين الواقعتين في كلمة واحدة لاتكون الثانية منهما مضمومة إلا في ثلاثة مواضع، وهي: قوله تعالى: ﴿أَؤُنَبِّئُكُمْ﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿أَءُنزِلَ﴾[6]، وقوله تعالى: ﴿أَءُلْقِيَ الذِّكْرُ عَلَيْهِ﴾[7].

ومن أمثلة ذلك أيضاً: ما ذكره من أن كلمة ﴿نَـئَا﴾ وردت في موضعين من كتاب الله تعالى: في سورتي الإسراء وفصّلت[8].

١٤- يستقصي أحياناً ما ورد في المسألة من خلاف، ويبيّن أنّ كلّ واحد من الأقوال صحيح، من ذلك: ما ذكره في مذهب ابن عامر: أنّ لهشام في الهمزتين المفتوحتين إذا كانتا من كلمة واحدة: وجهين: تسهيل الثانية وتحقيقها مع الإدخال فيهما[9].

١٥- يبيّن رأي شيخه اليمنيّ اذا كان في المسألة خلاف، من ذلك: ما ذكره في مذهب حمزة: أنّه نقل عن حمزة وجهان ضعيفان في ﴿رِءْيًا﴾[10]، و﴿تُـئْوِى﴾[11]، ثم ذكر: أنّ شيخه اليمنيّ لم يعتمدهما[12].

---

(١) سورة البقرة/آية ١٢٦ . (٢) سورة يوسف/آية ١٣.
(٣) سورة الحجّ/آية ٤٥ .
(٤) سورة آل عمران/ آية ١٥١،١٦٢ . ينظر القواعد المقررة ٢٨٦ ، وغيث النفع ١٨٤ .
(٥) سورة آل عمران/ آية ١٥ . (٦) سورة ص/ آية ٨ .
(٧) سورة القمر/ آية ٢٥، و القواعد المقررة ٢٩٧ .
(٨) سورة الإسراء/آية٨٣ ، وسورة فصلت/آية٥١، و ينظر القواعد المقررة ٣٠١ـ ٣٠٢ .
(٩) القواعد المقررة ٢٩٦ . (١٠) سورة مريم /آية٧٤.
(١١) سورة الأحزاب/آية٥١. (١٢) القواعد المقررة ٣١٦ ـ ٣١٧ .

هذه هي أهمّ الجوانب التي يمكن لنا أن نذكرها في هذا المجال، وقد خصّصتُ الفصل الثالث لدراسة بعض موضوعات الكتاب، والله وليّ التوفيق.

سابعاً: شروح كتاب القَواعد المقرَّرة:

لا يُعرف لكتاب (القَواعد المقرّرة) من الشروح عليه إلا شرح الشيخ سلطان بن ناصر الجبوريّ الخابوريّ - المتوفى سنة ١١٣٨هـ -، وقد سمّاه (العُقُود الجوهرَة واللآلِىء المبتكرَة، شرح القَواعد المقرَّرة والفَوائد المحرَّرة)[١].

نسخ الشرح:

توجد لشرح الشيخ سلطان الجبوريّ عدة نسخ في مكتبات العالَم، نظراً لأهميّته وأهميّة أصله - البقريّة -، ونكتفي نحن بذكر النسخ التي وقفنا عليها في قطرنا العزيز: العراق، والتي هي بين أيدينا، مرتبة حسب القدم:

١- نسخة في مكتبة الأوقاف العامّة في الموصل، وهي تقع ضمن مجموع، يحمل رقم: (٢٠/٢٦زيواني)، وهي نسخة كاملة، واضحة الخطّ، عدد أوراقها: (٣٣) ورقة، ويرجع تأريخ نسخها إلى سنة (١١١٩هـ)[٢].

٢- نسخة أخرى في مكتبة الأوقاف العامّة في الموصل، وهي ضمن مجموع، يحمل رقم: (٢٠/٢٣)، وهي نسخة كاملة، واضحة الخطّ، عدد أوراقها: (٤٨) ورقة، وتأريخ نسخها يرجع إلى سنة(١١٣٥هـ)[٣].

---

(١) العقود الجوهرة ٢١أ، ومعجم مصنفات القرآن الكريم ١٠٦/٤.

ثم ينبغي أن يعلم: أنّ الأستاذ عبدالله الجبوريّ ذكر في فهرس مخطوطات الأوقاف في بغداد(٢٤/١)، أنّ هناك نسخة من كتاب اسمه: (تعليق على المنظومة البقرية) للشيخ سلطان الجبوري، ولكنّي بعد مراجعاتي الكثيرة للمكتبة تلك تبين لي: أنّ الكتاب لم ينسخ الناسخ منه غير اسمه فقط، ولم ينسخ الكتاب.

(٢) فهرس مخطوطات أوقاف الموصل١١٧/٧ .

(٣) المصدر السابق١١٤/٧ .

٣- نسخة أخرى في مكتبة الأوقاف العامّة في بغداد، تحمل رقم: (٢٤١٧)، وهي نسخة كاملة، واضحة الخطّ، عدد أوراقها: (٥٤) ورقة، وتأريخ نسخها: (١٢٠٣هـ)[١].

٤- نسخة أخرى في مكتبة الشيخ عبدالفتاح الجومرد الخاصّة، وهي ضمن مجموع ليس عليه رقم، وهي نسخة كاملة، وواضحة الخطّ، عدد أوراقها: (٧٥) ورقة، ويرجع تأريخ نسخها إلى سنة (١٢٢٠هـ) قام بنسخها: محمّد فتحي بن عبداللطيف الموصليّ الحنفيّ[٢].

٥- نسخة أخرى في مكتبة الشيخ عبدالفتاح الجومرد الخاصّة أيضاً، ليس عليها رقم، وهي نسخة كاملة، جيدة الخطّ، عدد أوراقها: (٤٥) ورقة، كتبها: أحمد بن عبداللطيف بن محمد، في سنة(١٢٥٩هـ)[٣].

٦- نسخة أخرى في مكتبة الأوقاف العامّة بالموصل، وهي كانت لشيخ مشايخنا: الشيخ محمّد صالح الجواديّ -رحمه الله تعالى-، تحمل رقم: (٢) من مخطوطاته، وهي ناقصة الأول بمقدار ورقة واحدة تقريباً، عدد أوراقها: (٤٣) ورقة، كتبها: أحمد؟ في سنة(١٢٦٠هـ)[٤].

٧- نسخة أخرى في المكتبة العامّة المركزيّة بالموصل، تحمل رقم: (١١٢٤باشعالم) وهي نسخة كاملة، مكتوبة بخطّ واضح، عدد أوراقها: (٥٥) ورقة، وتاريخ نسخها أحدث من تأريخ النسخ السالفة، إذ يرجع إلى سنة (١٣٥٢هـ)[٥].

(١) فهرس مخطوطات أوقاف بغداد١ /٣١-٣٢.

(٢)(٣) ليس لمكتبة الشيخ عبد الفتاح الجومرد ـ رحمه الله تعالى ـ فهرس، وقد قمتُ بإستعارة هاتين النسختين من نجل الشيخ حفظه الله تعالى.

(٤) فهرس مخطوطات أوقاف الموصل٧/ ٣٦٣.

(٥) فهرس مخطوطات المكتبة العامة المركزية في الموصل٥.

نسبة الشرح إلى المؤلِّف:

وجد في نهاية شرح البقرية -(**العُقود المجوهرَة**)- من جميع النسخ: ما يشير إلى أنّ الشرح هو للشيخ سلطان الجبوريّ، حيث يقول الشيخ الجبوريّ في نهاية الكتاب: (هذا آخِر ما يسَّر الله لي جمعه على هذا المختصَر، وأنا الفقير إلى الله الغنيّ المنّان القادر الأحد، سلطان بن ناصر بن أحمد الجبوريّ الشافعيّ)[1].

وقد نَسَب الشرح أيضا إلى الشيخ الجبوريّ بعضُ المؤرِّخين، كالأستاذ سعيد الديوه جي في مخطوطات المكتبة المركزية في الموصل[2].

منهج الشارح في شرحه:

يمكن لنا من خلال استعراض كتاب: (**العُقود المجوهرَة**) أن نحدِّد المنهج الذي سارَ عليه الشيخ الجبوري في شرحه، وإليك تفصيل أهمّ ذلك:

١- يعلِّق على كلام البقريّ بما يراه مناسباً، من غير فصلٍ بين كلامه وكلام البقري، ومن أمثلة ذلك: قول البقريّ: (اعلم أنّ أبا عمرو بن العَلاء أخذ عنه راويان بواسطة يَحْيَى اليزيديّ، أحدهما: الدوريّ، والثاني: السوسيّ)[3].

قال الجبوريّ: (أخذا عنه، أي: عن أبي عمرو، بواسطة يَحْيَى اليزيديّ، هو: أبو محمّد يَحْيَى بن المبارك العدويّ، بصريّ سكن بغداد، وعرف بـ(اليزيديّ) لصحبته يزيد بن منصور خال المهدي، يؤدِّب ولده فنُسِب إليه، قرأ على أبي عمرو، واشتهر بقراءته، وتقدَّم على أصحابه الذين قرأوا على أبي عمرو،أحدهما: الدوريّ، وهو حفص بن عمر بن صهبان المقرئ الضرير، ونسبته إلى الدور موضع ببغداد بالجانب الشرقيّ، وطريقه: أبو الزعراء عبدالرحمن بن عبدوس الهمدانيّ الدقاق، والثاني: أبو شُعَيب صالح بن زياد السوسيّ، نسبة إلى السوس، موضع بالأهواز، وطريقه:

---

(١) العقود المجوهرة ٥٤أ.

(٢) فهرس مخطوطات المكتبة العامة المركزية في الموصل ٥.

(٣) القواعد المقررة ٢٥٩ .

أبوعمران موسى بن جرير الرقيّ الضرير[1].

٢- يفسّر كلام البقري، ويوضّح المقصود منه، ومن أمثلة ذلك: قول البقريّ: (وإنّما قدّم الشاطبيُّ الدوريَّ على السوسيّ لكونه كان متقناً قراءة أبي عمرو)[2]. قال الشيخ سلطان الجبوري: (وإنّما قدّم الشاطبيُّ الدوريَّ على السوسيّ لكونه -أي: الدوري- ...)[3].

وكقول البقريّ: (وإمالته فيما ذكر إمالة كبرى، ويعبَّر عنها بالإمالة المحضة)[4]. قال الشيخ الجبوري: (وإمالته فيما ذكر من نحو: ﴿اشْتَرَىٰ﴾[5] و﴿بُشْرَىٰ﴾[6] و﴿نَصَـٰرَىٰ﴾[7] و﴿الْكَـٰفِرِينَ﴾[8] - بشرطه - و﴿الْأَبْصَـٰرِ﴾[9]: إمالة كبرى، ويعبر عنها-أي عن الإمالة الكبرى- بالإمالة المحضة أي: الخالصة)[10].

٣- يبيّن ما أجمله البقريّ، ويفصّل ما أوجزه، كقول البقريّ: (بعدها راء مكسورة متطرفة كـ: ﴿الْأَبْرَارِ﴾، و ﴿الْأَبْصَـٰرِ﴾[11]. قال الجبوري: (متطرفة حقيقة إذا لم تضف كـ: ﴿الْأَبْرَارِ﴾، و﴿الْأَبْصَـٰرِ﴾، وحكماً فيما إذا أضيفت كـ:﴿أَبْصَـٰرِهِمْ﴾[12].

٤- يبيّن رأيه في عبارة البقريّ، فيذكر أحياناً: أنّ الأولى والأصح أن يعبّر بكذا، أو أن يقول كذا، من أمثلة ذلك: ما اشترطه البقريّ في إمالة: ﴿أَنَّىٰ﴾ للدوريّ بقوله: (أن يكون بعدها حرف من حروف خمسة يجمعها قولك (شَلَيْتُه) تقدّم مثال الشين واللام-)[13]. قال الجبوري: (والأولى إسقاط قوله: تقدّم مثال الشين واللام)[14].

---

(١) العقود الجوهرة ٢٣أ.
(٢) القواعد المقررة ٢٥٩.
(٣) العقود الجوهرة٢٣أ.
(٤) القواعد المقررة ٢٦١ .
(٥) سورة التوبة/آية١١١ .
(٦) سورة البقرة/آية٩٧ .
(٧) سورة البقرة/آية١١١ .
(٨) سورة البقرة/آية١٩ .
(٩) سورة آل عمران/ آية ١٣.
(١٠) العقود الجوهرة ٢٤أ.
(١١) سورة آل عمران/ آية ١٩٣، ١٣. القواعد المقررة، ٢٦٠ .
(١٢) سورة البقرة/آية٧. العقود الجوهرة ٢٣أ.
(١٣) القواعد المقررة ٢٦٢ .
(١٤) العقود الجوهرة ٢٤ أ.

ومن أمثلة ذلك أيضاً: ما ذكره البقريّ في مذهب أبي عمرو من الأحكام التي اتّفق عليها الراويان، ثم ذكر ما انفرد به الدوريّ، ثم ما انفرد به السوسيّ، ثم عاد البقريّ بكلامه إلى ما اتّفق عليه الراويان من أحكام الهمزتين[1].

ولم يرتضِ الجبوريّ رجوع البقريّ إلى ذكر ما اتّفق عليه الراويان بعد ذكره لما انفرد به كلّ واحد منهما، فقال: (في تعبيره فيما تقدّم – من قوله: هذا ما اتفق عليه الراويان، وقوله: وانفرد الدوريّ، ثم عطف عليه قوله: وانفرد السوسي- ركاكةٌ لاتخفى، وعدم ارتباط، لأنه يوهم أنّ الضمير من (مذهبه) راجع إلى السوسيّ، وليس كذلك لَمّا علمتَ، فالأولى: تقديم كلّ ما اتفق عليه الراويان، ثم يشرع فيما اختلفا فيه)[2].

٥- يعلّل ما يذكره البقريّ ويدلّل عليه، ، ومن الأمثلة على ذلك: أن الحرفين المتماثلين يشترط في إدغامهما عدم تشديد الأول، نحو قوله تعالى: ﴿فَتَمَّ مِيقَٰتُ﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿مسَّ سَقَر﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿رَبِّ بِمَا﴾[5]. يقول الجبوريّ معلّلاً ذلك: (إذ المشدد بحرفين، وإدغام حرفين في حرف ممتنع، ولو أدغم لانفكّ الإدغام الذي فيه، وانعدم أحد الحرفين)[6].

ومن الأمثلة أيضاً: ما اشترطه البقريّ في الإدغام المتقارِب الكبير الذي يقع في كلمة واحدة: حيث يقول: (لا يدغم منه الاّ القاف في الكاف)[7]. قال الجبوريّ معلّلاً ذلك: (وعلّة إدغام أحدهما في الآخَر تقارب المخرجين، إذ مخرج القاف من أقصى اللسان وما فوق من الحنك، ومخرج الكاف من أسفل من ذلك قليلاً، وهما مع ذلك مشتركان في الشدة والإنفتاح، وسبب تخصيص إدغام القاف في الكاف

(١) القواعد المقررة٢٦٠وما بعدها.
(٢) العقود الجوهرة ٢٧أ.
(٣) سورة الأعراف/آية١٤٢.
(٤) سورة القمر/آية٤٨ .
(٥) سورة القصص/آية١٧، القواعد المقررة ٢٦٤.
(٦) العقود الجوهرة ٢٦أ .
(٧) القواعد المقررة ٢٦٥.

في هذا القسم: اتّباع الأثر، ولو قيل: لكثرة الدّوْر بالنسبة إلى الغير كان وجهاً)[1].

٦- يصحّح الأخطاء اللغويّة والنحويّة الواقعة في المتن، والغالب على الظنّ أنّ هذه الأخطاء كانتْ من قبل النسّاخ لا من قبل المؤلّف، بدليل أنها تقع في بعض النسخ لا في جميعها. من ذلك: ورود هذه العبارة في بعض نسخ المتن: (سواء كان على هذا الوزن أم لم يكن)[2]، فقال الشارح: (والتعبير الموافق للعربية أن يؤتى بالهمزة قبل (كان) فيقال: سواء أكان كذا أم لم يكن، لأن (أمْ) إنما يعطف بها بعد همزة التسوية)[3].

ثم إنّه ينبغي أن يعْلَم: أنّ النسخ الستة التي اعتمدتُّها في تحقيق النص، أربعةً منها ورد فيها (أو)، والعبارة مستقيمة بها، إذ أنه لايشترط وجود همزة التسوية قبل (أو) بالاتّفاق[4].

٧- يترجم الجبوريّ للأعلام الذين ورد ذكرهم في متن الكتاب بترجمة يسيرة، وأغلب الذين ترجم لهم هم القرّاء السبعة ورواتهم، كترجمته لأبي عمرو بن العلاء عند الكلام على مذهبه[5]، ولابن كثير[6]، وهكذا بقيّة القرّاء[7].

هذه هي أهمّ الجوانب التي وقفنا عليها في شرح الجبوريّ على كتاب: (القَواعد المقرَّرة للبقريّ)، وهناك جوانب ثانوية أخرى تظهر للقاريء المتمحّص لكتاب (العُقُود المجوهرَة) المتقدّم، أغفلنا ذكرها خشية الإطالة.

---

(١) العقود المجوهرة ٢٦ أ .

(٢) القواعد المقررة ٢٧١.

(٣) العقود المجوهرة ٣٠أ .

(٤) مغني اللبيب ١/ ٤٢.

(٥) العقود المجوهرة ٢٢أ.

(٦) المصدر السابق ٣١ أ .

(٧) المصدر السابق ٣٣ أ، ٤١ ب ، ٤٣أ ، ٤٤أ ، ٥٢أ .



الفصل الثالث:
دراسة لبعض موضوعات الكتاب

ويتضمّن المباحث الآتية:

المبحث الأول: أحكام المدّ والقصر.

المبحث الثاني: أحكام الفتح والإمالة.

المبحث الثالث: أحكام الإدغام وأقسامه.

المبحث الرابع: أحكام الهمزتين المجتمعتين.

تمهيد:

إنَّ اللّه سبحانه وتعالى هيّأ لكتابه الخاتَم علماء جهابذة أجلاَّء، أنفقوا أعمارَهم وأنفاسَهم، وأوقاتَهم وأنفسَهم في خدمة كتاب ربّهم المعجِز الذي: ﴿لاَ يَأْتِيهِ الْبَـٰطِلُ مِنْ بينِ يَدَيْهِ وَلاَ مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾[1].

وقد اتّخذتْ تلك الخدمة للكتاب العزيز أشكالاً مختلفة، فتارةً: ترجع إلى لفظه وأدائه، وأخرى: إلى أسلوبه وإعجازه، وثالثة: إلى كتابته ورسمه، ورابعة: إلى تفسيره وشرحه، إلى غير ذلك.

ولقد أفرد العلماء كلَّ ناحية من هذه النواحي بالبَحْث والتأليف، ووضعوا في ذلك العلوم، ودوّنوا الكتب الكثيرة، حتى زخرت المكتبة الإسلامية بتراثٍ مجيد يُعَدّ مفخرة نتحدّى به أمم الأرض من آثار أولئك العلماء الأعلام.

وهكذا أصبح بين أيدينا الآن مصنّفات متنوّعة، وموسوعات قيّمة، فيما نسمّيه: علم التجويد، وعلم القراءات، وعلم النّسخ العثمانيّ، وعلم التفسير، وعلم الناسخ والمنسوخ، وما شاكل ذلك من العلوم الدينيّة والعربيّة، ممّا يعتبر بحق أروعَ مظهرٍ عرفه التاريخ لحراسة كتاب الله، وبات هذا المظهر معجزة جديدة مصدّقة بوعد اللّه تعالى الذي قطعه على نفسه بقوله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وإِنَّا لَهُ لَحَـٰفِظُونَ﴾[2].

ومن تلك المصنّفات المتنوّعة والموسوعات القيّمة: كتب الشيخ الإمام محمّد بن

---

(١) سورة فصلت/آية٤٢.

(٢) سورة الحجر/آية٩ .

قاسم البقريّ الذي ما انفكّ عن خدمة كتاب الله تعالى إقراءً وتدريساً، وتصنيفاً وتأليفاً.

ومن أبرز مؤلّفاته وأفضلها: الكتاب الذي بين أيدينا: كتاب **القَواعد المقرَّرة والفَوائد المحرَّرة**، الذي خصّصه مؤلِّفه في الكلام عن قواعد القرّاء السبعة وأصولهم رحمهم اللّه تعالى.

وقد قمتُ في هذا الفصل بدراسة قواعد القرّاء السبعة وأُصولهم التي عرض لها الإمام البقريّ في كتابه هذا، مقارِناً بينه وبين غيره من كتب القراءات، ومحرِّراً ما ورد من خلاف في هذا الكتاب.

واقتضتْ الدراسة أن يقسَّم الكلام فيها على أربعة مباحث، مرتِّباً إياها على ترتيب الإمام البقريّ، وهي على النحو الآتي:

المبحث الأول: أحكام المدّ والقصر.

المبحث الثاني: أحكام الفتح والإمالة.

المبحث الثالث: أحكام الإدغام وأقسامه.

المبحث الرابع: أحكام الهمزتين المجتمعتين.

وأمّا غير هذه المواضيع الأربعة ممّا وقع فيه خلاف: فقد قمتُ بدراستها في هامش المتن عند ذكرها.

أسأل الله تعالى أن أكون موفّقاً في عملي هذا، إنه وليّ ذلكَ والقادر عليه.

المبحث الأول
أحكام المدّ والقَصْر

المدّ لغةً: البَسْط والإمهال[1].

والمدّ اصطلاحاً: هو إطالة الصوت بحرف مديّ من حروف العلّة[2].

وينقسم المدّ على قسمين رئيسيّين:

القسم الأوّل: المدّ الأصليّ والطبيعيّ: وهو الذي لا تقوم ذات حروف المدّ إلاّ به[3]، ولا يتوقّف على سبب من الأسباب[4]، ومقدار مدّه: حركتان[5]، وهو المقصود عند العلماء بمصطلح (القصر) عند إطلاقه أيضاً[6].

القسم الثاني: المدّ الفرعيّ: وهو عبارة عن زيادة مطّ في حرف المدّ على المدّ الطبيعيّ، بسبب من الأسباب[7].

ثم إنّ أسباب المدّ الفرعيّ ثلاثة: همز وسكون وتشديد[8].

---

(١) ينظر تاج العروس٩/١٥٥.

(٢) تحفة نجباء العصر/مجلة كليّة الشريعة/العدد٩/٣٦٩ .

(٣) إتحاف فضلاء البشر١/١٥٧ .

(٤) تحفة نجباء العصر/مجلة كليّة الشريعة/العدد٩/٣٦٩ .

(٥) القواعد المقررة ٢٧٤.

(٦) تنبيه الغافلين ١٠٨ .

(٧) النشر١/٣١٣، وإتحاف فضلاء البشر١/١٥٧ .

(٨) التمهيد١٧٣ .

والقصر لغةً: الحَبْسُ، ومنه قوله تعالى: ﴿حُورٌ مَّقْصُورَاتٌ فِي الخِيَامِ﴾[1]، أي: محبوسات[2].

والقصر اصطلاحاً: عبارة عن إبقاء المدّ الطبيعيّ على حاله، وترك الزيادة على ذلك المقدار[3]، ولذلك: فإنّه لايحتاج إلى سبب، إذْ هو الأصل[4].

حروف المدّ:

للمدّ ثلاثة أحرف: الألف، ولا تكون إلا ساكنة، ولا يكون ما قبلها إلاّ مفتوحاً، والواو الساكنة المضموم ما قبلها، والياء الساكنة المكسور ما قبلها[5].

الأمثـلة:

١- أمثلة المدّ الأصليّ: ﴿الَّذِينَ﴾[6]، و﴿ءَامَنُوا﴾[7]، و﴿عَفَا﴾[8].

٢- أمثلة المدّ الفرعيّ:

ليس المدّ الفرعيّ على قسم واحد -كالمدّ الأصليّ-، وإنّما هو على أقسام كثيرة، ولذلك: فإنّنا لا نستطيع أن نمثّل عليه هنا بمثال.

أقسام المدّ الفرعيّ:

لم يتعرّض البقريّ في كتابه هذا إلى ذكر جميع أقسام المدّ الفرعيّ، وإنّما اقتصر في كلامه على ذكر مدّين فقط، وهما: **المدّ الواجب المتّصل، والمدّ الجائز المنفصل.**

ولعلّ السبب في اقتصار البقريّ على هذين المدّين يرجع إلى حصول الخلاف فيهما عند القرّاء السبعة، وعدم حصوله في غيرهما، ومن أجل ذلك: فإنّنا سنقتصر

---

(١) سورة الرحمن/آية٧٢ .

(٢) تاج العروس١٣/٤٢٢ .

(٣) النشر١/٣١٣ .

(٤) تنبيه الغافلين١٠٨ .

(٥) المصدر السابق.

(٦) سورة الفاتحة/آية٧ .

(٧) سورة البقرة/ آية٩ .

(٨) سورة البقرة/ آية ١٨٧ ، وينظر تحفة نخباء العصر / مجلة كلية الشريعة/ العدد ٩/ ٣٧٠ .

في بحثنا هذا على هذين المدّين.

١- المدّ الواجب المتّصل:

إنّ سبب المدّ هنا هو الهمزة، فإذا جاءت الهمزة بعد حرف المدّ، وكان حرف المدّ والهمزة كلاهما في كلمة واحدة وُجِد هذا النوع من المدّ[١].

ومن الأمثلة على ذلك: ﴿جَآءَ﴾[٢] و﴿سُوٓءَ﴾[٣] و﴿سِيٓءَ﴾[٤]، فالأول: مثال الألف، والثاني: مثال الواو، والثالث: مثال الياء، ولم يمثّل عليه البقريّ بأيّ مثال.

وقد اتّفق أئمّة أهل الأداء على مدّ المتّصل، وذكر ابن الجزريّ: أنّ الواجب أن لايعتقد أنّ قصره جائز عند أحدٍ من القرّاء[٥].

ومما يؤكد ذلك ويقوّيه: ما رُوِيَ عن الصحابيّ الجليل عبدالله بن مسعود -رضي الله عنه- حيث أنّه كان يُقْرِيء رجلاً، فقرأ الرجل: ﴿إِنّما الصَّدَقَـٰتُ للفُقَرَاءَ والمَسَـٰكِين﴾[٦]، مرسلة -أي: لم يمدّ ﴿للفُقْرَآءِ﴾-، فقال ابن مسعود: ما هكذا أقرأنيها رسول الله ﷺ، فقال الرجل: كيف أقرأكها يا أبا عبدالرحمن؟ فقال: أقرأنيها: ﴿أنّما الصَّدَقَـٰتُ للفُقَـرَآءَ والمَسَـٰكِين﴾ فمدُّوها[٧].

ثم إنّ علماء القراءات اختلفوا في تحديد مراتب المدّ فيه على أقوال:

---

(١) تنبيه الغافلين١٠٨ .

(٢) سورة النساء/ آية٤٣ .

(٣) سورة البقرة/ آية٤٩ .

(٤) سورة هود/ آية ٧٧ ، وينظر النشر١/ ٣١٣ .

(٥) المصدر السابق ١/ ٣١٥ .

(٦) سورة التوبة/ آية ٦٠ .

(٧) أخرجه الطبرانيّ في معجمه الكبير ١٣٧/٩ ، وقال الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد(١٥٥/٧): (رواه الطبرانيّ ورجاله ثقات)، وقال المحقق ابن الجزريّ في النشر(٣١٥/١): (هذا حديث جليل حجّة، ونصٌّ في هذا الباب، رجال إسناده ثقات، رواه الطبرانيّ في معجمه الكبير).

القول الأول: ذهب أكثر علماء العراق، وكثير من المغاربة إلى مدّه قدراً واحداً مشبعاً من غير إفحاش، ولا خروج عن منهاج العربيّة[1]، نصَّ على ذلك مكيّ بن أبي طالب[2] ، والحافظ أبو العلاء العطّار[3]، وغيرهما[4].

القول الثاني: ذهب قسم من علماء القراءات إلى تفاضل مراتب المدّ فيه، ولكنّهم اختلفوا في تحديد تلك المراتب:

أولاً: إنّه على مرتبتين: طولى: لورش وحمزة، ووسطى: لبقية القرّاء، وإلى هذا ذهب ابن مجاهد[5]، وغيره، وأخذ به الإمام الشاطبيّ[6]، ورجّحه الصفاقسيّ[7]، وغيره[8].

ثانياً: إنّه على ثلاث مراتب: وسطى: لابن عامر وعاصم وعليّ الكسائيّ، وفوقها: لورش وحمزة، ودونها: لقالون وأبي عمرو وابن كثير، وإلى هذا ذهب ابن الفحّام[9] وأبو عليّ الأهوازيّ[10]، وغيرهما.

ثالثاً: إنّه على أربع مراتب، وإلى هذا ذهب أبو عمرو الداني[11]، وابن الباذش[12]، وأخذ بذلك الإمام البقريّ[13].

والمراتب الأربع هي:

المرتبة الأولى: وهي أدنى المراتب، ويكون المدّ فيها بمقدار ألفٍ ونصف، وقد ذكر

---

(1) النشر١/٣١٤ .

(2) التبصرة٢٦٦ .

(3) غاية الإختصار١/٢٦١ .

(4) تنبيه الغافلين ١١٠ .

(5) السبعة/١٣٢-١٣٣ .

(6) الوافي في شرح الشاطبية٧٣ .

(7) تنبيه الغافلين١١١ وما بعدها.

(8) تبصرة المبتدى لإبراهيم الموصليّ٣٥أ.

(9) التجريد٣٠أ.

(10) الوجيز١٦أ.

(11) التيسير٣٠ .

(12) الإقناع١/٤٦٩-٤٧٠ .

(13) لمعرفة هذا الأمر يمكن مراجعة ما ذكره البقريّ في مذهب كلّ قاريء من كتابه هذا .

البقريّ: أنّ أبا عمرو وابن كثير يمدّان المتّصل بهذا المقدار[1]، ووافقهما على هذا المقدار قالون[2]، ولكنّ البقريّ ذهل عن ذلك، فلم يذكر مقدار مدّ قالون[3].

المرتبة الثانية: ويكون المدّ فيها بمقدار ألفين، وذكر البقريّ: أنّ ابن عامر وعليّاً الكسائيّ يمدّان المتّصل بهذا المقدار[4].

المرتبة الثالثة: ويكون المدّ فيها بمقدار ألفين ونصف، وذكر البقريّ: أنّ عاصماً وحده يمدّ المتّصل بهذا المقدار[5].

المرتبة الرابعة: وهي أعلى المراتب، ويكون المدّ فيها بمقدار ثلاث ألفات، وقد ذكر البقريّ: أنّ ورشاً وحمزة يمدّان المتّصل بهذا المقدار[6].

وبذلك نعلم: أنّ التقسيم الثالث للمراتب هو أدقّ التقاسيم.

ثم ينبغي أن يُعْلَم: أنّ القرّاء على هذه المراتب في حالتَيْ الوصل والوقف، ويستثنى منهم هشام وحمزة في حالة الوقف على نحو: ﴿السَّمَآءِ﴾[7] و﴿الضَّرَّآءُ﴾[8] و﴿مَآءً﴾[9] وما شابه ذلك، فإنّ لهما تسهيل الهمزة مع المدّ والقصر[10].

٢ - المدّ الجائز المنفصل:

إنّ سبب المدّ هنا هو الهمزة أيضاً، فإذا جاءت الهمزة بعد حرف المدّ، وكان حرف المدّ في آخر الكلمة، وسببه - أي: الهمزة - في بداية الكلمة التالية وجد هذا النوع من المدّ[11].

---

(١) القواعد المقررة ٢٦٠، ٢٧٤ .
(٢) التيسير ٣٠، والإقناع ١/٤٦٩.
(٣) القواعد المقررة ٢٧٨.
(٤) المصدر السابق ٢٩٥، ٣٢٩ .
(٥) المصدر السابق ٣٠٣ .
(٦) المصدر السابق ٢٨١، ٣٠٦ .
(٧) سورة البقرة/ آية ١٩ .
(٨) سورة البقرة/ آية ٢١٤ .
(٩) سورة البقرة/ آية ٢٢ .
(١٠) التبصرة ٢٦٦، ويراجع ما سيذكره البقريّ في مذهب حمزة ص٣١٠ وما بعدها .
(١١) النشر ١/٣١٣، وتنبيه الغافلين ١٠٨ .

ومن الأمثلة على ذلك: قوله تعالى: ﴿بِمَآ أُنزِلَ﴾[1]، وهذا مثال الألف، و﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّا﴾[2]، وهذا مثال الواو، ﴿وَفِيٓ أَنفُسِكُمْ﴾[3]، وهذا مثال الياء[4]، وسكتَ البقريّ عن الأمثلة، فلم يمثّل بشيء.

ولم يتفق القرّاء في هذا المدّ على شيء، فهناك مَنْ أخذ فيه بالقصر، وهناك من أخذ فيه بالمدّ – مع اختلاف مراتب المدّ –، وهناك من جمعَ بين القصر والمدّ، كما سيُعْلَم ذلك بعد قليل.

ثم إنّ علماء القراءات اختلفتْ عباراتهم في تحديد مراتب المدّ فيه، حتى وَصَف ابن الجزريّ ذلك الإختلاف بأنّه: اختلافٌ لا يمكن ضبطه، ولا يصحّ جمعه، إذ قلَّ من ذكر مرتبة لقاريء إلاّ وذكر غيره لذلك القاريء ما فوقها أو مادونها[5].

وإليك بيان ذلك الإختلاف[6].

القول الأول: ذهب ابن مجاهد[7]، والطرسوسيّ[8]، وكثيرٌ من العراقيين كأبي طاهر بن سوار[9]، وغيره: إلى أنّ مراتبه ثلاث:

المرتبة الأولى: القصر بمقدار ألفٍ واحد، وهذه المرتبة لأبي عمرو وابن كثير وقالون[10].

المرتبة الثانية: التوسّط، وهو بمقدار ألفين، وهذه المرتبة لابن عامر وعاصم

---

(١) سورة البقرة/آية٤.

(٢) سورة البقرة/آية١٤ .

(٣) سورة الذاريات/آية٢١ .

(٤) النشر١/٣١٣ .

(٥) النشر١/٣١٩ .

(٦) سنترك الإسهاب في القولين الأولين خشية الإطالة أولاً، ولأنهما مرجوحان عند البقريّ ثانياً.

(٧) كتاب السبعة١٣٢-١٣٣ .

(٨) النشر١/٣١٩ .

(٩) المصدر السابق.

(١٠) السبعة ١٣٢، والنشر ١/٣٢١.

والكسائي[1].

المرتبة الثالثة: الطول، وهو بمقدار ثلاث ألفات، وهي لورش وحمزة[2].

القول الثاني: يرى قسم آخر من علماء القراءات أنّ مراتب المنفصل أربع، نصّ على ذلك الأهوازيّ[3]، وابن مهران، وابن شيطا[4]، وغيرهم، وقد اتّفق هؤلاء - فيما بينهم - على أنّ القصر يكون بمقدار ألف واحد، واتّفقوا أيضاً على أنّ الطول بمقدار ثلاث ألفات، غير أنّ الاهوازيّ: ذكر أنّ الطول - وهو لورش وحمزة - بمقدار ألفين ونصف[5].

ثم إنّهم اختلفوا في تحديد المرتبتين المتوسطتين اختلافاً يسيراً[6].

القول الثالث: يرى قسم آخر من العلماء: أنّ مراتب المنفصل خمس، نصّ على ذلك: مكيّ[7]، والدانيّ[8]، وأبو عليّ المالكيّ[9]، وأكثر المغاربة، وبعض المشارقة[10]، وقد أخذ بذلك الإمام البقريّ أيضاً في كتابه هذا[11].

والمراتب عندهم كما يلي:

المرتبة الأولى: القصر، وهو بمقدار ألفٍ واحد، وقد ذكر البقري: أنّ لابن كثير القصر في المنفصل[12]، وقد اختُلف عن قالون والدوريّ عن أبي عمرو وهشام وحفص:

---

(١) السبعة ١٣٢ ، والنشر ١/٣٢١ .

(٢) المصدران السابقان.

(٣) الوجيز١٦ب.

(٤) النشر١/٣١٩ .

(٥) الوجيز١٦ب.

(٦) التجريد٣٠ب، والنشر١/٣١٩ .

(٧) التبصرة٢٦٤-٢٦٥ .

(٨) التيسير٣٠ .

(٩) الروضة٢١أ.

(١٠) النشر١/٣١٩ .

(١١) ينظر ما ذكره البقريّ في مذهب كلّ قارئ من هذا الكتاب.

(١٢) القواعد المقررة ٢٧٤.

أمّا قالون: فقطع له بالقصر أبو بكر بن مجاهد[١]، ومكيّ من طريق الحلوانيّ عن قالون[٢]، وكثير من المؤلّفين [٣].

وذكر له المدّ بمقدار ألفٍ ونصف مكيّ من طريق أبي نشيط عن قالون[٤]، والمهدويّ[٥]، وغيرهما.

وذكر له كلاً من الوجهين، الداني[٦]، وتبعه على ذلك الشاطبيّ[٧]، وأخذ بهما البقريّ[٨]، والصفاقسيّ[٩].

وامّا الدوريّ عن أبي عمرو: فقطع له بالقصر أبو العزّ القلانسيّ[١٠]، وابن الباذش[١١]، والأكثرون.

وأخذ له بالمدّ بمقدار ألفٍ ونصف ابن شيطا البغداديّ، وسبط الخيّاط[١٢]، وغيرهما.

ونصّ على كلٍّ من الوجهين: الداني في جامع البيان[١٣]، والشاطبيّ[١٤]، وأخذ بهما الإمام البقريّ[١٥]، وغيره من المتأخرين[١٦].

---

(١) السبعة ١٣٢ .

(٢) التبصرة ٢٦٤ ـ٢٦٥ .

(٣) إرشاد المبتدي ١٨٧ ، ورسالة في التجويد لملاّ حسين الحنفيّ ١٢٠ ب.

(٤) التبصرة٢٦٤-٢٦٥ .

(٥) النشر ١/٣٢٢ .

(٦) التيسير ٣٠ ـ ٣١ .

(٧) سراج القارئ ٥١ .

(٨) القواعد المقررة ٢٧٨.

(٩) غيث النفع ٧٢ ، وتنبيه الغافلين ١١٢ .

(١٠) إرشاد المبتدي ١٨٧ .

(١١) الإقناع ١/٤٦٣ .

(١٢) النشر ١/٣٢٢ ـ ٣٢٣ .

(١٣) المصدر السابق ١/ ٣٢١ .

(١٤) سراج القارئ ٥١ .

(١٥)القواعد المقرّرة ٢٥٩.

(١٦) غيث النفع ٧٢، وتبصرة المبتدي ٢٥ أ.

وأمّا هشام: فلم يذكر له البقريّ سوى المدّ بمقدار ألفين[1]، وهذا هو الشائع والمعروف من مذهبه[2]، وذكر له بعضهم فيه القصر، كالأهوازيّ[3].

وأمّا حفص: فلم يذكرْ له البقريّ غير المدّ بمقدار ألفين ونصف[4]، وقد قطع له بالقصر أبو عليّ البغداديّ المالكيّ[5].

المرتبة الثانية: المدّ بمقدار ألفٍ ونصف، وسبق أنْ ذكرنا: أنّ البقريّ ذكر هذا الوجه لقالون والدوريّ عن أبي عمرو في أحد الوجهين عنهما[6]، وسبق أيضاً أن ذكرنا: من أخذ بكلٍّ من الوجهين، فلا داعيَ إلى إعادة الكلام هنا.

المرتبة الثالثة: المدّ بمقدار ألفين، وذكر البقريّ: أن عبدالله بن عامر وعليّاً الكسائيّ يمدّان المنفصل بمقدار ألفين[7]، وقد نصّ على هذا الأمر مكيّ[8] والدانيّ[9]، وغيرهما.

المرتبة الرابعة: المدّ بمقدار ألفين ونصف، وذكر البقري: أنّ عاصماً وحده يمدّ المنفصل بهذا المقدار[10]، وقد نصّ على هذه المرتبة لعاصم مكيّ[11]، والدانيّ[12]، وغيرهما.

المرتبة الخامسة: المدّ بمقدار ثلاثِ ألفات، وذكر البقريّ: أنّ ورشاً وحمزة يمدّان المنفصل بهذا المقدار، وقد نصّ على هذه المرتبة لهما: مكيّ[13]، والدانيّ[14]، وابن

---

(١) القواعد المقررة ٢٩٥.

(٢) التيسير ٣٠، والإقناع ١/٤٦٩ .

(٣) الوجيز ١٧ أ.

(٤) القواعد المقررة ٣٠٣.

(٥) الروضة ٢١أ.

(٦) القواعد المقررة ٢٥٩، ٢٧٨ .

(٧) القواعد المقررة ٢٩٥، ٣٢٩ .

(٨) التبصرة ٢٦٥ .

(٩) التيسير ٣٠ .

(١٠) القواعد المقررة ٣٠٣.

(١١) التبصرة ٢٦٥ .

(١٢) التيسير ٣٠ .

(١٣) التبصرة ٢٦٥ .

(١٤) التيسير ٣٠ .

شريح[1]، وإبراهيم الموصليّ[2]، وغيرهم.

وقد نقل المحقق ابن الجزريّ عن الداني: أنّه زاد مرتبة سادسة[3]، ونقل عن بعضهم: أنّه زاد مرتبة سابعة، وعن بَعْض آخر: أنّه زاد مرتبة ثامنة[4]، وكلّ هذا لا تعويل عليه، بل الصواب الذي عليه جمهور أهل الأداء قديماً وحديثاً هو الأخذ بالقول الثالث الذي سار عليه الإمام البقريّ في كتابه هذا.

---

(1) الكافي١٦ .

(2) تبصرة المبتدى٨أ.

(3) ينظر النشر١/٣١٩ وما بعدها.

(4) ينظر المصدر السابق١/٣١٩ وما بعدها.

المبحث الثاني
أحكامُ الفَتْحِ والإِمَالة

الفَتْح لغةً: له معانٍ عديدة، أوّلها: ضدّ الغَلْق، ومنه فَتْح الأبواب، وثانيها: النَّصْرُ، ومنه قوله تعالى: ﴿فَقَدْ جَآءَكُمُ الفَتْحُ﴾(1)، وثالثها: الحكم بين الخصمين، ومنه قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا افْتَحْ بَيْنَنَا وبَيْنَ قَوْمِنَا بِالحَقِّ﴾(2).

الفَتْح اصطلاحاً: هو عبارة عن فَتْح القاريء لفيه بلفظ الحرف، وهو - أي: الفتح - فيما بعده ألفٌ أكثر ظهوراً، ويقال له أيضاً: التَّفْخيم والنَّصْب(3).

أقسام الفتح:

ينقسم الفَتْح على قسمين:

1- **فَتْح شديد**: وهو نهاية فَتْح الشخص فمَه بذلك الحرف، وهذا لايجوز في القرآن، بل هو معدوم في لغة العرب، وإنّما يوجد في لفظ عَجَم الفرس، ولمَّا جرتْ طباعهم عليه في لغتهم استعملوه في اللغة العربيّة، وجروا عليه في القراءة، ووافقهم على ذلك غيرهم في أكثر البلاد، وهو ممنوع منه في القراءة، كما نصّ عليه أئمّة أهل الأداء، وهذا هو التفخيم المَحْض(4).

2- **فَتْح متوسّط**: وهو ما بين الفَتْح الشديد والإمالة المتوسّطة، وهو الذي استعمله أصحاب الفَتْح من القرّاء، ويقال له: الترقيق، وقد يقال له أيضاً: التفخيم،

---

(1) سورة الأنفال / آية19.
(2) سورة الأعراف / آية 89 ، وينظر تاج العروس 7 /5 ـ6.
(3) النشر2/29، والإتقان1/254 .
(4) المصدران السابقان.

بمعنى: أنّه ضدّ الإمالة[١].

والإمالة لغةً: هي من (المَيْل) وهو: العدول إلى الشيء والإقبال عليه[٢].

والإمالة اصطلاحاً: هي أن تنحوَ بالفتحة نحوَ الكسرة، وبالألف نحوَ الياء كثيراً أو قليلاً[٣].

أقسام الإمالة:

تنقسِم الإمالة على قسمين:

١- **امالة كبرى**: وهي أن تنحوَ بالفتحة نحوَ الكسرة، وبالألف نحوَ الياء كثيراً، كما ذكر الصرفيّون[٤]، فهي إذاً إلى الكسر أقرب. وقد أطلق عليها البقريّ اسم: (الكُبْرى) و(المحْضة) و(الإضْجاع)[٥].

٢- **امالة صغرى**: وهي أن تنحوَ بالفتحة نحوَ الكسرة، وبالألف نحوَ الياء قليلاً، فهي إذاً إلى الفتح المتوسّط أقرب[٦]. وقد أطلق عليها البقريّ وغيره اسم: (الصُّغْرى) و(التَّقْليل) و(بَيْنَ بَيْنَ)[٧].

فائدة الإمالة:

فائدتها: سهولة اللّفْظ، وذلك لأنَّ اللسان يرتفع بالفَتْح وينحدر بالإمالة، والإنحدار أخفّ على اللسان من الإرتفاع، فلهذا أمال من أمال، وأمّا من فتح: فإنّه راعى الأصل[٨].

---

(١) النشر ٢/٢٩ ، والإتقان ١/٢٥٤ .

(٢)ينظر لسان العرب ١٤/١٥٩ .

(٣) النشر٢/٣٠، والإتقان١/٢٥٤ .

(٤) القواعد المقررة ٢٦١.

(٥) المصدر السابق٢٦١ .

(٦) المصدر السابق ٢٦٢.

(٧) المصدر السابق٢٦٢ .

(٨) النشر٢/٣٥، والإتقان ١/٢٥٧ .

لغة الفَتح والإمالة:

ذكر علماء القراءات: أنّ الفَتْح والإمالة لغتان مشهورتان فاشيتان على ألسنة الفصحاء من العرب الذين نزل القرآن بلغتهم، فالفَتْح: لغة أهل الحجاز، والإمالة: لغة عامّة أهل نجد من تميم وأسد وقيس[1].

وقد رويَ عن إبراهيم النخعيّ -رحمه الله- أنّه قال: كانوا يرون أنّ الألف والياء في القراءة سواء، يعني بالألف والياء: الفتح والإمالة[2].

دليل الإمالة:

لا شكّ أنّ القراءة سنّة متّبعة، لا دخل للقياس فيها، وما ورد عن القرّاء - بسند صحيح مُسْتَفيض- مأخوذ به، وهو بنفسه دليل على صحّة تلك القراءة، وقد ورد عن بعض القرّاء الإمالة في مواضع خاصة منضبطة بقواعد.

ومع ذلك: فإنّنا نؤيّد ما ذكرناه بذكر ما رويَ عن شيخ قرّاء الصحابة عبدالله بن مسعود - رضي الله عنه وعنهم -، فقد قرأ عليه رجل ﴿طه﴾[3] ولم يكْسِر - أي: لم يُمِل- فقال عبدالله: ﴿طه﴾ وكسر الطاء والهاء، فقال الرجل: ﴿طه﴾ ولم يكسر، فقال عبدالله: ﴿طه﴾ وكسر، ثم قال: واللهِ لهكذا علّمني رسولُ الله ﷺ[4].

آلأصل الفَتْح أم الإمالة؟

اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين:

---

(١) النشر٢/٣٠، والإتقان١/٢٥٣ . (٢) المصدران السابقان.

(٣) سورة طه/آية١ .

(٤) رواه ابن الجزري في كتاب النشر(١/٣٠) بإسنادين إلى ابن مسعود - رضي الله عنه - وقال: (هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وهو مسلسل بالقرّاء)، وينظر الإتقان١/٢٥٣ .

القول الأول:

يرى قسم من العلماء: أنّ كلاً من الفتح والإمالة أصلٌ برأسه، وعدم تقدّم واحد منهما على الآخر، وكذلك الحال في التفخيم والترقيق، فكما أنّه لاتكون الإمالة إلاّ بسبب، فكذلك لا يكون الفتح إلاّ بسبب، ومن المعلوم: أنّ وجود السبب لايقتضي الفرعيّة ولا الأصالة[1].

القول الثاني:

يرى قسم آخر من العلماء: أنّ الفتح هو الأصل، وأنّ الإمالة فرعٌ عنه، واستدلّوا على قولهم هذا بأمرين:

١- إنّ الإمالة لا تكون إلاّ عند وجود سبب من الأسباب، فإنْ فقد سبب منها لزم الفتح، وإن وجد شيء منها جاز الفتح والإمالة، فما من كلمةٍ تُمَال إلاّ وفي العرب من يَفْتحها، ولا يقال: ما من كلمة تُفْتح إلاّ وفي العرب من يُمِيلها، فالفتح مطّرد، والإمالة مستندة إلى سبب من الأسباب[2].

٢- إنّ الإمالة تصيّر الحرف بين حرفين، بمعنى: أنّ الألف الممالة تكون بين الألف الخالصة والياء، وكذلك الفتحة الممالة تكون بين الفتحة الخالصة والكسرة، والفتح يُبْقي الألف والفتحة على أصلهما[3].

الترجيح:

ممّا تقدّم يعلم: أنّ كلّ قولٍ من القولين قد استند إلى دليلٍ أو أكثر، فلكلٍّ من الرأيين وجه يؤيّده.

---

(١) النشر ٢/٣١-٣٢، والإتقان ١/٢٥٤ .

(٢) الكشف عن وجوه القراءات السبع ١/١٦٨ ، والنشر ٢/٣٢ .

(٣) النشر ٢/٣١ ـ ٣٢ ، والإتقان ١/٢٥٤ .

ثم ينبغي أن يُعْلَم: أنّه ليس ثمّة أيّ فائدة في ترجيح واحدٍ من هذين القولين، إذ لا ينبني على هذه المسألة شيء، وذلك: لأنّ القرّاء متفاوتون في الفتح والإمالة، وكلُّ قارىء يؤخَذ في قراءته بما ثبتَ عنه.

ثم إنّنا إذا طلب منا الترجيح: فإنّنا نرجح القول الثاني لقوّة أدلّته.

أسباب الإمالة:

للإمالة أسباب قياسيّة وأسباب شاذّة، وهي بمجموعها ترجع إلى شيئين رئيسيّين: الكسر والياء[1]، ونناقش هنا ما ورد من خلاف حول ما ذكره البقريّ من الأسباب القياسيّة والشاذّة:

القسم الأوّل: الأسباب القياسيّة:

وإليك بيانها، وبيان أقسامها:

السبب الأول: إمالة الألف لأجل الكسرة:

السبب الثاني: إمالة الألف لأنّها منقلبة عن ياء:

السبب الثالث: إمالة الألف المشبّهة بالمنقلبة عن ياء:

السبب الرابع: إمالة الألف لأجل كسرة تكون في بعض الأحوال:

السبب الخامس: الإمالة لأجل الإمالة:

السبب الأول: إمالة الألف لأجل الكسرة:

قد تقع الكسرة بعدَ الحرف الممال، وقد تقع قبلَه:

الشقّ الأول: وقوع الكسرة بعد الممال، وهو نوعان:

النوع الأوّل: ما كان فيه راء: وهو ضربان:

---

(١) النشر ٢/٣٢، والإتقان في علوم القرآن ١/٢٥٥.

الضرب الأول: ما كانت كسرة الراء فيه كسرة إعراب.

الضرب الثاني: ما كانت كسرة الراء فيه كسرة بناء.

النوع الثاني: ما لم يكن فيه راء:

وإليك الكلام على جميع هذه الأقسام:

النوع الأول: ما كان فيه راء:

الضرب الأول: ما كانت كسرة الراء فيه كسرةَ إعراب:

وقد أطلق الإمام البقريّ في مذهب أبي عمرو على هذا الضرب اسم: (ما كان فيه راء متطرّفة)، وهذا الإطلاق يشمل الراء المتطرّفة حقيقة، ومثّل عليه البقريّ بـ﴿الأَبْرَارِ﴾[1] و﴿الأَبْصَـٰرِ﴾[2]، ويشمل أيضاً الراء المتطرّفة حكماً كـ﴿أَبْصَـٰرِهِمْ﴾[3]، و﴿حِمَارِكَ﴾[4]، و﴿دِيَـٰرِكُمْ﴾[5]، وما شابهها.

حكم إمالة هذا الضرب:

تباين القرّاء فيما بينهم في إمالة هذا الضّرب، وها نحن نذكر مذهب كلّ واحدٍ من المميلين فيما وقع فيه خلاف:

١) مذهب أبي عمرو:

ذكر البقريّ أنّ أبا عمرو - براوييْه - أمال كلّ ألفٍ بعدها راء متطرّفة مجرورة، من غير خلاف[6].

واختلف عن الدوريّ عن أبى عمرو في ﴿الجَارِ﴾[7]، فروى الجمهور عنه الفتح،

---

(١) سورة آل عمران/ آية ١٩٣ . (٢) سورة آل عمران/آية١٣، وينظر القواعد المقررة ٢٦٠ .

(٣) سورة البقرة/آية٧ . (٤) سورة البقرة/ آية٢٥٩ .

(٥) سورة البقرة/آية ٨٤ ، وينظر العقود الجوهرة ٢٣ أ.

(٦) القواعد المقررة ٢٦٠ . (٧) وردتْ في موضعين في سورة النساء /آية٣٦ .

وهي رواية المغاربة وعامّة المصريّين، نصّ على ذلك مكيّ[1]، وابن شريح[2]، وغيرهما، وهو طريق أبي الزعراء عن الدوريّ، والمطّوعيّ عن ابن فرَح[3].

وقطع بالإمالة لابن فرَح عنه: ابن الفحّام الصقليّ[4]، وأبو العزّ القلانسيّ[5].

وذكر له كلاً من الوجهين: ابن مهران[6].

والمشهور عن الدوريّ عن أبي عمرو: هو ما عليه الجمهور من الأخذ بالفتح[7].

٢) مذهب نافع:

أ- مذهب قالون عن نافع:

لايُميل قالون شيئاً مما تقدَّم، إلا أنه اختلف عنه في ﴿هَارٍ﴾[8].

فروى الفتح عنه: الدانيّ[9]، وهذا ما عليه العراقيّون قاطبة من طريق أبي نشيط[10]، وهو الذي نصَّ عليه: ابن مهران[11]، وأبو العزّ القلانسيّ[12].

وروى عنه الإمالة الكبرى: أكثر المغاربة، نصَّ على ذلك: ابن شريح الرعينيّ[13]، وهو الذي قرأ به الدانيّ على أبي الفتح فارس[14]، وهو الذي جزم به البقريّ[15].

والذي يبدو: أن الوجهين صحيحان كما ذكر ابن الجزريّ[16].

---

(١) التبصرة ٣٨٥ .

(٢) الكافي ٤٤ .

(٣) النشر ٢/٥٥ .

(٤) التجريد ٢٥أ.

(٥) إرشاد المبتدي ٢٨٣ .

(٦) الغاية ١٦٠ .

(٧) النشر ٢/٥٥ .

(٨) سورة التوبة آية ١٠٩ .

(٩) التيسير ١٢٠ .

(١٠) النشر ٢/٥٧ .

(١١) الغاية ١٦٠ وما بعدها.

(١٢) إرشاد المبتدي ٣٥٦ .

(١٣) الكافي ١٠٥ .

(١٤) النشر ٢/٥٧ .

(١٥) القواعد المقررة ٢٧٩.

(١٦) النشر ٢/٥٧ .

ب- مذهب ورش:

ذكر البقريّ: أنّ ورشاً أمال ذوات الراء ههنا بالإمالة الصغرى من غير خلاف[1].

وقد اختُلف عنه في ﴿الجَارِ﴾[2] على النحو الآتي:

روى التقليل: الداني[3]، وبه قرأ على ابن خاقان، وأبي الفتح فارس[4]، ورواه أيضاً: ابن شريح الرّعينيّ[5].

ومذهب أبي الطيّب عبدالمنعم بن غلبون فيه الفتح[6]، وبه قرأ الدانيّ على أبي الحسن طاهر بن غلبون[7].

وقد نصَّ على ذكر الوجهين: مكيّ[8]، ومشى على تصحيحهما: الشاطبيّ[9].

٣) مذهب ابن عامر:

قرأ ابن عامر - براوييْه - جميع ما تقدّم من هذا القسم بالفتح الخالص من غير خلاف[10]، وذكر البقريّ: أنّه اختُلف عن ابن ذكوان في ﴿حِمَارِكَ﴾[11]، و﴿الحِمَارِ﴾[12]، وإليك بيان ذلك الخلاف:

روى عنه جمهور أهل الأداء من طريق ابن الأخرم والنّقّاش الإمالة في الموضعين، وقطع بذلك الداني[13] وابن الفحّام الصقليّ[14].

---

(١) القواعد المقررة ٢٨٦ .

(٢) سورة النساء/آية ٣٦ .

(٣) التيسير ٥١ .

(٤) النشر ٢/٥٧ .

(٥) الكافي ٤٤ .

(٦) التبصرة ٣٨٩ .

(٧) النشر ٢/٥٥ .

(٨) التبصرة ٣٨٩ .

(٩) سراج القارئ ١١٤ .

(١٠) التبصرة ٣٩٣ .

(١١) سورة البقرة/ آية ٢٥٩ .

(١٢) سورة الجمعة/آية ٥، القواعد المقررة ٣٠٠ .

(١٣) التيسير ١٢٠، والنشر ٢/٥٦ .

(١٤) التجريد ٢٥أ.

وروى عنه الفتح: مكيّ بن أبي طالب[1]، وابن شريح الرعينيّ[2]، وغيرهما، وبه قرأ الدانيّ على أبي الحسن بن غلبون[3].

والذي يبدو: أنّ الوجهين صحيحان كما ذكر البقريّ[4]، تبعاً للشاطبيّ[5].

وذكر البقريّ: أنّ ابن ذكوان أمال ﴿هَارٍ﴾[6] من غير خلاف[7]، ولكنّه قد اختُلف عنه فيها:

فروى الفتح عنه فيها: الأخفش من طريق النقّاش وغيره، وهو الذي قرأ به الدانيّ على عبدالعزيز بن جعفر، وهذا هو الذي عليه العراقيّون قاطبة[8].

وروى عنه الإمالة: ابن مهران[9]، والدانيّ[10]، وهو الذي أخذ به البقريّ.

والذي يبدو: أنّ الوجهين صحيحان، إذ نصَّ عليهما الدانيّ في جامع البيان[11]، والشاطبيّ[12]، وغيرهما.

٤) مذهب حمزة والكسائي:

ليسَ لحمزة إمالة في هذا القسم كما ذكر البقريّ [13]، واستثنى البقريّ من هذا الحكم ما إذا تكرّرت الراء، ومثّل على ذلك بـ ﴿الأَبْرَارِ﴾[14]،

---

(١) التبصرة ٣٩٣ .

(٢) الكافي٤٧ .

(٣) النشر٢/٥٧ .

(٤) القواعد المقررة ٣٠٠ .

(٥) سراج القارئ ١١٦ .

(٦) سورة التوبة/ آية ١٠٩ .

(٧) القواعد المقررة ٣٠٠.

(٨) النشر٢/٥٧ .

(٩) الغاية١٦١ .

(١٠) التيسير ١١٩ .

(١١)ينظر النشر٢/٥٧ .

(١٢) سراج القارئ ١١٤ .

(١٣) القواعد المقررة ٣٠٧.

(١٤) سورة آل عمران/ آية ١٩٣ .

و﴿الأَشْرَارِ﴾[1]، وذكر: أنّ لحمزة في ذلك الإمالة الصغرى[2].

وقد اختُلف عنه في هذه المسألة على ثلاثة أقوال:

الأول: روى جمهور العراقيّين الإمالة عن خَلَف عن حمزة، وقطعوا لخلاّد بالفتح[3]، نصّ على ذلك ابن مهران[4]، وابن الفحّام الصقليّ[5].

الثاني: روى جماعة من أهل الأداء الإمالة الكبرى عنه من روايتَيْ خَلَف وخلاّد، وبهذا قرأ الدانيّ على أبي الفتح[6]، وقرأ به أيضاً: ابن الفحّام على عبد الباقي[7].

الثالث: روى جمهور المغاربة والمصريّين عن حمزة - من روايتَيْه - الإمالة الصغرى، نصّ على ذلك: مكيّ[8]، والدانيّ، وبه قرأ على أبي الحسن[9]، ونصّ عليه أيضاً: الشاطبيّ[10]، وهو الذي جزم به البقريّ[11].

وأمّا الكسائيّ: فقد ذكر البقريّ: أنّ اللّيث انفرد بفتح هذا الضرب[12]، وهذا يعني: أنّ الدوريّ يميله، وهذا لا خلاف فيه[13].

الضرب الثاني: ما كانت الكسرة فيه كسرة بناء:

وهذا الضرب على قسمين:

١ـ ما كانت الراء فيه لام الفعل:

وهذا أصلٌ مطّرد نحو ﴿الكَٰفِرِينَ﴾[14] إذا كان بالياء، وذلك في حالتَيْ النَّصْب

---

(١) سورة ص/ آية ٦٢ .

(٢) القواعد المقررة ٣٠٧ ـ ٣٠٨ .

(٣) النشر٢/٥٩ .

(٤) الغاية ١٦٠ .

(٥) التجريد٢٥أ.

(٦) النشر٢/٥٩ .

(٧) التجريد٢٥أ.

(٨) التبصرة ٣٨٣ .

(٩) التيسير ٥١ ، وينظر النشر ٢/٥٩ .

(١٠) سراج القارئ١١٥ .

(١١) القواعد المقررة ٣٠٨ .

(١٢) القواعد المقررة ٣٣٠ .

(١٣) التيسير ٥١ ، والكافي ٤٤ .

(١٤) سورة البقرة/آية ١٩ .

والجرّ، و﴿جَبَّارِينَ﴾[1] و﴿أنصَارِى﴾[2].

٢ـ ما كانت الراء فيه عين الفعل:

وذلك نحو: ﴿بَارِئِكُمْ﴾[3]، ﴿يُوَٰرِى﴾[4]، و﴿وَمشارِبُ﴾[5].

حكم إمالة هذا الضرب:

اختلف القرّاء في إمالة هذا الضرب، وها نحن نذكر مذهب كلّ واحد من القرّاء المميلين هنا:

١) مَذْهب أبي عمرو:

ذكر البقريّ: أنّ لأبي عمرو الإمالة الكبرى في ﴿الكَٰفِرِينَ﴾ فقط[6]. وأمّا ﴿جَبَّارِينَ﴾[7]، و ﴿أَنْصَارِىَ﴾[8]: فلا إمالة له فيهما، لأنَّ الألف فيهما متوسطة[9]، قال الموصليّ: (وهو المعتمَد، وعليه أهل الأداء)[10].

وقد انفرد النهروانيّ القطّان عن ابن فرَح عن الدوريّ بإمالة ﴿جَبَّارِينَ﴾[11]، ولم يروه عنه غيره. وانفرد عمر بن محمّد الكاغديّ عن الدوريّ بإمالة ﴿أنْصَارِى﴾[12]، ولا اعتداد بما انفردا به[13].

٢) مذهب ورش عن نافع:

أهمل البقريّ ذكر إمالة ورش عن نافع في ﴿الكَٰفِرِينَ﴾، وقد أمالها بالإمالة الصغرى[14]، وهذا هو المشهور عنه، وانفرد أبو طاهر الأنصاريّ عن الأزرق عن ورش

---

(١) سورة المائدة/ آية٢٢ .

(٢) سورة آل عمران/ آية ٥٢ .

(٣) سورة البقرة/آية ٥٤ .

(٤) سورة المائدة/آية ٣١ .

(٥) سورة يس/آية٧٣ .

(٦) سورة البقرة/آية ١٩، وينظر القواعد المقررة ٢٦١.

(٧) سورة المائدة/آية٢٢ .

(٨) سورة آل عمران/آية٥٢ .

(٩) غيث النفع ٢٠٢ .

(١٠) التبصرة الصغرى ٢٥ أ .

(١١) غاية الاختصار ٢٨٤/١ .

(١٢) الإقناع ٢٧٥/١ .

(١٣) النشر ٥٨/٢ .

(١٤) التيسير ٥٢ ، والإقناع ٢٧٥/١ .

بالفتح: فخالف سائر الناس عنه[1].

وأمّا ﴿جَبَّارِينَ﴾: فقد اختُلف فيه عن ورش:

فرواه عنه بالفتح: مكيّ بن أبي طالب[2]، وبه قرأ الدانيّ على أبي الحسن بن غلبون[3].

ورواه عنه بالتقليل: الدانيّ، وبه قرأ على شيخه الخاقانيّ وفارس بن أحمد[4]، ورواه أيضا: ابن شريح[5].

والذي يبدو: أنّ الوجهين صحيحان، إذ نصّ على تصحيحهما الشاطبيّ[6]، والصفاقسيّ[7]، وغيرهما.

وأما بقيّة الأمثلة فلا خلاف في فتحها عنه.

(٣) مذهب ابن عامر:

لم يذكر البقريّ لابن عامر إمالة شيء من الأمثلة السابقة إلاّ كلمات قليلة:

منها: ﴿مَشَارِبُ﴾[8]: وخصّ البقريّ هشاماً بإمالته[9]، وقد اختُلف فيه عنه:

فروى إمالته عن هشام: جمهور المغاربة وغيرهم، وهو الذي نصّ عليه مكيّ[10]، والدانيّ[11]، وأبوالعلاء[12]، والشاطبيّ[13]، وغيرهم.

ورواه الداجونيّ عنه بالفتح[14].

---

(١) النشر ٢/٦٢ .

(٢) التبصرة٣٧٨ .

(٣) النشر٢/٥٨ .

(٤) التيسير٥٠ ، والنشر ٢/٥٨ .

(٥) الكافي٤٥ .

(٦) سراج القارئ ١١٤ .

(٧) غيث النفع/٢٠٢ .

(٨) سورة يس/آية ٧٣ .

(٩) القواعد المقررة٢٩٩ .

(١٠) التبصرة ٣٩٣ .

(١١) التيسير٥٢ .

(١٢) غاية الاختصار ١/٢٧٣ .

(١٣) سراج القارئ ١١٥ .

(١٤) النشر٢/٦٥ .

وأمّا ابن ذكوان: فلم يذكر له البقريّ إمالة في ﴿مَشَارِبُ﴾[1]، وهذا ما عليه سائر أهل الأداء، إذْ رواه، الأخفــش عنه بالفتــح[2]، بينما رواه الصوريّ عنه بالإمالة[3].

ومنها: ﴿لِلشَّٰرِبِينَ﴾[4]: وقد أخذ البقريّ - تبعاً للجمهور - فيه بالفتح، ولم يتعرّض لذكره في المُمال، لا لهشام، ولا لابن ذكوان[5]، وهذا ما رواه الأخفش عنه، ورواه الصوريّ عنه بالإمالة[6].

ومنها ﴿الْحَوَارِيِّـۧنَ﴾[7]: وقد أخذ البقريّ فيه - تبعاً للجمهور - بالفتح عن هشام وابن ذكوان معاً[8]، وهذا هو الصواب، بل الصواب أن لا إمالة فيه لأحد من القرّاء السبعة، وقد انفرد بعضهم عن الصوريّ عن ابن ذكوان فيه بالإمالة[9].

٤) مذهب الكسائيّ:

ذكر البقريّ: أن الدوريّ عن الكسائيّ أمال ﴿الْكَٰفِرِينَ﴾[10]، و﴿أَنْصَارِى﴾[11]، وهذا لاخلاف فيه[12].

ثــم إنّ الــبــقــريّ ذكــر: أنّ الــدوريّ عــن الــكســائــيّ أمــال ﴿بَارِئِكُمْ﴾[13]، و﴿الْبَارِئُ﴾[14]، ولم يفرّق بينهما، وقد اختُلف عنه في الثاني ﴿الْبَارِئُ﴾:

فأجراه مجرى ﴿بَارِئِكُمْ﴾ بالإمالة: جمهور المغاربة، كمكيّ[15]، والداني[16]، وابن شريح[17]. وكذلك رواه من طريق ابن فرَح - أي: عن الكسائيّ -: ابن

(١) القواعد المقررة ٢٩٩ .
(٢) النشر٢/٦٥ .
(٣) غاية الإختصار١/٢٧٦ .
(٤) سورة النحل/آية٦٦ .
(٥) القواعد المقررة ٢٩٩.
(٦) غاية الإختصار١/٢٧٦، والنشر٢/٦٥ .
(٧) سورة المائدة/آية١١١ .
(٨) القواعد المقررة ٢٩٩.
(٩) غاية الإختصار١/٢٧٦ .
(١٠) سورة البقرة/آية ١٩.
(١١) سورة آل عمران/ آية ٥٢، وينظر القواعد المقررة٣٣٠.
(١٢) التيسير٥٢، والإقناع١/٢٧٥ .
(١٣) سورة البقرة/ آية ٥٤.
(١٤) سورة الحشر/ آية ٢٤، وينظر القواعد المقررة ٣٣٠.
(١٥) التبصرة ٣٧٨ .
(١٦) التيسير ٤٩ .
(١٧) الكافي٤٨ .

الفحام[1]، وأبو العزّ القلانسيّ[2].

ورواه عنه بالفتح خصوصاً ـ أي: في الثاني فقط ـ أبو عثمان الضرير، وقد نصّ عليه الحافظ أبو العلاء[3]، وغيره.

فأمّا ﴿يُوٰرِى﴾، و﴿فَأُوَٰرِىَ﴾[4]: فقد ذكر البقريّ: أنّه قد اختُلف عن الدوريّ فيهما، وأنّه قرأ على شيخه بالوجهين[5]، وهذه متابعة منه للشاطبيّ[6].

وقد ردَّ كثير من المحقّقين على الشاطبيّ ومن وافقه في الأخذ بالوجهين: بأنّ الإمالة ليست من طرقه، وبأنّ الشاطبيّ وهِم في عبارة الدانيّ، وذلك: لأنّ الدانيّ قال في التيسير: (ورَوَى لي الفارسيّ عن أبي طاهر عن أبي عثمان سعيد بن عبد الرحيم الضرير عن أبي عُمَر عن الكسائيّ أنّه أمال: ﴿يُوٰرِى﴾ و﴿فَأُوَٰرِىَ﴾ في الحرفين في المائدة، ولم يروه غيره عنه، وبذلكَ أَخَذَ من هذه الطريق، وقرأتُ من طريق ابن مجاهد بالفتح)[7].

قال الصفاقسيّ: (لم يذكره ـ أي: الدانيّ ـ على أنّه طريقه، ولا قرأ به، بل هو حكاية أراد بها زيادة الفائدة على عادته، ويدلّ على ذلك قوله: وقرأتُ من طريق ابن مجاهد بالفتح، وقوله في جامع البيان: وبإخلاص الفتح قرأتُ ذلك كلّه)[8].

ولعلّ السبب الذي أوقع الشاطبيّ في الوهم: هو عبارة الدانيّ نفسه، وذلك أنّه قرأ قوله: (وبذلك أَخَذَ...) بصيغة المضارع (آخُذُ)، فظنّ أنَ هذا هو الذي اختاره الدانيّ، والصواب فيها: (وبذلك أخَذَ...) بصيغة الماضي، أي: أبوطاهر، فينبغي أن يُعْلَم ذلك[9].

---

(1) التجريد ٢٥ب.

(2) الإرشاد/٢٢١، ٥٨٩ .

(3) غاية الإختصار١ /٣١٢ .

(4) سورة المائدة/آية٣١ .

(5) القواعد المقررة ٣٣٠ .

(6) سراج القاريء ١١٥ .

(7) التيسير٥٠ .

(8) غيث النفع٢٠٣، وينظر عمدة الخلاّن ١٥٦ .

(9) ينظر غيث النفع ٢٠٣ .

النوع الثاني: ما لم يكن فيه راء:

لم يختلف عن القرّاء المميلين في هذا القسم إلاّ في كلماتٍ قليلة، وهي: ﴿النَّاسِ﴾[1]، و﴿ءَانِيَة﴾[2]، و﴿عَٰبِدُونَ﴾[3]، و﴿عَابِدٌ﴾[4]، و﴿ءَاتِيْكَ﴾[5].

حكم إمالة هذا النوع:

وقع خلاف بين القرّاء المميلين في إمالة هذا النوع، وإليك بيان ذلك:

١) مذهب أبي عمرو:

ذكر البقريّ: أنّ الدوريّ عن أبي عمرو أمال ﴿النَّاسِ﴾ إذا كان مجروراً[6]، وهذا ما عليه سائر أهل الأداء[7]. وقد اختُلف في إمالة ﴿النَّاسِ﴾ من جهاتٍ عدّة:

١ـ نقل ابن الباذش عن الخريبيّ عن أبي عمرو إمالته منصوباً كان أو مجروراً أو مرفوعاً[8]، وهذا انفرادٌ من الخريبيّ لا تعويل عليه، إذ قد قصر سائر أهل الأداء ـ ومنهم البقريّ ـ الإمالة فيه إذا كان مجروراً[9].

٢ـ ذكر البقريّ: أنّ إمالة ﴿النَّاسِ﴾ خاصّة بالدوريّ[10]، وهذا هو الذي جزم به أكثر علماء القراءات، قال الدانيّ في جامع البيان ـ فيما نقله ابن الجزريّ ـ: (واختياري في قراءة أبي عمرو من طريق أهل العراق ـ أي: الدوريّ ـ الإمالة المحضة في ذلك لشهرة من رواها عن اليزيديّ وحسن اطّلاعهم ووفور معرفتهم...، وبذلك قرأتُ على الفارسيّ عن قراءته على أبي طاهر بن أبي هاشم، وبه آخذُ)[11].

وقد وافق على هذا الأمر أكثر العلماء، منهم الصفاقسيّ[12]، وإبراهيم

(١) سورة البقرة/آية ٨ .
(٢) سورة الغاشية/آية٥ .
(٣) سورة الكافرون/آية٣ ،٥ .
(٤) سورة الكافرون/آية ٤ .
(٥) سورة النمل/آية ٣٩ .
(٦) القواعد المقررة ٢٦٣.
(٧) التبصرة٣٨٣، والكشف١/١٧٤، والتيسير٥٢ .
(٨) الإقناع١/٣٢٣ .
(٩) التيسير ٥٢، والإقناع ١/٣٢٣ .
(١٠) القواعد المقررة ٢٦٣ .
(١١) النشر٢/٦٢ .
(١٢) غيث النفع ٩٠ .

الموصليّ[1]، ولكنّ قسماً من العلماء لم يقصروا إمالته على الدوريّ، بل ذكروا: أنّ للسوسيّ الإمالة فيه أيضاً، فذكر ابن القاصح[2]: أنّ لكلٍّ من الدوريّ والسوسيّ الفتح والإمالة في ﴿النَّاسِ﴾ المجرور.

وقد تبع ابنَ القاصح على ذلك: كثيرون، منهم: ابن الجزريّ[3]، والبالويّ[4]، وعبد الفتاح القاضيّ[5]، وغيرهم.

ولعلّ ابن القاصح ـ ومن وافقه ـ قد أخذ هذا الحكم من قول الشاطبيّ[6]:

.... وخُلْفهمُ في النَّاسِ بِالجرّ حُصّلاً

حيث أنّه أشار بالحاء من (حُصّلا) إلى أبي عمرو.

ولكنّ ابن القاصح نفسه ذكر في قرّة العين ـ بعد كلامه السابق ـ مايؤيّد قول البقريّ وموافقيه، فقال: (... ولكنّ الفتح عن السوسيّ أشهر من الإمالة، والإمالة عن الدوريّ أشهر من الفتح)[7]، وقال في السراج: (... والترتيب: أن يقرأ بالأمالة للدوريّ وبالفتح للسوسيّ، وهو نقل السخاويّ عن الناظم ـ أي: الشاطبي ـ)[8].

وبذلك نعلم: أن اقتصار البقريّ على الإمالة للدوريّ، والفتح للسوسيّ هو الصواب.

٣ـ ذكر الدانيّ: أنّ ابن مجاهد كان يأخذ بالفتح لأبي عمرو بروايبه في ﴿النَّاسِ﴾[9]، وذكر في جامع البيان ـ فيما نقله ابن الجزري ـ : أنّ ابن مجاهد كان يقرِئ بإخلاص الفتح[10].

---

(١) تبصرة المبتدي٢٧ أ.

(٢) سراج القاريء ١١٥، وقرّة العين ٣أ.

(٣) النشر٢/٦٣ .

(٤) عمدة الخلاّن ٣٨ .

(٥) الوافي في شرح الشاطبية ١٥٤ .

(٦) سراج القارئ ١١٥ .

(٧) قرة العين ٣ أ .

(٨) سراج القاريء ١١٦ .

(٩) التيسير ٥٢ .

(١٠) النشر٢/٦٢ .

وأجاب ابن الجزريّ على ذلك بقوله: (أظنّ ذلك اختياراً منه واستحساناً في مذهب أبي عمرو، وترك لأجله ما قرأه على الموثوق به من أئمّته، إذ قد فعل ذلك في غير ما حرف، وترك المجمَع فيه عن اليزيديّ، ومال إلى رواية غيره إمّا لقوّتها في العربيّة، أو لسهولتها على اللفظ، ولقربها على المتعلّم، من ذلك إظهار الراء ساكنة عند اللام.....) [1].

ثم قال: (فإنْ كان ـ أي: ابن مجاهد ـ فعلَ في ﴿النَّاسِ﴾ كذلك، وسلكَ تلك الطريقة في إخلاص فتحه، لم يكن إقراؤه بإخلاص الفتح حجّة يقطع بها على صحته، ولا يُدْفع بها رواية من خالفه، على أنّه قد ذكره في كتاب قراءة أبي عمرو... في إمالة ﴿النَّاسِ﴾ في موضع الخفض، ولم يتبعها خلافاً من أحد الناقلين عن اليزيديّ، ولاذكر أنّه قرأ بغيرها، كما يفعل ذلك فيما يخالف قراءته رواية غيره، فدلّ ذلك على أنّ الفتح اختيار منه)[2].

٢) مذهب ابن عامر:

ذكر البقريّ: أنّ لهشام الإمالة في ﴿ءَانِيَةٍ﴾[3]، و﴿عَـٰبِدُونَ﴾[4]، و﴿عَابِدٌ﴾[5]، وقد اختُلف عنه في ذلك:

فأمّا ﴿ءَانِيَةٍ﴾: فقد روى إمالته الحلوانيّ، وهو الذي لم تذكر المغاربة عن هشام سواه، كالداني[6]، وابن شريح الرعينيّ[7]، وغيرهم، وروى فتحه: الدّاجونيّ عن هشام[8].

---

(١) النشر ٢/٦٢ .
(٢) المصدر السابق.
(٣) سورة الغاشية/آية٥ .
(٤) سورة الكافرون/آية٣،٥ .
(٥) سورة الكافرون/آية ٤، القواعد المقررة ٢٩٩ .
(٦) التيسير ٥٢ .
(٧) الكافي ٤٥ .
(٨) النشر٢/٦٢ .

وبذلك نَعْلم: أنّ الوجهين صحيحان كما ذكر ابن الجزريّ[1].

وأمّا ﴿عَٰبِدُونَ﴾ و﴿عَابِدٌ﴾: فقد روى الإمالة فيهما عنه الحلوانيّ وهو الذي في التبصرة[2]، والتيسير[3]، وغاية الإختصار[4]، وغيرها.

ورَوى الفتح فيهما: الدّاجونيّ عن هشام[5].

وبذلك نعلم: أنّ كلاً من الوجهين صحيح، كما ذكر ابن الجزريّ[6].

٣) مذهب حمزة:

ذكر البقريّ: أنّ حمزة ـ بروايبه ـ أمال ﴿ءَاتِيْكَ﴾[7]، وذكر: أنّه اختلف عن خلاّد فيها[8]:

فروى الإمالة عن خلاّد: ابن مجاهد[9]، وأبو العزّ القلانسيّ[10]، وبه قرأ الدانيّ على أبي الحسن[11].

وروى الفتح عنه جمهور العراقيّين، وعليه نصّ أبو العلاء[12]، وبه قرأ الدانيّ على أبي الفتح[13].

والذي يبدو: أنّ الوجهين صحيحان، إذ نصّ عليهما: الداني[14]، والشاطبيّ[15]، ومشى على ذلك البقريّ[16].

---

(١) النشر ٢/٦٢ .

(٢) التبصرة ٣٩٣ .

(٣) التيسير ٥٢ .

(٤) غاية الاختصار ١/٢٧٣.

(٥) النشر٢/٦٦ .

(٦) المصدر السابق.

(٧) سورة النّمل /آية ٣٩،٤٠ .

(٨) القواعد المقررة ٣٠٨.

(٩) كتاب السبعة٤٨٢ .

(١٠) إرشاد المبتدي ٤٧٦ .

(١١) النشر٢/٦٤ .

(١٢) غاية الاختصار ١/٣٠٨ .

(١٣) النشر ٢/٦٤ .

(١٤) التيسير٥١ .

(١٥) سراج القارئ١١٥ .

(١٦) القواعد المقررة ٣٠٨.

الشقّ الثاني: وقوع الكسرة قبل الممال:

وذلك نحو: ﴿الرِّبَوٰا۟﴾[1]، و﴿الْمِحْرَاب﴾[2]، و﴿ضِعَٰفًا﴾[3].

حكم إمالة هذا الشق:

وقع خلاف بين القرّاء المميلين في إمالة الألفاظ المتقدّمة ونحوها، وإليك تفصيل الخلاف فيها:

١) مذهب نافع:

ذكر البقريّ: أنّ ﴿الرِّبَوٰا۟﴾[4]و ﴿كِلَاهُما﴾[5] مستثنيان من الإمالة[6]. وقد اختُلف عن ورش فيهما:

فروى الفتح فيهما عنه: جمهور أهل الأداء نصّ على ذلك: الشاطبيّ[7]، وابن القاصح[8]، وأخذ به البقريّ كما سبق.

وقد ألحقهما بعض أهل الأداء بنظائرهما من ﴿الْقُوَى﴾[9] و﴿الضُّحَى﴾[10]، فأمالهما بالإمالة الصغرى، كابن خلَف الأنصاريّ[11].

والأوّل هو الراجح، لأنّ هذين اللفظين واويّان، والإمالة ضعيفة في الواويّ[12].

---

(١) سورة البقرة/آية٢٧٥ .

(٢) سورة آل عمران/آية ٣٧.

(٣) سورة النساء/آية ٩ .

(٤) سورة البقرة/آية٢٧٥.

(٥) سورة الإسراء/ آية٢٣ .

(٦) القواعد المقررة ٢٨٦ .

(٧) سراج القارئ ١٠٣ .

(٨) المصدر السابق.

(٩) سورة النجم/آية٥ .

(١٠) سورة الضحى/آية١ .

(١١) النشر ٢/٥٠ .

(١٢) النشر ٢/٥٠ .

٢) مذهب ابن ذكوان عن ابن عامر:

ذكر البقريّ: أنّه لم يختلف عن ابن ذكوان في إمالة ﴿الْمِحْرَابِ﴾ المجرور، وذكر: أنّه اختُلف عنه في المنصوب[١]، فروى الإمالة في المنصوب عنه: النقّاش عن الأخفش، وبه قرأ الدانيّ على شيخَيْه: الفارسيّ وأبي الفتح[٢].

وروى الفتح فيه: جمهور أهل الأداء، وبه قرأ الدانيّ على أبي الحسن[٣]، وهو الذي نصّ عليه: مكيّ[٤]، وابن شريح[٥]، وغيرهما.

وقد نصّ على ذكر الوجهين: الدانيّ[٦]، والشاطبيّ[٧]، وأخذَ بهما الإمام البقريّ[٨].

ثم إنّ البقريّ ذكر: أنّه اختُلف عن ابن ذكوان في إمالة ﴿عِمْرَانَ﴾[٩]، و﴿وَالإِكْرَامِ﴾[١٠]، و ﴿إِكْرَاهِهِنَّ﴾[١١]:

فروى بعضهم عنه الإمالة فيها جميعاً، وبه قرأ الدانيّ على أبي الفتح[١٢]، وهو الذي قطع به ابن الفحّام[١٣].

وروى جمهور أهل الأداء ـ من أصحاب الكتب وغيرهم ـ عنه الفتح، فلم

---

(١) ورد ﴿الْمِحْرَابِ﴾ المجرور في موضعين: في سورتَيْ آل عمران/آية ٣٩، ومريم/آية١١، وورد المنصوب في موضعين أيضاً: في سورتي آل عمران/آية ٣٧ ، وص/آية٢١.
المعجم المفهرس ٢٤٠، وينظر الدّر النثير٥٠٠، والقواعد المقررة٣٠٠ .

(٢) التيسير٥٢ .

(٣) المصدر السابق٥٢ .

(٤) التبصرة٣٩٣ .

(٥) الكافي ٤٦ .

(٦) التيسير٥٢ .

(٧) سراج القارئ ١١٦ .

(٨) القواعد المقررة ٣٠٠.

(٩) سورة آل عمران/آية٣٣ .

(١٠) سورة الرحمن/آية ٢٧، ٧٨ .

(١١) سورة النور/آية٣٣، وينظر القواعد المقررة ٣٠٠ .

(١٢) ينظر التيسير ٥٢ .

(١٣) التجريد ٢٥ ب.

يتعرّضوا لذكرها في باب الإمالة، كابن مجاهد [1]، ومكيّ بن أبي طالب [2]، وابن شريح[3]، وغيرهم.

وقد صحّح كلاً من الوجهين: كثير من العلماء، كالشاطبيّ[4]، وابن الجزري[5]، والبقريّ[6].

٣) مذهب حمزة:

ذكر البقريّ: أنّ خلَفاً عن حمزة أمال ﴿ضِعَـٰفًا﴾[7] من غير خلاف، وأنّه اختلف عن خلاّد عنه[8]:

فروى الفتح فيه عن خلاّد: ابن شريح[9]، وأبو العلاء العطّار[10]، ورجّحه الداني[11].

وروى الإمالة فيه عنه: بعض أهل الأداء كأبي العزّ القلانسيّ[12].

وقد نصّ على ذكر الوجهين: كثيرون، كالداني[13]، والشاطبيّ[14]، والبقريّ.

السبب الثاني: إمالة الألف لأنّها منقلبة عن ياء:

وهذا السبب على نوعين:

النوع الأول: أن تكون الألف المنقلبة في الأسماء:

وهو على ضروب:

الضرب الأول: مالم يكن فيه راء:

---

(١) كتاب السبعة١٤٣ .

(٢) التبصرة ٣٩٣ .

(٣) الكافي٤١ وما بعدها.

(٤) سراج القارئ ١١٦ .

(٥) النشر٢/٦٤ .

(٦) القواعد المقررة ٣٠٠.

(٧) سورة النساء/آية ٩ .

(٨) المصدر السابق ٣٠٨ .

(٩) الكافي٤٥ .

(١٠) غاية الإختصار ٣٠٨/١ .

(١١)التيسير ٥١.

(١٢) إرشاد المبتدئ ٢٨٧ .

(١٣) التيسير٥١ .

(١٤) سراج القارئ ١١٥ .

الضرب الثـــاني: ما كان فيه راء وليس بعده همزة وصل:

الضرب الثالث: ماكان فيه راء، وكان بعده همزة وصل:

النوع الثـــاني: أن تكون الألف المنقلبة في الأفعال:

وإليك الكلام عن جميع ذلك:

النوع الأول: أن تكون الألف المنقلبة في الأسماء:

الضرب الأول: مالم يكن فيه راء:

وذلك نحو: ﴿الهَوَى﴾ [1]، و﴿الهُدَى﴾[2]، ويلحق بهذا الضرب: ﴿يَـٰوَيْلَتَى﴾[3]، و﴿يَـٰحَسْرَتَى﴾[4]، و﴿يَـٰأَسَفَى﴾[5].

حكم إمالة هذا الضرب:

ذكر البقريّ: أنّ لحمزةوالكسائي الإمالة الكبرى في جميع هذا الضرب[6]، وهذا أمر لا خلاف فيه[7]، وقد اختُلف عن بعض القرّاء فيه على النحو الآتي:

١) مذهب أبي عمرو:

لا خلاف في أنّ الدوريّ عن أبي عمرو لا يميل من هذا الضرب إلاّ ما ألحق به: ﴿يَـٰوَيْلَتَى﴾، و﴿يَـٰحَسْرَتَى﴾، و﴿يَـٰأَسَفَى﴾ كما ذكر البقريّ[8].

وقد اختلف عنه فيها، وإليك بيان ذلك:

أمّا ﴿يَـٰوَيْلَتَى﴾، و﴿يَـٰحَسْرَتَى﴾: فقد ذكر البقريّ أنّ للدوريّ الإمالة الصغرى فيهما، ولم يذكر خلافاً في ذلك[9]، وهذا ما أطبق عليه سائر أهل الأداء[10].

وأمّا ﴿يَـٰأَسَفَى﴾: فإنّ البقريّ جزم بأنّها تأخذ حكم أختَيْها من الإمالة الصغرى للدوريّ عن أبي عمرو[11]، ولكنْ.. قد اختُلف عنه فيها على النحو الآتي:

---

(١) سورة النساء/آية١٣٥ . (٢) سورة البقرة/آية١٦ . (٣) سورة المائدة/آية٣١ .

(٤) سورة الزمر/آية٥٦ . (٥) سورة يوسف/آية٨٤ . (٦) القواعد المقررة ٣٠٧، ٣٢٩.

(٧) التيسير ٤٨ ، والكافي ٤٦ . (٨) القواعد المقررة ٢٦٣. (٩) المصدر السابق .

(١٠) التبصرة ٣٨٨، والتيسير٤٨، والسراج١١٣ . (١١) القواعد المقررة ٢٦٣.

روى الفتح فيها من غير خلاف: الداني[1]، وابن الباذش[2]، وبه قرأ مكيّ على أبي الطيّب[3].

وروى الإمالة الصغرى فيها: ابن شريح[4]، وهو يحتمل ظاهر قول الشاطبيّ[5]:

ويَاوَيْلَتَى أَنَّى ويَاحَسْرتَى (ط) وَوْا   وعَنْ غَيْرِها قِسْها ويَا أَسَفى العُلاَ

والذي يدقّق النظر في كلام الشاطبيّ يعلم بأنّه لم يجزم في هذه المسألة، حيث أنه أخّر ذكر ﴿يَـٰٓأَسَفَىٰ﴾، ولم يقطع بحكمها، إلاّ أنّ الظاهر من كلامه أنّه يأخذ فيها بالإمالة، ويعطيها حكم أختيْها.

وقد مشى على ظاهر كلام الشاطبيّ في الأخذ بالإمالة كثير من أهل الأداء، كإبراهيم الموصليّ[6]، والإمام البقريّ كما سبق بيانه[7].

ولعلّ السبب الذي دفع ابن شريح ومن وافقه على الأخذ بالإمالة: هو أنّهم لم يفرّقوا بين الألفاظ الثلاثة، وذلك لأن الأصل في ﴿يَـٰوَيْلَتَىٰ﴾، و﴿يَـٰحَسْرَتَىٰ﴾: الإضافة إلى ياء المتكلّم من غير خلاف، فأصلهما: (ياويلتِي)، و(ياحَسْرتِي): بكسر التاء فيهما، فاستُثقلت الياء على هذه الصورة، فانفتح ما قبلَ الياء، فقلبتْ ألفاً، ورسمتْ بالياء تنبيهاً على أصلها، ولهذا قويتْ إمالتها فأمالها من أمال من القرّاء[8].

وكذلك الحال عند هؤلاء في ﴿يَـٰٓأَسَفَىٰ﴾، فجعلوا أصله: (يَاأَسَفِي) بكسر الفاء، ثم قلبت الياء ألفاً.

ويمكن لنا أن نجيب على ذلك: بأنّ الألف في ﴿يَـٰٓأَسَفَىٰ﴾ اختُلف فيها، وأنّ

---

(1) التيسير٤٨ .
(2) الإقناع١/٢٨٥ .
(3) التبصرة ٣٨٨، والكشف١/١٨٥ .
(4) الكافي ٤٦ .
(5) سراج القارئ ١١٣ .
(6) تبصرة المبتدى١٢أ.
(7) القواعد المقررة ٢٦٣.
(8) الجامع لأحكام القرآن للقرطبيّ٦/١٥٤، وتفسير النسفيّ٢/١٢٤ .

الراجح فيها: أنّها ليستْ منقلبة عن ياء كما هو الحال في أختَيْها، بل هي ألف الندبة والتفجّع، والأصل: (يا أسفَاهُ) كما قال بعض العلماء ـ كالآلوسي ـ [1]، ومن المعلوم: أنّ ألف الندبة لا حظّ لها في شيء من الإمالة، فهذا هو الفيصل بينهما، وبهذا يترجّح الأخذ بالفتح فيها وحدها.

وذهب آخرون إلى أنّ الألف فيها منقلبة عن ياء ـ كما هو الحال في أختَيْها ـ، وهذا يرجّح عندهم الإمالة كما تقدّم آنفاً.

والذي يبدو: أنّ الوجهين صحيحان، كما نصّ على ذلك ابن القاصح[2]، والصفاقسيّ[3]، وغيرهما.

٢) مذهب نافع:

ذكر البقريّ: أنّ لورش وجهين في هذا الضرب، وأطلق على هذا الضرب اسم (ذوات الياء)[4]، وكلامه هذا يدلّ على أنّ في المسألة خلافاً، وخُذْ بيان ذلك:

فقد روى الفتح عنه: مكيّ[5]، وابن شريح[6]، وغيرهما.

وروى عنه الإمالة الصغرى: الدانيّ[7]، وابن الباذش[8]، وغيرهما.

والذي يبدو: أنّ الوجهين صحيحان، إذ أخذ بهما الشاطبيّ[9]، وابن القاصح[10]، والبقريّ[11]، وغيرهم.

ومذهب ورش في ﴿يَـٰوَيْلَتَىٰ﴾ وأختَيْها لا يختلف عمّا سبق ذكره.

---

(١) تفسير الآلوسيّ ٧/٣٩.

(٢) قرة العين ١١أ.

(٣) غيث النفع ٢٦٠.

(٤) القواعد المقررة ٢٨٦.

(٥) التبصرة ٣٨٩.

(٦) الكافي ٤٣.

(٧) التيسير ٤٧.

(٨) الإقناع ١/٢٨٤.

(٩) سراج القارئ ١١١.

(١٠) سراج القاريء ١١١، وقرة العين ١١ب.

(١١) القواعد المقررة ٢٨٦.

وأمّا قالون: فليس له إمالة شيء من هذا القسم[1].

الضرب الثاني: ما كان فيه راء، وليس بعده همزة وصل:

وذلك نحو: ﴿الثّرَى﴾ [2]، و﴿القُرَى﴾[3]، و﴿التَوْرَىٰةَ﴾[4]، وغيرها.

حكم إمالة هذا الضرب:

ذكر البقريّ: أنّ لأبي عمرو وحمزة والكسائيّ الإمالة الكبرى في جميع هذا الضرب[5]، وهذا أَمْرٌ لا خلاف فيه[6]، وقد اختُلف عن بعض القراء في ﴿التَوْرَىٰةَ﴾، وإليك تفصيل ذلك:

١) مذهب نافع:

أ- مذهب قالون عن نافع:

ذكر البقريّ: أنّه اختُلف عن قالون في ﴿التَوْرَىٰةَ﴾ حيثما وقع[7]، وإليك تفصيل ذلك:

روى الفتح عنه: العراقيّون قاطبة وجماعة من غيرهم، وبه قرأ الدانيّ على أبي الفتح من قراءته على عبد الباقي بن الحسن - يعني: عن طريق أبي نشيط - [8]، وعليه نصَّ أبو العزّ القلانسيّ[9].

وروى عنه الإمالة الصغرى: المغاربة قاطبة، وآخرون من غيرهم، نصّ على ذلك مكيّ[10]، والدانيّ[11].

---

(١) النشر ٢/٤٨ .

(٢) سورة طه/آية٦ .

(٣) سورة الأنعام/آية٩٢ .

(٤) سورة آل عمران/آية٣ .

(٥) القواعد المقررة ٢٦٠، ٣٠٧ ، ٣٢٩ .

(٦) التيسير٤٧ والكافي٤٣ .

(٧) القواعد المقررة ٢٨٠.

(٨) النشر ٢/٦١ .

(٩) الإرشاد ٢٥٧ .

(١٠) التبصرة ٣٨٩ .

(١١) التيسير ٨٦ .

والذي يبدو: أنّ الوجهين صحيحان، إذْ أخذ بهما الشاطبيّ[1]، والبقريّ[2]، والبالويّ[3].

ب ـ مذهب ورش عن نافع:

ذكر البقريّ: أنّ لورش في ﴿التَّوْرَىٰةَ﴾ الإمالة الصغرى[4]، ولم يذكر فيها خلافاً، وقد اختُلف فيها على النحو الآتي:

روى جمهور أهل الأداء عن الأزرق عنه التقليل، نصّ على ذلك: الدانّي[5]، والشاطبيّ[6]، وهو الذي أخذ به البقريّ كما تقدّم.

وروى الأصبهانيّ عن ورش الإمالة الكبرى فيها[7].

وبذلك نعلم: أنّ الوجهين صحيحان، ولكنَّ الأول هو الشائع.

وأمّا بقية أمثلة هذا الضرب: فلورش فيها الإمالة الصغرى من غير خلاف كما ذكر البقريّ[8].

٢) مذهب حمزة:

ذكر البقريّ: أنّ حمزة أمال ﴿التَّوْرَىٰةَ﴾ بالإمالة الصغرى، ولم يذكر فيها خلافاً[9]، وقد اختُلف فيها على النحو الآتي:

روى الإمالة المحضة عنه من روايتَيْه: العراقيّون قاطبة، وجماعة من غيرهم، نصَّ على ذلك: ابن مهران[10]، وابن الفحّام[11]، وأبو العز القلانسيّ[12].

---

(١) سراج القارئ ١٧٢.
(٢) القواعد المقررة ٢٨٠.
(٣) عمدة الخلان ١٢١.
(٤) القواعد المقررة ٢٩٢.
(٥) التيسير ٨٦.
(٦) سراج القارئ ١٧٢.
(٧) النشر ٢/٦١.
(٨) القواعد المقررة ٢٨٦.
(٩) القواعد المقرّرة ٣٠٨.
(١٠) الغاية ١٦٢.
(١١) التجريد ٢٤ب.
(١٢) الإرشاد ٢٥٧.

وروى عنه الإمالة الصُّغرى: جمهور المغاربة وغيرهم، نصّ على ذلك: مكيّ[1]، والداني[2]، وبه قرأ على أبي الحسن، وعلى أبي الفتح أيضاً عن قراءته على عبد اللّه السامريّ[3]، وهو الذي قطع به البقريّ كما سبق.

وبذلك نعلم: أنّ الوجهين صحيحان، ولكنّ الثاني هو الأرجح.

الضرب الثالث: ما كان فيه راء، وكان بعده همزة وصل:

اتّفق القرّاء على أنّه إذا جاء بعد الألف همزة وصل سقطت الإمالة فيها، سواء كان ذلك في الأسماء نحو قوله تعالى: ﴿ذِكْرَى الدَّارِ﴾[4]، أو في الأفعال كما مثّل البقريّ في قوله تعالى: ﴿نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿ولو يَرَى الَّذِينَ ظَلَموا﴾[6]، وقوله تعالى: ﴿فَتَرَى الذِينَ﴾[7].

ثم إنّ البقريّ ذكر: أنّه اختُلف عن أبي شعيب السوسيّ عن أبي عمرو في هذا الضرب، وإليك تفصيل ذلك الخلاف:

روى عنه الإمالة أبو عمران موسى بن جرير، وعليّ بن الرقيّ[8]، وبهذا قطع الدانيّ من قراءته على أبي الفتح[9]، وابن الفحّام من قراءته على عبد الباقي[10].

وروى ابن جمهور وغيره عنه الفتح، نصّ على ذلك: مكيّ[11]، وأبو عليّ المالكيّ[12]، وبه قرأ الدانيّ على أبي الحسن بن غَلبون[13].

---

(1) التبصرة٣٨٣ .
(2) التيسير ٨٦ .
(3) النشر٢/٦١ .
(4) سورة ص/آية٤٦ .
(5) سورة البقرة/آية٥٥ .
(6) سورة البقرة/آية١٦٥ .
(7) سورة المائدة/آية٥٢، وينظر القواعد المقررة ٢٧٣.
(8) النشر٢/٧٧ .
(9) التيسير٥٣ .
(10) التجريد ٢٦أ.
(11) التبصرة ٣٧٤ وما بعدها.
(12) الروضة ٢١ أ.
(13) النشر٢/٧٨ .

وقد ذكر كلاً من الوجهين: الحافظ أبو العلاء العطّار[١]، والإمام الشاطبيّ[٢]، والإمام البقريّ كما سبق بيانه[٣]، وغيرهم[٤]، وبذلك نعلم: أنّ الوجهين صحيحان.

ثم إنّ البقريّ ذكر: أنّه يجوز للسوسيّ فيما وقع فيه لفظ الجلالة من هذا الضرب وجهان: تغليظ اللام وترقيقها، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً﴾[٥]:

أمّا التغليظ: فبسبب عدم وجود الكسر الخالص قبلَها[٦]، وبهذا قرأ الدانيّ على أبي الفتح فارس عن قراءاته على عبد اللّه بن الحسين السامريّ[٧]، وبه قرأ أيضاً: ابن الفحّام الصقليّ على أبي العباس بن نفيس[٨].

وأمّا الترقيق: فبسبب عدم وجود الفتح الخالص قبلَها[٩]، نصّ على ذلك الدانيّ في جامع البيان ـ فيما نقله ابن الجزريّ ـ، وبه قرأ على شيخه أبي الفتح فارس عن قراءته على أبي الحسن الخراسانيّ[١٠]، وبه قرأ أيضاً ابن الفحام على شيخه عبد الباقي[١١].

والذي يبدو: أنّ الوجهين صحيحان كما ذكر البقريّ.

وبذلك نعلم: أنّه يجوز للسوسيّ فيما كان بعده لفظ الجلالة ثلاثة أوجه: الفتح مع تغليظ لام الجلالة، والإمالة مع تغليظها وترقيقها[١٢].

---

(١) غاية الإختصار ١/٢٨٧، ٣٣٠ .

(٢) سراج القارئ ١١٦ .

(٣) القواعد المقررة ٢٧٣.

(٤) كتاب في القراءات لمجهول ٥٣ب.

(٥) سورة البقرة/آية٥٥، وينظر القواعد المقررة ٢٧٣.

(٦) النشر٢/١١٦ .

(٧) المصدر السابق.

(٨) التجريد٢٦أ.

(٩) النشر٢/١١٦ .

(١٠) المصدر السابق.

(١١) التجريد٢٦أ.

(١٢) غيث النفع ١١٦ .

النوع الثاني: أن تكون الألف المنقلبة في الأفعال:

إنّ الحكم في إمالة الأفعال واحد، سواء كان الفعل ماضياً أو مضارعاً، وسواء كان مبنياً للفاعل أو للمفعول، ومن أمثلة الماضي: ﴿رَمَى﴾[1]، و﴿كَفَى﴾[2]، ومن أمثلة المضارع المبني للفاعل: ﴿يَرْضَى﴾[3]، و﴿يَغْشَى﴾[4]، ومن أمثلة المضارع المبني للمفعول: ﴿يُؤْتَى﴾[5]، و﴿يُتْلَى﴾[6].

حكم إمالة هذا النوع:

لم يقع خلاف بين المميلين من القرّاء في إمالة هذا النوع، إلاّ عند ورش، فإنّ له في (ذوات الياء) من هذا النوع الخلافَ المتقدّم في النوع الأوّل، وقد سبق أن بحثنا ذلك هناك[7].

السبب الثالث: إمالة الألف المشبّهة بالمنقلبةُ عن ياء:

لهذا السبب ثلاثة أوزن، وهي: (فَعْلى)، و(فِعْلى)، و(فُعْلى)، وقد ذكرها البقريّ في مذهب أبي عمرو[8].

حكم إمالة ذلك:

تأخذ الكلمات الواردة على هذه الأوزان الثلاثة حكم ذوات الياء السابق، فلورش عن نافع: الفتح والتقليل، ولحمزة والكسائيّ الإمالة الكبرى، كما ذكر البقري[9].

ولكنّ أبا عمرو له حكم خاصّ في هذه الأوزان الثلاثة، وقد ذكر البقريّ: أنّ له الإمالة الصغرى فيها، ولم يتعرّض لذكر خلاف[10]، وقد اختُلف عنه في ذلك:

فذهب الجمهور إلى الأخذ بالإمالة الصغرى، ذكر ذلك: ابن مهران[11]،

---

(١) سورة الأنفال /آية١٧ . (٢) سورة النساء/آية٦. (٣) سورة النساء/آية١٠٨.
(٤) سورة آل عمران/آية١٥٤. (٥) سورة آل عمران/آية٧٣. (٦) سورة النساء/آية١٢٧.
(٧) ينظر ص ١٤٨ . (٨) القواعد المقررة ٢٦١. (٩) المصدر السابق٢٨٦، ٣٠٧، ٣٢٩.
(١٠) المصدر السابق ٢٦١. (١١) الغاية١٦٥ .

ومكيّ[1]، والداني[2]، وغيرهم.

وانفرد أبو عليّ المالكيّ بالإمالة المحضة في رواية الإدغام[3].

وذهب أكثر العراقيّين إلى الفتح فيها، وهو الذي في العنوان، والمجتبى وغيرهما[4].

وبذلك نعلم: أنّ ما ذكره البقريّ من الأخذ بالإمالة الصغرى هو الأرجح.

السّبب الرابع: إمالة الألف لأجل كسرة تكون في بعض الأحوال:

إنّ الناظر في الأفعال ﴿جَآءَ﴾[5]، و﴿شَآءَ﴾[6]، و﴿زَادَ﴾[7] وما شابهها: لا يرى فيها كسرة ظاهرة، ولكنّه إذا أضاف إليها ضمير الرفع المتحرك ـ سواء كان لمتكلّم أو مخاطب ـ فقال: (جِئتُ)، و(شِئتُ)، و(زدتُ) فسيرى ثمّة كسرة ظاهرة في فاء الفعل[8].

ثم ينبغي أن يُعْلَم: أنّ الأفعال التي تمال هنا يجب أنّ تكون ثلاثيّة ماضية، سواء اتّصل بها ضمائر أو لم يتصل[9].

حكم إمالة هذا القسم:

لم ترِد الإمالة هنا إلاّ عن ابن عامر وحمزة، وإليك بيان ذلك:

١) مذهب ابن عامر:

أـ مذهب هشام عن ابن عامر:

لم يذكر البقريّ لهشام إمالة شيء من هذا القسم، وهذا ما عليه جمهور أهل الأداء، وهو الذي جاء من طريق الحلواني[10]، وروى الداجونيّ عنه إمالة: ﴿شَآءَ﴾، و﴿جَآءَ﴾، و﴿زَادَ﴾[11].

---

(١) التبصرة ٣٨٦ . (٢) التيسير٤٧ . (٣) الروضة ٢٥ أ.

(٤) النشر٢/٥٢ . (٥) سورة النساء/آية٤٣ . (٦) سورة البقرة/آية٢٠ .

(٧) أي نحو: ﴿فَزَادَهُمْ﴾: سورة البقرة/آية١٠ . (٨)النشر٢/٣٤، والإتقان١/٢٥٦ .

(٩) التبصرة/٣٧٤، ٤٠٠ . (١٠) النشر٢/٦٠ . (١١)غاية الإختصار ١/٢٧٣ .

ب ـ مذهب ابن ذكوان عن ابن عامر:

ذكر البقريّ: أنّ ابن ذكوان أمال ﴿جَآءَ﴾، و﴿شَآءَ﴾ حيث وقعا، وأمال أيضاً: ﴿زادَ﴾ في الموضع الأوّل في مطلع سورة البقرة، وهو: ﴿فَزَادَهُم اللَّهُ مَرَضاً﴾[1]، وهذا لا خلاف فيه[2].

ثـم إنّـه ذكـر: أنّ لابـن ذكـوان في ﴿زادَ﴾ في بقيّـة المواضع وجهين: الفتح والإمالة[3]، لأنّ في المسألة خلافاً، وإليك بيانه:

روى الفتح فيه مكيّ[4]، وابن شريح[5]، وبه قرأ الدانيّ على أبي الحسن[6].

وروى الإمالة عنه جمهور العراقيّين، نصّ على ذلك أبو العزّ القلانسيّ[7]، وبه قرأ الدانيّ على أبي الفتح[8].

والذي يبدو: أن الوجهين صحيحان، إذ أَخذ بهما الداني[9]، والبقريّ .

٢) مذهب حمزة:

ذكر البقريّ: أن حمزة أمال الألف من عشرة أفعال[10]: وهي: ﴿جَآءَ﴾[11]، و﴿شَآءَ﴾[12]، و﴿زَادَ﴾[13]، ﴿رَانَ﴾[14]، و﴿خَافَ﴾[15]، و﴿طَابَ﴾[16]، و﴿خَابَ﴾[17]، و﴿حَاقَ﴾[18]، و﴿ضَاقَ﴾[19]، و﴿زَاغَ﴾[20]، ولا خلاف في شيء منها[21].

---

(١) آية ١٠، وينظر القواعد المقررة ٢٩٩ .
(٢) التيسير ٥٠، والكافي ٤٥ .
(٣) القواعد المقررة ٢٩٩.
(٤) التبصرة ٣٧٤ .
(٥) الكافي ٤٥ .
(٦) النشر ٢/ ٦٠ .
(٧) الإرشاد ١٩٨، ٢٠٩ .
(٨) النشر ٢/ ٦٠ .
(٩) التيسير ٥٠ .
(١٠) القواعد المقررة ٣٠٨ .
(١١) سورة النساء/آية ٤٣.
(١٢) سورة البقرة/آية ٢٠.
(١٣) أي نحو: ﴿فزادهم﴾: سورة البقرة/آية ١٠ .
(١٤) سورة المطففين/آية ١٤.
(١٥) سورة البقرة/آية ١٨٢ .
(١٦) سورة النساء/آية ٣.
(١٧) سورة إبراهيم/آية ١٥.
(١٨) سورة الأنعام/آية ١٠ .
(١٩) سورة هود/آية ٧٧ .
(٢٠) سورة النجم/آية ١٧.
(٢١) التبصرة ٣٧٤، والتيسير ٥٠.

واستثنى البقريّ من ذلك كلمة وردتْ في موضعين، وهي: ﴿زَاغَتْ﴾[1]، وذكر: أنّ له الفتح فيها[2]، وقد اختُلف عنه فيها على النحو الآتي:

روى الفتح فيها: سائر أهل الأداء، كمكيّ[3]، والدانيّ[4]، وابن شريح[5].

والذي يفهم من كلام ابن الفحام: عدم استثنائه من الإمالة[6].

وانفرد ابن مهران، فذكر: أنّ خلّاداً عن حمزة أمال﴿زَاغَتْ﴾ في الموضعين[7]، فخالف سائرالرواة[8].

وبذلك نعلم: أنّ ما ذكره البقريّ من الأخذ بالفتح فيها هو الصواب، بل هو إجماع من جميع القرّاء كما ذكر الأهوازيّ في الوجيز[9].

السَّبب الخامس: الإمالة لأجل الإمالة:

معنى ذلك: أن يمال حرف في الكلمة من أجل إمالة حرفٍ آخر أميل بسبب قياسيّ أو شاذّ[10].

وقد جاء هذا النوع في الأفعال والأسماء، وإليك بيان ذلك:

القسم الأول: في الأفعال:

وقد جاء من هذا القسم ثلاثة أفعال:

الفعل الأول: ﴿رَءَا﴾:

إذا تتبّعنا هذا الفعل في كتاب اللّه تعالى وجدناه على ضربين:

---

(١) سورة الأحزاب/آية١٠، وسورة ص/آية ٦٣ .

(٢) القواعد المقررة ٣٠٩ .

(٣) التبصرة٣٧٤.

(٤) التيسير ٥٠ .

(٥) الكافي ٤٥.

(٦) التجريد٢٥ أ.

(٧) الغاية ١٦٨.

(٨) النشر ٢/٦٠ .

(٩) الوجيز ٢٦أ .

(١٠) النشر٢/٤٣، ٤٤، والإتقان ١/٢٥٥، ٢٥٦ .

الضرب الأول: ما يكون بعده حرف متحرك:

وهو نوعان:

النوع الأول: أن يكون المتحرّك ظاهراً:

وذلك نحو قوله تعالى: ﴿رَءَا كَوكَباً﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿رَءَا أَيْدِيَهُمْ﴾[2].

النوع الثاني: أن يكون المتحرّك مضمراً:

وذلك نحو قوله تعالى: ﴿رَءَاكَ الَّذِينَ﴾ [3]، وقوله تعالى: ﴿رَءَاهَا تَهْتَزُّ﴾[4].

حكم إمالة الضرب الأوّل:

ذكر البقريّ: أنّ الكسائي أمال الراء والهمزة من ﴿رَءَا﴾ حيث جاء [5]، وهذا من غير خلاف [6]، وإليك تفصيل القول في إمالة هذا الضرب.

١) مذهب أبي عمرو:

نصّ البقريّ على أنّ لأبي عمرو في الهمزة من ﴿رَءَا﴾ الإمالة من غير خلاف[7]، وهذه مسألة متفق عليها[8].

ثمّ إنّ البقريّ ذكر: أنّ للسوسيّ في الراء منه الفتح والإمالة[9]، وهذا يدلّ على أنّ في المسألة خلافاً، وخذْ بيان ذلك:

ذهب المتقدّمون من أهل الأداء إلى أنّ لأبي عمرو براوييه ـ الدوريّ والسوسيّ ـ الفتح في الراء، نصَّ على ذلك: ابن مهران[10]، والداني[11]، وأبوالعزّ

---

(١) سورة الأنعام / آية ٧٦.

(٢) سورة هود / آية ٧٠ .

(٣) سورة الأنبياء / آية ٣٦.

(٤) سورة النمل / آية ١٠.

(٥) القواعد المقررة٣٣١ .

(٦) التيسير١٠٤ ، والإرشاد ٣١١.

(٧) القواعد المقررة ٢٧٢.

(٨) التيسير١٠٤، والكافي ٩٠ .

(٩) القواعد المقررة ٢٧٢.

(١٠) الغاية ٢٤٣.

(١١) التيسير ١٠٤ .

القلانسي[1]، والحافظ أبو العلاء [2]، وغيرهم.

وقد انفرد الشاطبيّ بذكر الوجهين ـ الفتح والإمالة ـ عن السوسيّ في الراء[3]، فخالف بانفراده هذا سائر الناس من طرق الشاطبيّة، وصرّح ابن الجزريّ بأنّه لا يعلم الإمالة في الراء رويتْ عن السوسيّ من طرق الشاطبيّة والتيسير، ولا من طرق النشر أيضاً[4].

نعم.. روى إمالتها عن السوسيّ: ابن الفحّام من طريق أبي بكر القرشيّ[5]، وصرّح ابن الجزريّ بأن ذلك ليس من طرقه[6].

ولعلّ السبب الذي دفع الشاطبيّ إلى الأخذ بالوجهين هو قول الدانيّ في التيسير، حيث أنّه ذكر لأبي عمرو إمالة الهمزة فقط، ثم قال: (وقد رويَ عن أبي شعيب مثل حمزة) [7]، أي: بإمالة الراء والهمزة.

ومن المعلوم: أنّ قول الداني السابق لا يدلّ على ثبوته من طرقه، فإنّه صرَّح في جامع البيان ـ فيما نقله ابن الجزريّ ـ بخلافه، فذكر: **أنّه قرأ على أبي الفتح في رواية السوسيّ من غير طريق أبي عِمران موسى بن جرير فيما استقبله ساكن، وفيما لم يستقبله بإمالة فتحه الراء والهمزة معاً** [8]، وهذا دليل كافٍ في إثبات أنّ إمالة الراء ليستْ من طرق التيسير.

وقد تابع الشاطبيّ في أخذه بالوجهين كثيرون، كابن القاصح[9]، والبقريّ كما سبق.

٢) مذهب نافع:

لم يذكر البقريّ لقالون إمالةً في ﴿رَءَا﴾[10]، وهذا هو المعروف عند علماء

---

(١) إرشاد المبتدي ٣١١ .
(٢) غاية الإختصار ١/٢٨٨ .
(٣) سراج القارئ ٢٠٩ .
(٤) النشر٢/ ٤٥ .
(٥) التجريد ٢٤ أ.
(٦) النشر٢/ ٤٥ .
(٧) التيسير ١٠٤ .
(٨) النشر٢/ ٤٥ ـ ٤٦.
(٩) سراج القارئ ٢٠٩، وقرة العين ٨ أ، ب.
(١٠) القواعد المقررة ٢٧٩.

القراءات قديماً وحديثاً، وانفرد سبط الخيّاط عن أبي نشيط عن قالون بإمالة الراء والهمزة جميعاً، فخالف سائر الرواة[1].

ثم إنّ البقريّ قد ذُهِل عن إمالة ورش للراء والهمزة من ﴿رَءَا﴾ بالإمالة الصغرى، وقد نصّ على ذلك سائر أهل الأداء[2].

٣) مذهب ابن عامر:

أـ مذهب هشام عن ابن عامر:

لم يذكر جمهور علماء القراءات قديماً وحديثاً: أنّ لهشام إمالة في الراء والهمزة من ﴿رَءَا﴾، ولذا لم يتعرّض البقريّ في مذهب ابن عامر إلى ذكر شيء من ذلك[3].

والأخذ بفتح الراء والهمزة لهشام: هو الصحيح المرويّ عند الجمهور من طريق الحلوانيّ عن هشام، أخذ بذلك: مكيّ[4]، والداني[5]، بل روى الفتح فيهما عن الداجونيّ عن هشام جماعة من أهل الأداء، كابن الفحام[6]، وأبي العزّ[7].

وروي الأكثرون عن الداجونيّ الإمالة فيهما، نصّ على ذلك سبط الخياط، والهذليّ، وغيرهما[8].

والذي يبدو: أنّ الوجهين صحيحان، إذ قد صحّحهما ابن الجزريّ[9].

ب ـ مذهب ابن ذكوان عن ابن عامر:

قسّم البقريّ مذهب ابن ذكوان في ﴿رَءَا﴾ على قسمين[10]، وإليك بيان ذلك:

---

(١) النشر ٢/ ٤٥ .
(٢) التبصرة ٣٧٥، والتيسير ١٠٤.
(٣) القواعد المقررة ٢٩٩.
(٤) التبصرة ٣٧٥.
(٥) التيسير ١٠٣ .
(٦) التجريد ٢٣ ب.
(٧) إرشاد المبتدي ٣١١ .
(٨) النشر ٢/ ٤٥.
(٩) المصدر السابق.
(١٠) القواعد المقررة ٣٠٠.

١- ﴿رَءَا﴾ المجرد من الضمير:

ذكر البقريّ: أنّ ابن ذكوان أمال الراء والهمزة من ﴿رَءَا﴾ في هذا القسم[١]، وهذا هو المعروف عند العلماء[٢].

وانفرد زيد عن الرمليّ الداجونيّ عن الصوريّ عن ابن ذكوان: بفتح الراء وإمالة الهمزة، وانفرد سبط الخيّاط عن الصوريّ عن ابن ذكوان: بفتح الراء والهمزة[٣].

وما انفردا به لا تعويل عليه، إذ قد نصّ على إمالة الراء والهمزة فيه عن ابن ذكوان أكثر العلماء، منهم: ابن مهران[٤]، ومكيّ[٥]، والدانيّ[٦]، وغيرهم، وهو الذي قطع به البقريّ.

٢- ﴿رَءَا﴾ المتصل بالضمير:

وقد أطلق البقريّ على هذا القسم اسم (المضاف للضمير)[٧]، وفي إطلاقه تجوّز، إذ أنّ الفعل لا يضاف.

ثم إنّ البقريّ ذكر: أنّ لابن ذكوان في هذا القسم وجهين: فتح الراء والهمزة، وإمالتهما[٨]، وهذا يدلّ على أنّ في المسألة خلافاً:

فقد روى إمالة الراء والهمزة جميعاً عنه: المغاربة قاطبة، وجمهور المصريّين، ولم يفرّقوا بين ما اتّصل بالضمير أو تجرّد عن الضمير، نصّ على ذلك: مكيّ[٩]، والدانيّ[١٠]، وابن شريح[١١]، وغيرهم.

---

(١) القواعد المقررة ٣٠٠ .

(٢) التيسير ١٠٣، والإقناع ١/٣٠٧ .

(٣) النشر ٢/٤٥.

(٤) الغاية ٢٤٣.

(٥) التبصرة ٣٧٥.

(٦) التيسير ١٠٣.

(٧) القواعد المقررة ٣٠٠.

(٨) المصدر السابق ٣٠٠.

(٩) التبصرة ٣٧٥.

(١٠) التيسير ١٠٣.

(١١) الكافي ٩٠ .

وروى فتح الراء والهمزة جميعاً عنه: جمهور العراقيّين، كأبي العزّ القلانسيّ [1].

والذي يبدو: أنّ الوجهين صحيحان، إذ أخذ بهما الشاطبيّ[2]، والبقريّ كما سبق بيانه.

٤) مذهب عاصم:

ذكر البقريّ: أنّ شعبة عن عاصم أمال الراء والهمزة من ﴿رَءَا﴾ حيث وقع، سواء اتّصل بضمير أو لم يتّصل[3]، وإليك تفصيل القسمين.

١- ﴿رَءَا﴾ المجرّد من الضمير:

اختُلف عن شعبة في إمالة الفعل ﴿رَءَا﴾ على النحو الآتي:

روى جمهور أهل الأداء عن يَحْيى بن آدم عن شعبة إمالة الراء والهمزة منه في هذا القسم، نصّ على ذلك: الدانيّ[4]، وابن شريح[5]، وهو ما أخذ به البقريّ.

وانفرد الهذليّ بإمالة الراء والهمزة من﴿رَءَا كَوْكَباً﴾[6]، وفتح بقية المواضع[7]، وانفرد سبط الخيّاط بفتح الراء والهمزة منه في جميع المواضع[8]، وانفرد أبو طاهر الأنصاريّ بفتح الراء وإمالة الهمزة منه[9]، وكلّ ذلك لا تعويل عليه.

٢- ﴿رَءَا﴾ المتّصل بالضمير:

سبق أنّ ذكرنا قول البقريّ: أنّ لشعبة إمالة الراء والهمزة من ﴿رَءَا﴾، سواء

---

(١) إرشاد المبتدي ٣١٢ .

(٢) سراج القارئ ٢٠٩ .

(٣) القواعد المقررة ٣٠٢.

(٤) التيسير١٠٣ .

(٥) الكافي ٩٠ .

(٦) سورة الأنعام/ آية ٧٦.

(٧) النشر ٢/٤٤ .

(٨) المصدر السابق.

(٩) المصدر السابق.

اتّصل بضمير أو تجرّد عنه[1]، وهذا ما عليه سائر أهل الأداء من الذين سبق ذكرهم في القسم الأول.

وانفرد سبط الخياط بفتح الراء والهمزة منه [2].

وبذلك نعلم: أنّ الصواب هو ما عليه البقريّ من الأخذ بإمالة الراء والهمزة في القسمين.

وأمّا حفص: فليس له إمالة في هذين القسمين[3].

الضرب الثاني: ما يكون بعده حرف ساكن:

وذلك نحو قوله تعالى: ﴿رَءَا الْقَمَرَ﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿رَءَا الذِينَ ظَلَموا﴾[5].

حكم إمالة هذا الضرب:

لا يميل هذا الضرب إلا حمزة وشعبة، ولا يميلان منه إلاّ الراء كما ذكر البقرىّ [6]، وقد اختُلف عن السوسيّ وشعبة على النحو الآتي:

١) مذهب أبي عمرو:

ذكر البقريّ: أن للدوريّ الفتح في الراء والهمزة من ﴿رَءَا﴾ في هذا الضرب[7]، وهذا أمر متفق عليه[8].

ثم إنّه ذكر: أنّه اختُلِف عن السوسيّ في هذا الضرب[9]، وإليك تفصيل ذلك:

١ـ إنّ جمهور علماء القراءات قديماً وحديثاً أخذوا للسوسيّ في هذا الضرب بفتح الراء والهمزة، فقد أخذ بذلك: الداني[10]، وابن شريح[11]، وابن الجزري[12]، وغيرهم.

---

(١) القواعد المقررة ٣٠٢ .

(٢) النشر ٢/٤٥.

(٣) القواعد المقررة ٣٠٣.

(٤) سورة الأنعام/ آية ٧٧ .

(٥) سورة النحل/ آية ٨٥.

(٦) القواعد المقررة ٣٠٢.

(٧) المصدر السابق ٢٧٢.

(٨) التبصرة ٣٧٥، والتيسير ١٠٤.

(٩) القواعد المقررة ٢٧٢ .

(١٠) التيسير ١٠٤.

(١١) الكافي ٩٠.

(١٢) النشر ٢/٤٧.

٢ـ وروى الإمالة في الراء والهمزة عن السوسيّ: الدانيّ، من قراءته على أبي الفتح[١]، وقد سبق أن ذكرنا: أنّ الدانيّ نفسه صرّح في جامع البيان بأنه قرأ بإمالة الراء والهمزة من غير طرق التيسير[٢].

٣ـ وذكر الدانيّ: أنّ أبا حمدون الطيّب الذهليّ روى عن اليزيديّ فتح الراء وإمالة الهمزة[٣]، قال ابن مهران: (ولم يأخذ به ـ أي بهذا الوجه ـ أحد علينا ولا عرفوا صحّته، وقالوا: هو غلط، لأنّه إنّما يكسر الهمزة من ﴿رَءَا﴾ لأجل الياء، فإذا تلقتْه ألف وصل سقطت الياء لاجتماع الساكنين، فبطلت الإمالة في الهمزة قبلها)[٤]. وقال ابن الجزريّ: (لا يصحّ ـ أي: هذا الوجه ـ من طريق السوسيّ البتّة)[٥].

٤ـ وذكر ابن الجزريّ: أنّ يحيي بن سعدون ومحمّد بن أحمد بن جبير حكيا عن اليزيديّ إمالة الراء وفتح الهمزة، ثم قال ابن الجزريّ: (ولا نعلمه ورد عن السوسيّ البتّة بطريق من الطرق)[٦].

فتحصّل لنا من ذلك: أربعة أوجه كما ذكر البقريّ[٧]، ثم إنّه ذكر: أنّ قسماً من شرّاح الشاطبيّة قرأ بالأوجه الأربعة، ومن هؤلاء الشرّاح: ابن القاصح[٨].

والذي يبدو من خلال العرض السابق: أنّ الصواب في هذه المسألة هو فتح الراء والهمزة فقط، وهذا ما اقتصر عليه المحققون من أهل الأداء كابن الجزريّ[٩].

وأمّا الأوجه الثلاثة المتبقية: فلا يصحّ شيء منها، إذ أنّها قد تعرّضتْ للطعن من

---

(١) التيسير ١٠٤، وينظر النشر٢/٤٧.

(٢) ينظر النشر ٢/ ٤٥ ـ ٤٦ .

(٣) التيسير١٠٤.

(٤) هامش الغاية ٢٤٤.

(٥) النشر ٢/٤٧.

(٦) المصدر السابق ٢/٤٧.

(٧) القواعد المقررة ٢٧٢.

(٨) سراج القارئ٢١١، وقرة العين ٩أ.

(٩) النشر ٢/٤٧ .

قبل العلماء المحقّقين، كما سبق ذكر ذلك.

٢) مذهب شعبة عن عاصم:

ذكر البقريّ: أنّ لشعبة إمالة الراء من هذا الضرب من غير خلاف، وذكر: أنّه قد وقع عنه خلاف في إمالة الهمزة[١]، وخذْ بيان ذلك:

روى فتح الهمزة عن شعبة من هذا الضرب: جماهير علماء القراءات، نصّ على ذلك: مكيّ[٢]، والداني[٣]، وابن شريح[٤]، وغيرهم.

وروى إمالة الهمزة: خلَف بن هشام عن يحيى بن آدم عن شعبة، نصّ على ذلك: ابن مجاهد[٥]، وابن مهران[٦]، والداني[٧]، وغيرهم.

ثم ينبغي أن يُعْلَم: أنّ إمالة الهمزة عن شعبة لم ترِد من طرق التيسير، وقد ظنّ الشاطبيّ أنّها واردة من طرق التيسير، فصرّح بذكر الوجهين[٨].

ولعلّ السبب الذي دفع الشاطبيّ إلى الأخذ بإمالة الهمزة: هو تصحيح الدانيّ لهذا الوجه بعد ذكره له[٩]، فحسب الشاطبيّ أنّ ذلك من طريق كتابه، فحكى فيه خلافاً.

وقد تابع الشاطبيّ على الأخذ بالوجهين: ابن القاصح[١٠]، والبقريّ كما تقدّم.

وبذلك نعلم: أنّ الصواب هو الأخذ بفتح الهمزة فقط عن شعبة في هذا الضرب، وهذا هو الذي جزم به المحقّق ابن الجزريّ[١١].

---

(١) القواعد المقررة ٣٠٢ .
(٢) التبصرة ٣٧٥.
(٣) التيسير ١٠٤.
(٤) الكافي ٩٠ .
(٥) كتاب السبعة ٢٦١.
(٦) هامش الغاية ٢٤٤ .
(٧) التيسير ١٠٤.
(٨) سراج القارئ ٢١٠ .
(٩) التيسير ١٠٤.
(١٠) سراج القارئ ٢١١ .
(١١) النشر ٤٧/٢.

الفعل الثاني: ﴿نَـئَـا﴾:

لم يرد الفعل ﴿نَـئَـا﴾ في القرآن الكريم إلاّ في موضعين[1]، وقد اتّفق القرّاء السبعة على قراءته على وزن (نَعَى)، إلاّ أنّ ابن ذكوان عن ابن عامر قرأهُ (نَاءَ) على وزن (باع)[2].

حكم إمالة هذا الفعل:

١) مذهب أبي عمرو:

ذكر البقريّ: أنّ للدوريّ الفتح في الهمزة من ﴿نَـئَـا﴾، وأنّ للسوسيّ فيها وجهين: الفتح والإمالة البينيّة[3]، وهذا يدلّ على أنّ في المسألة خلافاً، وإليك بيان ذلك:

روى الفتح عنه في الموضعين: سائر أهل الأداء، نصّ على ذلك: الدانيّ[4]، وابن شريح[5]، وابن الباذش[6]، وغيرهم.

وروى عنه الإمالة في الموضعين: فارس بن أحمد ـ شيخ الدانيّ ـ في أحد وجهَيْه، وهذا انفرادٌ منه كما ذكر ابن الجزري[7].

ثم إنّ الداني ذكر: أنه رويَ عن السوسيّ هذا الوجه[8].

وقد ظنّ الشاطبيّ: أنّ إمالة الهمزة من طريق التيسير، فصرّح بذكر الوجهين عن السوسيّ[9].

ثم إنّ ما ذكره الدانيّ ـ من الكلام السابق ـ إنّما ذكره حكايةً لا رواية، ويدلّ

---

(١) أولهما: في سورة الإسراء/ آية ٨٣، والثاني: في سورة فصّلت/ آية ٥١. المعجم المفهرس ٧٨٠.
(٢) إرشاد المبتدي ٤١٢ .
(٣) القواعد المقررة ٢٧٢ ـ ٢٧٣ .
(٤) التيسير ١٤١.
(٥) الكافي ١٢٢.
(٦) الإقناع ١/ ٣١٠ .
(٧) النشر ٢/٤٤.
(٨) التيسير ١٤١.
(٩) سراج القارئ ١١٠ .

لذلك: أنّه ذكر الحكم لغير السوسيّ بصيغة الجزم بقوله: (أمال الكسائيّ وخلَف فتحة النون والهمزة، وأمال خلاد فتحة الهمزة فقط، وقد رُويَ عن أبي شعيب مثل ذلك)[1]، وقد جاء قوله: (وقد رُويَ...) بصيغة التمريض[2]، ويدلّ لذلك أيضاً: أنّ الدانيّ نفسه لم يذكره في المفردات ولم يعوّل عليه[3].

وقد تابع الشاطبيّ على الأخذ بالوجهين: ابن القاصح[4]، والبقريّ[5].

وبذلك نعلم: أنّ الصواب الذي لا محيد عنه هو الأخذ عن السوسيّ بالفتح، قال ابن الجزريّ: (أجمع الرواة عن السوسيّ من جميع الطرق على الفتح، لا نعلم بينهم في ذلك خلافاً) [6].

٢) مذهب عاصم:

ذكر البقريّ: أنّ شعبة أمال الهمزة من ﴿نَـَٔا﴾ في سورة الإسراء، وأمّا التي في سورة فصّلت: فإنه لا يميلها[7]، ولم يذكر له إمالة في النون، وقد اختُلف عنه على النحو الأتي:

روى سائر أهل الأداء إمالة الهمزة منه في سورة الإسراء فقط، نصّ على ذلك: مكي[8]، والداني[9]، وابن شريح[10]، وغيرهم.

وروى إمالة النون والهمزة جميعاً في موضع الإسراء فقط العليميّ عن شعبة، وقد نصّ على ذلك: أبو العزّ[11]، والحافظ أبو العلاء[12].

---

(١) التيسير ١٤١ .

(٢) غيث النّفع ٢٧٦ .

(٣) النشر ٢/٤٤ .

(٤) سراج القارئ ١١٠ وما بعدها.

(٥) القواعد المقررة ٢٧٢ .

(٦) النشر ٢/٤٤ .

(٧) القواعد المقررة ٣٠١ - ٣٠٢ .

(٨) التبصرة ٣٩٢ .

(٩) التيسير١٤١.

(١٠) الكافي١٢٢ .

(١١) إرشاد المتبدي٤١٢.

(١٢) غاية الاختصار ١/٢٧٩ .

وروى إمالة الهمزة في الموضعين: ابن سوار عن النهرواني عن أبي حمدون عن يَحْيى عنه[1].

وروى الفتح في الموضعين: سبط الخيّاط في المبهج[2].

والذي يبدو: أنّ الصواب هو ما جزم به البقريّ من الأخذ بإمالة الهمزة في موضع الإسراء فقط، وهذا ما نصّ عليه جمهور أهل الأداء، كالصفاقسيّ[3]، وإبراهيم الموصليّ[4]، والبالويّ[5]، وغيرهم.

الفعل الثالث: ﴿تَرَآءَا﴾[6]:

ليس ثمّة خلاف في إمالتها عن أحد من القرّاء المميلين، ولم يتعرّض البقريّ للكلام عنها، لأنّ كتب الفرش لم تغْفُل عن ذكرها[7].

القسم الثاني: في الأسماء:

لم تَرِد الإمالة للإمالة في الأسماء من طرق التيسير والشاطبيّة، ولا من طرق أكثر كتب القراءات كالبقريّة، وإنّما وردتْ من طريق أبي عثمان الضرير عن الدوريّ عن الكسائي، فأمال الصاد من ﴿النَّصَـٰرَى﴾[8] تبعاً لإمالة الألف، وكذلك الحال في ما شابهها[9].

ومن أجل ذلك: لم يتطرّق البقريّ إلى ذكر شيء من هذا القسم[10]، فلا حاجة لنا حينئذ إلى الكلام عنه.

---

(1) النشر ٢/٤٤.

(2) المصدر السابق.

(3) غيث النفع ٢٧٦ .

(4) تبصرة المبتدي ٣٩أ.

(5) عمدة الخلان ٢٨٩.

(6) سورة الشعراء/ آية ٦١.

(7) ينظر في معرفة أحكامها غاية الاختصار ٢/٥٩٧، والنشر ٢/٦٦ .

(8) سورة البقرة/آية٦٢ .

(9) النشر ٢/٣٩ ـ ٦٦.

(10) القواعد المقررة ٢٧٢ وما بعدها.

القسم الثاني: الأسباب الشّاذّة[1]:

وإليك الكلام عمّا ذكره البقريّ من أقسامها:

السبب الأول: إمالة ما شبّه بالألف المشبّهة بالألف المنقلبة:

السبب الثاني: الإمالة للتفرقة بين الاسم والحرف:

وإليك ذكرَ كلّ واحد من هذين السببين:

السبب الأول: إمالة ما شبّه بالألف المشبّهة بالألف المنقلبة:

وهذا يكون في هاء التأنيث في حالة الوقف عليها، ووجه الشبه بينهما: أنّ هاء التأنيث تشبه ألف (حُبْلَى) لفظاً ومعنى، أمّا من جهة اللفظ: فقد وقع كلٌّ منهما آخراً، وأمّا من جهة المعنى: فلأنّ كلاً منهما يفيد التأنيث[2].

حكم إمالة هذا القسم:

اختصّ الكسائيّ من بين القرّاء السبعة بإمالة هذا القسم في جميع القرآن، وقد تفاوتَ أهل الأداء في إمالة هذا القسم:

فذكر الأهوازيّ[3]: أنّ المنصوص عن الكسائيّ من ذلك خمس كلمات فقط، وهي ﴿الآخِرَةِ﴾[4]، و﴿نِعْمَةَ﴾[5]، و﴿مَعْصِيَتِ﴾[6]، و﴿مِرْيَةٍ﴾[7]، و﴿القِيَـٰمَةِ﴾[8].

وقد ضعّف بعض العلماء ما ذكره الأهوازيّ، وجزموا بأنّ إمالة هذا القسم عامّة في جميع القرآن، ومنهم أبو مزاحم الخاقانيّ[9]، وأبو الحسن بن شنبوذ[10].

---

(١) المقصود بالأسباب الشاذّة: أنّها لم تجرِ على قياسٍ مطّرد، أي: أنها تختلف عن الأسباب القياسيّة التي سبق ذكرها، ينظر كتاب سيبويه ٤/١٢٧.

(٢) الإقناع ١/٣١٥ . (٣) الوجيز ٣٠ أ. (٤) سورة البقرة/آية ٤ .

(٥) سورة البقرة/آية ٢١١ . (٦) سورة المجادلة/آية ٨،٩ . (٧) سورة هود/آية ١٧ .

(٨) سورة البقرة/آية ٨٥ . (٩) الإقناع ١/٣١٥ . (١٠) النشر ٢/ ٨٦ .

وقد توسّط بين هذين القولين ابن مجاهد، فقسَّم الإمالة هنا على ثلاثة أقسام(1)، ومشى على تقسيمه سائر أهل الأداء من بعده إلى يومنا هذا، فقد أخذ به مكيّ بن أبي طالب(2)، والداني(3)، وابن الباذش(4)، وابن الجزريّ(5)، والإمام البقريّ في كتابه هذا(6).

وإليك الأقسام الثلاثة:

القسم الأول:

ذكر البقريّ: أنَّ لهذا القسم خمسة عشر حرفاً، وقد جمعها بجملة: (فجثتْ زينبُ لذودِ شمس)(7). ومن أمثلة هذا القسم: ﴿مَصْفُوفَة﴾(8) ، و﴿حُجَّة﴾(9)، و﴿مَبْثُوثَة﴾(10)، وهذا لا خلاف في إمالته عنه (11).

القسم الثاني:

وهو ما كان فيه الفتح والإمالة، ولكنّ الإمالة أقوى من الفتح كما ذكر البقريّ(12)، وذكر أيضاً: أنَّ هذا القسم يكون في حروف (أكهر) إذا كان قبلها كسرة أو ياء ساكنة، ومن أمثلته: ﴿نَاضِرَةٌ﴾(13)، و﴿صَغِيرَةً﴾(14)، و﴿وِجْهَة﴾(15).

وما ذكره البقريّ - من الأخذ بالوجهين في هذا القِسم - لا يوافَق عليه، إذ قد جزم بالإمالة قولاً واحداً - في هذا القسم - سائر أهل الأداء من المتقدّمين والمتأخرين، فقد نصَّ على ذلك: مكيّ(16)، وأبو عليّ المالكيّ(17)، والدانيّ(18)،

(1) الإقناع 1/317 .
(2) التبصرة 402 .
(3) التيسير 54 .
(4) الإقناع 1/317.
(5) النشر 2/82 وما بعدها.
(6) القواعد المقررة 332.
(7) المصدر السابق 332 .
(8) سورة الطور/آية20 .
(9) سورة البقرة/آية150 .
(10) سورة الغاشية/آية 16.
(11) التيسير 54، وغيث النفع92.
(12) القواعد المقررة 332.
(13) سورة القيامة/آية22 .
(14) سورة التوبة/آية 121 .
(15) سورة البقرة/آية148، و ينظر إرشاد المريد114.
(16) التبصرة 404 .
(17) الروضة 26 ب.
(18) التيسير 54 .

وغيرهم من المتقدّمين، وبذلك جزم الصفاقسيّ[1]، والموصليّ[2] والبالويّ[3]، وغيرهم[4].

وأمّا الفتح: فلم أجد من ذكره في هذا القسم، فكان الأولى بالبقريّ أن لا يذكره.

القسم الثالث:

ذكر البقري: أنّ في هذا القسم وجهين: الفتح والإمالة، وذكر: أنّ هذا القسم يكون في الأحرف العشرة ـ وهي المجموعة في قول الشاطبيّ: (حقّ ضغاط عص خظ)[5] ـ، ويكون في حروف: (أكهر) إذا كان قبلها فتحة أو ضمّة[6]. ومن أمثلة الحروف العشرة: ﴿النَّطِيحَة﴾[7]، و ﴿طَاقَة﴾[8]، ومن أمثلة حروف: (أكهر) إذا كان قبلها فتحة أو ضمّة: ﴿النَّشْأَة﴾[9]، و ﴿التَّهْلُكَة﴾[10].

ثم إنّ البقريّ رجّح الفتح على الإمالة في هذا القسم، وإليك تفصيل القول في ذلك:

لقد اتّفق العلماء على الفتح في الألف من هذا القسم، وذلك نحو: ﴿الصَّلَوٰة﴾[11]، و﴿الزَّكَوٰة﴾[12]، واختلفوا في الأحرف التسعة المتبقّية، وفي حروف: (أكهر) إذا كان قبلها فتحة أو ضمّة على النحو الآتي:

روى جمهور أهل الأداء عن الكسائيّ: الفتح في ذلك وهذا هو اختيار ابن

---

(1) غيث النفع ٩٢ .

(2) التبصرة الصغرى٦١ أ.

(3) عمدة الخلاّن ٣٧ .

(4) كتاب في القراءات لمؤلف مجهول ٥٤ أ .

(5) سراج القارئ١١٨ .

(6) القواعد المقررة ٣٣٣.

(7) سورة المائدة/آية٣ .

(8) سورة البقرة/آية ٢٤٩ ، ٢٨٦ .

(9) سورة العنكبوت/آية٢٠ .

(10) سورة البقرة/آية١٩٥ .

(11) سورة البقرة/آية٣ .

(12) سورة البقرة/آية٤٣ ، وينظر الإقناع ١/ ٣٢٠ .

مجاهد[1]، ومكيّ[2]، وأبي عليّ المالكيّ[3]، وأبي عمرو الداني[4] وغيرهم.

وذهب آخرون إلى إطلاق الإمالة هنا، وهؤلاء هم الذين أطلقوا الإمالة في جميع الحروف، وهذا هو مذهب أبي مزاحم الخاقانيّ، وأبي بكر بن الأنباريّ، وغيرهما[5]، وبه قرأ الدانيّ على أبي الفتح[6].

والذي يبدو: أنّ الراجح هو ما ذهب إليه جـــمهور الأداء من الأخذ بالفتح، وأما الإمالة: فهي ضعيفة، كما ذكرالبقريّ [7].

وقد انفرد بعضهم فروى الإمالة عن غير الكسائيّ، فروى أبو العزّ القلانسيّ والحافظ أبو العلاء الإمالة عن حمزة أيضاً[8]، ورواها الهذليّ عن ابن عامر أيضاً[9]، ورواها الحافظ أبو العلاء عن شعبة أيضاً[10]، وكلّ ذلك ضعيف لا يؤخذ به.

السبب الثاني: الإمالة للتفرقة بين الاسم والحرف:

وذلك: يكون في الأحرف المقطّعة من فواتح السور، قال سيبويه: (قالوا: با، و تا، ـ يعني بالإمالة ـ في حروف المعجم لأنّها أسماء ما يلفظ بها، وليس فيها ما في (قد) و(لا)، وإنما جاءتْ كسائر الأسماء لا لمعنىً آخر)[11].

وينبغي أن يُعْلَم: أنّ عدد الحروف المقطّعة في أوائل بعض سور القرآن: أربعةَ

---

(1) التبصرة ٤٠٣ .

(2) التبصرة ٤٠٣ ، والكشف ١/٢٠٥ .

(3) الروضة ٢٤ ب.

(4) التيسير ٥٤ .

(5) الإقناع ١/٣١٨.

(6) النشر ٢/٨٦ .

(7) القواعد المقررة ٣٣٣.

(8) إرشاد المبتدي ٢٦٠ وغاية الاختصار ١/٣٠٥ .

(9) النشر ٢/ ٨٧ .

(10) غاية الاختصار ١/٢٨٠ .

(11) كتاب سيبويه ٤/١٣٥.

عشرَ حرفاً، جمعها بعضهم في جملة: (طَرقَ سمعَك النَّصيحه)، وجمعها آخرون في جملة: (مَنْ قَطَعكَ صِلْه سُحَيْراً) [1].

ثم إنّ الحروف التي تُمال من مجموع هذه الأربعةَ عشرَ حرفاً: هي خمسة حروف، وقد وَرَدَتْ في سبعَ عشرةَ سورة[2]، وإليك بيانها، وبيان ما ورد من خلافٍ فيها:

١- الحرف الأول: الراء:

وقد ورد في ستّة مواضع: ﴿الٓر﴾: في خمسة مواضع[3]، و﴿الٓمٓر﴾: في موضعٍ واحد[4].

حكم الإمالة فيه:

أمال الراء من فواتح السور الستّ ورش بالإمالة الصغرى، وأمالها أبو عمرو وشعبة وحمزة والكسائيّ بالإمالة الكبرى من غير خلاف في ذلك[5].

وذكر البقريّ: أنّ ابن عامر أمال الراء في السور الستّ بالإمالة الكبرى[6]، وقد اختُلف عنه على النحو الآتي:

نصّ جمهور أهل الأداء على الإمالة الكبرى، كمكيّ[7]، والداني[8]، والشاطبيّ[9]، وغيرهم، وهو الذي اقتصر عليه البقريّ.

---

(١) هداية القارئ ٣٤٩/١.
(٢) النشر ٦٦/٢.
(٣) وهي: في مطلع سورة يونس وهود ويوسف وإبراهيم والحجر.
(٤) هي في مطلع سورة الرعد.
(٥) التيسير ١٢٠، والكافي ١٠٦.
(٦) القواعد المقررة ٢٩٩.
(٧) التبصرة ٥٣٢.
(٨) التيسير ١٢٠.
(٩) سراج القارئ ٢٤٠.

وانفرد ابن مهران عنه بالإمالة الصغرى[1]، فخالف سائر الرواة.

والذي يبدو: أنّ ما اقتصر عليه البقريّ من الأخذ بالإمالة الكبرى هو الصواب.

٢ـ الحرف الثاني: الهاء:

ولم يرِد إلاّ في موضعين:

الموضع الأول: في فاتحة سورة مريم ﴿كٓهيعٓصٓ﴾[2]:

حكم الإمالة فيه:

ذكر البقريّ: أنّ أبا عمرو والكسائيّ أمالا الهاء من هذا الموضع[3] وهذا من غير خلاف[4]، وقد اختُلف عن قالون وورش وشعبة، وإليك تفصيل الخلاف:

أ) مذهب قالون:

ذكر البقريّ: أنّ لقالون التقليل في الهاء من هذا الموضع[5]، ولم يصرّح بوجود خلاف فيها، وقد اختُلف عنه فيها كما يأتي:

اتّفق العراقيّون وبعض المغاربة على الفتحِ عَنْهُ، نصّ علي ذلك ابن الفحّام[6]، وغيره، وبه قرأ الدانيّ على أبي الفتح فارس بن أحمد من طريق التيسير، ولم يَذكره فيه، فهوَ من المواضع التي خرج فيها عن طرقه كما ذكر ابن الجزريّ[7].

وروى عنه جماعة من أهل الأداء الإمالة الصغرى، نصّ على ذلك: الدانيّ[8]، والشاطبيّ[9]، وابن القاصح[10]، وبه قرأ الدانيّ على أبي الحسن، وأبي الفتح فارس

---

(١) الغاية ٢٧٣.

(٢) سورة مريم /آية ١.

(٣) القواعد المقررة ٢٧١، ٣٣١ .

(٤) التيسير١٤٧، والكافي١٢٩ .

(٥) القواعد المقررة ٢٧٩.

(٦) التجريد٢٥ ب.

(٧) النشر٢/٦٧ .

(٨) التيسير١٤٨.

(٩) سراج القارئ ٢٤٢.

(١٠) المصدر السابق.

من غير طريق التيسير[1]، وبه قطع البقريّ كما سبق.

وقد روى كلاً من الوجهين: مكيّ[2]، وابن شريح[3]، وغيرهما.

والذي يبدو من خلال العرض السابق: أنّ الوجهين عن قالون صحيحان، مع أنّ الفتح هو الأشهر كما ذكر ابن الجزريّ[4].

ب ـ مذهب ورش:

ذكر البقريّ: أن وَرْشاً أمالَ الهاء من هذا الموضع بالإمالة الصغرى[5]، ولم يذكر في ذلك خلافاً، وقد اختُلف عن الأزرق عن ورش على النحو الآتي:

روى جمهور أهل الأداء عنه التقليل، نصّ على ذلك ابن مجاهد[6]، والدانيّ[7]، والشاطبيّ[8]، وبه جزم البقريّ كما سبق بيانه.

وروى قسم من أهل الأداء عنه الفتح، نصّ على ذلك ابن الفحّام[9]، وغيره.

وقد روى كلاً من الوجهين: مكيّ بن أبي طالب[10]، وابن شريح[11]، وغيرهما.

والذي يبدو: أنّ الوجهين عن الأزرق عن ورش صحيحان.

جـ ـ مذهب شعبة:

ذكر البقريّ: أن شعبة أمال الهاء من هذا الموضع[12]، ولم يذكر في ذلك خلافاً، وإليك بيان ذلك:

---

(١) النشر ٢/٦٧.

(٢) التبصرة ٥٨٥ .

(٣) الكافي ١٢٩.

(٤) النشر ٢/٦٧.

(٥) القواعد المقررة ٢٩٢.

(٦) كتاب السبعة ٤٠٦.

(٧) التيسير ١٤٨.

(٨) سراج القارئ ٢٤٢.

(٩) التجريد ٢٥ ب.

(١٠) التبصرة ٥٨٥ .

(١١) الكافي ١٢٩.

(١٢) القواعد المقررة ٣٠٢.

إنّ ماذكره البقريّ هو ما عليه سائر أهل الأداء، إذ نصّ على ذلك: ابن مهران[1]، ومكيّ[2]، والدانيّ[3]، وغيرهم.

وانفردَ ابن مهران في المبسوط عن العليميّ عن شعبة بالفتح[4]، فخالف في ذلك سائر الرواة[5].

الموضع الثاني: في فاتحة سورة ﴿طه﴾ [6]:

ذكر البقريّ: أنّ أبا عمرو وشعبة وحمزة والكسائيّ أمالوا الهاء من هذا الموضع[7]، وهذا من غير خلاف[8]، **وقد اختُلف عن الأزرق عن ورش فيه**، وخذْ بيان ذلك:

روى جمهور أهل الأداء عنه الإمالة المحضة، نصّ على ذلك: الدانيّ[9]، والشاطبيّ[10]، وهذا الذي جزم به البقريّ[11]، وغيره[12].

وروى بعضهم عنه الإمالة الصغرى: نصّ على ذلك ابن الفحّام، وبه قرأ على عبد الباقي[13].

وقد ذكر كلاً من الوجهين: ابن شريح الرعينيّ[14]، وغيره.

ثم ينبغي أن يعْلَم: أنّ مكيّاً روى الفتح فيه بالإضافة إلى الإمالة المحضة، ولكنّه

---

(1) الغاية ٣١٤.

(2) التبصرة ٥٨٤.

(3) التيسير ١٤٧.

(4) هامش الغاية ٣١٤.

(5) النشر٢/٦٨.

(6) سورة طه/آية١.

(7) القواعد المقررة ٢٧١، ٣٠٢، ٣٣١ .

(8) التيسير١٥٠، والكافي ١٣١.

(9) التيسير١٥٠.

(10) سراج القارئ ٢٤١.

(11) القواعد المقررة ٢٨٦.

(12) غيث النفع٢٩٠، وعمدة الخلاّن٣٠٩ .

(13) التجريد٢٥ ب.

(14) الكافي١٣١.

أشار إليه بالضعف[1].

والذي يبدو: أنّ الوجهين ـ الإمالة المحضة والإمالة الصغرى ـ عن الأزرق عن ورش صحيحان، ولكنّ الإمالة المحضة أرجح.

الحرف الثالث : الياء:

وقد ورد في موضعين:

الموضع الأول: في فاتحة سورة مريم: ﴿كٓهيعٓصٓ﴾[2]:

حكم الإمالة فيه:

أمال الياء في هذا الموضع: ابن عامر وشعبة وحمزة والكسائيّ بالإمالة الكبرى[3]، وقد اختُلف عن أبي عمرو ونافع على النحو الآتي:

١ـ مذهب أبي عمرو:

أ ـ مذهب الدوريّ:

ذكر البقريّ: أنّ للدوريّ عن أبي عمرو الفتح في الياء من هذا الموضع[4]، وهذا ما عليه سائر أهل الأداء من المتقدّمين والمتأخرين، نصّ على ذلك: ابن مجاهد[5]، ومكيّ[6]، والداني[7]، وغيرهم، وبه أخذ البقريّ كما سبق بيانه.

وانفرد ابن الفحّام من قراءته على عبد الباقي عن طريق ابن فرح بالإمالة عنه[8]، فخالف سائر الرواة .

---

(١) التبصرة ٥٨٩.

(٢) سورة مريم / آية ١ .

(٣) التبصرة ٥٨٤، وإرشاد المبتدي ٤٢٦ .

(٤) القواعد المقررة ٢٧٢.

(٥) كتاب السبعة ٤٠٦.

(٦) التبصرة ٥٨٤.

(٧) التيسير ١٤٨.

(٨) التجريد ٢٥ ب.

ب ـ مذهب السّوسيّ:

ذكر البقريّ: أن للسوسيّ الوجهين ـ الفتح والإمالة ـ في الياء من هذا الموضع[1]، وهذا يرشدنا إلى أنّ في المسألة خلافاً، وخذْ بيان ذلك:

روى سائر أهل الأداء عنه فتح الياء من هذا الموضع، نصّ على ذلك: ابن مجاهد[2]، وأبو عليّ المالكيّ[3]، والدانيّ[4]، وغيرهم.

وروى إمالة الياء من هذا الموضع: الدانيّ في جامع البيان[5]، ورواها أيضاً في التيسير مبهِماً لها، حيث قال عقبَ ذكره الإمالة: (وكذا قرأتُ في رواية أبي شعيب على فارس بن أحمد عن قراءته)[6]، فأوهم أنّ الإمالة من طريق أبي عمران موسى ابن جرير، التي هي طريق التيسير، بينما هي ليستْ من تلك الطريق.

ولقد وقع الشاطبيّ في ذلك، فَظَنّ أنّ الإمالة قد جاءتْ من طريق التيسير، فذكر الوجهين ـ الفتح والإمالة ـ فيها[7].

واعتذر ابن الجزريّ عن الشاطبيّ في إطلاقه الوجهين، وذكر: أنّ السبب يرجع إلى الدانيّ، إذ لم يُبَيّن في التيسير بأيّ طريق قرأ على أبي الفتح بالإمالة!![8].

وممّا يؤكد أنّ الإمالة ليست من طريق التيسير: ما ذكره الدانيّ نفسه في جامع البيان ـ فيما نقله ابن الجزريّ ـ (وبإمالة فتحة الهاء والياء قرأتُ في رواية السوسيّ من غير طريق أبي عمران النحويّ عنه على أبي الفتح عن قراءته)[9].

وقد ردّ جماعة من العلماء على الشاطبيّ في أخذه بالإمالة، منهم:

---

(1) القواعد المقررة ٢٧٢.
(2) كتاب السبعة ٤٠٦.
(3) الروضة ٢٦ أ.
(4) التيسير١٤٨.
(5) النشر ٢/٦٩.
(6) التيسير١٤٧.
(7) سراج القارئ ٢٤٠ .
(8) النشر٢/٦٩.
(9) المصدر السابق.

الصفاقسي"[1]، والبالوي"[2] .

وبذلك نَعْلم: أنّ البقريّ ـ على عادته ـ قد تابع الشاطبيّ في أخذه بالوجهين.

والذي يبدو: أنّ الفتح وحدَه هو الثابت من طريق التيسير والشاطبيّة، قال ابن الجزريّ: (وليس ذلك ـ أي: الأخذ بالإمالة ـ من طريق التيسير والشاطبيّة، بل ولا من طرق كتابنا، ونحن لا نأخذ من غير طريق من ذكرنا) [3].

ثم إنّ ابن الجزريّ التبس عليه الأمر، فنسَبَ إمالة الياء عن أبي عمرو إلى ابن مهران في الغاية[4]، وهذا غير صحيح، إذ قد نصّ ابن مهران في الغاية على فتح الياء منه فقال: (﴿كٓهيعٓصٓ﴾: بكسر الهاء وفتح الياء أبو عمرو)[5].

٢ـ مذهب نافع:

ذكر البقريّ: أنّ لنافع ـ بروايَيْه: قالون وورش ـ في الياء من هذا الموضع الإمالة الصغرى[6]، ولم يذكر في ذلك خلافاً.

وقد اختُلف عن قالون وورش كليهما في الياء على نسَق الإختلاف السابق عنهما في الهاء من الآية نفسها [7]، ولذلك: فلا أرى فائدة في إعادة ذلك النقاش هنا.

الموضع الثاني: في فاتحة سورة ﴿يسٓ﴾[8]:

حكم الإمالة فيه:

ذكر البقريّ: أنّ شعبة والكسائيّ أمالا الياء من ﴿يسٓ﴾[9]، وهذا لا خلاف

---

(١) غيث النفع ٢٨٤ .

(٢) عمدة الخلان ٣٠٣.

(٣) النشر٢/٦٩.

(٤) المصدر السابق.

(٥) الغاية ٣١٤ .

(٦) القواعد المقررة ٢٩٢.

(٧) ينظر ص ١٧٣ ـ ١٧٤ .

(٨) سورة يس/ آية ١ .

(٩) القواعد المقررة ٣٠٢، ٣٣١ .

فيه[1]. وقد اختُلف عن نافع وحمزة، وهذا بيان الخلاف:

١ـ مذهب نافع:

لم يذكر البقريّ إمالة لنافع في الياء من هذا الموضع[2]، أي: أنه يأخذ له بالفتح، وقد اختُلف عنه على النحو الآتي:

فقد روى سائر أهل الأداء عنه الفتح، نصّ على ذلك: ابن مجاهد[3]، وأبو عليّ المالكيّ[4]، والدانيّ[5]، وغيرهم، وبه أخذ البقريّ.

وروى جماعة من أهل الأداء عنه الإمالة الصغرى، ذكر ذلك ابن مجاهد بعد ذكره للفتح[6].

والذي يبدو: أنّ الفتح عن نافع هو الصواب.

٢ـ مذهب حمزة:

ذهِل البقريّ عن حكم حمزة في الياء من هذا الموضع، وقد اختُلف عنه في ذلك علي النحو الآتي:

روى جمهور أهل الأداء عنه الامالة الكبرى، نصّ على ذلك ابن مهران[7]، والدانيّ[8]، وأبو العزّ القلانسيّ[9]، والشاطبيّ[10]، وغيرهم.

وروى عنه جماعة من أهل الأداء: الإمالة الصغرى، نصّ على ذلك: ابن مجاهد[11]، ومكيّ[12]، وغيرهما.

---

(١) التبصرة ٦٤٩، والكافي ١٥٩.

(٢) ينظر مذهب نافع ص ٢٧٩ وما بعدها.

(٣) كتاب السبعة ٥٣٨.

(٤) الروضة ٢٦ أ.

(٥) التيسير ١٨٣.

(٦) كتاب السبعة ٥٣٨.

(٧) هامش الغاية ٣٧٢.

(٨) التيسير ١٨٣.

(٩) إرشاد المبتدي ٥١٤.

(١٠) سراج القارئ ٢٤٠.

(١١) كتاب السبعة ٥٣٨.

(١٢) التبصرة ٦٤٩.

والذي يبدو: أنّ الأول هو الشائع، إذ جزم بذلك الصفاقسيّ[1]، والبالوي[2] وغيرهما.

الحرف الرابع: الطّاء:

وقد ورد في أربعة مواضع:

الموضع الأوّل: في فاتحة سورة ﴿طه﴾ [3]:

ذكر البقريّ: أنّ الكسائيّ أمال الطاء من هذا الموضع[4]، وقد أمال معه أيضاً: حمزة[5]، ولا خلاف في هذا.

واختُلف عن نافع وشعبة، وإليك بيان ذلك:

١ـ مذهب نافع:

لم يذكر البقريّ إمالة الطاء من هذا الموضع لنافع، وهذا يعني: أنّه يأخذ له بالفتح، وقد اختُلف عنه فيه على النحو الآتي:

روى سائر أهل الأداء قديماً وحديثاً عنه الفتح، نصّ علي ذلك: ابن مجاهد[6]، والداني[7]، والقلانسيّ[8]، وغيرهم، وهو الذي أخذ به البقريّ[9].

وروى جماعة من أهل الأداء عنه الإمالة الصغرى، نصّ على ذلك: الهذليّ، وأبو معشر الطبريّ[10].

وبذلك نعلم: أن الفتح عنه هو الشائع والمشهور.

---

(١) غيث النفع ٣٣٢.
(٢) عمدة الخلان ٣٧٨ .
(٣) سورة طه/آية ١ .
(٤) القواعد المقررة ٣٣١.
(٥) غيث النفع ٢٩٠ .
(٦) كتاب السبعة ٤١٦ .
(٧) التيسير ١٥٠ .
(٨) إرشاد المبتدي ٤٣٢ .
(٩) القواعد المقررة ٢٧٩ وما بعدها.
(١٠) النشر ٢/٧٠ .

٢ـ مذهب شُعْبَة:

ذكر البقريّ: أنّ لشعبة إمالة الطاء من هذا الموضع[١]، ولم يذكر في دلك خلافاً، وهذا ما عليه سائر أهل الأداء.

إذ قد نصّ على ذلك: ابن مجاهد[٢]، ومكيّ[٣]، وابن شريح الرعينيّ [٤]، وغيرهم، وهو الذي صرّح به البقريّ.

وقد انفرد ابن مهران عن يَحْيى العليميّ بالفتح[٥]، فخالف سائر الرواة.

الموضع الثاني والثالث والرابع:

(طسٓمٓ): في فاتحَتَيْ سورتَيْ الشعراء والقصص، و(طسٓ): في فاتحة سورة النمل:

حكم إمالة ذلك:

ذكر البقريّ: أنّ شعبة والكسائيّ أمالا الطاء من هذه المواضع الثلاثة[٦]، وقد وافقهما على ذلك: حمزة أيضاً[٧]، وكلّ ذلك من غير خلاف.

وقد اختُلف عن نافع، وإليك بيان ذلك:

مذهب نافع:

لم يذكر البقريّ له في هذه المواضع الثلاثة إمالة، وهذا يعني: أنّه يأخذ له بالفتح، وهذا ما عليه سائر عليه أهل الأداء:

فقد نصَّ على ذلك الأكثرية الكاثرة من العلماء، نصّ على ذلك: ابن مجاهد[٨]، وابن مهران[٩]، والداني[١٠]، وغيرهم، وهو الذي أخذ به البقريّ[١١].

---

(١) القواعد المقررة ٣٠٢.
(٢) كتاب السبعة ٤١٦ .
(٣) التبصرة ٥٨٩ .
(٤) الكافي ١٣١ .
(٥) الغاية ٣١٩ .
(٦) القواعد المقررة ٣٠٢، ٣٣١.
(٧) إرشاد المبتدي ٤٣٢، والإقناع ١/٣٢١.
(٨) كتاب السبعة ٤٧٠ .
(٩) الغاية ٣٤٤ .
(١٠) التيسير ١٦٥ .
(١١) القواعد المقررة ٢٧٩ وما بعدها .

وانفرد الهذليّ عن نافع بالإمالة الصغرى، فخالف سائر الرّواة[1].

٥ـ الحرف الخامس: الحاء:

ورد الحاء في ﴿حمٓ﴾ من السور السبع[2]:

حكم إمالتها في المواضع السبعة:

نصَّ البقريّ: على تقليل ورش للحاء منها، وعلى تمحيض إمالتها للكسائيّ[3]، وقد أمالها بالإمالة المحضة أيضاً: حمزة وابن ذكوان[4]:

واختُلف عن أبي عمرو وشعبة على النحو الآتي:

١ـ مذهب أبي عمرو:

ذكر البقريّ: أنّ لأبي عمرو التقليل في الحاء من ﴿حمٓ﴾ من المواضع السبعة[5]، ولم يذكر في ذلك خلافاً، وقد اختُلف عنه على النسق الآتي:

روى التقليل عنه جمهور علماء القراءات، نصَّ على ذلك: ابن مجاهد[6]، ومكيّ[7]، والدانيّ[8]، وبه قرأ الدانيّ على شيوخه: أبي الفتح والفارسيّ وابن غلبون[9]، وبه قطع البقريّ.

وروى عنه الفتح: ابن مهران[10]، وأبو العز القلانسيّ[11]، وسائر العراقيّين، وبه قرأ الدانيّ على أبي الفتح عن قراءته على عبدالباقي بن الحسن[12].

---

(١) النشر٢/٧٠ .

(٢) هي السورة الآتية: غافر وفصّلت والشورى والزخرف والدخان والجاثية والأحقاف.

(٣) القواعد المقررة ٢٩٢، ٣٣١.

(٤) التيسير١٩١، والكافي١٦٥ .

(٥) القواعد المقررة ٢٧١.

(٦) كتاب السبعة ٥٦٦ .

(٧) التبصرة٦٦٢ .

(٨) التيسير١٩١ .

(٩) النشر٢/٧١ .

(١٠) الغاية ٣٤٤ .

(١١) إرشاد المبتدي ٥٣٥ .

(١٢) النشر٢/٧١ .

والذي يبدو: أنّ الوجهين صحيحان، كما صرّح بذلك ابن الجزريّ[1].

٢ـ مذهب شعبة:

ذكر البقريّ: أن شعبة أمال الحاء من ﴿حمٓ﴾ من السور السبع [2]، ولم يذكر في ذلك خُلْفاً، وهذا هو مذهب سائر علماء القراءات قديماً وحديثاً:

إذ قد نصّ على ذلك: مكيّ بن أبي طالب[3]، وأبوعمرو الداني[4]، والشاطبيّ[5]، وبه أخذ البقريّ.

وانفرد أبو العزّ القلانسيّ في الكفاية بالفتح عن العُلَيميّ عن شعبة، فخالف سائر الرواة عنه[6].

وبهذا نكون قد أتينا إلى ختام مناقشة موضوع الفتح والإمالة في هذا المبحث.

---

(١) النشر ٢ /٧١ .
(٢) القواعد المقررة ٣٠٣.
(٣) التبصرة ٦٦٢ .
(٤) التيسير ١٩١ .
(٥) سراج القارئ ٢١٤ .
(٦) النشر٢/٧١ .

المبحث الثالث
أحكام الإدغام، وأقسامه

الإدغام لغةً: إدخال شيءٍ في شيء، ومنه إدخال حرفٍ في حرف، ومنه: إدخال اللّجام في أفواه الدواب[1].

الإدغام اصطلاحاً: هو اللّفظ بحرفين حرفاً كالثاني مشدّداً[2]، أو هو: إيصال حرفٍ ساكن بحرفٍ متحرّك بحيث يصيران كالحرف الواحد المشدّد يرتفع عنهما اللّسان ارتفاعة واحدة[3].

أقسام الإدغام:

ينقسم الإدغام على قسمين:

القسم الأول: الإدغام الصغير:

وهو أن يكون الأول من الحرفين ساكناً، سواء كانا مثلين أو جنسين أو متقاربين[4].

ومن المعلوم: أنّ الإدغام الصغير ليس من مفردات علم القراءات، بل هو مندرج ضمن علم التجويد، ولذلك: نجد أكثر كتب القراءات قد أغفلته، بينما نجد الكلام عليه مستفيضاً في كتب علم التجويد.

ولذلك: نرى البقريّ في كتابه هذا لم يتعرّض لذكره لا من قريب ولا من بعيد، وقد تحدّث عنه بشكل مفصّل في كتابه القيّم: (غُنْيَة الطّالبين ومُنْيَة الرّاغبين في التّجويد)[5].

---

(١) ينظر لسان العرب ١٥/٩٣ .
(٢) التبصرة ٣٥٠ ـ ٣٥١، والنشر ١/٢٧٤ .
(٣) غنية الطّالبين للبقريّ ٥٤ .
(٤) النشر ١/٢٧٤، و ٢/٢ .
(٥) غنية الطّالبين ٥٤ .

بناءً على ما تقدّم: فإنّ موضوع الإدغام الصغير لا يعنينا هنا، لأنّ دراستنا خاصّة بقواعد القرّاء السبعة.

ثم ينبغي أن يعْلَم: أن خلَفاً عن حمزة يُدغم النون الساكنة والتنوين في الياء والواو من غير غنّة، بخلاف غيره من القرّاء، فإنّهم يدغمون ذلك بالغنّة، ولعلّ هذه المسألة هي الوحيدة التي تعنينا من هذا القسم[1].

وقد تحدّثتْ كتب الفَرْش[2] عن الإدغام الصغير لدى القرّاء، تحدَّث بعضها بشكل موجز في موضع واحد، ككتب المتقدّمين من العلماء، كالغاية لابن مهران[3]، والتبصرة لمكيّ[4]، بينما تحدَّث قسم آخر بشكل مفصّل، يذكر كلّ شيء في موضعه، ككتاب غَيْث النَّفْع للصفاقسيّ[5].

القسم الثاني: الإدْغام الكبير:

وهو ما كان الأُول من الحرفين متحرّكاً، سواءٌ أكانا مثلين أم جنسين أم متقاربين[6].

أسباب تسمية الإدْغام الكبير بذلك:

اختلف العلماء في سبب تَسْميتهِ بذلك على أقوال:

الأول : علَّل ذلك جماعةٌ بكثرة وقوعه، إذ الحركة أكثر من السكون [7].

الثاني: علَّله آخرون بأنّه يؤثّر في إسكان المتحرّك قبل إدغامه [8].

الثالث: علَّله بعضهم بما فيه من الصعوبة [9].

---

(1) غاية الإختصار ١/١٧٦ .

(2) سبق تعريف الفرش ص : ٨١.

(3) الغاية ١٤٤ .

(4) التبصرة ٣٥٠ .

(5) غيث النفع ٩٦، ١١١، ١٢٠ وغيرها.

(6) النشر ١/٢٧٤، والإتقان ١/٢٦١.

(7) المصدران السابقان.

(8) المصدران السابقان.

(9) المصدران السابقان.

الرابع: علَّله قسم منهم: بشموله نوعَيْ المثلين والجنسين والمتقاربين [1].

رواة الإدْغام الكبير:

اشتهر الإدغام الكبير من بين القرّاء السبعة، بل العشرة عن أبي عمرو بن العلاء - رحمه الله تعالى -، ولكنّه لم ينفردْ به، بل قد ورد أيضاً عن الحسن البصريّ، وابن محيصن، والأعمش، وطلحة بن مصرف، وعيسى بن عمر الثقفيّ، ويعقوب الحضرميّ، وغيرهم[2].

منهج المؤلّفين في ذكر الإدْغام الكبير ونِسْبته:

تفاوت المؤلّفون - في علم القراءات - في ذكر الإدغام الكبير ونِسْبته، ويمكن لنا أن نصنّفهم إلى الأقسام التالية:

القسم الأول: لم يذكروا الإدغام الكبير البتّه، كما فعل أبو عبيد في كتابه [3]، ومكيّ في التبصرة [4]، وابن شريح في الكافي [5]، وأبو العزّ في إرشاد المبتدي [6].

القسم الثاني: ذكروا الإدغام في أحد الوجهين عن أبي عمرو براوِييه - الدوريّ والسوسيّ- من جميع طرقه، وهم الجمهور من العراقيّين وغيرهم، كالحافظ أبي العلاء العطّار [7]، والنشّار [8].

---

(١) النشر ١/٢٧٤ ، والإتقان ١/٢٦١ .

(٢) المصدران السابقان.

(٣) المصدران السابقان.

(٤) كتاب التبصرة ٣٥٠ .

(٥) الكافي ٣٧ .

(٦) إرشاد المبتدي ١٨٠ ، ثمّ ينبغي أن يعْلَم: أنّ ابن الجزريّ عدّ ابن مجاهد من أصحاب هذا القسم، وهذا غير صحيح، إذ قد أورده ابن مجاهد في كتاب السبعة مع عدم التصريح باسمه.
ينظر كتاب السبعة ١١٦، والنشر١/٢٧٤ .

(٧) غاية الإختصار ١/١٨١.

(٨) المكرر للنشار ٨، ١٠ .

القسم الثالث: ذكــروا الإدغام عن أبي عمرو براوِيَيْه - الدوريّ والسوسيّ- كابن مجاهد في السبعة [1]، وابن مهران في الغاية [2]، والأهوازيّ في الوجيز [3]، وغيرهم.

القسم الرابع: لم يذكروا الإدغام عن الدوريّ ولا عن السوسيّ، بل ذكروه عن غيرهما من أصحاب اليزيديّ، وعن شجاع عن أبي عمرو، كابن الفحّام في التجريد[4]، وغيره.

القسم الخامس: ذكروا الإدغام الكبير عن أبي شعيب السوسيّ فقط، وهذا هو الشائع عند جمهور أهل الأداء، وهو المعمول به إلى يومنا هذا، نصَّ عليه: الداني في التيسير [5]، والشاطبيّ في لاميّته[6]، وهو الذي أخذ به الامام البقريّ[7]، وإبراهيم الموصليّ[8].

ثم ينبغي أن يعْلَم: أنّ كل هذا الإختلاف إنما هو بحسب ماوصل إليهم مَرْوِيّاً، وصحَّ لديهم مسنداً[9].

وجه الإدْغام:

تفاوتَتْ لهجات العرب في الإظهار والإدغام، فقد وَرَد كلٌّ منهما عن العرب، ممّا أدّى إلى وجُود كلٍّ منهما في قراءة القرّاء، فمَن أخذ بالاظهار: تعلَّل بأنّه الأصل، ومن أخذ بالإدغام: تعلَّل بطلب التخفيف [10].

---

(1) كتاب السبعة ١١٦.
(2) الغاية ١٤٤.
(3) الوجيز ١٢ب.
(4) التجريد ٧ب.
(5) التيسير ٢٠.
(6) سراج القارئ ٣٣.
(7) القواعد المقررة ٢٦٣ .
(8) تبصرة المبتدي ٢٨أ.
(9) النشر ١/٢٧٦.
(10) النشر ١/٢٧٥.

وقد روي عن أبي عمرو أنّه قال: (الإدغام كلام العرب الذي يجري على ألسنتها ولا يحسنون غيره) [1].

ومن شواهد الإدغام الكبير في كلام العرب قول بعضهم [2]:

عَشيَّة تّمنّى أَنْ تكونَ حمامةً بمكّـــةَ يؤويكِ الستار المحرَّم

اي: بإدغام تاء (عشيةَ) في تاء الفعل (تمنّى).

أحكام الإدْغام:

للإدْغام الكبير أحكام عدّة، إليك بيانها:

أولاً: شروط الادْغام:

١- مايشترط في المدْغَم:

يشترط فيه: أن يلتقي الحرفان خطّاً ولفظاً، أو خطّاً فقط، نصّ على ذلك البقريّ في مذهب أبي عمرو، فذكر: أن أبا شعيب السوسيّ يدغم الهاء في مثلها من قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ [3] لأنّه لم يفصل بينهما فاصل في الخطّ، وإنّما فَصل بينهما فاصلٌ في اللفظ- وهو الصلة-، إذ إنّ الصلة: عبارة عن إشباع حركة الهاء تقوية لها، فلم يكن لها استقلال، ولهذا تحذف للساكن، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ﴾ [4] فلا يعتدّ بها [5].

وذكر البقريّ: أنّ السوسيّ لايدغم النون في مثلها في قوله تعالى: ﴿أَنَا نَذِيرٌ مُبِينٌ﴾ [6] لوجود الفاصل في الخطّ، وهو الألف [7].

---

(١) النشر ١/٢٧٥ .
(٢) المصدر السابق
(٣) سورة البقرة/ آية ٣٧.
(٤) سورة الحج/ آية ٥٤ .
(٥) القواعد المقررة ٢٦٥ .
(٦) سورة الملك/ آية ٢٦ .
(٧) المصدر السابق، وينظر الإقناع ١/٢٢٩، والإتقان ١/٢٦٢.

وبذلك نعلم: أنّ للخطّ دوراً كبيراً في هذه المسألة.

٢- ما يشترط في المدْغَم فيهِ:

يشترط فيه: أن يكون أكثر من حرف إذا كان الإدغام في كلمة واحدة، كما يفهم ذلك من كلام البقريّ [(١)]، فيدغِم السوسيّ - استناداً على ذلك -: ﴿خَلَقَكُمْ﴾[(٢)]، و ﴿رَزَقَكُمْ﴾[(٣)]، ولا يدغم ﴿نَرْزُقُكَ﴾ [(٤)].

ثانياً: موانع الإدغام:

ذكر البقريّ: أنّ للإدغام الكبير عدّة موانع تمنع منه، وإليك بيانها وبيان مايستثنى منها بالتفصيل:

١- اذا كان الحرف الأول تاءَ ضمير:

وهو على قسمين: ضمير المتكلّم وضمير المخاطب:

أ- ضمير المتكلّم:

نصَّ البقريّ على امتناع الإدغام عند كون الحرف الأول تاءَ متكلّم[(٥)]، ومثّل على ذلك بقوله تعالى: ﴿كُنتُ تُرَٰبًا﴾[(٦)]، وهذا ما عليه سائر أهل الأداء[(٧)].

ب- ضمير المخاطب:

ذكر البقريّ: أنّه يمتنع الإدغام عند كون الحرف الأول تاءَ مخاطب، سواء كان من المتماثلين أو من المتقاربين[(٨)]، وقد مثّل على الأول بقـوله تعالى: ﴿وَمَا كُنتَ

---

(١) القواعد المقررة ٢٦٥.

(٢) سورة البقرة/آية٢١.

(٣) سورة المائدة/آية ٨٨ .

(٤) سورة طه/آية ١٣٢ ، وينظر القواعد المقررة ٢٦٥.

(٥) القواعد المقررة ٢٦٤.

(٦) سورة النبأ/ آية ٤٠.

(٧) التيسير ٢٠، والإقناع ٢٠١/١، وغاية الإختصار ١٨٣/١ .

(٨) القواعد المقررة ٢٦٤، ٢٦٦ .

تَرْجُوا﴾ [1]، ومَثّل على الثاني بقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنْتَ ثَاوِياً﴾ [2].

وقد اختُلف عن السوسيّ في بعض الأمثلة من هذا القسم، وهي:

١- قوله تعالى: ﴿لَقَدْ جِئْتِ شَيْئاً فَرِيّاً﴾ [3]:

فرواه بالاظهار أكثر أهل الأداء، كابن مجاهد [4]، وغيره، واحتجّوا: بأنّ الاظهار هو الأصل في تاء المخاطب [5].

ورواه بالادغام مدين بن شعيب البصريّ عن أصحابه [6]، وغيره، واحتجّوا بقوة كسرة التاء [7].

وقد صحّح كلاًّ من الوجهين جمهور أهل الأداء، نصّ على تصحيحهما: الداني [8]، وابن الفحّام [9]، والشاطبيّ [10]، وأخذ بهما سائر المتأخرين [11].

وبذلك نعلم: أنّ الوجهين صحيحان.

٢- قوله تعالى: ﴿وإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ﴾ [12].

فقد رواه بالإظهار سائر أهل الأداء، معلّلين ذلك بوجود تاء الضمير، وهذا ما يقتضيه كلام ابن مجاهد [13]، وابن مهران [14]، والداني [15]، والبقريّ [16].

---

(١) سورة القصص / آية ٨٦.

(٢) سورة القصص / آية ٤٥ .

(٣) سورة مريم / آية ٢٧ .

(٤) كتاب السبعة ١١٧.

(٥) الإقناع ١/٢٠١.

(٦) الإقناع ١/٢٠٧.

(٧) المصدر السابق.

(٨) التيسير ٢٦.

(٩) التجريد ١٩أ، ب.

(١٠) سراج القارئ ٤٢ .

(١١) غيث النفع ٢٨٥.

(١٢) سورة الإنسان / آية ٢٠.

(١٣) كتاب السبعة ١١٧.

(١٤) الغاية ١٤٥.

(١٥) التيسير ٢٣.

(١٦) القواعد المقررة ٢٦٦.

وانفرد بعضهم فرواه بالإدغام، روى ذلك الداجونيّ عن السوسيّ[1]، وشجاع عن أبي عمرو [2].

والإدغام مخالف لمذهب أبي عمرو وأصوله، والمأخوذ به هو الإظهار حفظاً للأصول ورعياً للنصوص[3].

٣ ـ٤ ـ قوله تعالى: ﴿دَخَلْتَ جَنَّتَكَ﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿فَأَكْثَرْتَ جِدَٰلَنَا﴾[5]:

فرواهما سائر أهل الأداء بالإظهار، لوجود المانع، وهو: تاء الضمير[6].

وانفرد محمد بن سعدان فرواهما بالإدغام[7]، فلايؤخذ بذلك.

وأما بقيّة الضمائر: فلا خلاف في إظهارها.

٢- إذا كان الحرف الأول مشدّداً:

وهو على نوعين:

أ- ما كان في المتماثلين:

وقد مثّل عليه البقريّ بقوله تعالى: ﴿فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ﴾[8]، وله أمثلة أخرى، منها قوله تعالى: ﴿رَبِّ بِمَا﴾[9]، وقوله تعالى: ﴿مَسَّ سَقَرَ﴾[10]، وقوله تعالى: ﴿صَوَآفَّ فَإِذَا﴾[11].

---

(١) الإقناع ١/٢٠٤ .
(٢) النشر ١/٢٨٨ .
(٣) المصدر السابق.
(٤) سورة الكهف / آية ٣٩ .
(٥) سورة هود/ آية ٣٢.
(٦) التيسير ٢٠.
(٧) الإقناع ١/٢٠٤.
(٨) سورة الأعراف/ آية ١٤٢، وينظر القواعد المقررة ٢٦٤.
(٩) سورة القصص/ آية ١٧.
(١٠) سورة القمر/ آية ٤٨.
(١١) سورة الحج/آية ٣٦

ب- ما كان في المتقاربين:

وقد مثّل عليه البقريّ بقوله تعالى: ﴿لَا يَضِلُّ رَبِّي﴾ (1)، وهناك أمثلة أخرى، منها قوله تعالى: ﴿لِلْحَقِّ كَـٰرِهُونَ﴾ (2)، وقوله تعالى: ﴿أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾ (3)، وقوله تعالى: ﴿وَهَمَّ بِهَا﴾ (4).

ويرجع السبب في عدم إدغام هذا القسم: إلى أنّ المشدّد حرفان، وإدغام حرفين في حرف ممتنع، ثم إنّنا لوجوّزنا الإدغام فيه لانفكّ الإدغام الأول وانعدم أحد الحرفين(5).

٣- اذا كان الحرف الأول منوّناً:

وهو على نوعين:

أ- ما كان في المتماثلين:

وقد مثلّ عليه البقريّ بقوله تعالى: ﴿وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ (6)، وله أمثلة أخرى، منها قوله تعالى: ﴿وسَارِبٌ بِالنَّهَارِ﴾(7)، وقوله تعالى: ﴿نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا﴾(٨).

ب- ما كان في المتقاربين:

ومثّل عليه البقريّ بقوله تعالى: ﴿رَجُلٌ رَشِيدٌ﴾(9)، وله أمثلة أخرى، منها قوله تعالى: ﴿فِي ظُلُمَـٰتٍ ثَلَـٰثٍ﴾(10)، وقوله تعالى: ﴿لَذِكْرٌ لَكَ﴾(11)، وقوله تعالى: ﴿شَدِيدٌ

---

(١) سورة طه/ آية ٥٢، وينظر القواعد المقررة ٢٦٦. (٢) سورة المؤمنون/آية٧٠.

(٣) سورة البقرة/ آية ٢٠٠. (٤) سورة يوسف/ آية ٢٤.

(٥)كتاب السبعة ١١٦.

(٦) سورة البقرة/آية ١١٥، وينظر القواعد المقررة ٢٦٤.

(٧) سورة الرعد/ آية ١٠. (٨) سورة الشعراء/ آية ٢٢.

(٩) سورة هود/ آية ٧٨، وينظر القواعد المقررة ٢٦٦. (١٠) سورة الزمر/ آية ٦.

(١١) سورة الزخرف/ آية ٤٤.

تَحْسَبُهُمْ جَمِيعاً﴾ [1].

٤- إذا كان الحرف الأول مجزوماً:

وقد ورد في المتماثلين والمتقاربين:

أ- ما كان في المتماثلين:

ولم يمثّل عليه البقريّ بمثال، بل لم يذكر هذا السبب المانع أصلاً، ولعلّ السبب في ذلك يرجع إلى حصول الخلاف في أمثلة هذا القسم.

وقد مثّل علماء القراءات على هذا القسم: بقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غيرالإِسْلَـٰمِ دِيْـناً﴾ [2]، وقوله تعالى: ﴿يَخْلُ لَكُـمْ وَجْـهُ أَبِيكُـمْ﴾ [3]، وقوله تعـالى: ﴿وإِنْ يَكُ كَـٰذِباً﴾ [4].

وإليك بيانَ الخلاف في هذه الأمثلة:

فروى الإظهار فيها: ابن مجاهد، وأصحابه [5]، وابن المنادي ، وابن حبش[6]، ونصَّ على ذلك: أبو الفضل الخزاعي[7]، والحافظ أبو العلاء[8]، وغيرهما.

وروى الإدغام فيها: أبو بكر الداجونيّ[9]، وغيره، ونصَّ على ذلك: ابن الفحام الصقليّ[10]، وغيره.

وقد صحّح كلاً من الوجهين: الدانيّ في التيسير، وذكر: أنّه قرأها بهما[11]،

---

(١) سورة الحشر/ آية ١٤.
(٢) سورة آل عمران/ آية ٨٥.
(٣) سورة يوسف/ آية ٩.
(٤) سورة غافر/ آية ٢٨.
(٥) كتاب السبعة ١١٧.
(٦) الإقناع ١/٢١٩-٢٢٢-٢٢٤
(٧) النشر ١/٢٨١.
(٨) غاية الإختصار ١/١٨٣.
(٩) التيسير ٢١، والإقناع ١/٢١٩-٢٢٢-٢٢٤.
(١٠) التجريد ١٧ب.
(١١) التيسير٢١.

وصحّحهما أيضاً: ابن الباذش [1]، والشاطبيّ[2]، وابن الجزري [3]، وغيرهم.

وبذلك نعلم: أنّ كلاً من الوجهين صحيح.

ب- ما كان في المتقاربين:

ومثّل عليه البقريّ بقوله تعالى: ﴿وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِنَ الْمَالِ﴾[4]، وليس في القرآن غيره[5]، ولا خلاف في إظهاره[6].

ثالثاً: أسباب الإدغام:

لا يتمّ الإدغام- بقسمَيْه الكبير والصغير- إلا بسبب معيّن من أسباب الإدغام، وأشهر أسبابه ثلاثة: التماثل، والتقارب، والتجانس[7]، وسنتكلّم عن كلّ قسم من هذه الأقسام:

١- التماثل:

وهو أن يتفق الحرف المدْغَم والمدْغَم فيه في المخرج والصفة[8]، وذلك: كالباء في مثله من نحو قوله تعالى: ﴿لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾[9]، فيسكّن الحرف الأول ويدغَم في الثاني، فإذا أردنا تطبيق ذلك على المثال السابق فإنّنا نسكن الباء من ﴿لَذَهَبَ﴾، ثم ندغمها في الباء من ﴿بِسَمْعِهِمْ﴾ [10]،

وقسّم البقريّ الإدغام الكبير المتماثل على قسمين[11]:

---

(١) الإقناع ١/٢١٩-٢٢٢-٢٢٤.

(٢) سراج القارئ ٣٥.

(٣) النشر ١/٢٨١.

(٤) سورة البقرة/ آية ٢٤٧، القواعد المقررة ٢٦٦.

(٥) سراج القارئ ٤٠.

(٦) الإقناع ١/٢٠٤.

(٧) النشر ١/٢٧٨، والقواعد المقررة ٢٦٣.

(٨) النشر ١/٢٧٨، والإتقان ١/٢٦١.

(٩) سورة البقرة/ آية ٢٠.

(١٠) النشر ١/٢٧٩،وتبصرة المبتدي ٢٩أ.

(١١) القواعد المقررة ٢٦٣ وما بعدها.

أ- ما جاء منه في كلمةٍ واحدة:

وقد روي عن السوسيّ الإدغام في جميع هذا القسم، ولكنَّ البقريّ- تبعاً للمتقدّمين من علماء القراءات- ذكر: أنّ السوسيّ لايدغِم من هذا القسم إلا مثالين، وهما: ﴿مَّنَٰسِكَكُمْ﴾ [1]، و ﴿مَاسَلَكَكُمْ﴾ [2].

وأمّا غير هذين المثالين- من هذا القسم- : فإنّ السوسيّ لايدغمه، وهذا هو الصواب، وهو ماعليه سائر أهل الأداء، إذ نصّ عليه ابن مجاهد [3]، والدانيّ [4]، والأهوازيّ [5]، والشاطبيّ [6]، وغيرهم.

بناءً على ما تقدّم: فإنّ الصواب أن لايؤخذ لأبي شعيب السوسيّ في غير هذين المثالين- من هذا القسم- إلا بالأظهار، مثال ذلك: ﴿جِبَاهُهُمْ﴾ [7]، و﴿أَتحَاجُّونَنَا﴾ [8]، و﴿بِشِرْكِكُمْ﴾ [9]، وما شابه ذلك [10].

ولعلَّ السبب في اقتصار الجمهور على هذين المثالين يرجع إلى الجمع بين اللغتين- الإظهار والإدغام- مع اتّباع الأثر، إذ إنّ القراءة سنّة متّبعة، ولذلك: وقع الإجماع على إظهار ﴿يُشَاقِقِ﴾ [11]، وإدغام ﴿يُشَاقِّ﴾ [12].

ويمكن لنا أن نعلّل ذلك بأمرين اثنين:

الأمر الأول: إنّ الإدغام لّما كان إعلالاً [13]، والإعلال محلّه الآخِر غالباً، كان

---

(١) سورة البقرة/ آية ٢٠٠.

(٢) سورة المدثر/ آية ٤٢، القواعد المقرة ٢٦٤ .

(٣) كتاب السبعة ١٢١.

(٤) التيسير ٢٠.

(٥) الوجيز ١٢أ .

(٦) سراج القارئ ٣٤.

(٧) سورة التوبة/آية ٣٥ .

(٨) سورة البقرة/آية ١٣٩ .

(٩) سورة فاطر/آية ١٤ .

(١٠) كتاب السبعة ١٢١، والتيسير ٢٠.

(١١) سورة النساء/آية ١١٥ .

(١٢) سورة الحشر/ آية ٤، وينظر العقود الجوهرة ٢٦.

(١٣) يقصد بالإعلال: التخفيف، كما يفهَم ذلك من كتاب سيبويه، وينظر الكتاب ٤/٤٣٧ وما بعدها.

الوجه في الكلمة الواحدة الإظهار، لئلاّ يقع الإعلال في الحشو، ولكنْ لمّا تأكّد ثقل اللفظ في هذين المثالين بكثرة الحروف وتوالي الحركات، لم يبالَ بإيقاعه في الحشو لتأكّد الحاجة إلى التخفيف [1].

الأمر الثاني: إنّ الكلمة الواحدة لمّا كانتْ خفيفة لقلّة حروفها بالنسبة إلى حروف الكلمتين غالباً، استُغني بخفّتها عن تخفيف الإدغام، لأنّ العلّة في الإدغام هي طلب التخفيف، ولمّا اتفق في هذين المثالين كثرة حروف وتوالي حركات مالم يتفق في غيرهما خُصّا بالتخفيف بالإدغام [2].

ويمكن لنا أن ندلّل على صحة هذين التعليلين: بأنّ الإدغام مطّرد فيما كان من كلمتين لوقوع الإعلال في محلّه - وهو الآخِر -، وهو غير مطّرد فيما كان من كلمة واحدة.

وقد خالف بعضهم مذهب الجمهور- الذي سار عليه البقريّ- فروى الإدغام في غير المثالين السابقين، فقد روى الخزاعيّ عن القصبانيّ إدغام: ﴿جِبَاهُهُمْ﴾[3]، و﴿وُجُوهُهُمْ﴾ [4]، و ﴿بِأَعْيُنِنَا﴾ [5]، وهذا انفرادٌ منه، فلا تعويل عليه.

ب- ما جاء في كلمتين:

يدغم أبو شعيب السوسيّ ما جاء من هذا القسم في جميع الحروف، ويستثنى له من ذلك حروف:

منها: الهمزة مع مثلها، نحو قوله تعالى: ﴿نَبَأَ إِبْرَاهِيمَ﴾ [6]، و ﴿يَشَاءُ إِلَى﴾[7]، فإنّه

---

(١) العقود الجوهرة ٢٦أ .

(٢) المصدر السابق.

(٣) سورة التوبة/ آية ٣٥.

(٤) سورة آل عمران/آية ١٠٦.

(٥) سورة هود/ آية ٣٧، وينظر الإقناع ١/٢٣٣-٢٣٤ .

(٦) سورة الشعراء/ آية ٦٩.

(٧) سورة البقرة/ آية ١٤٢ .

لا يدغِم ذلك، لأنّه يخفف إحدى الهمزتين بالتسهيل [1]، كما سنذكر ذلك في المبحث الرابع [2].

ومنها: حروف عشرة، وهي: الجيم والخاء والدال والذال والزاي والشين والصاد والضاد والطاء والظاء، فلم يرِد عنه في هذه العشرة إدغام متماثل في القرآن الكريم [3].

وبقي من الحروف سبعةَ عشرَ حرفاً، فإنّ للسوسيّ الإدغام فيها حيث جاءتْ، مالم يوجد مانع من موانع الإدغام السابقة الذكر [4]، فحينئذ لايدغِم، وأمّا إذا انتفى المانع ووجد الشرط فقد جاز الإدغام [5].

ومن أمثلة ما يجوز الإدغام فيه: قوله تعالى: ﴿الْمَوْتِ تَحْبِسُونَهُمَا﴾ [6]، وهذا مثال التاء، وقوله تعالى: ﴿حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ﴾ [7]، وهذا مثال الثاء، وقوله تعالى: ﴿النِّكَاحِ حَتَّى﴾ [8]، وهذا مثال الحاء، وهكذا بقية الحروف السبعة عشر، ولم يمثّل البقريّ عليه بأيّ مثال [9].

٢- ٣- التقارب والتجانس:

التقارب: هو أن يتقارب الحرفان المدغَم والمدغَم فيه في المخرج والصفة، كقوله تعالى: ﴿وإِذْ قَالَ رَبُّكَ﴾[10]، أو يتقاربا في المخرج دون الصفة، كقوله تعالى: ﴿عَدَدَ

---

(١) التيسير٣٣، والإقناع ١/١٩٨-١٩٩.

(٢) ينظر ص ٢١٧ وما بعدها.

(٣) النشر ١/٢٨٠.

(٤) ينظر ص ١٨٩ وما بعدها.

(٥) النشر ١/٢٨٠، والإتقان ١/٢٦١ وما بعدها.

(٦) سورة المائدة/ آية ١٠٦.

(٧) سورة البقرة/ آية ١٩١.

(٨) سورة البقرة/ آية ٢٣٥ .

(٩) القواعد المقررة ٢٦٤ .

(١٠) سورة البقرة/ آية ٣٠.

سِنِينَ﴾ [1]، أو يتقاربا في الصفة دون المخرج، كقوله تعالى: ﴿واشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾[2].

والتجانس: هو أن يتفق الحرفان في المخرج ويختلفا في الصفة، وذلك كالدال في التاء من نحو قوله تعالى: ﴿الْمَسَـٰجِدِ تِلْكَ﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿الصَّيْدِ تَنَالُهُ﴾[4].

وطريقة الإدغام فيهما: أن يقلَب الحرف الأول ويجعل كالثاني، ثم يسكّن ويدغم في الثاني [5].

وقد جرتْ عادة المؤلّفين في علم القراءات وقواعد القرّاء: أن يقسّموا الإدغام في مذهب أبي عمرو إلى قسمين: متماثل ومتقارب، والمتقارب عندهم يشمل: المتقارب والمتجانس، أخذ بهذا التقسيم ابن مجاهد[6]، وابن مهران [7]، والدانيّ[8]، والشاطبيّ[9]، وقد مشى عليه الإمام البقريّ[10].

ثم إنّ التقارب والتجانس على قسمين:

أ- ماجاء منه في كلمة واحدة:

ذكر البقريّ: أنّ أبا شعيب السوسيّ لايدغِم من هذا القسم إلا القاف في الكاف، واشترط أن يكون ما قبل القاف متحركاً، وأن يكون ما بعد

---

(١) سورة المؤمنون/ آية ١١٢.

(٢) سورة مريم / آية٤، وينظر فتح الملك المتعال٢٢، والملخص المفيد ١٢٥.

(٣) سورة البقرة/ آية ١٨٧ .

(٤) سورة المائدة/ آية ٩٤.

(٥) النشر ٢٧٩/١، وإتحاف فضلاء البشر ١١٣/١.

(٦) كتاب السبعة ١١٧ ومابعدها.

(٧) الغاية ١٤٤ ومابعدها.

(٨) التيسير ٢٢.

(٩) سراج القارئ ٣٨ .

(١٠) القواعد المقررة ٢٦٣ وما بعدها .

الكـاف ميم جمع[1].

وقد جاء ما اشترطه البقريّ موافقاً لما عليه سائر أهل الأداء قديماً وحديثاً، إذ نصَّ على ذلك: ابن مجاهد[2]، والداني[3]، وابن الباذش[4]، والشاطبيّ [5]، وابن الجزريّ[6]، وغيرهم.

وقد جاء هذا القسم في القرآن الكريم في الفعلين: الماضي والمضارع، ومثّل عليه البـقريّ بـ ﴿خَلَقَكُمْ﴾[7] ، و﴿رَزَقَكُمْ﴾[8] ، و﴿وَاثَقَكُمْ﴾[9]، ومن أمثلته أيضاً: ﴿صَدَقَكُمْ﴾[10]، و ﴿سَبَقَكُمْ﴾[11]، ولم يأتِ في القرآن الكريم من الماضي غير هذه الأمثلة الخمسة[12].

وأمّا المضارع: فَلمْ يمثّل البقريّ عليه بمثال، وقد جاء من هذا القسم ثلاثة أفعال: ﴿يَخْلُقُكُمْ﴾[13]، و﴿يَرْزُقُكُمْ﴾[14]، و ﴿فَنُغْرِقَكُمْ﴾[15].

من ذلك يعْلَم:

١- أنّ السوسيّ لايدْغِم في كلمة واحدة غير القاف مع الكاف.

٢- وأنّه لايدْغِم القاف مع الكاف إذا كان ما قبل القاف ساكناً، ومثّل على

---

(١) القواعد المقررة ٢٦٥ .
(٢) كتاب السبعة ١١٨.
(٣) التيسير ٢٢.
(٤) الإقناع ١/٢٢٠.
(٥) سراج القارئ ٣٨.
(٦) النشر ١/٢٨٦.
(٧) سورة البقرة/آية ٢١ .
(٨) سورة المائدة/آية ٨٨ .
(٩) سورة المائدة/آية ٧، وينظر القواعد المقررة ٢٦٥ .
(١٠) سورة آل عمران/ آية ١٥٢.
(١١) سورة الأعراف/ آية ٨٠ .
(١٢) النشر ١/٢٨٦، والإتقان ١/١١٥.
(١٣) سورة الزمر/ آية ٦.
(١٤) سورة يونس/ آية ٣١ .
(١٥) سورة الإسراء/ آية ٦٩ .

ذلك البقريّ بقوله تعالى: ﴿مَا خَلْقُكُمْ﴾ [1]، ومن أمثلته أيضاً: ﴿مِيثَٰقَكُمْ﴾[2]، و﴿بِوَرِقِكُمْ﴾ على قراءة أبي عمرو باسكان الراء[3].

٣- وأنّه لايدْغِم القاف مع الكاف إذا لم يكن بعد الكاف ميم جمع، ومثّل على ذلك البقريّ بقوله تعالى: ﴿نَرْزُقُكَ﴾[4]، ومن أمثلته أيضاً: ﴿خَلَقَكَ﴾[5].

ثم إنّ البقريّ ذكر: أنّه اختُلف عن أبي شعيب السوسيّ في قوله تعالى: ﴿طَلَّقَكُنَّ﴾[6]، فورد عنه فيه وجهان، وخذْ بيان ذلك:

فرواه بالإظهار: كثير من العراقيّين وغيرهم، وأخذ به ابن مجاهد وعامّة أصحابه[7]، وهو أيضاً رواية مدين عن أصحابه[8]، وهو الذي نصّ عليه الأهوازيّ[9].

ورواه بالإدغام: الكارزينيّ عن أصحابه عن السوسيّ، والخزاعيّ عن ابن حبش عن السوسيّ، وموسى بن جرير عن السوسيّ أيضاً[10]، بل قد نصّ عليه ابن مجاهد[11]والحافظ أبو العلاء العطّار[12]، وغيرهما.

وقد صحّح كلاً من الوجهين: الدانيّ، إذ قرأ بهما[13]، وصحّحهما أيضاً: الشاطبيّ[14]، وابن الجزري[15]، والبقريّ كما تقدّم [16]، وإبراهيم الموصليّ [17]، وغيرهم.

---

(١) سورة لقمان/ آية ٢٨، وينظر القواعد المقررة ٢٦٥ . (٢) سورة البقرة/ آية ٦٣.
(٣) سورة الكهف/ آية ١٩، وينظر التيسير ١٤٣ .
(٤) سورة طه/ آية ١٣٢. (٥) سورة الكهف/آية ٣٧.
(٦) سورة التحريم/ آية ٥، وينظر القواعد المقررة ٢٦٥. (٧) التيسير٢٢.
(٨) النشر ١/٢٨٦. (٩) الوجيز١٢ب .
(١٠) النشر ١/٢٨٦. (١١) كتاب السبعة ١١٨ ، ٦٤٠.
(١٢) غاية الإختصار ١/١٨٤. (١٣) التيسير٢٢، والنشر ١/٢٨٦.
(١٤) سراج القارئ ٣٩. (١٥) النشر ١/٢٨٦ .
(١٦) ينظر ص ٢٦٥ . (١٧) تبصرة المبتدى ٣٠ أ.

ب – ما جاء منه في كلمتين:

ذكر البقريّ: أن حروف هذا القسم ستةَ عشرَ حرفاً، وهي مجموعة في جملة: (سنشدّ حُجَّتك بذُلّ رضٍ قثم)[1].

وقد رويَ عن أبي شعيب السوسيّ: أنّه أدغَم هذه الحروف الستةَ عشرَ فيما جانسها أو قاربها مالم يمنع مانع من موانع الإدغام المتقدّمة الذكر[2].

ثم إن البقريّ لم يمثِل على ماجاء من هذا القسم بأيّ مثال، ومن أمثلته: قوله تعالى: ﴿وإذَا النُّفُوسُ زُوِّجَتْ﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿تَبيَّنَ لَهُم﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿إلَى ذِي العَرْشِ سَبِيلاً﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ ثَوَابَ﴾[6]، وهكذا بقيّة الحروف الستةَ عشر.

وبهذا نكون قد أتينا إلى نهاية مناقشة ماذكره البقريّ من الإدغام الكبير.

---

(١) القواعد المقررة ٢٦٦ .

(٢) التيسير٢٢، والنشر ١/٢٨٦، والإتقان ١/٢٦٢.

(٣) سورة التكوير/ آية ٧.

(٤) سورة البقرة/آية ١٠٩.

(٥) سورة الإسراء/آية ٤٢ .

(٦) سورة النساء/آية ١٣٤.

المبحث الرابع
أَحكام الهمزتين المجتمعتين

تقديم:

لمّا كان الهمز أثقل الحروف نطقاً، وأبعدها مخرجاً تنوّع العرب في تخفيفه بأنواع التخفيف، وكانتْ قريش وأهل الحجاز أكثرهم تخفيفاً، ولذلك: فإنّ أكثر مايرِد تخفيفه من طرقهم، كابن كثير من رواية ابن فليح، ونافع من رواية ورش، إذ إنّهما من بلاد الحجاز [١].

ولذلك: فإنّ علماء القراءات اهتمّوا بدراسة الهمز دراسة متعمّقة، حتى أفرده جماعة بالتصنيف كما ذكر الإمام السيوطيّ [٢].

وقد قام أولئك الجهابذة بدراسة كلّ مايتعلّق بالهمز من تحقيق أو تخفيف، وبدراسة أنواع التخفيف: النقل والحذف وبين بين [٣].

وكذلك: درسوا موضوع الهمزتين المجتمعتين، وألّف في ذلك بعضهم مؤلّفات مفردة، كالإمام أبي عمرو الدانيّ، حيث أنه ألّف كتاب: الإيضاح لمذهب القرّاء في الهمزتين [٤]. بينما تناوله كثير منهم بالدراسة ضمن الكتب التي ألّفوها في علم القراءات، من أمثال مكيّ[٥]، وابن شريح [٦]، وابن الجزريّ[٧]، والإمام البقريّ [٨].

---

(١) الإتقان ١/٢٧٤.
(٢) المصدر السابق.
(٣) القواعد المقررة ٢٦٩ .
(٤) فهرست تصانيف الإمام أبي عمرو الدانيّ ١٧.
(٥) التبصرة ٢٧٥.
(٦) الكافي ٢٢ ـ ٢٥ .
(٧) النشر ١/٣٦٢، ٣٩٠.
(٨) القواعد المقررة ٢٦٦ وما بعدها.

وقُمت في هذا المبحث بدراسة ماعرضه البقريّ من أحكام الهمزتين المجتمعتين في كلمة واحدة، وفي كلمتين اثنتين.

أسأل اللّه تعالى أن أكون موفّقاً في هذه الدراسة، وإليك تفصيل القول في ذلك.

أحكام الهمزتين المجتمعتين:

قسَّم البقريّ كلامهُ هنا على شقّين:

الشقّ الأول: أحكام الهمزتين المجتمعتين في كلمة واحدة:

والكلام يقتضينا أن نقسّم هذا الشق على قسمين:

القسم الأول: أن تكون الهمزة الأولى زائدةً للإستفهام:

القسم الثاني: أن تكون الهمزة الأولى من بنية الكلمة:

وإليك الكلام عن كلّ واحد من القسمين:

القسم الأول: أن تكون الهمزة الأولى زائدةً للإستفهام:

وهي لاتكون إلا مفتوحة، وهذا القسم على نوعين، إذ إنّ الهمزة الثانية إمّا أن تكون همزة قطع، أو همزة وصل:

النوع الأول: أن تكون الهمزة الثانية همزة قطع:

وهي تكون متحركة بالحركات الثلاث:

أولاً: أن تكون مفتوحة:

وهي على ضربين:

الضرب الأول: ما اتُّفق على قراءته بالإستفهام:

وهذا الضرب على أفرع:

الفرع الأول: أن يأتي بعد الهمزة الثانية حرف ساكن صحيح:

وقد مثّل البقريّ على هذا الفرع بقوله تعالى: ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ [1]، وقد اختَلَف فيه القرّاء على النحو الآتي:

١- مذهب قالون وأبي عمرو وابن كثير:

ذكر البقريّ: أنّ مذهب هؤلاء الثلاثة في الهمزة الثانية هو التسهيل بين الهمزة والألف من غير خلاف [2]. ثم إنّه ذكر: أنّ قالون وأبا عمرو يسهّلان الثانية مع إدخال ألف بينهما، وأنّ ابن كثير يسهّل الثانية من غير إدخال [3]، وهذا كلّه أمرٌ متفق عليه[4].

٢- مذهب ورش:

ذكر البقريّ: أنّه اختُلف عن ورش في حكم هذا الفرع على وجهين [5]:

الأول: التسهيل بين الهمزة والألف من غير إدخال، وقد نصّ على هذا القول الأهوازيّ[6]، وأبوالعز القلانسيّ [7] وآخرون، ونسَب البقريّ هذا القول إلى البغداديّين.

الثاني: الإبدال ألفاً خالصة مع المدّ الطويل المشبع للساكنين، وقد نصّ على هذا القول، مكيّ [8]، والدانيّ [9]، ونسَب البقريّ هذا القول إلى المصريّين .

وقد صحّح كلاً من الوجهين: ابن شريح[10]، والشاطبي[11]، والإمام البقريّ [12] .

---

(١) سورة البقرة/ آية ٦، وينظر القواعد المقررة ٢٦٧ .
(٢) القواعد المقررة ٢٦٧ وما بعدها .
(٣) المصدر السابق .
(٤) التبصرة ٢٧٦، والكافي٢٢.
(٥) القواعد المقررة ٢٩٢ .
(٦) الوجيز١٩ب.
(٧) إرشاد المبتدي ٢٠٨.
(٨) التبصرة ٢٧٧.
(٩) التيسير ٣٢.
(١٠) الكافي٢٢.
(١١) سراج القارئ ٦٢.
(١٢) القواعد المقررة، ٢٩٢ ـ ٢٩٣ .

٣- مذهب هشام:

ذكر البقريّ: أنّ هشاماً اختُلف عنه في هذا القسم على وجهين [١]:

الأول: تحقيق الهمزة الثانية مع إدخال ألف بينهما، وقد نصّ على هذا القول: ابن مجاهد [٢]، وأبو عليّ المالكيّ [٣]، وابن الفحّام [٤].

الثاني: تسهيل الهمزة الثانية مع إدخال ألف بينهما، وقد نصّ على هذا القول: الدانيّ [٥]، وابن شريح [٦]، وأبو العز القلانسيّ [٧].

وقد صحّح كلاً من الوجهين: الشاطبيّ [٨]، وتبعه على ذلك البقريّ [٩].

٤- مذهب ابن ذكوان والكوفيين:

ذكر البقريّ: أنّ مذهب هؤلاء: هو تحقيق الهمزتين- الأولى والثانية- [١٠]، وهذا أمرٌ متفق عليه [١١].

الفرع الثاني: أن يأتي بعد الهمزة الثانية حرف متحرّك:

وقد ذكر البقريّ هذا الفرع ولم يمثّل عليه بمثال، ومن أمثلته: قوله تعالى: ﴿ءَ أَلِدُ﴾ [١٢]، وقوله تعالى: ﴿ءَ أَمِنتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ﴾ [١٣].

وقد اختلف القرّاء في هذا الفرع على نسق اختلافهم السابق، وخرج عنهم: ورش في بعض جزئيّات هذه المسألة:

---

(١) القواعد المقررة ٢٩٦.

(٢) كتاب السبعة ١٣٥.

(٣) الروضة ٣٠ أ.

(٤) التجريد ٩ أ.

(٥) التيسير ٣٢.

(٦) الكافي ٢٢.

(٧) الإرشاد ٢٠٨.

(٨) سراج القارئ ٦٢ .

(٩) القواعد المقررة ٢٩٦ .

(١٠) المصدر السابق ٢٩٥، وما بعدها.

(١١) كتاب السبعة ١٣٥، والتيسير ٣٢ .

(١٢) سورة هود/ آية ٧٢.

(١٣) سورة الملك/ آية ١٦.

مذهب ورش:

نصّ البقريّ على أنّ ورشاً في هذا الفرع- في الوجه الثاني - لايزيد على المدّ الطبيعيّ شيئاً [1]، وذلك من أجل عدم وجود السبب ـ وهو السكون ـ بعد حرف المدّ [2]، وقد نصّ على هذا الأمر سائر أهل الأداء [3].

الفرع الثالث: أن يأتي بعد الهمزة الثانية حرف مدّ:

وقد مثّل عليه البقريّ بقوله تعالى: ﴿ءَأَٰلِهَتُنَا﴾ [4]، وقد اختلف القرّاء في هذا الفرع على النحو الآتي:

١- مذهب أبي عمرو وابن كثير ونافع وابن عامر:

نصّ البقريّ على أنّ هؤلاء يسهّلون الهمزة الثانية من غير إدخال ألف بينهما لأحد منهم [5]، وهذا أمرٌ متفق عليه [6].

٢- مذهب الكوفيين:

ذكر البقريّ: أنّ لهؤلاء القراء- عاصم وحمزة والكسائيّ - تحقيقَ الهمزتين الأولى والثانية [7]، وهذا لاخلاف فيه [8].

الضرب الثاني: ما اختلِفَ فيه بين الإستفهام والخبر:

ومعنى ذلك: أنّ قسماً من القرّاء يقرأه بصيغة الإستفهام، بينما يقرأه آخرون بصيغة الخبر، وقد مثّل البقريّ على هذا الضرب بمثالين [9]:

المثال الأول: قوله تعالى: ﴿أَذْهَبْتُم طَيِّبَٰتِكُمْ﴾ [10]:

(١) القواعد المقررة ٢٩٣ .

(٢) غيث النفع ٢٥١.

(٣) سراج القارئ٦٣، وعمدة الخلاّن ٢٣٨ .

(٤) سورة الزخرف/ آية ٥٨.

(٥) القواعد المقررة ٢٦٧، وما بعدها.

(٦) التيسير١٩٧، والكافي١٦٩ .

(٧) القواعد المقررة ٣٠١، وما بعدها.

(٨) التيسير١٩٧، والإقناع ١/ ٣٦٧.

(٩) القواعد المقررة ٢٩٨.

(١٠) سورة الأحقاف/ آية ٢٠.

فقرأه ابن كثير وابن عامر بهمزتين على الإستفهام، وقرأه الباقون بهمزة واحدة على الخبر [1].

ومن المعلوم: أنّ كلاً من ابن كثير وابن عامر على أصله في الهمزتين كما ذكر البقريّ [2]، فابن كثير: يسهّل الهمزة الثانية من غير إدخال ألف بينهما [3]، وابن ذكوان: يحققها من غير إدخال ألف بينهما [4]، وهشام: له وجهان فيها: التحقيق مع الإدخال والتسهيل مع الإدخال أيضاً [5]، وهذا ماعليه سائر أهل الأداء [6].

وانفرد الداجونيّ عن هشام بتسهيل الهمزة الثانية من غير إدخال [7]، وكذلك انفرد الصوريّ عن ابن ذكوان في أحد وجهَيْه [8].

وأما بقيّة القرّاء: فلا خلافَ عنهم في تحقيقهم الهمزة الواحدة [9].

المثال الثاني: قوله تعالى: ﴿أَنْ كَانَ ذَا مالٍ وبَنِينَ﴾ [10]:

فقرأه بهمزة واحدة على الخبر: نافع وابن كثير وأبو عمرو وحفص والكسائيّ، وقرأه ابن عامر وحمزة وشعبة بهمزتين على الإستفهام كما ذكر البقريّ [11].

ومن المعلوم: أنّ كلّ قارئ على أصله، فقرأ شعبة وحمزة بتحقيق الهمزتين [12]، وذكر البقريّ: أنّ ابن عامر قرأ بتسهيل الثانية، وأنّ كلّ واحد من الراويين عنه على أصله في الإدخال وعدمه [13].

---

(١) التيسير ١٩٩ ومابعدها، والإقناع ١/٣٦٧.

(٢) القواعد المقررة ٢٩٨ .

(٣) غيث النفع ٣٥١، والبدور الزاهرة ٢٩٥.

(٤) المصدران السابقان.

(٥) المصدران السابقان.

(٦) التيسير ١٩٩ ومابعدها، والإقناع ١/٣٦٧ .

(٧) النشر ١/٣٦٧ .

(٨) المصدر السابق.

(٩) التيسير ١٩٩ ومابعدها، والإقناع ١/٣٦٧ وما بعدها.

(١٠) سورة القلم/ آية ١٤

(١١) القواعد المقررة ٢٩٨ ، وغيث النفع ٣٧١.

(١٢) غيث النفع ٣٧١، والبدور الزاهرة ٣٢٥.

(١٣) القواعد المقررة ٢٩٨ .

وبذلك يعْلَم: أنّ هشاماً يسهّل الهمزة الثانية مع إدخال ألف بينهما [1]، وأمّا ابن ذكوان: فإنّه يسهّل الهمزة الثانية أيضاً، ولكنّه اختلف عنه في الإدخال وعدمه:

فأخذ له مكيّ [2]، وابن شريح [3]، وغيرهما بالإدخال، بينما أخذَ له الدانيّ [4]، وأبو العز القلانسيّ [5]، وغيرهما بعدم الإدخال، وبهذا أخذ البقريّ [6].

وقد ردَّ الدانيّ على من أخذ له بالإدخال بقوله: (وليس ذلك بمستقيم من طريق النظَر، ولا صحيح من جهة القياس) [7]، وأيَّدَ ابن الباذش الدانيّ في قوله هذا ووصفه بأنّه الأقيس [8].

ثانياً: أن تكون مكسورة:

لم يذكر البقريّ منه إلا ما اتُّفق على قراءته بالإستفهام [9]، وقد مثّل عليه البقريّ بقوله تعالى: ﴿أَإِنَّ لَنَا لأَجْراً﴾ [10]، وبقوله تعالى: ﴿أَإِنَّا لَتَارِكُوا﴾ [11]، وبقوله تعالى: ﴿أَإِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ﴾ [12]، وبقوله تعالى: ﴿أَءِنَّكَ لَمِنَ الْمُصَدِّقِينَ﴾[13]، وبقوله تعالى: ﴿أَإِفْكًا ءَالِهَةً﴾ [14]. وإليك مذاهب القرّاء في هذا القسم:

١– مذهب نافع وابن كثير وأبي عمرو:

ذكر البقريّ: أنّ هؤلاء القرّاء الثلاثة يحقّقون الهمزة الأولى، ويسهّلون الهمزة

(١) القواعد المقررة ٢٩٨ .
(٢) التبصرة ٧٠٦.
(٣) الكافي ١٨٣.
(٤) التيسير١٩٣.
(٥) إرشاد المبتدي ٦٠١ .
(٦) القواعد المقررة ٢٩٨ .
(٧) التيسير١٩٣ وما بعدها.
(٨) الإقناع ١/٣٦٦
(٩) القواعد المقررة ٢٦٧ .
(١٠) سورة الشعراء/ آية ٤١ .
(١١) سورة الصافات/ آية ٣٦.
(١٢) سورة النمل/ آية ٥٥ .
(١٣) سورة الصافات/ آية ٥٢ .
(١٤) سورة الصافات/ آية ٨٦وينظر القواعد المقررة ٢٩٦.

الثانية [1]، ثم إنّه ذكر: أنّ قالون وأبا عمرو يُدْخِلان بين الهمزتين ألفاً [2]، وأنّ ورشاً وابن كثير لا يُدْخِلان بينهما ألفاً [3] وكلّ هذا لاخلاف فيه [4].

٢- مذهب ابن عَامر:

ذكر البقريّ: أنّ ابن ذكوان يحقّق الهمزتين الأولى والثانية [5]، وهذا لاخلاف فيه[6].

ثم ذكر: أنّ لهشام التحقيق والتسهيل في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ﴾[7]، وإليك بيان الخلاف:

نصّ له على التسهيل وجهاً واحداً: الدانيّ [8]، وابن شريح[9]، وغيرهما.

ونصّ له على التحقيق وجهاً واحداً: جمهور العراقيّين، منهم: أبو العز القلانسيّ[10].

ونصّ له على الوجهين الدانيّ في جامع البيان[11]، والشاطبيّ[12]، وأخذ بهما البقريّ[13].

وأمّا من ناحية الإدخال وعدمه فيه لهشام، فذكر البقريّ: أنّ له الإدخال وعدمه، وإليك تفصيل القول في ذلك:

روى عنه الإدخال في جميع هذا القسم: الدانيّ من قراءته على أبي

---

(١) القواعد المقررة ٢٦٦، ٢٧٦، ٢٨٠ .
(٢) المصدر السابق.
(٣) المصدر السابق .
(٤) التبصرة٢٨١، والإرشاد ٢٠٨.
(٥) القواعد المقررة ٢٩٥ .
(٦) التبصرة ٢٨١، والكافي٢٣.
(٧) سورة فصلت/ آية ٩ .
(٨) التيسير ٣٢.
(٩) الكافي ٢٣.
(١٠) الإرشاد ٣٠٦.
(١١) النشر ١/٣٧٠.
(١٢) سراج القارئ ٦٧.
(١٣) القواعد المقررة ٢٩٧ .

الفتح[1]، وهذا هو المشهور عند جمهور العراقيّين، إذ نصَّ عليه المالكيّ [2]، وغيره.

وروى عنه ترك الإدخال في جميع هذا القسم: جمهور العراقيّين عن الداجونيّ عنه، إذ نصَّ عليه ابن الفحّام الصقليّ [3]، وأبو العزّ القلانسيّ [4].

وذكر البقريّ: أنّ قسماً من العلماء أخذوا بالتفصيل: فأخذوا بالإدخال فحسب في سبعة مواضع، بينما أخذوا بالوجهين- الإدخال وعدمه - في غيرها[5]، وهذا الوجه هو الذي قرأ به الدانيّ على أبي الحسن[6]، ونصَّ عليه مكيّ [7]، وغيره.

والذي يبدو: أنّ الأخذ بالتفصيل هو الراجح، وهذا ما مال إليه البقريّ[8]،تبعاً للشاطبيّ[9]، وغيره.

٣- مذهب الكوفيّين:

ذكر البقريّ: أن مذهب الكوفيّين- وهم: عاصم وحمزة والكسائي - هو: تحقيق الهمزتين: الأولى والثانية[10]، وهذا لاخلاف فيه[11].

ثالثاً: أن تكون مضمومة:

وهذه لاتكون إلا بعد همزة الإستفهام، وذكر البقريّ: أنّ هذا القسم لم يرِد في القرآن الكريم إلا في ثلاثة مواضع، وهي: قوله تعالى: ﴿أَؤُنَبِّئُكُمْ﴾ [12]، وقوله تعالى:

---

(١) التيسير ٣٢.

(٢) الروضة ٣٠ أ.

(٣) التجريد ٩ أ.

(٤) إرشاد المبتدي ٣٠٦.

(٥) القواعد المقررة ٢٩٦ .

(٦) التيسير٣٢.

(٧) التبصرة٢٨٢.

(٨) القواعد المقررة ٢٩٧.

(٩) سراج القارئ ٦٧.

(١٠) القواعد المقررة ٣٠٣، وما بعدها.

(١١) التيسير٣٢، والكافي ٢٣.

(١٢) سورة آل عمران/ آية ١٥.

﴿أَءُ نْزِل عَلَيْهِ الذِكْرُ﴾ [1]، وقوله تعالى: ﴿أَءُ لْقِيَ الذِّكْرُ عَلَيْهِ﴾ [2].

وقد اختَلف القرّاء في هذا القسم، وإليك بيان ذلك:

١- مذهب نافع وابن كثير وأبي عمرو:

ذكر البقريّ: أنّ هؤلاء الثلاثة يحققون الهمزة الأولى ويسهّلون الهمزة الثانية[3]، وذكر: أنّهم اختلفوا في الإدخال وعدمه:

أمّا ابن كثير: فذكر البقريّ: أنّه لايدخل بين الهمزتين ألفاً [4]، وهذا لاخلاف فيه بين العلماء[5].

وأمّا أبو عمرو: فإنّه ذكر: أنّه اختُلف عنه في هذا القسم [6]، وإليك بيان ذلك:

روى عنه الإدخال: الدانيّ في جامع البيان[7]، ونصّ عليه للدوريّ: الصفراويّ[8]، ونصّ عليه للسوسيّ: مكيّ[9]، وابن الباذش[10]، وغيرهما.

وروى عنه عدم الإدخال: الدانيّ في التيسير[11]، وأبو العزّ القلانسيّ [12]، وغيرهما.

وذكر له كلاً من الوجهين: الشاطبيّ [13]، وتبعه الإمام البقريّ.

---

(١) سورة ص / آية ٨.

(٢) سورة القمر / آية ٢٥، القواعد المقررة، ٢٩٧ .

(٣) القواعد المقررة ٢٦٧ وما بعدها .

(٤) المصدر السابق ٢٧٦ .

(٥) التبصرة ٢٧١ والكافي ٢٢.

(٦) القواعد المقررة ٢٦٧ .

(٧) النشر ١/٣٧٤.

(٨) المصدر السابق.

(٩) التبصرة ٢٧٩، وما بعدها.

(١٠) الإقناع ١/٣٧٦.

(١١) التيسير ٣٢ .

(١٢) إرشاد المبتدي ٢٥٩.

(١٣) سراج القارئ ٦٨.

وبذلك نعلم: أنّ الوجهين عنه صحيحان.

وأمّا نافع: فذكر البقريّ: أنّه لا إدخال لورش في هذا القسم [1]، وهذا أمرٌ متفق عليه [2].

وأما قالون: فذكر: أنّ له الإدخال في هذا القسم [3]، ولكنّه قد اختُلف عنه على النحو الآتي:

روى سائر أهل الأداء عنه الإدخال، نصّ على ذلك مكيّ [4]، والدانيّ من قراءته على أبي الحسن وأبي الفتح [5]، والشاطبيّ[6]، وبه أخذ البقريّ .

وروى عنه عدم الإدخال: ابن الفحام الصقليّ من قراءته على عبد الباقي[7].

والذي يبدو: أنّ ما أخذ به البقريّ هو الشائع والمشهور عن قالون.

٢- مذهب ابن عامر:

ذكر البقريّ: أنّ لابن ذكوان التحقيق مع عدم الإدخال[8]، وهذا لاخلاف فيه[9] . ثم إنّه ذكر: أنّه اختُلف عن هشام في هذا القسم على ثلاثة أوجه[10]:

الأول: التحقيق مع الإدخال في المواضع الثلاثة :

وهذا الوجه قرأ به الدانيّ على أبي الفتح، ونصّ عليه في التيسير، وهو أحد الوجهين عنده [11]، ونصّ عليه أيضاً: ابن الفحام من طريق الحلوانيّ[12] ، وغيره.

---

(١) القواعد المقررة ٢٩٢ .

(٢) التيسير ٣٢، والكافي ٢٣.

(٣) القواعد المقررة ٢٨٠ .

(٤) التبصرة ٢٧٩.

(٥) التيسير٣٢.

(٦) سراج القارئ ٦٨.

(٧) التجريد ٩ ب.

(٨) القواعد المقررة ٢٩٥.

(٩) التيسير٣٢، والكافي٢٣.

(١٠) القواعد المقررة ٢٩٧ .

(١١) التيسير ٣٢ .

(١٢) التجريد١٠ أ.

الثاني: التحقيق مع عدم الإدخال في المواضع الثلاثة:

نصَّ على هذا الوجه ابن شريح في أحد الوجهين[1]، وابن الفحّام من طريق الداجوني[2]، وغيرهما.

الثالث: التفصيل بين المواضع الثلاثة :

أ- قوله تعالى: ﴿أَؤُنَبِّئُكُم﴾ [3] بالتحقيق مع عدم الإدخال .

ب- قوله تعالى: ﴿أَءُ نْزِلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ﴾[4] وقوله تعالى: ﴿أَءُلْقِيَ الذِّكْرُ عَلَيْهِ﴾[5] بتحقيق الهمزة الأولى وتسهيل الهمزة الثانية مع الإدخال .

وهذا الوجه هو الذي أشار إليه البقريّ بقوله: (وحكَى بعضهم: أنّه في آل عمران كحفص، وفي الموضعين الأخيرين كقالون)[6]، وقد نصَّ عليه مكيّ[7]، وهو الوجه الثاني في التيسير، و به قرأ على أبي الحسن[8].

والذي يبدو: أنّ الأوجه الثلاثة صحيحة، وهذا هو الذي أخذ به البقريّ[9]، تبعاً للشاطبي[10].

٣- مذهب الكوفيين:

ذكر البقريّ: أنّهم يحقّقون الهمزتين مطلقاً [11]، وهذا لاخلاف فيه [12].

---

(١) الكافي ٢٣.

(٢) التجريد١٠ أ.

(٣) سورة آل عمران/ آية ١٥.

(٤) سورة ص/ آية ٨.

(٥) سورة القمر/ آية ٢٥.

(٦) القواعد المقررة ٢٩٧ .

(٧) التبصرة ٢٨٠ .

(٨) التيسير ٣٢.

(٩) القواعد المقررة ٢٩٧ .

(١٠) سراج القارئ ٦٨.

(١١) القواعد المقررة ٣٠٣، ٣٠٩، ٣٣٠ .

(١٢) التيسير٣٢، والكافي٢٣.

النوع الثاني: أن تكون الهمزة الثانية همزة وصل:

وقَسَّم البقريّ هذا النوع على ضربين:

الضرب الأول : ما اتُّفق على قراءته بالإستفهام:

وقد مثّل عليه البقريّ بثلاثة ألفاظ ورد كلّ واحد منها مرّتين، وهي: قوله تعالى: ﴿ءآلذّكرينِ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿ءآللهُ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿ءآلْئَنَ﴾[3].

وقد أجمع القرّاء على إبقاء همزة الوصل هذه، وإثباتها مع همزة الإستفهام فرقاً بين الإستفهام والخبر، وأجمعوا على عدم تحقيقها لكونها همزة وصل، وهمزة الوصل لاتثبت إلا ابتداءً[4].

ثم إنّ القرّاء اتفقوا على تليينها، وذكر البقريّ: أنّهم اختلفوا في كيفيّة التليين على قولين[5]:

القول الأول: أن تُبْدَل ألفاً مع المدّ اللازم المشبَع :

نصَّ عليه: مكيّ بن أبي طالب[6]، وبه قرأ الدانيّ على أبي الحسن[7]، وهو الذي اختاره الشاطبي[8].

القول الثاني: أن تسهَّل بين بين مع عدم الإدخال :

وبهذا قرأ الدانيّ أيضاً، وقال: إنّه الأوجه [9]، وهو مذهب أبي القاسم الطرسوسيّ، وابن خلَف الأنصاريّ[10].

---

(1) سورة الأنعام / آية ١٤٣، ١٤٤ .

(2) سورة يونس / آية ٥٩، وسورة النمل /آية٥٩ .

(3) سورة يونس آية/٥١، ٩١ .

(4) الإقناع ١/٣٥٩ـ ٣٦٠ .

(5) القواعد المقررة ٢٦٧ .

(6) التبصرة ٢٦٧ .

(7) النشر ١/٣٧٧ .

(8) سراج القارئ ٦٦.

(9) التيسير١٢٢، والنشر ١/ ٣٧٧ .

(10) النشر ١/٣٧٧.

وقد أخذ بكلٍّ من القولين: الدانيّ، وقال: والقولان جيّدان[1]، والشاطبيّ[2]، ومشى على تصحيحهما: البقريّ[3].

وبذلك نعلم: أن كلاً من الوجهين صحيح.

الضرب الثاني: ما اختلف فيه بين الإستفهام والخبر:

وقد مثّل عليه البقريّ بقوله تعالى: ﴿السِّحْرُ﴾[4]، وذكر: أنّ أبا عمرو قرأه بهمزتين على الإستفهام[5]، بينما قرأه الباقون بهمزة واحدة على الإخبار[6].

بناءً على ما تقدّم: فإنّ لأبي عمرو في هذا القسم القولين السابقين - البدل مع المدّ، والتسهيل بين بين - كما ذكر البقريّ[7].

القسم الثاني: أن تكون الهمزة الأولى من بنية الكلمة:

ذكر البقريّ: أنه قد تكون الهمزة الأولى من بنية الكلمة، وذكر: أنّه لم يأتِ من هذا النوع إلا لفظة ﴿أَإِمَّة﴾ في عدّة مواضع من كتاب الله تعالى[8].

وقد اختَلف القرّاء في هذا القسم على نسق اختلافهم السابق، وإليك بيان ذلك:

١- مذهب نافع وابن كثير وأبي عمرو:

ذكر البقريّ: أنّ مذهب هؤلاء الثلاثة جميعاً هو تحقيق الهمزة الأولى، وتسهيل الهمزة الثانية مع عدم الإدخال بالاتفاق[9].

وكيفية تسهيلها عند البقريّ: أن تُجْعَل بين بين، ولكنّ أهل الأداء اختلفوا في

---

(١) التيسير١٢٢ ـ ١٢٣ ، والنشر ٣٧٧/١ .
(٢) سراج القارئ ٦٦ .
(٣) القواعد المقررة ٢٦٧ .
(٤) سورة يونس/ آية ٨١ .
(٥) القواعد المقررة ٢٦٧ .
(٦) الكافي ١٠٨، والإقناع ٣٥٩/١.
(٧) القواعد المقررة ٢٦٧ .
(٨) سورة التوبة/ آية ١٢، وينظر القواعد المقررة٢٦٧.
(٩) القواعد المقررة ٢٦٧ وما بعدها.

ذلك على النحو الآتي:

فذهب جمهور أهل الأداء إلى أنّها تُجْعَل بين بين، كما في سائر باب الهمزتين من كلمة واحدة، وهذا معنى قول الدانيّ: (بياء مختلسه الكسرة من غير مدّ) [1]، وعلى هذا نصَّ مكيّ [2]، وأبو عليّ المالكيّ [3]، والشاطبيّ [4]، وبه أخذ البقريّ[5].

وذهب قسم من أهل الأداء إلى أنها تُجْعَل ياءً خالصة، نص على ذلك: ابن شريح[6]، وأبو العزّ القلانسيّ [7]، وغيرهما.

والذي يبدو: أنّ الوجهين صحيحان، كما ذكر ابن الجزريّ [8].

٢- مذهب ابن عامر:

ذكر البقريّ: أنّ ابن ذكوان يحقّق الهمزتين المجتمعتين في كلمة واحدة مطلقاً كما سبق، وذكر: أنّ هشاماً يحقّق الهمزتين من كلمة ﴿أَئِمَّة﴾ [9]، ثم إنّه ذكر: أنّه اختُلف عن هشام في الإدخال وعدمه [10]، وإليك بيان ذلك:

روى عنه الإدخال: جمهور العراقيّين كابن سوار [11]، وقطع به الدانيّ من قراءته على أبي الفتح [12]، وابن الفحام من قراءته على عبد الباقي [13].

وروى عنه عدم الإدخال: مكيّ [14]، وابن شريح [15]، وأبو العزّ القلانسيّ[16].

---

(١) التيسير ١١٧.
(٢) التبصرة ٥٢٦.
(٣) الروضة ٣١ أ .
(٤) سراج القارئ ٦٨ .
(٥) القواعد المقررة ٢٦٧ .
(٦) الكافي ١٠٣.
(٧) إرشاد المبتدي ٣٥٠.
(٨) النشر ١/٣٨٠.
(٩) سورة التوبة/ آية ١٢، وينظر القواعد المقررة ٢٩٥، ٢٩٧ .
(١٠) القواعد المقررة ٢٩٧ .
(١١) النشر ١/٣٨٠.
(١٢) التيسير ١١٧.
(١٣) التجريد ١٠أ.
(١٤) التبصرة ٥٢٦.
(١٥) الكافي ١٠٣.
(١٦) إرشاد المبتدي ٣٥٠.

والذي يبدو: أنّ الوجهين صحيحان، كما أخذ بهما البقريّ، تبعاً للشاطبيّ[1].

٣- **مذهب الكوفيين:**

سبق أن ذكرنا: أنّ مذهبهم تحقيق الهمزتين معاً[2].

الشقّ الثاني: أحكام الهمزتين المجتمعتين من كلمتين:

والكلام يقتضينا أن نقسّم هذا الشق على قسمين:

القسم الأول: أن تكون الهمزتان متفقتين بالحركات:

القسم الثاني: أن تكون الهمزتان مختلفتين بالحركات:

وإليك الكلام على كلّ قسم من ذلك:

القسم الأول: أن تكون الهمزتان متفقتين بالحركات:

وهذا القسم على ثلاثة أنواع:

النوع الأول: الهمزتان المتفقتان بالكسر:

وقد مثّل عليه البقريّ بقوله تعالى: ﴿مِنَ السَّمَآءِ إِنْ كُنْتَ﴾[3]، وبقوله تعالى: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ إِنْ كُنْتُم صَٰدِقِينَ﴾[4]، وبقوله تعالى: ﴿عَلَى البِغَآءِ إِنْ أَرَدْنَ﴾[5].

وقد اختلف القرّاء في هذا النوع على النحو الآتي:

١- **مذهب أبي عمرو:**

ذكر البقريّ: أنّ لأبي عمرو إسقاط الهمزة الأولى من هذا النوع مع المدّ والقصر[6]، وهذا أمرٌ لاخلاف فيه[7].

---

(١) سراج القارئ ٢٢.

(٢) ينظر ص ٢١٣ .

(٣) سورة الشعراء/ آية ١٨٧.

(٤) سورة البقرة/ آية ٣١ .

(٥) سورة النور/ آية ٣٣، وينظر القواعد المقررة ٢٩٣.

(٦) القواعد المقررة ٢٦٨ .

(٧) التبصرة ٢٩٠، والكافي ٢٤، والإرشاد ٢١٨.

٢- مذهب ابن كثير:

ذكر البقريّ: أن للبزّيّ تسهيل الهمزة الأولى بين الهمزة والياء من هذا النوع[١]، وهذا أمرٌ متفق عليه، إذ قد نصَّ عليه سائر أهل الأداء[٢].

وأما قنبل: فقد ذكر البقريّ: أنّ له وجهين في هذا النوع[٣]، وإليك بيان ذلك:

روى جمهور أهل الأداء عنه تسهيل الهمزة الثانية، نصَّ على ذلك الدانيّ[٤]، وأبو العزّ القلانسيّ[٥]، وغيرهما.

وروى عنه عامّة المصريّين والمغاربة إبدالها حرف مدّ خالص، فتبدَل هنا ياءً خالصة ساكنة، وهو الذي قطع به ابن الفحّام[٦]، وغيره.

وقد ذكر كلاً من الوجهين: مكيّ[٧]، والشاطبيّ[٨]، والبقريّ.

والذي يبدو: أن الوجهين صحيحان.

٣- مذهب نافع:

ذكر البقري: أنّ لقالون تسهيل الهمزة الأولى من المكسورتين مع المدّ والقصر[٩]، وقد نصَّ على هذا سائر أهل الأداء[١٠].

وانفرد ابن مهران عنه بإسقاط الهمزة الأولى، فخالف سائر الرواة[١١]. وانفرد الدانيّ عن أبي الفتح – من طريق الحلواني – بتحقيق الأولى وتسهيل الثانية[١٢].

---

(١) القواعد المقررة ٢٧٧.
(٢) التيسير ٣٣، وإرشاد المبتدى ٢١٨.
(٣) القواعد المقررة ٢٧٧.
(٤) التيسير ٣٣.
(٥) الإرشاد ٢١٩.
(٦) التجريد ١٠أ
(٧) التبصرة ٢٩٠.
(٨) سراج القارئ ٧١ .
(٩) القواعد المقررة ٢٨١ .
(١٠) التبصرة ٢٩٠، والتيسير٣٣.
(١١) النشر ٣٨٤/١.
(١٢) المصدر السابق.

وأمّا ورش: فقد ذكر البقريّ: أنّه اختُلف عنه في هذا القسم على النحو الآتي[1]:

فروى عنه تسهيل الهمزة الثانية بين بين: الداني[2]، وكثير من أهل الأداء.

وروى عنه إبدال الثانية حرف مدّ: جمهور أصحابه المصريّين، ومن أخذ عنهم من المغاربة، ونصَّ عليه الدانيّ في جامع البيان[3]، وابن الفحّام[4].

وقد ذكر كلاً من الوجهين: ابن شريح[5]، والشاطبيّ[6]، وأخذ بهما البقريّ.

والذي يبدو: أنّ الوجهين صحيحان.

ثم إنّ البقريّ ذكر: أنّ لورش وجهاً ثالثاً، وهو إبدال الهمزة الثانية ياءً خفيفة الكسر في موضعين فقط، وهما: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ إِنْ﴾[7]، و﴿عَلَى الْبِغَآءِ إِنْ﴾[8]، وقد نصَّ على هذا الوجه: الدانيّ في التيسير، وذكر: أنّ ابن خاقان أخذ عليه لورش بجعل الهمزة الثانية ياءً مكسورة في هذين الموضعين[9].

٤- مذهب ابن عامر والكوفيّين:

ذكر البقريّ: أنّ لهؤلاء القرّاء تحقيْقَ الهمزتين من كلمتين مطلقاً[10]، وهذا لاخلاف فيه[11].

النوع الثاني: الهمزتان المتفقتان بالفتح:

وقد مثّل عليه البقريّ بقوله تعالى: ﴿أَوْ جَآءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ﴾[12]، وقد اختُلف فيه

(١) القواعد المقررة ٢٩٣ .
(٢) التيسير ٣٣.
(٣) النشر ١/٣٨٤.
(٤) التجريد ٢٠أ .
(٥) الكافي ٢٤.
(٦) سراج القارئ ٧١ .
(٧) سورة البقرة/ آية ٣١ .
(٨) سورة النور/ آية ٣٣، وينظر القواعد المقررة ٢٩٣.
(٩) التيسير ٣٣.
(١٠) القواعد المقررة ٢٩٥ وما بعدها.
(١١) الكافي ٢٤، وإرشاد المبتدي ٢١٨ .
(١٢) سورة النساء/آية٤٣، وينظر القواعد المقررة ٢٦٨.

القرّاء على النحو الآتي:

١- مذهب أبي عمرو:

ذكر البقريّ: أنّ لأبي عمرو إسقاط الهمزة الأولى وتحقيق الهمزة الثانية مع القصر والمدّ [١]، وهذا أمرٌ لاخلاف فيه [٢].

٢- مذهب ابن كثير:

ذكر البقريّ: أنّ للبزيّ- في هذا القسم- إسقاط الهمزة الأولى، وتحقيق الهمزة الثانية [٣]، وهذا لاخلاف فيه، إذ عليه سائر أهل الأداء [٤].

وأما قنبل: فإنّ الاختلاف الوارد عنه في هذا القسم هو الإختلاف نفسه الوارد عنه في الهمزتين المكسورتين، وقد تقدّم الكلام في ذلك [٥].

٣- مذهب نافع:

ذكر البقريّ: أنّ لقالون إسقاط الهمزة الأولى من هذا النوع [٦]، وهذا أمرٌ لاخلاف فيه، إذ قد نصّ عليه سائر أهل الأداء [٧].

وأمّا ورش: فإنّ حكمه في الهمزتين المفتوحتين كحكمه في الهمزتين المكسورتين، وقد استعرضنا الخلاف هناك، فلا حاجة إلى إعادة الكلام هنا [٨].

٤- مذهب ابن عامر والكوفيّين:

سبق أن ذكرنا: أنّ مذهب هؤلاء الأربعة هو تحقيق الهمزتين من غير خلاف[٩].

---

(١) القواعد المقررة ٢٦٨ .

(٢) التيسير٣٣، والوجيز ٢٠أ.

(٣) القواعد المقررة ٢٧٧ .

(٤) التيسير٣٣، وإرشاد المبتدي ٢١٨.

(٥) ينظر ما تقدم ص ٢١٨ .

(٦) القواعد المقررة ٢٨١ .

(٧) الكافي ٢٤، وإرشاد المبتدي ٢١٨.

(٨) ينظر ما تقدم ص ٢١٩ .

(٩) ينظر ما تقدم ص ٢١٩ .

النوع الثالث: الهمزتان المتفقتان بالضمّ:

وقد مثّل عليه البقريّ بقوله تعالى: ﴿أَوْلِيَآءُ أُولَٰٓئِكَ﴾ [1]، ثمّ قال: (وليس في القرآن من المضمومتين غيره) [2].

وقد اختلف القرّاء في هذا القسم على النحو الآتي:

١- مذهب أبي عمرو:

ذكر البقريّ: أنّ لأبي عمرو إسقاط الهمزة الأولى من هذا النوع [3]، وهذا لاخلاف فيه، كما نصّ عليه سائر أهل الأداء [4].

٢- مذهب ابن كثير:

ذكر البقريّ: أنّ للبزيّ تسهيل الهمزة الأولى بين الهمزة والواو، مع تحقيق الهمزة الثانية من هذا النوع [5]، وهذا لاخلاف فيه [6].

وأمّا قنبل: فقد ذكر البقريّ: أنّ له وجهين في هذا النوع [7]، واختلافه هنا هو على نسق اختلافه في المكسورتين[8]، فلا حاجة إلى إعادة ذكره .

٣- مذهب نافع:

ذكر البقريّ: أنّ لقالون تسهيل الهمزة الأولى وتحقيق الهمزة الثانية مع المدّ والقصر [9]، وهذا ما عليه سائر أهل الأداء [10].

وانفرد سبط الخيّاط في الكفاية عن قالون بإسقاط الهمزة الأولى من هذا النوع

---

(١) سورة الاحقاف/ آية ٣٢.

(٢) القواعد المقررة ٢٦٨ .

(٣) المصدر السابق ٢٦٨ .

(٤) التبصرة ٢٩٠ وما بعدها، وإرشاد المبتدي ٢١٨.

(٥) القواعد المقررة ٢٧٧ .

(٦) التبصرة ٢٩٠ ومابعدها، والكافي ٢٤ .

(٧) القواعد المقررة ٢٧٧.

(٨) ينظر ما تقدّم ص ٢١٨.

(٩) القواعد المقررة ٢٨١.

(١٠) التبصرة ٢٩٠ ومابعدها، والإقناع ١/ ٣٨٢ .

كما يسقطها من المفتوحتين [1]، وما انفرد به مخالف لسائر الرواة عنه .

ثم إنّ الدانيّ انفرد عن أبي الفتح - من طريق الحلوانيّ - عن قالون بتحقيق الهمزة الأولى وتسهيل الهمزة الثانية[2].

وأَمّا ورش: فإنّ حكمه في الهمزتين المضمومتين لا يختلف عن حكمه في الهمزتين المكسورتين كما ذكر البقريّ[3]، وقد سبق أن نقلنا الخلاف فيها[4].

٤- مذهب ابن عامر والكوفيين:

ذكر البقريّ: أنّ لهؤلاء الأربعة تحقيق الهمزتين الأولى والثانية[5]، وهذا لاخلاف فيه [6].

القسم الثاني: أن تكون الهمزتان مختلفتين بالحركات:

وقد قسّم البقريّ هذا القسم على خمسة أنواع باعتبار ما وجد في القرآن الكريم[7]، وإليك بيان الأنواع الخمسة:

النوع الأول: وقوع الأولى مفتوحة والثانية مكسورة [8]:

وقد مثّل عليه البقريّ بقوله تعالى: ﴿شُهَدَآءَ إِذْ حَضَرَ﴾ [9]، وقد اختَلف فيه القرّاء على النحو الآتي:

١- مذهب أبي عمرو وابن كثير ونافع:

ذكر البقريّ: أنّ مذهب هؤلاء القرّاء الثلاثة هو تحقيق الهمزة الأولى وتسهيل

---

(١) النشر ١/٣٨٣ ومابعدها.

(٢) المصدر السابق

(٣) القواعد المقررة ٢٩٣ .

(٤) ينظر ما تقدم ص ٢١٩ .

(٥) القواعد المقررة ٢٩٥ وما بعدها.

(٦) الإقناع ١/٣٨٢، وإرشاد المبتدي ٢١٨.

(٧) القواعد المقررة ٢٦٩ ـ ٢٧٠.

(٨) المصدر السابق.

(٩) سورة البقرة/ آية ١٣٣ .

الهمزة الثانية بينها وبين الياء [1]، وهذا أمرٌ متفق عليه عند أهل الأداء [2].

٢- مذهب بقيّة القرّاء:

ذكر البقريّ: أنّ ابن عامر والكوفيّين الثلاثة - وهم: عاصم وحمزة والكسائيّ- لهم تحقيق الهمزتين مطلقاً [3]، وهذا لاخلاف فيه عند أهل الأداء [4].

النوع الثاني: وقوع الهمزة الأولى مفتوحة، والهمزة الثانية مضمومة [5]:

وقد مثّل عليه البقريّ بقوله تعالى: ﴿كُلَّ مَا جَاءَ أُمَّةً رَسُولُهَا﴾ [6]، وقال: (وليس في القرآن غيره) [7].

وقد اختلف فيه القرّاء، وإليك بيانَ ذلك:

١- مذهب أبي عمرو وابن كثير ونافع:

ذكر البقريّ: أنّ مذهب هؤلاء القرّاء الثلاثة هو: تحقيق الهمزة الأولى، وتسهيل الهمزة الثانية بين الهمزة والواو [8]، وقد نصّ على هذا سائر أهل الأداء [9].

٢- مذهب بقيّة القرّاء:

سبق أن ذكرنا قول البقريّ: إنّ مذهب هؤلاء الأربعة هو تحقيق الهمزتين [10].

النوع الثالث: وقوع الهمزة الأولى مكسورة، والهمزة الثانية مفتوحة [11]:

وقد مثّل عليه البقريّ بقوله تعالى: ﴿مِنَ السَّمَآءِ ءَايَةً﴾ [12]، وقد اختلف القرّاء فيه على النحو الآتي:

---

(١) القواعد المقررة ٢٧٠ .

(٢) التيسير٣٣ وما بعدها، وإرشاد المبتدي٢١١ .

(٣) القواعد المقررة ٢٩٥ .

(٤) التيسير٣٣ وما بعدها، والإقناع ١/ ٣٨٤.

(٥) القواعد المقررة ٢٧٠.

(٦) سورة المؤمنون/ آية ٤٤.

(٧) القواعد المقررة ٢٧٠ .

(٨) القواعد المقررة ٢٧٠ .

(٩) التيسير٣٢، وإرشاد المبتدي٢١١-٢١٢.

(١٠) ينظر ما تقدّم قبل أسطر.

(١١) القواعد المقررة ٢٧٠ .

(١٢) سورة الشعراء/ آية ٤.

١- مذهب أبي عمرو وابن كثير ونافع:

ذكر البقريّ: أنّ مذهب هؤلاء الثلاثة: هو تحقيق الهمزة الأولى، وإبدال الهمزة الثانية ياءً خالصة [١]، وقد نصَّ على ذلك سائر أهل الأداء[٢].

٢- مذهب بقيّة القرّاء:

سبق أن ذكرنا: أنّ مذهبهم هو تحقيق الهمزتين [٣].

النوع الرابع: وقوع الهمزة الأولى مضمومة، والهمزة الثانية مفتوحة [٤]:

وقد مثّل عليه البقريّ بقوله تعالى: ﴿أَنْ لو نَشَآءُ أَصَبْنَـٰهُمْ﴾ [٥]، وقد اختلف فيه القرّاء على النحو الآتي:

١- مذهب أبي عمرو وابن كثير ونافع:

ذكر البقريّ: أنّ مذهب هؤلاء القرّاء الثلاثة هو: تحقيق الهمزة الأولى، وإبدال الهمزة الثانية واواً خالصة[٦]، وهذا أمرٌ متفق عليه، إذ نصَّ عليه سائر أهل الأداء[٧].

٢- مذهب بقيّة القرّاء:

سبق أن ذكرنا: أنّهم يحققون الهمزتين [٨].

النوع الخامس: انضمام الهمزة الأولى وانكسار الهمزة الثانية [٩]:

وقد مثّل عليه البقريّ بقوله تعالى: ﴿يَشَآءُ إِلَى﴾ [١٠]، وقد اختلف فيه القرّاء، وإليك بيان اختلافهم:

---

(١) القواعد المقررة ٢٧٠ .

(٢) التبصرة ٢٩٣، والكافي ٢٥.

(٣) ينظر ما تقدم ص ٢٢٣ .

(٤) القواعد المقررة ٢٧٠.

(٥) سورة الأعراف/ آية ١٠٠.

(٦) القواعد المقررة ٢٧٠.

(٧) الكافي ٢٥، والإقناع ١/٣٨٤ .

(٨) ينظر ما تقدم ص ٢٢٣.

(٩) القواعد المقررة ٢٧٠ .

(١٠) سورة البقرة/ آية ١٤٢.

١- مذهب أبي عمرو وابن كثير ونافع:

ذكر البقريّ: أنّه اختُلف عن هؤلاء القرّاء الثلاثة في هذا النوع على أقوال [١]:

القول الأول: تحقيق الهمزة الأولى وتسهيل الهمزة الثانية بينها وبين الياء:

وهذا هو مذهب أئمّة النحو كالخليل وسيبويه [٢]، ومذهب جمهور القرّاء حديثاً أيضاً [٣]، وبه قطع مكيّ [٤]، وبه قرأ الدانيّ على شيخه فارس بن أحمد[٥].

القول الثاني: تحقيق الهمزة الأولى وإبدال الهمزة الثانية واواً خالصة مكسورة:

وهذا هو مذهب جمهور القرّاء من أئمّة الأمصار قديماً ، وبه قرأ أبو بكر الشذائيّ على شيوخه، وغيره[٦].

وقد نصّ على تصحيح القولين: جمهور أهل الأداء، كالدانيّ، وذكر: أنّ التسهيل أقيس، وأنّ الإبدال آثر [٧]، ونصّ عليهما أيضاً: ابن شريح [٨]، والشاطبيّ[٩]، ومشى على تصحيحهما: الإمام البقريّ[١٠].

القول الثالث:

ذكر البقريّ: أنّه ورد في المسألة قول ثالث، وهو: تحقيق الهمزة الأولى، وتسهيل الهمزة الثانية بينها وبين الواو[١١]، وهذا مانصّ عليه ابن شريح[١٢].

---

(١) القواعد المقررة ٢٧٠ .

(٢) كتاب سيبويه ٣/٥٢٤، والتيسير ٣٤.

(٣) النشر ١/٣٨٨.

(٤) التبصرة ٢٩٣.

(٥) النشر ١/٣٨٨ .

(٦) المصدر السابق.

(٧) التيسير ٣٤.

(٨) الكافي ٢٥ .

(٩) سراج القارئ ٧٤ .

(١٠) القواعد المقررة ٢٧٠ .

(١١) المصدر السابق

(١٢) الكافي ٢٥.

وقد ضعّف البقريّ هذا الوجه ، ووصف ابنُ الجزريّ ابنَ شريح في ذكره لهذا الوجه بالإبعاد والإغـراب، وقال: (ولم يُصِب من وافقه - أي: من وافق ابن شريح - على ذلك لعدم صحته نقلاً وإمكانه لفظاً، فإنّه لايتمكّن منه إلا بعد تحويل كسر الهمزة ضمة، أو تكلّف إشمامها الضمّ، وكلاهما لايجوز ولايصحّ)[1].

والذي يبدو: أنّ القولين الأولين صحيحان، وأنّ الثالث ضعيف كما جزم به البقريّ .

٢- مذهب بقية القراء:

لايخفى: أنّ مذهب هؤلاء القرّاء الأربعة هو التحقيق في الهمزتين [2].

وبهذا نكون قد أتينا إلى نهاية مبحث الهمزتين المجتمعتين، وبه نكون قد أنهينا دراسة موضوعات الكتاب.

---

(١) النشر ١/٣٨٨ ومابعدها.

(٢) ينظر ما تقدّم ص ٢٢٣.

الفصل الرابع

تحقيق الكتاب

ويشتمل على المباحث الآتية:

المبحث الأول: طبع الكتاب.

المبحث الثاني: الحاجة الماسَّة إلى تحقيقه.

المبحث الثالث: نسخه المخطوطة.

المبحث الرابع: منهج التَّحْقيق.

المبحث الأول

طبْع الكتاب

أصدر الشيخ عبد المجيد الخطيب - رحمه الله تعالى- في سنة (١٣٩١هـ-١٩٧١م) كتابه: (توضيحُ أصولِ قواعد الشَّفْع في نَشْر علم القراءات السَّبْع)، وقد اشتمل كتابه هذا على نشر ثلاثة كتب في علم القراءات، وهي:

١- شرح البقريّة للشيخ سلطان الجبوريّ.

٢- متن البقريّة للشيخ محمّد بن قاسم بن إسماعيل البقريّ.

٣- رسالة التكبير للشيخ سلطان الجبوريّ [١].

ولكنّ عليه في إصدار الكتب الثلاثة المتقدّمة مآخذ كثيرة مختلفة، ونحن نتناول بالبحث متن البقريّة فقط، وإليك أبرز تلك المآخذ:

١- قدَّم الشيخ الخطيب - في إصداره المتقدّم - الحمدلةَ على جملة: (يقولُ المعترفُ بذنوبه...)، وهذا أمر مخالف لأكثر النسخ التي من ضمنها نسخة نقلتْ عن نسخة الشيخ سلطان الجبوريّ [٢].

وقد يُعْتَذر له: بأنّ الصحيح تقديم حَمْدِ الله تعالى على غيره من الكلام، لِمَا ورد في فضل ذلك من آثار، ولكنَّ الشيخ سلطان الجبوريّ أجاب عن هذا الإعتذار بقوله: (إنما عبَّرَ بـ (يقول) دون (قال) لتأخّر حمده المقول، ومَن عبَّرَ بـ(قال) قصَدَ

---

(١) توضيح أصول قواعد الشفع١، ونشرة أخبار التراث العربي/ العدد ٧٤/ص٨.

(٢) هي نسخة في مكتبة الأوقاف في الموصل جعلتها الأصل ورمزت لها بالرّمز (أ).

به شدّة تحقّق الوقوع، كما في قوله تعالى: ﴿أَتَىٰ أَمْرُ اللَّهِ﴾[1] و﴿وَنُفِخَ فِي الصُّوْرِ﴾[2]، فإن قيل: لايخفى مافيه من سوء الأدب، حيث فصل بين الابتداء الحقيقيّ والإضافيّ المحمول عليهما دفعُ تعارض حديثَيْ البسملة والحمدلة بـ(يقول)، قيل: إنما يرِدُ هذا إذا كان الفاصل أجنبيّاً، وهنا ليسَ كذلك، ألا ترى أنّ الحمدَ وقع مقولَ القول)[3].

ثم إنّنا إنْ جعلنا جملة: (الحمدُ لله) مقدّمة، وبعدها جملة: (يقولُ المعترِف) لم يبقَ لنا إلا أن نجعل جملة: (أمّا بعدُ) هي مقولَ القول، ولايخفى مافي هذا من الركاكة والضعف.

وبذلك يعْلَم: أنّ الصواب هو ماعليه أكثر نسخ المتن من تقديم جملة: (يقولُ المعترِف) وجعل جملة: (الحمدُ لله) مقول القول، وهذا ماعليه نسخة الشيخ سلطان الجبوريّ مع شرحه، ونسخة أخرى نقلتْ عن نسخة الشيخ الجبوريّ.

٢- يتصرّف الخطيب بنصّ البقريّ في أمور كثيرة من أبرزها:

أ- ماذكره في مَطْلع مذهب أبي عمرو، حيث أنّه أضاف هذا الكلام: (الأول: مذهب أبي عمرو بن العلاء البصريّ وراوِيَيْه[4] الدوريّ والسوسيّ)[5]، وهذا الكلام ليس موجوداً في الأصول الكثيرة التي اطّلعتُ عليها. ومن المعلوم: أنّ تصرّفه في كلام غيره مجانب للصواب، إذ أنّه ينشر كتاباً لغيره لا لنفسه.

ب- يزيد عند ذكر عَلَم من الأعلام سنة وفاته وكلاماً من عنده، فنراه عند ذكر

---

(١) سورة النحل / آية ١.
(٢) سورة الكهف /آية٩٩ .
(٣) العقود الجوهرة ٢١أ.
(٤) في كتاب الشيخ الخطيب: توضيح أصول قواعد الشفع ١١١: (وراوياه) وهو غلط نحويّ.
(٥) المصدر السابق.

الدانيّ يزيد هذا الكلام: (المتوفَّى سنة٤٤٤ رحمه الله في قوله: وقد جمعتُها في كلام مفهوم ليحفظ، وهو...) [1]. ومن المعلوم: أنّ هذا الكلام الأخير هو من كلام الدانيّ لا من كلام البقريّ، فيكون قد زادَ سنة الوفاة وقسماً من كلام الدانيّ في التيسير [2].

ج- يضيف عند ابتداء ذكر حكمٍ عنواناً، فنراه في بداية مذهب أبي عمرو يضيف: (مبحث المدّ)[3]، وبعده: (بحث الإمالة وصفتها) [4]، وهكذا سائر أجزاء الكتاب [5]، من غير تنبيه على ذلك.

٣- يلاحَظ أنّ الخطيب يقع في أخطاء نحويّة في العناوين التي يضيفها من عند نفسه، فيقول: (مذهب أبي عمرو بن العلاء وراوياه) [6]، وهكذا الحال في بقيّة القرّاء[7]. ومن المعلوم: أنّ الصواب أن يقول: (وراوييْه)، لأنّه معطوف على المجرور بالإضافة (أبي عمرو).

٤- يلاحَظ في كلام البقريّ- في إصدار الخطيب - عَشوائية وعدم ارتباط بين أجزاء الكلام، لشدّة تصرّفه فيه، فنجده يضيف أمثلة ليست موجودة في أصل المتن، من ذلك: ما أضافه في التنبيه الأخير في مذهب أبي عمرو، حيث ذكر قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ﴾[8] ، وهو في الأصول غير موجود، ثم إنّه عندما أضافه لم يأتِ بأداة التمثيل- كالكاف مثلاً- فجعل الكلام غير متّزن.

---

(١) توضيح أصول قواعد الشفع ١٢٣.

(٢) التيسير ٢٢-٢٣.

(٣) توضيح أصول قواعد الشفع ١١١.

(٤) المصدر السابق١١٢.

(٥) المصدر السابق١١٢، ١١٥ ومواضع أخرى.

(٦) المصدر السابق١١١.

(٧) المصدر السابق١١٥، ١١٦، ١٢٣، ١٢٨.

(٨) سورة النمل / آية ٤٠، وينظر المصدر السابق١١٥.

٥- لا يكتفي أحياناً بما يذكره البقريّ من الأمثلة، فنراه أحياناً يزيد أمثلة غير موجودة في جميع أصول المتن، بل في جميع أصول الشرح أيضاً، وربما زاد مثالاً لايوجد في القرآن الكريم، من ذلك: أنّ البقريّ ذكر: أنّ ورشاً لايرقق الراءات التي تكون في الأسماء الأعجميّة، ومثّل على ذلك بثلاثة أمثلة موجودة في القرآن الكريم، وهي: ﴿إِبْرَٰهِـۧمَ﴾[1] و﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾[2]، و ﴿عِمْرَٰنَ﴾[3]، فأضاف الخطيب إليها رابعاً وهو: (إسرافيل)[4]، ومن المعلوم عند كلّ أحد: أنّه لايوجد (إسرافيل) في كتاب الله تعالى.

٦- قد يذكر البقريّ- عند التمثيل- كلمة واحدة، كتمثيله على حرف اللين الذي يقع قبل الهمز المتطرّف بكلمة:﴿شَيْءٍ﴾[5]، فيأتي الخطيب ويذكر آيتين وكلاماً ليس موجوداً في جميع الأصول التي بين يديّ، فيقول: ﴿عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[6] للمجرور، وللمرفوع: ﴿إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾[7] .

٧- يذكر البقريّ أحياناً كلاماً، ثم يقول: هذا ظاهر كلام فلان، فنرى الخطيب يزيد على كلام البقريّ، ويأتي بذلك الكلام، ويدمجه مع كلام البقريّ من غير فصل أو تنبيه عليه. من ذلك: ما ذكره البقري في آخر كتابه في الخاتمة من حكم إمالة الكسائيّ، ثم ذكر: أنّ هذا هو ظاهر كلام الشاطبيّ[8]، فما كان من الخطيب إلا أن يأتي بأبيات الشاطبيّة ويدمجها مع كلام البقريّ من غير فصل[9]، ومن المعلوم: أنّ هذا الأمر يؤخذ عليه.

---

(١) سورة البقرة/ آية ١٢٤.

(٢) سورة البقرة/آية ٤٠ .

(٣) سورة آل عمران/ آية ٣٣ ، وينظر القواعد المقررة ٢٨٤.

(٤) توضيح أصول قواعد الشفع ١١٨.

(٥) القواعد المقررة ٣١٢.

(٦) سورة البقرة آية ٢٠.

(٧) سورة الحج/ آية ١، و توضيح الشفع١٢٦.

(٨) القواعد المقررة ٣٣٢.

(٩) توضيح أصول قواعد الشفع ١٢٩.

٨- يكتب الشيخ الخطيب أحياناً الأبيات الشعريّة التي يذكرها البقريّ بهيئة النثر، فالذي لايمتلك معرفة بموزون الكلام من غيره لايعلم بوجود أبيات شعرية في ذلك الكلام، وكأنّه يكتب مخطوطة، من ذلك: مانجده في أبيات البقريّ التي وضعها في حكم إبدال ورش للهمز[١]، فقد كتبها بهيئة النثر[٢].

هذه هي أهمّ المآخذ التي يمكن أن نذكرها في هذا الجانب، وأمّا الأخطاء الإملائية: فقد ضربنا عنها صفحاً خشية الإطالة.

(١) القواعد المقررة ٢٨٥ـ ٢٨٦ .

(٢) توضيح أصول قواعد الشفع ١١٩.

المبحث الثاني
الحاجة الماسَّة إلى تحقيقه

تبيّن لنا من خلال عرض أهميّة الكتاب: أنّ الكتاب مهمٌّ ومفيدٌ للغاية، لكونه قد جمع أحكام القراءات السبع وقواعدها وأصولها بإيجاز واختصار، من غير إخلال بالمادّة التي طرحها فيه[1].

ثم إنّ جمهور أهل الأداء من أصحاب القراءات يقومون بتدريسه للطلاب في أكثر البلاد الإسلاميّة، كالعراق ومصر والشام وغيرها، ابتداءً من البقريّ وطلابه، وانتهاءً بوقتنا الحاضر، وقد مَرَّ معنا من قبل: أنّ تلميذ البقريّ الشيخ أبا المواهب كان يدرّس الشيخ محمَّد بن عبد الرحمن الغزيّ كتاب: (البقريّة)[2].

ثم ينبغي أن يعْلَم: أنّ طلاب العلم إلى يومنا هذا يقومون بنسخ الكتاب بأيديهم، نظراً لعدم طبعه طبعةً وافية بالغرض، ومن ثمّ لعدم توفّر طبعة الشيخ الخطيب أيضاً في الأسواق.

ثم إنّ أغلب طلبة علم القراءات في العصر الحاضر لايطّلعون إلى ماورد من خلاف في علم القراءات، ويظنّ أكثرهم أنّ القواعد كلّها التي يذكرها البقريّ في كتابه هذا مقطوع بها من غير خلاف، وهذا أمرٌ مجانب للصواب، إذ أنّ أكثر القواعد التي ذكرها البقريّ هي من الأمور الخلافيّة، كما يَعْلم ذلك من اطّلع على مناقشة القواعد التي تقدّم ذكرها في الفصل الثالث[3].

لتلك الأسباب وغيرها: كانت الحاجة ماسّة إلى دِراسة هذا الكتاب وتحقيقه،

---

(١) ينظر ما تقدم ص٩٨.

(٢) ينظر ص ٩٨ ـ ٩٩ ، وسلك الدرر ٥٤/٤.

(٣) ينظر ما تقدم ص١١١ وما بعدها.

ليكون القارئ واقفاً على الصواب، حيث أنّنا نؤيّد مايذكره البقريّ من الصواب، وممّا عليه جمهور العلماء، ونعارضه إذا خرج عن ذلك.

نسأل الله- سبحانه وتعالى- أن نكون بعملنا هذا قد أغنينا مكتبة القراءات بكتابٍ حافل، كان في ظلمات الرفوف، لايعرفه كثير من أصحاب العلم سوى من درسه، وهو لإمام جليل، ولشيخ كبير.

ونسأل الله تعالى أن يجعل عملنا هذا خالصاً لوجهه الكريم، إنّه سميع قريب مجيب.

المبحث الثالث
نسخه المخطوطة

إنّ المراجع لفهارس المخطوطات ليجد نسخاً كثيرة لكتاب البقريّ- (القَواعد المقرّرة)- نظراً لاشتهار هذا الكتاب بين العلماء من جهة، ولأنّ طلبة علم القراءات يدْرسونه من جهة أخرى، ولذلك: فإنّه من الصعب جمع جميع نسخ هذا الكتاب، ولكنّنا سنذكر ماوقفنا عليه منها، ذاكرين أولا: النسخ التي عليها تاريخ الكتابة، وثانياً: النسخ التي ليس عليها تاريخ، وثالثاً: النسخ المعتمَدة في تحقيق النصّ:

أولاً: النسخ التي عليها تاريخ:

نذكر هنا النسخ التي وُجد عليها تاريخ الكتابة، سائرين في ترتيبها على حسب القدم:

١- نسخة بَلديّة الإسكندريّة في مصر، وقد جاءتْ ضمن مجموع يحمل رقم: (٢/٣٢١٠ ج)، وقد كتبتْ في سنة (١٠٧٤ هـ) [١].

٢- نسخة الخزانة التيموريّة في مصر، وهي تحمِل رقم: (٣٤٢)، ولم يُشَر إلى عدد أوراقها، وقد كتبتْ في سنة (١١٢١ هـ) [٢].

٣- نسخة المكتبة الأزهريّة في مصر، وقد جاءتْ ضمن مجموع يحمل رقم: (١١٥٩) حليم (٣٢٨٤٨)، عدد أوراقها: (١٧) ورقة، وتاريخ كتابتها: (١١٢٥هـ)[٣].

٤- نسخة جامعة براتسلافا في تشيكوسلوفاكيا، وهي تحمل رقم: (٣٨١)، عدد أوراقها: (١٢) ورقة، وتاريخ كتابتها: (١١٤١ هـ) [٤].

---

(١) فهرس بلدية الإسكندرية ١/٢٣، وأعلام الدراسات القرآنيّة ٢٩٣.

(٢) فهرس الخزانة التيمورية ١/٥١. (٣) فهرس المكتبة الأزهرية ١/١٠٤.

(٤) الفهرس الشامل/ علوم القرآن /القراءات ٢/٥٤٢.

٥- نسخة المكتبة الوطنيّة في باريس (بلوشية)، وهي تحمل رقم: (١/٦١٧٦)، عدد أوراقها: (١٥) ورقة، وقد كتبتْ في سنتَيْ (١١٥٥-١١٥٦ هـ) [١].

٦- نسخة دار الكتب الظاهريّة في سوريا، وقد جاءتْ ضمن مجموع يحمل رقم: (٥٨١٠)، عدد أوراقها: (١٢) ورقة، كتبتْ سنة (١١٥٩ هـ) [٢].

٧- نسخة الأكاديميّة الأوزبَكيّة في طشقند، وهي برقم: (٢٦٦٩/٥ (٤٠٨١))، عدد أوراقها:(١٠) أوراق، كتبتْ سنة (١١٨٠ هـ)[٣].

٨- نسخة الحرم المكيّ، وهي برقم (٢٨/٢٦)، عدد أوراقها: (٤٠) ورقة، وتاريخ كتابتها: (١١٨٣هـ)[٤].

٩- نسخة المكتبة الأزهريّة في مصر، وهي برقم: ((١١٥٨) حليم ٣٢٨٤٧)، عدد أوراقها: (١٠) أوراق، وتاريخ نسخها: سنة (١١٩٤ هـ)[٥].

١٠- نسخة خدابخش بتنة، وهي برقم: (١٥٩) تجويد، عدد أوراقها: (١٨) ورقة، وتاريخ نسخها: سنة (١٢٠٠ هـ تقريباً)[٦].

١١- نسخة جامعة وكليّات كمبردج، وهي ضمن مجموع يحمل رقم:(٢١/٢/(٩)) عدد أوراقها: (١١) ورقة، كتبتْ في سنة (١٢١١ هـ)[٧].

١٢- نسخة الجمعيّة الأسيويّة في كلكتة، تحمل رقم: ((١٤٣)- ٧٧١) عدد

---

(١) المصدر السابق.

(٢) فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية/ علوم القرآن١٢١.

(٣) الفهرس الشامل/ علوم القرآن /القراءات ٥٤٣/٢.

(٤) المصدر السابق ٥٤٣/٢.

(٥) فهرس المكتبة الأزهرية ١٠٤/١.

(٦) الفهرس الشامل/ علوم القرآن /القراءات ٥٤٣/٢.

(٧) المصدر السابق ٥٤٤/٢، Brockelmann: s: 2: 454 .

أوراقها: (١٤) ورقة، كتبتْ في سنة (١٢٣٧ هـ)[1].

١٣- نسخة جامعة القاهرة، تحمل رقم: (١٣٦٦)، عدد أوراقها: (١٧) ورقة، وقد كتبت سنة (١٢٦٠هـ)[2].

١٤- نسخة المكتبة الظَّاهريّة في سوريا، تحمل رقم (٦٥٤٠)، عدد أوراقها: (٢٤) ورقة، وقد نسختْ سنة: (١٢٦٨ هـ)[3].

١٥- نسخة أخرى في المكتبة الظَّاهريّة في سوريا، تحمل رقم: (٥٩٩٠)، عدد أوراقها: (٤٤) ورقة، وقد كتبتْ سنة (١٣٠٠ هـ)[4].

١٦- نسخة دار صدّام للمخطوطات في بغداد، تحمل رقم: (٢٦،٢٩)، عدد أوراقها: (٣٠) ورقة، وقد كتبتْ في سنة: (١٣٣٣ هـ)[5].

ثانياً: النسخ التي ليس عليها تاريخ:

١- نسخة جامعة الرياض، تحمل رقم (٥/٢٤٨٨)، عدد أوراقها: (٧) أوراق، وقد كتبتْ في القرن الثاني عشر الهجري[6].

٢- نسخة المكتبة الظاهريّة في سوريا، تحمل رقم (٤٨١٤)، عدد أوراقها: (١٠) أوراق، ولم يشَر إلى تاريخ نسخها[7]، وقد ذُكر في الفهرس الشامل: أنّها كتبتْ في القرن الثاني عشر الهجريّ[8].

٣- نسخة أخرى في المكتبة الظاهريّة في سوريا، تحمل رقم: (٥٥٢٩)، عدد

---

(١) الفهرس الشامل / علوم القرآن /القراءات ٢/٥٤٤.

(٢) المصدر السابق. (٣) فهرس مخطوطات المكتبة الظاهرية ١٢٢.

(٤) المصدر السابق١٢٢.

(٥) فهرس المخطوطات الخاصّة بعلم التجويد والقراءات في دار صدّام (لم يطبع).

(٦) فهرس مخطوطات جامعة الرياض / القرآن الكريم وعلومه٨٣-٨٤.

(٧) فهرس مخطوطات الظاهريّة / علوم القرآن١٢٠. (٨) الفهرس الشامل / القراءات ٢/٥٤٤.

أوراقها: (١٢) ورقة، ولم يشَر إلى تاريخ نسخها [١]، وقد ذُكر في الفهرس الشامل: أنها كتبتْ في القرن الثاني عشر الهجريّ [٢].

٤- نسخة أخرى في المكتبة الظاهريّة في سوريا، تحمل رقم: (١٠٢٤٠)، عدد أوراقها: (٩) أوراق، ولم يشَر إلى تاريخ نسخها[٣]، و ذُكر في الفهرس الشامل: أنّها ترقى إلى القرن الثالث عشر الهجريّ [٤].

٥- نسخة المكتبة المركزية لجامعة البصرة، وهي تحمل رقم: (٣)، عدد أوراقها: (١٦) ورقة، وهي ترقى إلى القرن الثالث عشر الهجريّ [٥].

٦- نسخة في المكتبة الظاهريّة في سوريا، تحمل رقم (٤٢١٨)، عدد أوراقها: (١٢) ورقة، ولم يشَر إلى تاريخ نسخها [٦]، وذكر بعضهم: أنّها ترقى إلى القرن الرابع عشر الهجريّ [٧].

٧- نسخة المكتبة الأزهرية، تحمل رقم: ((١١٦٠) حليم ٣٢٨٤٩)، عدد أوراقها: (١٣) ورقة، ولم يشَر إلى تاريخ نسخها [٨].

٨- نسخة دار الكتب في القاهرة، وهي ضمن مجموع يحمل رقم: (٤٣٧)، ولم يذكر عدد أوراقها، ولا تاريخ نسخها [٩].

٩- نسخة المكتبة العبدليّة في تونس، وهي ضمن مجموع يحمل رقم: (٤٢٢/٣)، عدد أوراقها: (٨) أوراق، ولم يذكر تاريخ نسخها [١٠].

---

(١) فهرس مخطوطات الظاهريّة/علوم القرآن١٢٠. (٢) الفهرس الشامل / القراءات ٢/٥٤٤.

(٣) فهرس مخطوطات الظاهريّة/علوم القرآن١٢١. (٤) الفهرس الشامل / القراءات ٢/٥٤٥.

(٥) فهرس مخطوطات جامعة البصرة٩. (٦) فهرس مخطوطات الظاهريّة/علوم القرآن١٢١.

(٧) الفهرس الشامل / علوم القرآن/ القراءات ٢/٥٤٥.

(٨) فهرس المكتبة الأزهرية ١/١٠٤. (٩) فهرس دار الكتب ٢/١٥٥.

(١٠) الفهرس الشامل / القراءات ٢/٥٤٦.

١٠- نسخة المكتبة العموميّة في إستانبول، وهي برقم: (١٦٣)، ولم يذكر عدد أوراقها، ولا تاريخ نسخها [١].

١١- نسخة خزانة قاسم محمّد الرجب ببغداد، وهي ضمن مجموع برقم: (٧)، ولم يذكر عدد أوراقها، ولاتاريخ نسخها [٢].

ثالثاً: النّسخ المعتمدة في تحقيق النصّ وأوْصافها:

لقد توفّر لديّ ستّ نسخ، فقمتُ بالإعتماد عليها مستغنياً عن بقيّة النسخ التي شقّ عليّ تحصيلها، ثم إنّني جعلتُ النسخة (أ) هي الأصل نظراً لقدمها، ولكونها نقلتْ عن نسخة الشيخ سلطان الجبوريّ- المتوفي سنة ١١٣٨ هـ-، وهي مع ذلك: لاتخلو من سقط وتحريف يسيرين، ولكّنها أفضل النسخ، وإليك ذكر النسخ المعتمَدة في تحقيق النصّ وأوصافها:

١- النسخة الأصل، ورمزها (أ):

وهي نسخة في مكتبة الأوقاف العامّة في الموصل، وهي تقع ضمن مجموع يحمل رقم: (٢٦/٢٠) زيواني.

وقد كتب على الورقة الأولى من المجموع: اسم الكتاب الأول فيه، وهو: كتاب (قُرَّة العَين) لابن القاصح، ووهِم الأستاذ سالم عبد الرزّاق، فذكر: أنّها بخطّ الشيخ سلطان الجبوريّ [٣]، بينما هي منقولة عن نسخةٍ بخطّ الجبوريّ، والفرق بين الأمرين كبير.

وقد كتب على الورقة الأولى منها: (هذا رسالة بقَريّة)، وهي عبارة ليستْ

---

(١) الفهرس الشامل/القراءات ٢/٥٤٦ .

(٢) فهرس المخطوطات العربية في خزانة قاسم محمّد الرجب ببغداد ١/٢١.

(٣) فهرس مخطوطات مكتبة الأوقاف في الموصل ٧/١١٧.

مستقيمة، وكتب عليها أيضاً: (بسم اللّه الرّحمن الرّحيم).

وانتهت النسخة بما يأتي: (والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب، والحمد لله وحدَه، والصّلاة والسلام على مَنْ لا نبيٌّ بعدَه، وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمدُ لله ربّ العالمين م م م)[1].

حالة هذه النّسخة:

كتبت هذه النسخة بخطّ النسخ، وهي جيّدة، ولا تخلو من سقط، ولكنّه قليل بالنسبة لغيرها، وقد كتبت في سنة (١١١٩ هـ)، وهي نسخة كاملة، تقع في (٢٠) صفحة، قياسها: ٢٢×١٦سم، في كل صفحة: ثلاثة وعشرون سطراً، في كلّ سطر مايقارب أربع عشرة كلمة، وقد خلتْ من ذكر اسم الناسخ.

قيمة هذه النّسخة:

هذه النسخة أهمّ النسخ المعتمَدة في التحقيق، إذ أنّها منقولة عن نسخة كتبها الشيخ سلطان الجبوريّ، وكذلك عليها بعض التعليقات، والتصحيحات لما ورد من تحريف فيها.

٢- النسخة الثانية، ورمزها (ب):

وهي في مكتبة الأوقاف العامّة في الموصل أيضاً، وهي تقع ضمن مجموع يحمل رقم: (٢٥/٢٠) من كتب القراءات في المكتبة نفسها[2].

وقد كتب على الورقة الأولى من المجموع: (وقفيّة على جامع الشيخ الزيوانيّ)، وفي أول المجموع: كتاب التبصرة الصغرى للشيخ إبراهيم الموصليّ.

وتبدأ النسخة بالبسملة، وتنتهي بما يأتي: (تمّت القواعد المقرّرة والفوائد المحرّرة،

---

(١) ينظر ص ٣٣٣ ـ ٣٣٤ .

(٢) فهرس مخطوطات مكتبة الأوقاف العامّة في الموصل ١١٥/٧ ومابعدها.

والحمد لله ربّ العالمين) [1].

حالة هذه النسخة:

كتبتْ هذه النسخة بخطّ نسخيّ واضح، وهي جيّدة ولاتخلو من سقط، وقد كتبتْ سنة (١١٣٥هـ)، وهي نسخة كاملة، تقع في (٣٢) صفحة، قياسها: ٢٠×١٤سم، في كل صفحة خمسة عشر سطراً، في كل سطر ما يقارب عشر كلمات، ولم يذكر عليها اسم الناسخ.

وقد ذكر الأستاذ سالم عبد الرزاق: أنّها تبتدئ بجملة: (الحمدُ لله المانّ بحرز الأمان) [2]، وهذا أمرٌ مجانب للصواب، إذ أنّ هذه بداية شرح الشيخ الجبوريّ لا بداية المتن.

٣- النسخة الثالثة، ورمزها (ج):

وهي في مكتبة الأوقاف العامّة في بغداد، وهي ضمن مجموع يشتمل على عدّة كتب في علم القراءات، يحمل المجموع رقم: (٦٥٠٣/٧) مجاميع [3].

تبدأ النسخة بجملة: (بسم الله الرحمن الرحيم، وبه نستعين)، وتنتهي بما يأتي: (والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب، والحمد لله وحدَه، والصلاة والسلام على مَنْ لا نبيَّ بعده، وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمد لله ربّ العالمين، تمّتْ تمّتْ ليلة الأربعاء ١٦ من محرّم الحرام سنة (١١٨٥) على يد الفقير إبراهيم بن محمّد بن إبراهيم، غفر الله لهم، آمين)[4].

حالة هذه النسخة:

كتبتْ هذه النسخة بخطّ النسخ، وخطها جيّد، ولكنّه دقيق، ويوجد فيها سقط

---

(١) ينظر ص ٣٣٤ .

(٢) فهرس مخطوطات مكتبة الأوقاف العامّة في الموصل ١١٥/٧ ومابعدها.

(٣) فهرس مخطوطات مكتبة الأوقاف العامّة في بغداد ٢٩/١. (٤) ينظر ص ٣٣٤ .

قليل، وهي نسخة كاملة، تقع في (٢٠) صفحة، قياسها: ١٨×١٠سم، في كلّ صفحة: سبعة عشر سطراً، في كلّ سطر مايقارب اثنتي عشرة كلمة، وقد كتبها: إبراهيم بن محمّد بن إبراهيم البرزنجيّ في سنة (١١٨٥ هـ) [1].

٤- النسخة الرابعة ورمزها (د) :

وهي في مكتبة الأوقاف العامّة في الموصل، وتقع ضمن مجموع يحمل رقم: (٢٢/١) حجيّات[2].

يبدأ المجموع بالمقدّمة الجزريّة للإمام ابن الجزري، وينتهي بكتاب: (مفتاح الكنوز وإيضاح الرموز) للقباقبيّ.

تبدأ النسخة بعبارة: (كتاب المسمّى بالبقريّة)، وتنتهي بما يأتي: (كملت البقريّة بعون الله ربّ البريّة) [3].

حالة هذه النسخة:

كتبتْ هذه النسخة بخطّ التعليق، وخطّها جيّد وواضح، وهي لاتخلو من سقط، مع أنّها كاملة، تقع في (٢١) صفحة، قياسها ١٨×١٤سم، في كل صفحة: تسعة عشر سطراً، في كل سطر: مايقارب أربع عشرة كلمة، وقد كتبتْ في حدود سنة (١١٩٠ هـ)، وليس عليها اسم الناسخ.

٥- النسخة الخامسة، ورمزها (هـ):

وهي في مكتبة الأوقاف العامّة في الموصل، وتقع ضمن مخطوطات الشيخ عبد الله الحسّو برقم: (١٢) من تسلسل كتبه [4].

---

(١) فهرس مخطوطات مكتبة الأوقاف العامة في بغداد ١/٢٩.

(٢) فهرس مخطوطات مكتبة الأوقاف في الموصل ٣/٩٣. (٣) ينظر ص ٣٣٤.

(٤) فهرس مخطوطات مكتبة الأوقاف في الموصل ٦/٢٩٩.

تبدأ النسخة بالبسملة، ويوجد بقرب البسملة كلمة: (البقريّة)، وقد أصيبت الورقة الأخيرة منها بالتمزّق، فسقط السطران الأخيران منها [1].

حالة هذه النسخة:

كتبتْ هذه النسخة بخط رديء وكبير، لذلك أخذتْ أوراقاً كثيرة، حتى بلغ عدد صفحاتها: (٥٠) صفحة، وقياسها: ٢٢×١٦سم، في كل صفحة ثلاثة عشر إلى خمسة عشر سطراً، في كل سطر: ستّ كلمات تقريباً، وقد كتبتْ في سنة(١٢٠٥ هـ)، ولم يذكر عليها اسم الناسخ.

٦- النسخة السّادسَة، ورمزها (و):

وهي نسخة في مكتبة الوالد الشيخ إبراهيم بن فاضل المشهدانيّ- حفظه الله تعالى- ، وهي برقم: (٢) من تسلسل كتبه.

تبدأ النّسخة بجملة: (هذا متن البقريّة في قراءة السبعة)، ثم تليها: البسملة، وتنتهي بذكر فائدة في بعض أحكام قراءة حمزة [2]، وهذه الفائدة ليستْ موجودة في بقيّة نسخ المتن، بل ليستْ موجودة في نسخ الشرح أيضاً، ولذلك: فإنّي أرى أنّها إدراج من النّاسخ.

حالة هذه النسخة:

كتبتْ هذه النسخة بخطّ مقارب لخطّ الرقعة، وخطّها جميل وواضح، تقع في (٣٣) صفحة، قياسها: ٢٢×١٦سم، في كلّ صفحة: خمسة عشر سطراً، في كلّ سطر: عشر كلمات تقريباً، كتبها: محمّد رؤوف بن حمدي الموصليّ، بتاريخ: (٣١/ تشرين الأول/ ١٩٢٨م)، أي: مايوافق شهر ربيع الأول من سنة (١٣٤٨ هـ).

---

(١) ينظر ص ٣٣٤ .

(٢) ينظر ص ٣٣٤ .

المبحث الرابع
منهج التحقيق

انتهجتُ في تحقيق كتاب الإمام البقريّ: (القواعد المقرّرة والفوائد المحرّرة) الأمور الآتية:

١- تحقيق اسم المؤلّف واسم الكتاب، ونسبة الكتاب إلى المؤلّف.

٢- تحرير النّصّ وفق القواعد الإملائيّة المعروفة اليوم، باستثناء حروف القرآن الكريم، فقد حرّرتها برسم المصحف.

٣- ضبط النّصّ والصبر على المشتبه منه، حتى يَتَّضحَ تماماً، معتمِداً في هذا الأمر على كثير من المراجع الأصليّة.

٤- مقابلة النسخ الستّ، وتبيّن لي من خلال المقابلة: أنّ كلّ النسخ لاتخلو من سقط، فأشرتُ بالهامش إلى كلّ خلاف ورد بينها، علماً أنّ أقلّ النسخ سقطاً هي نسخة الأصل (أ).

٥- إذا كان في بعض النسخ زيادة: فإن كانتْ من غير الشرح، وهي مفيدة أثبتُّها، وإن كانتْ من الشرح لم أثبتها، وأشرتُ إليها بالهامش، وأكثر النسخ في ذلك: نسختا: (هـ) و(و).

٦- الإشارة إلى مواضع الطمس، وهي قليلة في النسخ الستّ المعتمَدة، وتثبيت ذلك بهامش النصّ المحقّق.

٧- تخريج الآيات الواردة في النّصّ، وذكر اسم السورة ورقم الآية بالهامش، فإن جاءت الآية في أكثر من موضع أحلتُ إلى الموضع الأول، وذلك: لأنّ كتب القراءات تتحدّث في الموضع الأول عن كلّ مايدور في الآية من أحكام، فإذا

تكرَّرتْ أحَالت تلك الكتب على الموضع الأوّل.

وكذلك فعلتُ في القسم الأوّل ـ القسم الدراسيّ ـ فخرَّجتُ الآيات الواردة في النصّ بذكر اسم السورة ورقم الآية بالهامش.

ثم إنّ المؤلِّف إذا قال عقب ذكره للآية: (حيثُ وقعت)، أو نحو ذلك: ذكرتُ عدد المرّات والموضع الأوّل لها في الهامش مبيّناً المصدر في ذلك كلّه.

٨- تمييز الحروف القرآنية بوضعها بين أقواس مزهَّرة خاصّة بها.

٩- تخريج الأقوال الواردة في النَّصّ، فإذا ذكر البقريّ: أنّ لابن الجزريّ قولاً معيّناً- مثلاً-، ذكرتُ اسم الكتاب والجزء والصفحة بالهامش .

١٠- ترقيم ما يقسّمه البقريّ على أقسام، وإعطاء رقم لكلّ قسم، ليكون أوضح للقارئ عند القراءة.

١١- تثبيت الصواب في النَّصّ، فإن كان في القرآن: ثَبّتُّ ماهو صحيح، وإن كان مخالفاً لجميع النسخ، وإن كان في غير القرآن: ثبّتُّ مايقتضيه السياق، مراعياً في ذلك علوم اللغة كالنّحو والبلاغة مع الإشارة إلى الخطأ في الهامش.

١٢- أمّا الأعلام الذين ورد ذكرهم في صلْب الكتاب: فقد ذكرتُ لهم تراجم موجزة في القسم الدراسيّ [1]، تخفيفاً عن كاهل الهامش.

١٣- التعليق على ما يستوجِب التعليق من المسائل الخاصّة بالفرش، وأمّا الأصول: فإنّي قد ناقشتها في الفصل الثالث[2]، ولذلك: سأكتفي بالإشارة إلى مواضعها بالهامش حينما يذكرها البقريّ.

١٤- الإشارة إلى مواضع انتهاء صفحات النسخة الأصل (أ)، بذكر رقمها في صلب الكتاب .

---

(١) ينظر ص ٣٢ وما بعدها. (٢) ينظر ص ١١١ وما بعدها.

١٥- عمل فهارس علميّة مناسبة للكتاب، وهي:

١- فهرس الآيات القرآنية.

٢- فهرس الأحاديث والآثار.

٣- فهرس الأعلام.

٤ـ فهرس الأبيات الشعريّة .

٥- فهرس المصادر والمراجع.

٦- فهرس الموضوعات.

وإليك الآن نماذج للمخطوطات المعتمَدة في التحقيق:

بسم الله الرحمن الرحيم

يقول المعترف بذنوبه الراجي من ربه ستر عيوبه محمد بن قاسم ابن اسمعيل البقري
بلدا الشافعي مذهبا الازهري وطنا مستعينا بالله متوكلا عليه الحمد لله على
افضاله واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة ارجو بها النجاة من
عذابه ونكاله واشهد ان محمدا عبده ورسوله الموفق في اقواله وافعاله صلى الله
عليه وعلى اله وصحبه اجمعين القائلين بمقاله وبعد فقد سالني بعض الاخوان
ان اجمع رسالة تشتمل على ما يتعلق بمذهب كل واحد من القراء السبعة سالكا طريق
الاختصار فاجبته الى سؤاله طالبا للثواب سائلا من الله ان يجعلها خالصة
لوجهه الكريم وسميتها بالقواعد المقررة والفوائد المحررة وقد جمعت فيها ما استفدته
من دروس شيخي وقدوتي العالم العلامة الحبر الفهامة الواثق بربه الغني الشيخ
عبد الرحمن اليمني جعله الله من الامنين في الدين والدنيا والاخرة بجاه محمد سيدنا
الامين واله الطيبين الطاهرين امين انه فعال لما يريد وبيده الخير واليه المصير وهو
على كل شيء قدير وبدات من هولاء السبعة بابي عمرو موافقة لما يفعله شيخنا رحمه الله
تعالى تبعا للاشياخ والسر في ذلك شهرة قراءته بين الناس واستعين في ذلك

صورة الصفحة الأولى من النسخة (أ)

هذا ظاهر كلام الشاطبي في اول كلامه ثم اخذ من كلامه اولا واخرا ان
الامالة في هذا الباب على ثلاثة اقسام القسم الاول الامالة قولا واحدا و
ذلك مجموع في قولك بجيت ربيب لذود شمس الثاني الامالة على قوة والفتح
على ضعف وذلك في حروف اكهر اذا كان قبلها كسرة او ياء الثالث الفتح على قوة و
الامالة على ضعف وذلك في الاحرف العشرة وفيما انفتح او انضم قبل حروف الهوا
والله تعالى اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب
والحمد لله وحده والصلاة والسلام على
من لا نبي بعده وعلى اله وصحبه
اجمعين والحمد لله رب
العالمين
تم

صورة الصفحة الأخيرة من النسخة (أ)

بسم الله الرحمن الرحيم

يقول المعترف بذنوبه الراجي من ربه ستر عيوبه محمد بن
قاسم بن اسمعيل البقري بلدا الشافعي مذهبا الازهري وطنا
مستعينا بالله متوكلا عليه الحمد لله علي افضاله واشهد
ان لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة ارجو بها النجاة
من عذابه ونكاله واشهد ان محمدا عبده ورسوله الموفق
في افعاله واقواله صلي الله عليه وسلم وعلي اله واصحابه القائلين
بمقاله اما بعد فقد سألني بعض الاخوان ان اجمع رسالة
تشتمل علي ما يتعلق بمذهب كل واحد من القراء بانفراده سالكا
طريق الاختصار فاجبته الي سؤاله طالبا للثواب سائلا من
الله ان يجعلها خالصة لوجهه الكريم وسميتها بالقواعد
المقررة والفوائد المحررة وقد جمعت ما استفدته من
دروس شيخي وقدوتي الي الله تعالى العالم العلامة الحبر
الفهامة الواثق بربه الغني الشيخ عبد الرحمن اليمني بن شحاذة
جعله الله من الآمنين في الدين والدنيا والاخرة بجاه

صورة الصفحة الأولى من النسخة (ب)

لتميلها وعند الامالة الكبري في الراءات الواقعة في فواتح السور
وامال الهاء والياء من اول مريم [illegible] والياء من طه وكذا
الحاء في طسم الشعراء والقصص واول النمل والياء من يس
والحاء من اول الحواميم السبعة ثم امال الكسائي هاء
التانيث وما قبلها في الوقف الا عشرة احرف وهي الحاء والقاف
والضاد والعين والغين والالف والطاء والصاد والخاء
والظاء هذا حاصل كلام الشاطبي في كلامه ثم اعلم
اولا واخرا ان الامالة في هذا الباب ثلاثة اقسام القسم الاول
الامالة قولا واحدا وذلك مجموع في قولك فجثت زينب لذود
شمس القسم الثاني الامالة علي وجه والفتح ضعيف وذلك في
حروف اكهر اذا كان قبلها كسرة او ياء ساكنة القسم الثالث الفتح
الفتح علي قول والامالة علي ضعف وذلك في الاحرف العشرة
وفيما انفتح او انضم من حروف اكهر وتفتح بعد الالف قولا
واحدا والله تعالي اعلم وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة
الا بالله العلي العظيم تمت القواعد المقررة والفوائد المحررة
والحمد لله رب
العالمين

صورة الصفحة الأخيرة من النسخة (ب)

صورة الصفحة الأولى من النسخة (ج)

صورة الصفحة الأخيرة من النسخة (ج)

بسم الله الرحمن الرحيم

يقول المعترف بذنوبه الراجي من ربه ستر عيوبه محمد بن قاسم بن اسماعيل البقري بلداً
الشافعي مذهباً الازهري وطناً مستعيناً بالله متوكلاً عليه الحمد لله على افضاله واشهد
ان لا اله الا الله واشهد ان محمداً عبده ورسوله الموفق في اقواله وافعاله صلى الله عليه
وعلى آله وصحبه القائلين بمقاله وبعد فقد سألني بعض الاصدقاء ان اجمع رسالة
مشتملة على ما يتعلق بمذهب كل واحد من القراء بانفراده سالكاً طريق الاختصار
فاجبته الى سؤاله طالباً للثواب سائلاً من الله ان يجعلها خالصة لوجهه الكريم
وسميتها بالقواعد المقرره والفوائد المحرره وقد جمعت ما استفدته من دروس
شيخي وقدوتي العالم العلامة الحبر الفهامة الواثق بربه الغني عبد الرحمن اليمني جعله الله
من الآمنين في الدين والدنيا والآخرة بجاه سيدنا محمد الامين وآله الطيبين الطاهرين
آمين انه تعالى قادر مجيب [illegible] وهو على كل شيء قدير وبدأت [illegible]
السبعة بابي عمرو موافقة لما يفعله شيخنا رحمه الله تبعاً للشاطبي والسر في ذلك شهرة
قراءته بين الناس واستعين في ذلك بالله القريب المجيب وما توفيقي الا بالله عليه
توكلت واليه انيب اعلم ان ابا عمرو اخذ عنه راويان بواسطة يحيى اليزيدي احدهما
الدوري والثاني السوسي فالدوري مقدم عليه في التلاوة ويلزم منه ان السوسي
يكون مؤخراً وعكس صاحب التيسير فقدم السوسي على الدوري وانما قدم الشاطبي
الدوري لكونه كان متقناً قراءة ابي عمرو [illegible] السبعة ولذا اشتهرت بروايته
[illegible] الكسائي بل يقال انه جمع كتاباً للقراء السبع والدوري رضي الله عنه في
المد المنفصل وجهان القصر والمد والقصر مقدم والمد مؤخر والسوسي له القصر فقط [illegible]
[illegible]

صورة الصفحة الأولى من النسخة (د)

في الفصل [illegible] امال الكسائي [illegible] السورة [illegible] والراء
والهمزة من [illegible]
[illegible]
مريم والطاء والهاء في اول طه وكذا الطاء في طس الشعراء والنمل
والقصص والياء من يس والحاء من اول الحواميم السبعة خاتمة
امال الكسائي هاء التأنيث وما قبلها في الوقف الا في عشرة احرف
وهي الخاء والصاد والضاد والطاء والظاء والحاء والعين والغين
والقاف والالف هذا ظاهر كلام الشاطبي رح في اول كلام ثم اخذ من
كلامه اولاً واخراً ان الامالة في هذا الباب على ثلاثة اقسام القسم الاول
الامالة قولاً واحداً وذلك مجموع في قولك فجثت زينب لذود شمس
الثاني الامالة على قوة والفتح على ضعف وذلك في الاحرف العشرة
وفي الفتح او الضم قبل حروف الهواء ه والله تعالى اعلم بالصواب
واليه المرجع والمآب والحمد لله رب العالمين
وصلى الله على سيدنا محمد وآله
وصحبه اجمعين

صورة الصفحة الأخيرة من النسخة (د)

صورة الصفحة الأولى من النسخة (هـ)

صورة الصفحة الأخيرة من النسخة (هـ)

هذا متن البقرية في قراءة السبعة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على افضاله واشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك
له شهادة ارجو بها النجاة من عذابه ونكاله واشهد أن محمداً
عبده ورسوله الموفي في اقواله وأفعاله صلى الله عليه وسلم
وعلى آله وصحبه القائمين بمقاله وبعد فيقول المعترف بذنوبه
الراجي من ربه ستر عيوبه محمد بن قاسم ابن اسمعيل البقري
الشافعي مذهبا الأزهري وطنا مستعينا بالله متوكلا
عليه فقد سألني بعض الإخوان أن أجمع رسالة تشتمل على ما
يتعلق بمذهب كل واحد من القراء السبعة سالكا طريق
الاختصار فأجبته إلى سؤاله طالبا للثواب سائلا من
الله أن يجعلها خالصة لوجهه الكريم وسميتها بالعقود
المقررة والفوائد المحررة وقد جمعت فيها ما استفدته من
دروس شيخي وقدوتي العالم العلامة والحبر الفهامة الشيخ
عبد الرحمن اليمني جعله الله من الآمنين في الدين والدنيا و
الآخرة بجاه سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم الأمين وآله
الطيبين الطاهرين انه فعال لما يريد بيده الخير واليه المصير

صورة الصفحة الأولى من النسخة (و)

٣٢

عشر بعد لا ثم أخذ من كلام أولا وآخر قبله ويحمل حرف خفاظ
عن خطأ والكسر بعد الراء وبينه مبلغ قبلها لغيره ولكنه وجهه منه
وبعضهم سوى الف عند الكسائي ميز ان الامالة على ثلاثة أقسام
في هذا الباب القسم الأول الامالة قولا واحدا وذلك مجموع في قولك
تجنبه زينب لذود شمس الثاني الامالة على قوة والفتح على ضعف
وذلك لحروف أكهر إذا كان قبلها كسرة أو ياء ساكنة الثالث الفتح
على قوة والامالة على ضعف وذلك في الأحرف العشرة وفيما انفتح
أو انضم من حروف أكهر وفتح بعد الألف قولا واحدا والله سبحانه
وتعالى أعلم وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة إلا بالله
العلي العظيم وصلى الله على سيدنا محمد روح الوجود ومعدن الكرم
والجود ونبينا محمد الذي اصطفاه الرؤوف الرحيم الودود وعلى آله
وصحبه وسلم.
فائدة تذييل إذا وقفت على شيء وشيئا سقط السكت وإذا
وقفت على نحو قد أفلح فلخلف ثلاثة أوجه النقل والسكت وتركه
بلا سكت وإذا وقفت على نحو الأرض فلخلف وجهان النقل والسكت

صورة الصفحة الأخيرة من النسخة (و)



القسم الثاني: القسم التحقيقيّ:

نصُّ الكتاب المحقَّق

بسم الله الرحمن الرحيم [1]

يقول المعترفُ بذنوبه، الرّاجي من ربّه ستر عيوبه، **محمّد بن قاسم بن إسماعيل البقريّ بلداً** [2]، **الشافعيّ مذهباً، الأزهريّ وطناً**[3]، مستعيناً بالله ومتوكّلاً عليه[4]:

الحمد لله على إفضاله[5]، وأشهدُ أنْ لا إله [6] إلا الله وحدَه لاشريك له، شهادةً أرجو بها النَّجَاة من عذابه ونكاله[7]، وأشهدُ أنَّ محمداً عبدِه ورسوله، المُوفَّق [8] في أقواله وأفعاله [9] ﷺ، وعلى آله وصحبه أجمعين [10] القائلين بمقاله [11].

وَبعْد [12]:

فقدْ سألني بعض الإخوان [13] أنْ أجمعَ رسالة تشتمل [14] على ما يتعلّق بمذهب كلّ واحدٍ من القرّاء السبعة [15] سالكاً طريق الإختصار، فأجبتُهُ إلى سؤاله[16]، طالباً

---

(١) في الأصل أ: زيادة بين طرفي البسملة: (هذا رسالة بقريّة)، وهي عبارة ليستْ مستقيمة، وفي جـ زيادة، : (وبه نستعين)، وفي د كتب فوق البسملة: (كتاب المسمَّى بالبقريّة)، وفي و كتب فوق البسملة: (هذا متن البقريّة في قراءة السبعة).

(٢) سقط (بلداً) من: و .

(٣) في جـ: (والشافعيّ مذهباً، والأزهريّ وطناً).

(٤) في هـ: (بالله تعالى ومتوكلاً عليه).

(٥) أي: إحسانه. ينظر العقود الجوهرة٢١ب.

(٦) حرفت في و: إلى (الله).

(٧) سقط من د: (وحده لاشريك له.....).

(٨) في هـ زيلدة : (إلى طاعته).

(٩) في ب: (في أفعاله وأقواله).

(١٠) سقط (أجمعين) من ب ج د هـ.

(١١) قُدّمَتْ هذه الفقرة على التي قبلها في: و، وهذا أمرٌ مخالف لسائر نسخ المتن والشرح.

(١٢) في ب: (أمّا بعد)، وفي و: (وبعده).

(١٣)في د: (الأصدقاء)، وكتب فوقها: (الإخوان ..بدله).

(١٤) في د: (مشتملة).

(١٥) في ب د: (القرّاء بانفراده)، وفي هـ : (القرّاء السبعة بانفراده).

(١٦) سقط من جـ: (إلى سؤاله).

للثواب، سائلاً منَ اللهِ أن يجعلها[1] خالصةً لوجهه الكريم، وسمّيتُها بـ:**(القواعد المقرَّرة[2] والفَوائد المحرَّرة).**

وقد جمعتُ فيها ما استفدتُّه[3] من دروس شيخي وقدوتي [4] العالِم[5] العلّامة، الحَبر [6] الفهَّامة، الواثق بربّه الغنيّ [7]، **الشيخ[8] عبد الرحمن اليمنيّ[9]**، جعله الله من الآمنين في الدّين والدنيا والآخرة، بجاه محمّد سيّدنا [10] ﷺ الأمين، وآله الطيّبين الطاهرين، آمين[11]، إنّه فعَّالٌ لما يريد، وبيده [12] الخير، وإليه المصير، وهو على كل شيء قدير.

وبدأتُ من هؤلاء السبعة بأبي عمرو[13]، موافقــةً لما يفعــله شـيخنا رحمه الله تعالى تبعاً لأشياخه[14]، والسّرُّ في ذلك: شهرة قراءته بين الناس[15]، وأستعين في ذلك بالله تعالى القريب المجيب، وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلتُ وإليه أنيب.

---

(١) في هـ: (وطالباً للثواب...)، وقد سقط من جـ: (سائلاً من الله أن يجعلها).

(٢) حرّفت في و إلى: (العقود المقرّرة).

(٣) حرّفت في أ إلى:(استندته)، وفي ب د : (وقد جمعتُ ما استفدته).

(٤) في: ب زيادة: (وقدوتي إلى الله تعالى).

(٥) في: هـ زيادة: (العامل).

(٦) في و: (والحَبر)، وفي جـ زيادة: (والحَبر المدقّق).

(٧) سقط من: و: (الواثق بربّه الغنى).

(٨) سقط: (الشيخ) من د.

(٩) أي: الشيخ عبد الرحمن بن شحاذة اليمني ـ المتوفى سنة ١٠٥٠ هـ ـ، سبقت ترجمته في الدراسة ٦٠.

(١٠) في ب جـ د و : (سيّدنا محمّد) ، ولا يخفى: أنّ توسّل المؤلّف هذا مختلَف فيه، إذ قد نصّ جمع من العلماء على النهي عنه وكراهته كأبي حنيفة وأبي يوسف، ويكفي في ردّه: أنّه لم ينْقُل عن النبيّ ﷺ، ولا عن الصحابة رضي الله عنهم ولا عن التابعين رحمهم الله.
ينظر الدرّ المختار (مع حاشية ردّ المحتار) ٦/٣٩٧، ومجموع الفتاوى ١/٣٤٧ ، ٢٧/٨٣ .

(١١) في ب هـ زيادة: (وصحبه المرضيّين)، وسقط من و: (آمين).

(١٢) في الأصل أ: (وبيد) وفي جـ و: (بيدهِ).

(١٣) سبقت ترجمته في القسم الدراسي٣٣.

(١٤) هذا الأمر يدلّل لنا بوضوح على حرص علماء التجويد والقراءات على تبليغ ما وصل إليهم من غير زيادة ولا نقصان، ومن غير تبديل أو تغيير، جزاهم الله تعالى خير الجزاء.

(١٥) سبق أن ناقشنا ذلك في القسم الدراسيّ ٩٩ - ١٠٠ .

مذهب أبي عمرو - رحمه الله - [1]

اعلم: أنَّ أبا عمرو بن العلاء [2] أخذ عنه راويان بواسطة يَحْيى اليزيديّ [3]، أحدهما: الدوريّ، والثاني [4]: السوسيّ، فالدوريّ: مقدَّم عليه في التلاوة [5]، ويُعْلم منه: أنَّ السوسيَّ يكون مؤخَّراً [6]، وعكسَ ذلك صاحبُ التيسير [7]، فقدَّم السوسيَّ على الدوريّ [8]، وإنّما قدّم الشاطبيّ الدوريَّ على السوسيّ [9] لكونه كان متقناً قراءة أبي عمرو، بل أخذ عن السبعة [10]، وإنّما اشتهرتْ روايته عن أبي عمرو والكسائيّ [11]، بل يقال: إنّه جمع كتاباً للقرّاء السبعة [12].

وللدوريّ [13] في المدّ المنفصل وجهان: القصر والمدّ [14]، والقصر مقدَّم، والمدّ مؤخَّر،

---

(١) سبقت ترجمة أبي عمرو وترجمة راوييه وترجمة واسطتهما في القسم الدراسي ٣٣ وما بعدها والترجمة (مذهب أبي عمر و - رحمه الله -) ليستْ موجودة في النسخ الستّ التي بين يديّ، ولا في نسخ الشرح، وقد وجد في هامش نسخ المتن والشرح مايدلّ عليها.

(٢) سقط (ابن العلاء) من ب د.

(٣) في ج هـ و: (له راويان أخذا عنه بواسطة يَحْيى اليزيديّ).

(٤) سقط من و: (والثاني).

(٥) سقط من ج و: (في التلاوة).

(٦) في ج هـ و: (أن السوسي مؤخرٌ)، وهذا على رأي الشاطبي حيث يقول (السراج ١٠):

أبو عُمرَ الدوريْ وصالحُهم أبو ... شعيبٍ هو السوسيُّ عنه تقبَّلا

(٧) في ج د هـ و : (وعكس صاحب التيسير)، و هو: الإمام أبو عَمْرو الدانيّ، تقدّمت ترجمته في القسم الدراسي ٤٩ ـ ٥٠ ، وكتابه التيسير في القراءات السبع من أشهر كتب القراءات.

(٨) التيسير١٢.

(٩) سقط من ب د: (على السوسي).

(١٠) معرفة القراء الكبار ١/١٩١.

(١١) سقط من ب: (وإنما اشتهرت روايته....).

(١٢) معرفة القراء الكبار ١/١٩١.

(١٣) في د: (وللدوريّ رضي اللّه عنه).

(١٤) تقدّم الكلام عن هذا الموضوع في القسم الدراسي ١٢٢ .

والسوسيّ له القصر فقط، فاتّفقا على القصر، وزادَ الدوريّ عليه المدّ.

وأما المدّ المتّصل[1]: فليس لهما فيه إلا المدّ، ومَدُّهُ[2] - أعمّ من أن يكون متّصلاً أو منفصلاً - بقدر ألف ونصف.

وأمال أبو عمرو:

(١) كلَّ ألفٍ بعدها راء مكسورة متطرّفة[3]، كـ: ﴿الأَبْرَارِ﴾[4]، و﴿الأَبْصَٰرِ﴾[5]، فخرج بقيد مكسورة: الراءُ المفتوحةُ والمضمومةُ[6] نحو: ﴿الدَّارُ﴾[7] و﴿الكُفَّارُ﴾[8] وبقيد متطرّفة: ما[9] إذا كانت متوسطة[10] نحو: ﴿الحَوَارِيِّـۧنَ﴾[11] و﴿تُمَارِ﴾[12]، فإنّ ﴿تمارِ﴾ أصلَه: (تماري) بياء بعد الراء، فدخل الجازم، فحذفت[13] الياء، فصار ﴿تُمَارِ﴾، فليست الراء متطرّفة باعتبار الأصل، فلا تمال.

(٢) وأمال[13] أيضاً كلَّ ألفٍ متطرّفة قبلها راء مفتوحة[14]، نحو:

---

(١) سبق الكلام عنه في القسم الدراسي ١١٧، وما بعدها.

(٢) في هـ زيادة: (أي: أبو عمرو).

(٣) في ب: (متطرّفة مكسورة)، وقد تقدم الكلام عن ذلك في الدراسة ١٣٠، وما بعدها.

(٤) سورة آل عمران/ آية ١٩٣.

(٥) سورة آل عمران/ آية ١٣.

(٦) سقط من ب ج د: (والمضمومة).

(٧) ﴿الدَّارُ﴾ المعرَّف: المرفوع: في سورة البقرة/آية٩٤، والمنصوب: في سورة القصص/آية٧٧.

(٨) ﴿الكفَّارُ﴾ المعرَّف: المرفوع: في سورة الرّعد/آية٤٢، والمنصوب: في سورة المائدة/آية٥٧.

(٩) سقط (ما) من: ب د.

(١٠) سقط من و: (وبقيد متطرفة.....).

(١١) في سورة المائدة/ آية ١١١.

(١٢) سورة الكهف/ آية ٢٢.

(١٣) في هـ زيادة: (أي: أبو عمرو).

(١٤) تقدَّم الكلام على ذلك في الدراسة ١٤٩.

﴿اشْتَرَى﴾[1]، و ﴿افْتَرَى﴾[2] ، و﴿بُشْرَى﴾[3] ، و ﴿نَصَٰرَى﴾[4] ، فخرج بقيد متطرّفة: المتوسطةُ نحو: ﴿لاَ إِكْرَاهَ﴾[5] ، فإن الألف بعدها (هاء).

(٣) وأمال ﴿الكَٰفِرِينَ﴾[6] إذا كان مجموعاً بالياء والنون، أمّا ماجمع بالواو والنون[7]، أو كان مفرداً[8]: فلا يميله.

وإمالته فيما ذكر إمالة كبرى، ويعبّر عنها بالإمالة المحضة[9] وبالإضجاع[10]، ومعناها على كلّ العبارات: ما كانت إلى الكسر أقرب، وعند الصرفيّين[11]: أن تنحو بالألف نحو الكسرة[12].

(٤) وأمال أيضاً ما كان على وزن (فَعْلَى)[13] بفتح الفاء نحو: ﴿نَجْوَى﴾[14] و﴿صَرْعَى﴾[15] ، و﴿مَرْعَى﴾[16]، وما كان على وزن (فِعْلَى) بكسر الفاء نحو: ﴿إِحْدَى﴾[17] ، و﴿سِيمَا﴾[18] ، و﴿عِيسَى﴾[19]، وما كان على وزن (فُعْلَى) بضمّ

(١) سورة التوبة/ آية ١١١.

(٢) سورة آل عمران/ آية ٩٤.

(٣) سورة البقرة/ آية ٩٧.

(٤) سورة البقرة/ آية ١١١.

(٥) سورة البقرة/ آية ٢٥٦.

(٦) سورة البقرة/ آية ١٩.

(٧) أي: ﴿الكَٰفِرُونَ﴾ كما في سورة البقرة/ آية ٢٥٤.

(٨) أي: ﴿كَافِرٍ﴾ كما في سورة البقرة/ آية ٤١.

(٩) أي: الخالصة. ينظر تاج العروس١٩/٤٥.

(١٠) وهو من أسماء الإمالة الكبرى، ينظر تاج العروس ٢١/٤٠٤.

(١١) حرّفت في الأصل أ وفي نسخة د: إلى (البصريّين).

(١٢) شرح اللمع للعكبري ٢/٧٢٩ وما بعدها.

(١٣) سبق الكلام عن ذلك في القسم الدراسي ١٥٣ ـ ١٥٤ .

(١٤) سورة الإسْرَاء/آية٤٧.

(١٥) سورة الحاقة/ آية ٧.

(١٦) أي: ﴿المَرْعَى﴾ سورة الأعلى/ آية ٤.

(١٧) سورة الأنفال/ آية ٧.

(١٨) أي: من ﴿بِسِيمَٰهُمْ﴾، وهو في سورة البقرة/ آية ٢٧٣.

(١٩) سورة البقرة/ آية ٨٧.

الفاء[1] نحو: ﴿دُنْيَا﴾[2]، و﴿قُرْبَى﴾[3]، و﴿مُوْسَى﴾[4].

وإمالته فيما ذكر إمالة صغرى ويعبَّر عنها بـ(بينَ بين)، وبالمقلَّلة[5]، ومعناها على كلّ العبارات: ما كانت إلى الفتح أقرب، وعند الصرفيّين[6]: أن تنحو بالألف نحو الفتحة[7].

هذا ما اتّفق عليه الراويان.

وأمّا ما اختلفا فيه: فانفرد الدوريّ عن السوسيّ بإمالة خمسة أشياء:

(١) ﴿أنّى﴾ : إذا كانت للإستفهام، وعَلامة كونها للإستفهام[8]: أن تكون بمعنى (كيف)، أو بمعنى (مِنْ أين)، نحو: ﴿أَنَّىَ/أ١/ شِئْتُم﴾[9] و﴿أَنَّى لَكِ هَذَا﴾[10] .

وضُبِطَتْ أيضاً بضابطٍ آخر، وهو: أن يكون بعدها حرف من حروف خمسة يجمعها قولك: (شَلَيْتُهُ)، تقدَّم مثال الشين واللام، ومثال الياء: ﴿أَنَّى يُؤْفَكُون﴾[11]، ومثال التاء: ﴿أَنَّى تُصْرَفُونَ﴾[12]، ومثال الهاء: ﴿أَنَّى هَذَا﴾[13]، فإن وقع بعدها حرف من غيرْ هذه الحروف لم يمِل، نحو: ﴿أَنَّا كَتَبْنَا﴾[14]، و﴿أَنَّا نَأْتِي الأَرْض﴾[15].

---

(١) سقط من ب: (بضم الفاء).
(٢) أي: ﴿الدنيا﴾: سورة البقرة/ آية ٨٥.
(٣) سورة المائدة/ آية ١٠٦.
(٤) سورة البقرة/ آية ٥١.
(٥) سبق أن تحدثنا عن ذلك في الدراسة ١٥٣، وينظر النشر٢/٥٢.
(٦) في أ د: (البصريّين) وهو تحريف.
(٧) غاية الاختصار١/٢٦٧.
(٨) سقط من ج (وعلامة كونها للإستفهام)، وينظر غاية الاختصار١/٢٨٩.
(٩) سورة البقرة/ آية ٢٢٣.
(١٠) سورة آل عمران/ آية ٣٧.
(١١) سورة المائدة/ آية٧٥ .
(١٢) سورة يونس/ آية ٣٢ .
(١٣) سورة آل عمران/ آية ١٦٥.
(١٤) سورة النساء/ آية ٦٦.
(١٥) سورة الرعد/ آية ٤١، ومن المعلوم: أنّ (أنّا) في هاتين الآيتين ليستْ للإستفهام، بل هي (أنّ) الحرف المشبّه بالفعل واسمها.

(٢) و﴿يَـٰوَيْلَتَى﴾[١].

(٣) و﴿يَـٰحَسْرَتَى﴾[٢].

(٤) و﴿يَـٰأَسَفَى﴾[٣].

وإمالته في الأربعة بينَ بين[٤].

(٥) و﴿النَّاسِ﴾[٥] المجرور[٦] السين، وإمالته فيها إماله محضة[٧].

وانفرد السوسيّ عن الدوريّ[٨]: بإدغام المثلين الكبير، وبإدغام المتقاربين الكبير[٩]، وبإبدال كلّ همزة ساكنة[١٠] إلا ما استثنيَ منه[١١].

---

(١) سورة المائدة/ آية ٣١.
(٢) سورة الزمر/ آية ٥٦.
(٣) سورة يوسف/ آية ٨٤.
(٤) تقدم الكلام عن ذلك في القسم الدراسي ١٤٦ وما بعدها.
(٥) سورة البقرة/ آية ٨ .
(٦) في ب ج د: (المكسورة).
(٧) سبق الكلام عن ذلك في القسم الدراسي ١٣٩ وما بعدها.
(٨) في ج: (وانفرد الدوري عن السوسي) وهو وهم من الناسخ.
(٩) سقط (الكبير) من هـ و، وقد تقدّم الكلام عنه في القسم الدراسيّ ١٨٥، وما بعدها، وسيعود المصنّف إلى ذكره بعد الإبدال.
(١٠) وذلك نحو: ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ في سورة البقرة/آية٣، حيث تبدل الهمزة واواً، وسيفصّل المصنّف الكلام فيه لاحقاً ٢٦٦ .
(١١) لم يذكر البقريّ هنا ولا بعد قليل- عند كلامه عن الإبدال- مايستثنى من إبدال الهمز الساكن، ولذلك: فإنّه يجدر بنا أن نفصّل القول في ذلك فنقول: يستثنى للسوسيّ منه خمسة أنواع، إليك ذكرها:

النوع الأول: ما كان مجزوماً: فإنّه يحقق الهمز منه ولايبدله، نحوِ ﴿يَشَأْ﴾ من قوله تعالى: ﴿إِنْ يشَأْ يذهِبْكُم﴾ في سورة إبراهيم/ آية ١٩.

النوع الثاني: ما كان سكونه علامة للبناء: فإنّه لايبدله، نحو: ﴿أَنبِئْهُمْ﴾ من قوله تعالى: ﴿قَالَ يَـٰآدَمُ أَنبِئْهُمْ...﴾ في سورة البقرة/ آية٣٣.

النوع الثالث: ما كان إبداله ثقيلاً: وجاء هذا النوع في كلمة واحدة أتتْ في موضعين، وهما: قوله =

(١) فالمثلان[١] الكبير: على :قسمين: في كلمةٍ، وفي كلمتين:

(أ) فالذي في كلمة: لا يُدْغِم منه إلاّ موضعين[٢] : ﴿مَنَٰسِكَكُمْ﴾،[٣] و﴿مَاسَلَكَكُمْ﴾[٤].

(ب) والذي في كلمتين[٥]: يُدْغِم منه جميع مافي القرآن، بشرط أن لايكون الحرف[٦] المدْغَم تاء متكلِّم[٧] نحو: ﴿كُنْتُ تُرَٰبًا﴾،[٨] ولاتاء مخاطب[٩]، نحو: ﴿وَمَا كُنْتَ تَرْجُو﴾[١٠]، ولا منوّناً نحو: ﴿وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾[١١]، ولا مشدّداً نحو: ﴿فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِ﴾[١٢].

= تعالى: ﴿وتئوىٓ إليكَ مَنْ تَشاء﴾ في سورة الأحزاب/ آية ٥١، وقوله تعالى: ﴿وَفَصِيلَتِهِ الَّتِيْ تُئْوِيهِ﴾ في سورة المعارج/ آية ١٣.

النوع الرابع: ما ترك ابداله من أجل محذور الإشتباه: وهو موضع واحد في قوله تعالى: ﴿أَثَٰثًا وَرِءْيًا﴾ في سورة مريم/ آية ٧٤، لأنه بالهمز من (الرُّؤى) وهو المنظر الحسَن، فلو ترك همزهُ لاشتبه برِيّ الشارب، وهو امتلاؤه.

النوع الخامس: ما ترك ابداله من أجل محذور الخروج من لغة الى أخرى، وهو كلمة واحدة جاءتْ في موضعين، وهي: (مُؤْصَدَة) في سورتَيْ البلد/ آية ٢٠، والهُمَزة/ آية ٨، لأنّه بالهمز من (آصدتُ) أي: (أطبقتُ)، فلو ترك همزهُ لخرج إلى لغة من هو عنده من (أوْصدتُ).

ينظر التيسير ٣٦ وما بعدها، وغاية الاختصار ١٩٨/١ ومابعدها.

(١) في د هـ و: (فالمثلين): وهو غلط من جهة النحو والإعراب، وقد تقدّم الكلام عن الإدغام في الدراسة ١٨٥ وما بعدها.

(٢) في ب د: (موضِعان)، وهو صحيح على جَعل (يُدْغَم) مبنياً للمجهول.

(٣) سورة البقرة/ آية ٢٠٠.

(٤) سورة المدثر/ آية ٤٢.

(٥) سقط من ج: (فالذي في كلمة: لايدغم....).

(٦) حرفت في ج: الى (أطراف).

(٧) في د: (تكلم)، وفي و: (لمتكلم).

(٨) سورة النبأ/ آية ٤٠.

(٩) في هـ و: (ولا مخاطباً).

(١٠) سورة القصص/ آية ٨٦.

(١١) سورة البقرة/ آية ١١٥

(١٢) سورة الأعراف/ آية ١٤٢.

وبشرط[1] أن لايفصِل بين الحرف المدْغَم والحرف[2] المدْغَم فيه فاصلٌ في الخطّ، نحو: ﴿أَنَا نَذِيْرٌ مُبِيْنٌ﴾،[3] وخرج بذلك: ما إذا فصل فاصلٌ في اللفظ نحو: ﴿إِنَّهُ هُوَ التَّوابُ الرَّحِيْمُ﴾[4] لأنّ الهاء المضمومة يتولّد منها واوٌ عند المدّ، فهذه الواو لاتمنع الإدغام[5] فإنّه يدغمه[6].

(٢) والمتقاربان[7] الكبير على قسمين: في كلمةٍ، وفي كلمتين:

(أ) فالذي في كلمةٍ: لايدغِم منه إلا القاف في الكاف، بشرط أن يكون ما قبل القاف متحرّكاً[8]، وبعد الكاف ميم جمع، نحو: ﴿خَلَقَكُم﴾[9]، و﴿رَزَقَكُمْ﴾[10]، و﴿وَاثَقَكُمْ﴾[11]، فإن اختلّ شرط من هذين الشرطين فإنّه لايدغِم، نحو: ﴿ماخَلْقُكُم﴾[12]، و ﴿نَرْزُقُكَ﴾[13].

وورد عنه في ﴿طَلَّقَكُنَّ﴾[14]، وجهان: رُجّح منهما الإدغام[15].

---

(١) في د: (ويشترط)، وفي و: (بشرط) بلا واو.

(٢) سقط من و: (والحرف).

(٣) سورة العنكبوت/ آية ٥٠

(٤) سورة البقرة/ آية ٣٧.

(٥) سقط من ج د: (لأن الهاء المضمومة......).

(٦) في ج و: (يدغم)، وقد تقدّم الكلام على جميع ذلك في القسم الدراسي ١٨٨ .

(٧) في هـ و: (والمتقاربين)، وقد تقدم الكلام على ذلك في الدراسة ١٩٧ وما بعدها.

(٨) في ب ج (متحرك).

(٩) سورة البقرة/ آية ٢١.

(١٠) سورة المائدة/ آية ٨٨.

(١١) سورة المائدة/ آية ٧.

(١٢) سورة لقمان/ آية ٢٨.

(١٣) في ب: (رزقك)، وفي ج د: (رزقكم)، وأمّا ﴿نَرْزُقُكَ﴾: فهي في سورة طه/ آية ١٣٢.

(١٤) سورة التحريم/ آية ٥.

(١٥) في ب د: (منها الإدغام)، وقد سبق أن ناقشنا القولين في الدراسة ٢٠٠ .

(ب) والذي في كلمتين ـ وحروفه ستّةَ عشرَ حرفاً[1]، جمعها الدانيّ في قوله: (سنشدُّ حُجَّتك بذلّ رضٍ قثم)ـ[2]: أدغم منه جميع ما في القرآن[3]، بشرط أن لا يكون الحرف المدغَم تاء مخاطب نحو: ﴿وَمَا كُنْتَ ثَاوِيًا﴾[4]، ولا مُنَوناً نحو: ﴿رَجُلٌ رَشِيْدٌ﴾[5]، ولا مجزوماً نحو: ﴿وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِنَ الْمَالِ﴾[6]، ولا مشدّداً نحو: ﴿لايَضِلُّ رَبِّىْ﴾[7]، فإنه لا يدغَم[8].

وأمّا إبدال الهمزة الساكنة: فإنّه إذا كان ما قبلها مفتوحاً: أبدلها ألفاً نحو: ﴿فَأْتُوا حَرْثَكُمْ﴾[9]، وإن كان مكسوراً: أبدلها ياءً نحو: ﴿بِئْرٍ﴾[10]، و﴿بِئْسَ﴾[11]، و﴿ذِئْب﴾[12]، وإن كان ما قبلها مضموماً: أبدلها واواً نحو: ﴿يُؤْمِنُوْنَ﴾[13]، و﴿يُؤْفَكُوْنَ﴾[14]، فتأمّلَ ذلك، فَمن تأمّلَ ساد.

وأمّا مذهبه في الهمزتين[15]:

(١) فإن كانتْ من كلمةٍ: فلا تكون الأولى إلا مفتوحة، وأمّا الثانية: فتكون

---

(١) سقط (حرفاً) من ب ج د هـ و.

(٢) التيسير٢٢ ومابعدها.

(٣) في هـ و زيادة: (جانسَ أو قارب).

(٤) سورة القصص/ آية ٤٥.

(٥) سورة هود/ آية ٧٨.

(٦) سورة البقرة/ آية ٢٤٧، وقد سقط من الأصل أ : (نحو: ﴿رَجُلٌ رَشِيدٌ﴾، ولا مجزوماً...).

(٧) سورة طه/ آية ٥٢.

(٨) سقط من ب ج د: (فإنه لايدغَم)، وقد تقدّم الكلام على جميع ذلك في الدراسة ١٨٩ وما بعدها.

(٩) سورة البقرة/ آية ٢٢٣.

(١٠) سورة الحج/ آية ٤٥.

(١١) سورة البقرة/ آية ١٢٦.

(١٢) أي: ﴿الذِّئْبُ﴾ سورة يوسف/ آية ١٣.

(١٣) سورة البقرة/ آية ٣.

(١٤) سورة المائدة/ آية ٧٥.

(١٥) في و: (مذهبه أي: أبو عمرو في الهمزتين)، وقد سبق الكلام عنها في القسم الدراسي ص ٢٠٢ وما بعدها.

متحرّكة بإحدى الحركات الثلاث[1] **فحكمه: تحقيق الأولى وتسهيل الثانية، وإدخال ألفٍ بينهما**، بخلافٍ عنه في المضموم، فإنّه روي عنه فيه الإدخال وعدمه مع التسهيل[2]، مثال على ذلك: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾[3]، ﴿أَإِنَّ﴾[4]، ﴿أَؤُنَبِّئُكُم﴾[5]، ولاتكون الأولى إلا استفهامية سوى ﴿أَئِمَّة﴾[6]، فإنّ الأولى فيها من بنية الكلمة، فله فيها التسهيل بلا إدخال[7].

وخرَجَ عن ذلك سبعة مواضع باعتبارالتكرار وعدمه، فعنه فيها وجهان:

(أ) إبدال الثانية ألفاً مع المدّ اللازم.

(ب) وتسهيل الثانية مع عدم الإدخال[8].

فأوّلها: ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾ موضعان بسورة الأنعام[9]، و﴿ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾ بسورة يونس[10] ، و ﴿ءَآللَّهُ خَيْرٌ﴾ بسورة النمل[11] ، و ﴿آلسِّحْرُ﴾ بسورة يونس أيضاً[12]، وفيها موضعان أيضاً[13] : ﴿ءَآلْـَٔـٰنَ وَقَدْ كُنتُم﴾[14] ، و﴿ءَآلْـَٔـٰنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ﴾[15].

وقرأ بالتسهيل من غيرُ إدخال لا غيرُ في موضعين: ﴿ءَأَمِنتُمْ﴾ في

---

(١) في ب ج د : (بالحركات الثلاث)، وفي هـ و: (الثلاثة).

(٢) سقط (مع التسهيل) من: ج د.

(٣) سورة البقرة/ آية ٦.

(٤) سورة الشعراء/ آية ٤١ .

(٥) سورة آل عمران/ آية ١٥.

(٦) سورة التوبة/ آية ١٢.

(٧) سقط من ب ج د هـ: (فله فيها التسهيل بلا إدخال)، ويراجع ما تقدم في الدراسة ٢١٥ وما بعدها.

(٨) تقدم الكلام عن ذلك مستوفى مع مناقشة القولين في القسم الدراسي ٢١٤ ـ ٢١٥ .

(٩) الموضع الأول في آية/١٤٣، والموضع الثاني في آية/١٤٤.

(١٠) آية ٥٩.

(١١) آية ٥٩.

(١٢) آية ٨١.

(١٣) سقط (أيضاً) من ب ج د هـ.

(١٤) سورة يونس/ آية ٥١.

(١٥) سورة يونس/ آية ٩١.

الأعــراف[1]، وطه[2]، والشعراء[3]، و﴿ءَأَٰلِهَتُنَا خَيْرٌ﴾ بالزخرف[4].

وإذا كانت الثانية مكسورة، وذلك في ﴿أَيِمَّةَ﴾[5] فحكمه كذلك[6]، والله أعلم.

(٢) وإذا كانتا من كلمتين: فلا يخلو[7] من أن تتّفقا أو تختلفا[8]، فإن اتّفقتا[9] ـ بأن كانتا مفتوحتين أو مكسورتين أو مضمومتين، نحو: ﴿جَآءَ أَحَدٌ﴾[10]، و﴿مِنَ السَّمَآءِ إِنْ﴾[11]، و﴿أَوْلِيَآءُ أُوْلَٰٓئِكَ﴾[12]، وليسَ في القرآن من المضمومتين غيره[13] ـ **فحكمه في الأقسام الثلاثة: إسقاط الأولى وتحقيق الثانية،** بتقديم القصر على المدّ، على ماقرأناه على شيخنا[14]، تـبعاً لما قالـه ابن الجزريّ[15] في طيّبته[16] ونشره[17]، ونصُّـه في الطيّبة[18]:

---

(١) آية ١٢٣. (٢) آية ٧١.

(٣) آية ٤٩. (٤) آية ٥٨.

(٥) سورة التوبة/آية١٢.

(٦) في د: (ذلك)، وقد سبق الكلام عن ذلك في الدراسة ٢١٥ وما بعدها.

(٧) سقط من و: (فلا يخلو). (٨) في و: (إما أن تختلفا أو تتفقا).

(٩) سقط من هـ: (وإذا كانت من كلمتين ....).

(١٠) سورة النساء/ آية ٤٣. (١١) سورة الشعراء/ آية ١٨٧.

(١٢) سورة الأحقاف/ آية ٣٢.

(١٣) سقط من هـ و: (من المضمومتين)، وينظر التيسير٣٣.

(١٤) أي: الشيخ عبد الرحمن اليمني، كما تقدّم آنفاً في مقدمة المؤلّف ص ٢٥٨، وقد سبقت ترجمته في الدراسة ٦٠ ـ ٦١ .

(١٥) تقدمت ترجمة ابن الجزري في القسم الدراسيّ ٥١ ـ ٥٢ .

(١٦) أي: طيّبة النشر في القراءات العشر، وهي قصيدة للإمام ابن الجزريّ، قام بنشرها الشيخ عليّ الضبّاع في كتاب (إتحاف البررة بالمتون العشرة). ينظر هذا الكتاب١٦٨ ومابعدها.

(١٧) أي: كتاب النشر في القراءات العشر، جمع فيه أغلب طرق القراءات- إن لم أقل كلّها- حتى بلغ عددها: (٩٨٠) طريقاً. النشر ١/١٩٠، وينظر في موضوع الهمزتين النشر١/٣٧٧.

(١٨) سقط من هـ و: (ونصّه في الطيبة). إتحاف البررة ١٨٠.

والمدُّ أَولَى إن تغــيرَّ السَّــبَبْ　　　وَبَقِيَ الأثرُ أَوْ فاقصِـــرْ أَحَـــبّ

وهذا التفصيل: يقيِّد به إطلاق الشاطبيّ حيث قال[1]:

وإنْ حرفُ مدٍّ قبلَ همزٍ مغيَّـــرٍ　　　يَجُزْ قصرُه والمدُّ مازالَ أَعدَلا

فحاصل كلامه: يرجع إلى أن يقال: كلّ حرف مدّ وقع قبل همز مغيّر يجوز فيه المدّ والقصر، والمدّ أعدل[2].

والتغيير: شاملٌ للإسقاط[3] والتسهيل[4]، فعلى قاعدته[5]: المدّ مقدّم على القصر، وليس مافهم[6] على ظاهره كما عرفتَ من نصّ ابن الجزريّ.

ويجوز صرف كلامه[7] عن ظاهره بحَمْلِهِ على ما إذا تغيَّر السبب وبقي الأثر، وحينئذٍ يوافق كلامَ ابن الجزريّ في الطيّبة[8].

وإن اختلفتا: فهما على خمسة أقسام باعتبار ما وجد في القرآن[9]:

---

(١) تقدّمت ترجمته في القسم الدراسيّ ٥٠ ـ ٥١، سراج القارئ٧٣ .

(٢) يعني: أنّ سبب المدّ- وهو الهمز هنا- إنْ تغيّرَ فلا يخلو: إمّا أن يبقى أثره أَوْ لا، فإن بقي أثره: فالمدّ أولى، وإن لم يبقَ أثره: فالقصرُ أولى، وإنما جوّز الشاطبيّ الوجهين- مع ترجيحه للمدّ-، نظراً للتغيير العارض، فمن اعتدّ بالتغيير العارض أخذ بالقصر، ومن لم يعتدَّ به أخذ بالمدّ، وهذا هو الذي رجحه الشاطبي بقوله: (والمدُّ مازالَ أعدَلا)، ينظر النشر ١/٣٥٤.

(٣) أي: الحذف، كقراءة أبي عمرو قوله تعالى: ﴿جَآءَ أَحَدٌ﴾ في سورة النساء/ آية ٤٣، فإنّه يسقط الأولى، فتكون هكذا: (جا أحدٌ). ينظر غاية الاختصار ١/٢٣٩، والقواعد المقررة أعلاه .

(٤) يطلق التسهيل عند المتقدّمين من علماء القراءات على إبدال الهمزة وعلى جعلها بين بين، نصّ على ذلك مكيّ في التبصرة (٢٩٠، ٣١٠) وغيره، ويطلق عند المتأخرين على جعل الهمزة بين بينَ فقط، نصّ على ذلك البقريّ في مذهب حمزة ص ٣١٠ .

(٥) في و زيادة: (أي: الشاطبي).

(٦) سقط (ما فهم) من ب ج د.

(٧) أي: كلام الشاطبي.

(٨) في ب هـ و: (طيّبته).

(٩) تقدّمت مناقشة هذه الأقسام ودراستها في القسم الدراسي ص ٢٢٢ وما بعدها.

أحدها: وقوع الأولى مفتوحة والثانية مكسورة[1]، أو مضمومة، وهو: قسمٌ ثانٍ نحو: ﴿شُهَدَآءَ إِذْ حَضَرَ﴾[2]، ﴿كُلَّ مَا جَآءَ أُمَّةً﴾[3]، وليس في القرآن غيره[4]، فحكمه في هذين القسمين: تحقيق الأولى وتسهيل الثانية بين الهمزة والياء في المكسورة[5]، وبين الهمزة[6] والواو في المضمومة[7].

الثالث والرابع: انكسار الهمزة[8] الأولى وانضمامها مع فتح الثانية[9]، نحو: ﴿مِنَ السَّمَآءِ ءَايَةً﴾[10]، و ﴿أَنْ لَوْ نَشَآءُ أَصَبْنَـٰهُمْ﴾[11]، فحكمه إبدال الثانية ياءً في الثالث/٢ أ /، وواواً في الرابع .

القسم الخامس: انضمام الأولى وانكسار الثانية، نحو: ﴿يَشَآءُ إِلَى﴾[12] فعنه في ذلك وجهان: التسهيل بين الهمزة والياء، وإبدالها[13] واواً، وورد عنه وجهٌ ثالث ضعيف، وهو تسهيلها بين الهمزة والواو[14].

---

(١) في هـ و: (إما مكسورة).

(٢) سورة البقرة/ آية ١٣٣، وهذا مثال المفتوحة مع المكسورة.

(٣) سورة المؤمنون/ آية ٤٤، وهذا مثال المفتوحة مع المضمومة.

(٤) سقط (في القرآن) من ب ج د، وينظر الإقناع١/٣٨٢، وغاية الإختصار ١/٢٤٠.

(٥) أي: في القسم الأول.

(٦) سقط من ج د: (وبين الهمزة).

(٧) أي: في القسم الثاني.

(٨) سقط (الهمزة) من ب ج د.

(٩) أي: القسم الثالث: هو أن تكون الأولى مكسورة والثانية مفتوحة، والقسم الرابع: هو أن تكون الأولى مضمومة، والثانية مفتوحة.

(١٠) سورة الشعراء/ آية ٤، وهذا مثال القسم الثالث.

(١١) سورة الأعراف/ آية ١٠٠، وهذا مثال القسم الرابع.

(١٢) سورة البقرة/ آية ١٤٢.

(١٣) في و: (وإبدالهما).

(١٤) سبق: أن ناقشنا الأقوال الثلاثة في ذكرنا للأقسام الخمسة في الدراسة ٢٢٤ وما بعدها .

تنبيه:

ما تقدَّم عنه في الإمالة مّما إذا كان على وزن (فُعْلَى) بتثليث الفاء[1]، جاز[2] فيه الإمالة في جميع القرآن كما[3] تقدّم، إلا في إحدى عشرة[4] سورة، فإنّه يميل رؤوسَ الآي منها، سواء كان على هذا الوزن أو لم يكن[5]، والإحدى عشرة سورة: طه، والنَّجْم، والمعارج، والقِيامة، والنَّازعات، وعبَسَ، وسبِّح اسم ربِّك الأعلى، والشَّمْس، واللَّيل، والضُّحى، والعَلَق[6].

ولافرق في ذلك[7] عنده بين الاسم والفعل في الإمالة، بخلاف ماتقدَّم فيما كان على وزن (فُعْلَى) بالتثليث، فإنّه لايميل إلا ما كان اسماً.

خاتمة[8]:

أمال أبو عمرو الراء في فواتح السور الست[9] إمالة كبرى، وأمال أيضاً الهاء من ﴿طه﴾[10]، وأمالَ أيضاً[11] بين بين الحاء من ﴿حمٓ﴾ من أوائل السور السبع[12].

وأمّا[13] الهاءُ والياءُ من ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ أوّل مريم[14]: فاتّفق الراويان على إمالة الهاء

---

(١) في هـ و: (مثلّث الفاء)، أي: بفتحها وضمّها وكسرها.

(٢) في ب ج هـ و: (جاءَ). (٣) في هـ: (لـما) باللام.

(٤) في ج د: (إحدى عشر)، وفي ب هـ و: (أحدَ عشر)، وكلاهما مجانب للصواب.

(٥) في هـ و: أم لم يكن، ثم إنّ هذا الأمر لا خلاف فيه ينظر السراج ١١٢، والغيث ٢٨٨.

(٦) غيث النفع ٢٨٧، وعمدة الخلان ٣٠٩. (٧) في هـ و زيادة: (هنا).

(٨) خصّص البقريّ هذه الخاتمة لذكرِ أحكام إمالة الحروف المقطّعة في مذهب أبي عمرو، وقد سبق: أن درسنا ذلك في القسم الدراسيّ ١٧١ وما بعدها.

(٩) سقط (الستّ) من ب ج د، والسور الستّ هي: يونس، وهود، ويوسف، والرعد، وإبراهيم، والحجر.

(١٠) سورة طه/ آية ١. (١١) سقط من ج: (وأمال أيضاً).

(١٢) السور السبع هي: غافر، وفصّلت، والشورى، والزخرف، والدخان، والجاثية، والأحقاف.

(١٣) حرّفت في جميع النسخ المعتمدة في التحقيق إلى (وأمال)، وماأثبتناه هو الصواب.

(١٤) سورة مريم/ آية ١.

بالإمالة الكبرى، وفتح[1] الدوريّ الياءَ منها[2]، وعن السوسيّ فيها وجهان، والله أعلم.

تنبيه[3]:

قوله تعالى: ﴿رَءَا كَوْكَبًاۖ﴾[4]، وكذا كلُّ[5] ما أضيف إلى ضمير[6]، أمال أبوعمرو الهمزة بكماله[7]، وفتح الدوريّ الراء، وعن السوسيّ في الراء الفتح والإمالة.

وأمّا إذا التقى ساكنان من نحو: ﴿رَءَا الْقَمَرَ﴾[8]، و﴿رَءَا الشَّمْسَ﴾[9]: فعن الدوريّ: الفتح في الراء والهمزة، وحُكيَ عن السوسيّ أرْبعة أوْجه: فتحهما، وإمالتهما، وفتح الراء وإمالة الهمزة، وعكسه. والذي قرأنا به على شيخنا[10]: فتحهما، وإمالتهما، وإنْ ذكر بعض شرّاح الشاطبية: أنّه قرأ[11] بالأربعة.

وأما ﴿نَـئَا﴾[12]: ففتح الدوريّ الهمزة، وللسوسيّ فيها وجهان: الفتح والإمالة

---

(١) سقط من هـ: (فاتفق الراويان ....). (٢) سقط (منها) من ب ج هـ و.

(٣) خصّص البقريّ هذا التنبيه للكلام عن أحكام الإمالة لأجل الإمالة، وعن بعض أحكام إمالة السوسيّ، وقد سبق أن درسنا ذلك في القسم الدراسي ١٥١ وما بعدها.

(٤) سورة الانعام/ آية ٧٦. (٥) سقط (كل) من ج د هـ و.

(٦) في تعبيره تجوّز، إذ أنّ الفعل لايضاف، وكان الأولى أن يقول: ما اتّصل بضمير، وذلك: في الأفعال الثلاثة: ﴿رَءَاكَ﴾ في سورة الأنبياء/ آية ٣٦، و﴿رَءَاهُ﴾ في سورة النمل/آية ٤٠، و﴿رَءَاهَا﴾ في سورة النّمل/ آية ١٠، وينظر المعجم المفهرس٣٤٤ .

(٧) أي: براوييه الدوريّ والسوسيّ. (٨) سورة الأنعام/ آية ٧٧.

(٩) سورة الأنعام/ آية ٧٨.

(١٠) أي: الشيخ عبد الرحمن بن شحاذة اليمنيّ، كما سبق في مقدّمة المؤلّف ص ٢٥٨ .

(١١) في ج: (قرأنا)، وفي د: (قرئ)، وقد قرأ بالوجوه الأربعة من شرّاح الشاطبيّة: ابن القاصح البغداديّ. ينظر سراج القارئ ٢١١ .

(١٢) وردت في موضعين، الأول: في سورة الإسراء/ آية ٨٣، والثاني: في سورة فصّلت/ آية ٥١.

البينيّة[1]، ولم يرِد عنه إمالة في النون، بخلاف ﴿رَءَا﴾، فإنّ الإمالة فيها إمالة[2] محضة على التفصيل المتقدّم.

واختُلف أيضاً عن السوسيّ فيما كان من ذوات الراء في الوصل، إذا كان بعده همزة وصل، نحو: ﴿نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً﴾[3]، و﴿وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾[4]، و﴿فَتَرَى الَّذِينَ﴾[5]، وشبهه، فعنه: الفتح والإمالة، لكن.. إذا كان بعدها جلالة نحو: ﴿نَرَى اللَّهَ﴾[6]، فيأتي على الإمالة ترقيق لام الجلالة وتفخيمها[7]، والله تعالى أعلم.

---

(١) في د: (المحضة) وهو وهم، والإمالة البينيّة: هي الإمالة الصغرى.

(٢) سقط من ب ج د: (إمالة).

(٣) سورة البقرة/ آية ٥٥.

(٤) سورة البقرة/ آية ١٦٥

(٥) سورة المائدة/ آية ٥٢ .

(٦) سورة البقرة/ آية ٥٥.

(٧) هذه الفقرة ـ (واختُلف أيضاً عن السوسيّ...) ـ سقطتْ من الأصل، وكذا من جميع النسخ سوى نسخة د، وقد أثبتُّها منها نظراً لما تحويه من فوائد، وقد سبق: أنْ ناقشنا ماورد فيها من أحكام في الدراسة ١٥١ ـ ١٥٢ .

مذهب ابن كثير- رحمه الله -[1]

اعلمْ أنّ عبد الله[2] بن كثير له راويان: البزيّ، واسمه: أحمد، وقنبل، واسمه: محمّد، أخذا عنه بوسائط[3]، والبزيّ مقدمٌ، وقنبل مؤخر[4].

وله[5]: قصر المنفصل، ومدّ المتصل بقدر ألفٍ ونصف[6]، والألف: بقدر حركتين[7]، ضبطهما[8] بعضهم تقريباً: بقدر[9] طبقة إصبعين واحدة بعد أخرى.

وله[10]: ضمّ ميم الجمع، وصلتها بواوٍ حيث وقعت[11].

وله: صلة هاء الضمير إذا سكّن ما قبلَها وتحرّك ما بعدَها، فإنْ كانتْ مكسورة أشبعها

---

(١) سبقت ترجمة ابن كثير وترجمة راوييْه في القسم الدراسيّ ٣٥، وما بعدها ، والترجمة (مذهب ابن كثير - رحمه الله -) ليستْ موجودة في النسخ المعتمدة في التحقيق سوى نسخة و، وقد أثبتّها حرفياً منها، وقد أشيرَ إليها في بقية النسخ بالهامش.

(٢) سقط (عبد الله) من ج هـ.

(٣) هكذا في جميع النسخ، وقد اشيرَ في هامش و إلى: (بلا واسطة)، وهو وهم، وقد سبق: أن ذكرنا الوسائط التي أخذ بها الراويان عن ابن كثير في القسم الدراسي ٣٦ وما بعدها.

(٤) هذا هو رأي الشاطبيّ في لاميّته (السراج ١٠)، وقد مشى عليه سائر اهل الأداء من المتأخرين، ومنهم البقريّ كما ذكر أعلاه .

(٥) أي: لابن كثير براوييه: البزيّ وقنبل.

(٦) سبق: أن درسنا ذلك في القسم الدراسي ١١٧ وما بعدها.

(٧) هداية القارئ إلى تجويد كلام البارئ ١/ ٢٧٥-٢٧٦.

(٨) في ج د: (ضبطها) وفي هـ و: (فقد ضبطهما).

(٩) سقط: (تقريباً بقدر) من هـ و.

(١٠) أي: لابن كثير براوييْه.

(١١) وذلك: نحو: ﴿رَزَقْنَـٰهُمْ﴾، و ﴿قُلُوبِهِمْ﴾ في سورة البقرة/آية ٣، ٧ . ينظر النَّشر ١/ ٢٧٣ .

بياء نحو: ﴿فِيْهِ ء هدًى﴾[1]، وإنْ كانتْ مضمومة أشبعها بواوٍ نحو: ﴿عَقَلُوْهُ و وَهُم﴾[2].

وضمير الغيبة مذكّراً كان أو مؤنّثاً: إن وقع قبله فاءٌ أو لامٌ أوْ واوٌ ضَمّ الهاء من المذكّر، وكسرها من المؤنّث نحو: ﴿فَهُوَ وَلِيُّهُمْ﴾[3]، و﴿وَهُوَ وَلِيُّهُمْ﴾[4]، و﴿لَهُوَ﴾[5]، فهذه أمثلة ضمير المذكّر، وأمثلة ضمير المؤنّث نحو: ﴿فَهِيَ﴾[6]، و﴿وَهِيَ﴾[7]، و﴿لَهِيَ﴾[8]، ولا بدّ من كونِ الأحرف المتقدّمة على الضمير زائدة، فلو كانتْ أصليّة سكّنت الهاء اتفاقاً نحو: ﴿لَهْوَ الحَدِيْث﴾[9]، لأنّ اللام فيها من بنية الكلمة ، والذي بعدها ليس ضميراً[10].

ولا يميل شيئاً في القرآن[11].

هذا ما اتّفق عليه الراويان[12].

وأما ما اختلفا فيه[13]: فانفرد البزيّ: بتشديدِ التاء في نحو: ﴿ولا تَّيَمَّمُوْا الخَبِيْثَ﴾[14]، وبتسهيل الهمزة من قوله تعالى: ﴿ولَوْ شَآءَ اللَّهُ لَأَعْنَتَكُم﴾[15]، على

(١) سورة البقرة/ آية ٢، فيكون لفظها: (فِيهِي هُدًى).

(٢) سورة البقرة/ آية ٧٥، فيكون لفظها: (عَقَلُوْهُوَ وهُم). ينظر السبعة ١٣٠، والتبصرة ٢٥٥.

(٣) سورة النحل/ آية ٦٣.

(٤) سورة الأنعام/ آية ١٢٧.

(٥) سورة آل عمران/ آية ٦٢.

(٦) سورة البقرة/ آية ٧٤.

(٧) سورة هود/ آية ١٠٢.

(٨) سورة العنكبوت/ آية ٦٤.

(٩) سورة لقمان/ آية ٦.

(١٠) كلّ هذا لا خلافَ فيه. ينظر الغاية١٧٤، والتيسير٧٢ ، والوجيز٣٠ أ .

(١١) التبصرة ٣٨٨، وتبصرة المبتدي ٢٠ب .

(١٢) في ب: (هذا ما اتفقا الراويان)، وفي هـ و: (هذا ما اتفقا عليه الراويان).

(١٣) يذكر البقريّ في هذه الفقرة ما انفرد به كلّ واحد من الراويَيْن عن الآخر.

(١٤) سورة البقرة/ آية ٢٦٧. وقد شدّد البزيّ التاء المسمّاة بتاء التفعّل والتفاعل من إحدى وثلاثين موضعاً، أولها: ماذكره البقريّ أعلاه. ينظر في معرفة أحكامها: الغاية ٢٠٤، والتيسير٨٣ .

(١٥) سورة البقرة/ آية ٢٢٠.

إحدى الراويتين[1].

وانفرد قنبل: بجعل الصاد سيناً من ﴿الصِّرَٰطَ﴾ في جميع القرآن، سواءٌ كان معرفاً أو منكّراً، مضافاً كان أو غيره[2].

وانفرد قنبل[3] أيضاً: بضمّ الطاء من ﴿خُطُوَٰتِ الشَّيْطَٰنِ﴾، حيث وقعت[4].

هذا حاصل ما اتّفقا عليه وما اختلفا[5] فيه.

وأمّا مذهبه في الهمزتين[6]:

(١) فإن كانتا من كلمة: سَهَّل الهمزة[7] الثانية مطلقاً من غير إدخال ألف، عكس ما تقدّم لأبي عمرو[8].

---

(١) اختُلف عن البزيّ في تسهيل همزة ﴿لَأَعْنَتَكُمْ﴾ على النحو الآتي:

روى الجمهور عن محمّد بن إسحاق عنه التسهيل بين بين، نصَّ على ذلك الداني في التيسير(٨٠)، وأبو العز القلانسي في الإرشاد (٢٤٣)، والحافظ أبو العلاء في غاية الإختصار(٢/٤٢٨).

وروى بعضهم عنه التحقيق، ولذلك لم يتعرّضوا لذكره في كتبهم، منهم: مكيّ في التبصرة (٤٣٩)، وابن شريح في الكافي (٦٩)، وغيرهما، وبه قرأ ابن الفحام على الفارسيّ (التجريد ٢٨ أ).

والذي يبدو: أنّ الوجهين صحيحان كما ذكر البقريّ أعلاه، تبعاً لابن الباذش في الإقناع(٢/٦٠٨)، وللشاطبيّ في لاميّته (السراج١٦٢).

(٢) وذلك: في ثمانية وثلاثين موضعاً، أول المعرّف بـ (أل) منها: ﴿الصِّرَٰطَ﴾ في سورة الفاتحة/آية٦، وأوّل المنكّر منها: ﴿صِرَٰطٍ﴾ في سورة البقرة/آية١٤٢، وأوّل المضاف منها: ﴿صِرَٰطَ الَّذِينَ﴾ في سورة الفاتحة/آية ٧ .

وينظر السبعة ١٠٥، والكافي ١٤، والإرشاد ٢٠١، والمعجم المفهرس٥٠٠ .

(٣) سقط (قنبل) من ب ج د.

(٤) وذلك: في خمسة مواضع، أوّلها: في سورة البقرة/آية ١٦٨.

ينظر الغاية ١٩٠، والتيسير ٧٨، والمعجم المفهرس ٢٨٩ .

(٥) في د: (واختلفا).

(٦) سبق الكلام عن الهمزتين في القسم الدراسي ٢٠٢ وما بعدها.

(٧) سقط (الهمزة) من ج د.

(٨) ينظر ما تقدم لأبي عمرو ص ٢٦٦ ـ ٢٦٧ .

(٢) وإن كانتا من كلمتين: فلا يخلو الحال من اتّفاقهما واختلافهما[١]، فإن اتّفقتا بفتح مثل: ﴿جَآءَ أَحَدٌ﴾[٢] : أسقط البزيّ الأولى مع القصر والمدّ[٣] كأبي عمرو[٤]، وإلا بأن كانتا مضمومتين أو مكسورتين: فحكمه في الصّورتين: تسهيل الأولى بين الهمزة والواو في المضمومتين، وتسهيل الأولى بين الهمزة والياء في المكسورتين.

وأما قنبل: فحكمه التسهيل في الهمزة الثانية في الأحوال الثلاثة[٥]، وعنه وجهٌ ثانٍ، وهو: إبدال الهمزة الثانية[٦] من جنس حركة ما قبلَها، ثم إنْ وقع بعد المبدَل ساكن مدّه بقدر ثلاثِ ألفاتٍ، وإلا بأن تحرّك ما بعد المبدَل مدّه مدّاً طبيعياً[٧].

وإن اختلفتا[٨]: فهما على خمسة أقسام، وحكمه كأبي عمرو في الأقسام الخمسة كما تقدّم[٩]، والله تعالى أعلم[١٠].

---

(١) سقط (واختلافهما) من هـ.

(٢) سورة النساء/ آية ٤٣.

(٣) (مع القصر والمدّ) مثبت من د، وقد سقط من بقية النسخ.

(٤) ينظر ما تقدّم في مذهب أبي عمرو ص ٢٦٨ .

(٥) سقط (في الأحوال الثلاثة) من د.

(٦) سقط من هـ و: (الثانية).

(٧) لا يخفى: أنّ من أمثلة الحرف الساكن بعد المبدَل: ﴿مِنَ السَّمَآءِ إِنْ﴾ في سورة الشعراء/آية ١٨٧، ومن أمثلة الحرف المتحرّك بعد المبدَل: ﴿ جَآءَ أَحَدٌ﴾ المذكور آنفاً أعلاه.

(٨) في ب ج د: (اختلفا) وهو تحريف.

(٩) سقط (في الأقسام الخمسة) من ج، وينظر ما تقدّم ص ٢٦٩ وما بعدها.

(١٠) سقط من ب هـ و: (والله تعالى أعلم).

مذهب نافع -رحمه الله-[1]

اعلمْ أنّ نافعاً له راويان أخذا عنه من غير واسطةٍ، وهما: قالون، وورش، فقالون: مقدّم، وورش: مؤخّر[2].

وهذا المقدّم له في المنفصل وجهان: القصر والمدّ، فالقصر: مقدّم، والمدّ: مؤخّر[3].

وله[4] في ميم الجمع وجهان: عدم الصلة والصلة[5]، فإذا اجتمع في الآية صلة وَمَدّ منفصل: فلا يخلو الحال من أن تتقدّم الميم ويتأخّر المدّ، وبالعكس، فإن

---

(١) تقدّمتْ ترجمة الإمام نافع، وترجمة راوييْه: قالون وورش في القسم الدراسي ٣٨، وما بعدها. والترجمة (مذهب نافع – رحمه الله–) ليستْ موجودة في صلب النسخ المعتمدة في التحقيق سوى نسخة و، وقد أُشيرَ إليها بالهامش في بقيّة النسخ بعبارات مختلفة.

(٢) هذه هي طريقة الإمام الشاطبيّ في لاميّته (السراج ٩)، وقد تابعه عليْها كثيرون، منهم: ابن القاصح في السراج(٩)، والبقريّ كما تقدم أعلاه، والبنّا الدمياطي في الإتحاف (١/٧٥).

(٣) تقدّم الكلام عن أحكام المدود في القسم الدراسي ١١٩، وما بعدها.

(٤) أي: لقالون.

(٥) من كلام البقريّ أعلاه يفهم: أنّ في المسألة خلافاً، وإليك بيانه:

قطع لهُ بإسكانِ الميم: ابن شريح في الكافي(١٥)، وأبو العز في الإرشاد(٢٠٤)، وغيرهما، وبه قرأ الدانيّ على أبي الحسن من طريق أبي نشيط، وعلى أبي الفتح من طريق الحلوانيّ (النشر ١/٢٧٣).

وقطع له بالصلة أبو العباس المهدويّ في الهداية (النشر ١/٢٧٣).

وقد أطلق الوجهين عن قالون: مكيّ بن أبي طالب في التبصرة(٢٥٣)، وقال: (وخيرّ قالون في إسكانها وصلتها بواو)، ونصَّ عليهما أيضاً: الداني في التيسير(١٩)، والحافظ أبو العلاء في غاية الإختصار (١/٣٩٢)، والشاطبي في لاميّته (السراج٣٢)، والبقريّ كما ذكر أعلاه.

تقـدّمت[1] الميم وتأخر المدّ: كان[2] له أربعة أوجه: عدم الصلة على القصر والمدّ، والصلة كذلك[3]. وإن تقدّم المدّ وتأخرت[4] الميم: انعكس الحكم/١٣أ/، بمعنى: أنّه يأتي على القصر: عدم الصلة والصلة، وعلى المدّ: كذلك.

ثم إنّ الميم إنْ وقع بعدها همزة وكان هناك مَدّ، وأردتَّ عطفها عليه: فإنّك تمدّها مَعه[5]، سواء تقدّمتْ أوْ تأخرتْ[6]. وإذا كان في الآية ميمٌ وليس هناك مَدّ: كان له فيها[7] وجهان: عَدَمُ الصلةِ والصلة، مالم يكن بعدها همزة، فإن كان همزةٌ: زدتّ وجهاً ثالثاً، وهو المدّ[8].

وليس لَهُ[9] في القرآن من الإمالة إلا مواضع يسيرة[10]، وإذا أمال في تلك المواضع: تارةً يميل إمالة صغرى، وتارةً يميل إمالة كبرى، وتارةً يجمع بين الفتح والإمالة، فمن ذلك: قوله تعالى: ﴿جُرُفٍ هَارٍ﴾ في براءة[11]، فله فيها الإمالة المحضة[12]، وأمّا قوله تعالى: ﴿هَا﴾ و﴿يَا﴾ في أول مريم[13]: فأمالهما إمالة

---

(١) في ج هـ و: (تقدّم). (٢) سقط (كان) من د.

(٣) ينظر التبصرة الصغرى٥ب. (٤) في ج هـ و: (وتأخر).

(٥) وذلك: لأنه حينئذٍ يصبح من قبيل المدّ المنفصل، ولقالون في المدّ المنفصل وجهان: القصر والمدّ، كما تقدّم، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿وإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا كَمَآ ءَامَنَ النَّاس﴾ في سورة البقرة/ آية ١٣، وطريقة تخريجها: أن تأخذ عدم الصلة مع القصر والمدّ، وتأخذ الصلة مع القصر، وتأخذ طول الصلة مع المدّ. ينظر التبصرة الصغرى٥ب .

(٦) في هـ و زيادة: (وبالعكس).

(٧) سقط (له) من ب ج د، وسقط (فيها) من هـ و .

(٨) تقدّم بيان جميع ذلك قبل أسطر. (٩) أي: لقالون.

(١٠) سبق الكلام على ذلك في الدراسة ١٢٩، وما بعدها.

(١١) أي: سورة التوبة/ آية ١٠٩. (١٢) راجع ماتقدم في الدراسة ١٣١ .

(١٣) أي: من ﴿كَهيعَصَ﴾ في سوة مريم/آية ١ .

صغرى[1]، وجمع بين الفتح والإمالة الصغرى في ﴿التَّوْرَىٰةَ﴾[2] حيث وقع[3].

وأما مذهبه[4] في الهمزتين من كلمةٍ أوْ من كلمتين[5]:

(١) فمذهبه فيما إذا كانتا من كلمةٍ: تحقيق الأولى وتسهيل الثانية، وإدْخالُ ألفٍ بينهما، سواءٌ كانتا مَفتوحتين، أو الهمزة الثانية مكسورة أو مضمومة، إلا في ثلاثة[6] مواضع خرجتْ كما تقدّم[7]، وهي: ﴿ءَأَمَنتُم﴾ في الأعراف[8]، وفي طه[9]، وفي الشعراء[10]، و﴿ءَأَلِهَتُنَا﴾ في الزخرف[11]، و﴿أَئِمَّة﴾ حيث وقعتْ[12]، فإنّه يحقق الهمزة الأولى ويسهّل الثانية من غير إدخال بينهما.

وهمزة الوصل إنْ وقعتْ بين همزة الإستفهام واللام الساكنة[13]، فإنّه زادَ وجهاً ثالثاً[14]،

---

(١) في ج هـ: (فأمالها إمالة صغرى)، وقد سبق بيان ذلك في الدراسة ١٧٣ وما بعدها.

(٢) في هـ و: (في لفظ ﴿التورىٰة﴾).

(٣) وذلك: في ثمانية عشر موضعاً، أوّلها: في سورة آل عمران/آية٣، وقد سبق الكلام عنها في الدراسة ١٤٩ - ١٥٠ ، وينظر المعجم المفهرس ١٩٤ .

(٤) أي: مذهب قالون.

(٥) سبق: أن تحدثنا عن أحكام الهمزتين في القسم الدراسي ٢٠٢ وما بعدها.

(٦) سقط (في ثلاثة) من ب ج د.

(٧) راجع ما تقدم ٢٦٧ - ٢٦٨ .

(٨) آية ١٢٣.

(٩) آية ٧١.

(١٠) آية ٤٩.

(١١) آية ٥٨.

(١٢) وذلك في خمسة مواضع، أوّلها: في سورة التوبة/آية١٢، وينظر المعجم المفهرس ٩٩ .

(١٣) أي: كقوله تعالى: ﴿قُلْ ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الأُنثَيَيْنِ﴾ في سورة الأنعام / آية ١٤٣و١٤٤، وينظر ما تقدّم في مذهب أبي عمرو ص ٢٦٧، وغيث النفع ٢١٩ .

(١٤) ذكر الشيخ سلطان الجبوريّ: أنّه ورد في بعض النسخ (ثانياً)، ثم إنّه علّل ذلك بقوله: (ولكلٍّ وجهٌ، أما النسخة الأولى- أي: التي فيها (ثالثاً)-: فبالنظر إلى أنّ أصل مذهبه- أي: مذهب قالون- التسهيل مع الإدخال، ثم استثنى منه تلك المواضع الثلاثة- وهي: ﴿ءَأَمَنتُم﴾، و﴿ءَأَلِهَتُنَا﴾، و﴿أَئِمَّة﴾-، ثم زيد هذا الوجه فهو ثالث. وأما الثانية- أي: التي فيها (ثانياً)-: فبالنظر إلى المستثنى فإنه أول، وهذا الوجه ثانٍ). العقود الجوهرة (٣٥أ).

وهو المدّ[1] المسمّى بـ(البدَل)[2]، وفيه ماتقدّم عن أبي عمرو، وهو: تحقيق الأولى وتسهيل الثانية من غير إدخال بينهما[3].

(٢) وإن كانتا[4] من كلمتين: واتّفقتا[5] بفتحٍ: فإنّه يسقط الأولى كأبي عمرو[6]، وإن اتّفقتا بكسرٍ أو ضمّ: فله تسهيل الأولى مع المدّ والقصر كالبزيّ، وإن اختلفتا: فله الأقسام الخمسة المتقدّمة لأبي عمرو[7].

وأمّا ورش: فله مَدّ المتّصل والمنفصل بقدر ثلاث ألفاتٍ[8].

وله[9]: تفخيم[10] اللام المفتوحة إذا وقعتْ بعد: (صاد)[11] أو (طاءٍ) أو(ظاء)، وهي[12] مفتوحات أو سواكن[13].

---

(١) سقط (المدّ) من ب.

(٢) في هـ و: (بمدّ البدل).

(٣) ينظر ما تقدم ص ٢٦٧ .

(٤) في جـ: (وأما إذا كانتا).

(٥) في ب: (واتفقا).

(٦) في هـ و: (كما تقدم في مذهب أبي عمرو)، وذلك ص ٢٦٨ ، ويراجع ما تقدّم في الدراسة ٢١٩ ـ ٢٢٠.

(٧) ينظر ما تقدّم في مذهب أبي عمرو ص ٢٦٩ ـ ٢٧٠ .

(٨) سقط (ألفات) من جـ، ويراجع ما تقدم في الدراسة ١١٧، وما بعدها.

(٩) سقط (له) من ب جـ د.

(١٠) اصطلح علماء القراءات على أن يسمّوا ما يكون في اللام تغليظاً، وما يكون في الراء تفخيما، ويقابلهما معاً: الترقيق ، ولكنّ البقريّ لم يلتزم بهذا الإصطلاح هنا. ينظر النشر٢/١١١.

(١١) في ب: (ضاد)، وفي جـ: (الصاد).

(١٢) في ب: (وهنّ).

(١٣) اختصَّ المِصْريّون بمذهبٍ عن ورش في اللام لم يشاركهم فيه سواهم، ورَوَوْا عنه تغليظ اللام إذا جاورها حرف تفخيم، ولكنّهم اختلفوا فيما بينهم اختلافا يسيراً إليك بيانه:

لقد اتّفق جمهورهم على تغليظ اللام إذا تقدّمها صاد أو طاء أو ظاء بشرطين اثنين وهما:

أ ـ أن تكون اللام مفتوحة.

ب- أن تكون هذه الحروف الثلاثة مفتوحة أو ساكنة.

وقد سار على مذهب الجمهور هذا-في اشترط هذين الأمرين-: الإمام البقريّ في كتابه هذا.

ثم ينبغي أن يعلم: أن كلَّ واحد من الحروف الثلاثة المتقدّمة تكون اللام بعده مخففــة =

ورقّق الراءاتِ إذا كان قبلَهنّ[1] كسرة[2] أو ياء ساكنة[3]، وإذا وقع بين الكسرة والراء حرف ساكن: فإن كان من غير حروف الاستعلاء[4]: فإنه يرقّق[5]، وإن كان

= ومشدّدة، وإليك أمثلةً على جميع ذلك:

١- الصّاد: أ- إذا كانت مفتوحة وكانت اللام بعدها مخففة: نحو: ﴿الصَّلَوٰةَ﴾، في سورة البقرة/آية ٣.

ب- إذا كانت مفتوحة وكانت اللام بعدها مشددة: نحو: ﴿صَلَّىٰ﴾، في سورة القيامة/آية٣١.

جـ- إذا كانت ساكنة: نحو: ﴿تَصْلَىٰ﴾، في سورة الغاشية/آية٤ .

٢- الطاء: أ- إذا كانت مفتوحة وكانت اللام بعدها خفيفة: نحو: ﴿الطَّلَٰقَ﴾، في سورة البقرة/آية٢٢٧.

ب- إذا كانت مفتوحة وكانت اللام بعدها شديدة: نحو: ﴿والمُطَلَّقَٰتُ﴾، في سورة البقرة /آية٢٢٨.

جـ- إذا كانت ساكنة: نحو: ﴿مَطْلَعِ الفَجْرِ﴾. في سورة القدر/آية٥ .

٣- الظاء: أ- إذا كانت مفتوحة وكانت اللام بعدها مخففة: نحو: ﴿ظَلَمَ﴾، في سورة البقرة/آية٢٣١ .

ب- إذا كانت مفتوحة وكانت اللام بعدها مشددة: نحو: ﴿بظَلَّامٍ﴾، في سورة آل عمران /آية١٨٢ .

جـ- إذا كانت ساكنة: نحو: ﴿أَظْلَمَ﴾، في سورة البقرة/آية٢٠ .

وروى مكيّ في التبصرة (٤١٥) ترقيقها مع الطاء، وروى ابن الفحام في التجريد(٣٠ب) ترقيقها مع الظاء، وهذا هو أحد الوجهين في الكافي لابن شريح (٥٢)، والوجه الآخَر هو التغليظ كالجمهور.

والمذهب الأول- الذي أخذ به البقريّ- هو الشائع، إذ قطع به أكثر أهل الأداء، كالدانيّ في التيسير (٥٨)، والشاطبي في لاميّته (السراج١٢٣)، وغيرهما.

(١) في هـ و: (قبلها).

(٢) وذلك: نحو: ﴿الأَخِرَةِ﴾، و﴿تَبْصِرَةً﴾ في سورتَيْ: البقرة/آية ٩٤، و ق/آية ٨ .

(٣) وذلك: نحو: ﴿خَيْراً﴾، و ﴿كَبِيراً﴾ في سورة البقرة/آية ١٥٨، ٢٨٢ . ينظر الإقناع ١/٣٣٢.

(٤) حروف الإستعلاء سبعة، وهي: (خصَّ ضغطٍ قظ). إتحاف البررة (طيّبة النشر) ١٧٢ .

(٥) وذلك: نحو: ﴿السِّحْرَ﴾، و ﴿الشِّعْرَ﴾ في سورتَيْ البقرة/آية ١٠٢ ، ويس آية ٦٩.

وحرّفتْ في جـ د و إلى: (فإنّه لا يرقّق).

من حروف الاستعلاء فإنه لا يرقّق[1].

---

(١) وذلك نحو: ﴿مِصْراً﴾، و﴿فِطْرَتَ اللَّهِ﴾ في سورتَيْ: البقرة/آية ٦١، والروم/آية٣٠ ، وقد سقط من جـ د هـ و: (وإن كان من حروف الإستعلاء...).

وكلّ هذه الأصول التي ذكرها الإمام البقريّ لا خلافَ فيها عن ورش، إذ نصَّ على ذلك الدانيّ في التيسير(٥٦)، وابن شريح في الكافي(٥٦)، وابن الباذش في الإقناع(١/٣٢٨ وما بعدها).

ثم إنّ علماء القراءات اختلفوا في المنوّن من هذا القسم، وإليك بيان أقسام المنوّن، وأقوال العلماء في ذلك:

أقسام المنوّن:

١- أن تكون الراء بعد كسرة مجاورة، نحو: ﴿شَاكِراً﴾ في سورة النساء/آية١٤٧، وشبهه.

٢- أن تكون الراء بعد كسرة مفصولة بساكن صحيح، نحو: ﴿ذِكْراً﴾ في سورة البقرة/آية٢٠٠، وشبهه.

٣- أن تكون الراء بعد ياءٍ ساكنة، وهي حرف لين فقط، نحو:﴿طَيْراً﴾ في سورة آل عمران/٤٩، وشبهه.

٤- أن تكون الراء بعد ياءٍ ساكنة، وهي حرف مدّ ولين، نحو: ﴿قَدِيراً﴾ في سورة النساء/آية١٣٣ ، وشبهه.

أقوال العلماء في ذلك:

ذهب قسم من أهل الأداء إلى الجزم بترقيق الراء في الأقسام الأربعة المتقدّمة، وهذا هو مذهب أبى طاهر الأنصاري (النشر٢/٩٤)، وهو أحد الوجهين في الكافي (٥٧)، والوجه الآخَر التفخيم، وهو الذي رجّحه ابن الباذش في الإقناع (١/٣٣٣).

وذهب قسم آخر منهم إلى الجزم بتفخيم الراء في الأقسام الأربعة المتقدمة، وهذا هو مذهب أبي طاهر بن أبي هاشم، وغيره. (النشر٢/٩٤ وما بعدها).

وذهب الجمهور من أهل الأداء إلى التفصيل، فقسّموا ما تقدّم على قسمين:

أولاً: إذا كانت الراء بعد ساكن صحيح نحو: ﴿ذِكْراً﴾، وما شابهه، فقد جزموا بالتفخيم في هذا القسم، نصّ على ذلك الدانيّ في التيسير(٥٦)، وغيره.

وقد أخذ جماعة منهم بالوجهين في هذا القسم، كالشاطبيّ (السراج ١٢٠) وابن القاصح في السراج(١٢٠) وغيرهما.

ثانياً: الراء في الأقسام الثلاثة المتبقّية:وقد جزموا بالترقيق في هذه الأقسام، نصّ على ذلك الدانيّ في التيسير (٥٦)، وغيره.

واستُثنيَ من ذلك: الخاء، فإنّه يرقّق ما بعدها، نحو: ﴿إِخْرَاجُهُم﴾[1]، و﴿إِخْرَاجِكُمْ﴾[2]. وعنه أيضاً: عدم الترقيق في كل اسم أعجميّ، نحو: ﴿إِبْرَاهِمَ﴾[3]، و﴿إِسْرَاءِيل﴾[4]، ﴿عِمْرَانَ﴾[5]، وكذلك: ﴿إِرَمَ ذَاتِ العِمَادِ﴾ في الفجر[6].

وله: تفخيم الراء إذا تكرّرت، نحو: ﴿ضِرَارًا﴾[7]، و﴿قَرَارًا﴾[8]، و﴿إِسْرَارًا﴾[9].

وينقلُ حركة الهمزة إلى الساكن قبلَها[10].

---

(١) سورة البقرة/آية ٨٥.
(٢) سورة الممتحنة/آية ٩.
(٣) سورة البقرة/آية ١٢٤.
(٤) سورة البقرة/آية٤٠.
(٥) سورة آل عمران/آية ٣٣.
(٦) آية٧، وينظر النشر ٢/٩٣-٩٤.
(٧) سورة البقرة/آية ٢٣١.
(٨) سورة النمل/آية٦١ .
(٩) سورة نوح/آية٩، وينظر التبصرة ٤١٢ ، والتيسير ٥٦.
(١٠) النقل: هو نوع من أنواع تخفيف الهمز المفرد، وهو لغة لبعض العرب، اختصّ بروايته ورش اختصاصاً مطّرداً في جميع القرآن، وقد ورد عن غيره في كلماتٍ محدودة.

ويشترط في النقل أمور:

أ- أن يكون في آخِرِ الكلمة.

ب- أن يكون في غير حروف المدّ.

جـ- أن تكون الهمزة أول الكلمة الأخرى.

وينقسم الساكن الذي قبل الهمزة على ثلاثة أقسام:

الأول: أن يكون الساكن تنويناً: نحو قوله تعالى: ﴿...وَمَتَـٰعٌ إِلَى حِينٍ﴾ في سورة البقرة/آية٣٦.

الثاني: أن يكون الساكن لام تعريف: نحو قوله تعالى: ﴿وعَلَّمَ ءَادَمَ الْأَسماءَ كُلَّهَا...﴾ في سورة البقرة/٣١.

الثالث: أن يكون الساكن حرفاً صحيحاً: نحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنا لُقْمَـٰنَ الحِكْمَةَ﴾ في سورة لقمان/آية١٢.
=

ويُبْدِل الهمزةَ إذا كانت فاءَ الكلمة، وعلامة كونها فاءَ الكلمة[١]: أن يكون قبلها حرف من حروفٍ ستّة، وهي: (التاء، والفاء، والميم، والنون، والواو، والياء)[٢]، وإن كانت لام الكلمة أو عينها: فلا يبدلها، إلا في[٣]: ﴿بِئْرٍ﴾[٤]، و﴿بِئْسَ﴾[٥]، و﴿ذِئْب﴾[٦]. وقد جمعتُ الحروف الستة في أوائل كلمات نِصْف بيت، وزدتُّ ما استثنيَ من عين الكلمة[٧] وغير ذلك في أبياتٍ، فقلتُ:

يُبْدِلُ ورشٌ بعدَ ستٌّ تَسْبِقُ ... تُبْ فُزْ ودُمْ يأْتيكَ نورٌ مُشْرِقُ

= وفي جميع هذه الأقسام الثلاثة يكون النقل صحيحاً لورش. فإن كان الساكن حرف مدّ ولين: بطل النقل ووجب تحقيق الهمز، كقوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدوا رَبَّكُمْ﴾ في سورة البقرة/آية٢١، ومنه: كون الهمز بعد ميم الجمع، نحو قوله تعالى: ﴿أنفُسِكُمُ أفلا تُبْصِرونَ﴾ في سورة الذاريات/آية ٢١، إذ أنّ ورشاً يضمّ ميم الجمع ويصلها بواوٍ، فيكون من قبيل المدّ المنفصل، فلا نقل له في ذلك.

وأمّا ما وَرَد عن غير ورش: فلا يعنينا في بحثنا هنا. وينظر التبصرة ٣٠٧، والكافي ٣٥ .

(١) سقط من و: (وعلامة كونها فاء الكلمة).

(٢) يمكن لنا أن نجمعها في كلمتين: (تنمو في).

ثم ينبغي أن يْعلَم: أنّ ورشاً يبدِل – من طريق الأزرق- الهمزة إذا وقعتْ فاء الكلمة، كما ذكر الإمام البقريّ أعلاه، سواء كانت الهمزة ساكنة نحو: ﴿فَأْتوهُنّ﴾، و﴿يؤْتِي﴾ في سورة البقرة/ آية٢٢٢، ٢٤٧ ، وشبههما، أو متحرّكة نحو: ﴿يُؤَيِّدُ﴾، و﴿مُؤَجَّلا﴾ في سورة آل عمران/آية ١٣ ، ١٤٥ وشبههما.

وأما من طريق الأصبهانيّ: فإنّه يبدِل كلَّ همزة ساكنة بحركة ما قبلها، فيبدل من همزة: ﴿اقْرَأْ﴾ ـ في سورة الإسراء/آية ١٤ ـ ألفاً، ومن همزة: ﴿جِئْتَ﴾ ـ في سورة البقرة/آية٧١ـ ياءً، ومن همزة: ﴿للرُّءْيَا﴾ ـ في سورة يوسف/آية٤٣ ـ واواً. وكلّ هذا لايعنينا هنا لأنّ البقريّ لم يتطرّق لما ورد من طريق الأصبهانيّ. ينظر التبصرة ٢٩٤، والكافي ٢٧، والنشر١/٣٩٠.

(٣) في و: (في مثل).

(٤) سورة الحج/آية٤٥ .

(٥) سورة البقرة/آية ١٢٦ .

(٦) ﴿الذِّئْبُ﴾: في سورة يوسف/آية١٣ . وينظر التبصرة٢٩٦، والكافي٢٧–٢٨.

(٧) في هـ: (الفعل) بدل (الكلمة)، وفي و: (إذا كانت عين الفعل).

بشرطِ أَنْ يكونَ ما أبْــد لَـــهُ   فــاءً لفـــعل ربُّنـــا أنـْزلَـــهُ[1]
وبعد همز الوصل كـ﴿الَّذِى اوتُمِنْ﴾[2]   و﴿بِئْسَ﴾[3] و﴿الذئْبُ﴾[4] و﴿بِئرٍ﴾[5] يا فطـن
ومـا يَجي من جملة الإ يـوا فـــلا   يُبْدِلُه[6] كـــُنْ عالِمـــاً مُحَصّـــلا

ويُسْتثنى له من فاء الكلمة: (جملة الإيواء)، فإنّه لا يبدلها[7]، كما ذكر في الأبيات.

وله في ذوات الياء [8]**: الفتح والإمالة، وفي**[9] **ذوات الراء: الإمالة فقط، وإمالتها كلّها صغرى، إلا في الهاء من** ﴿طه﴾[10]، **فإنّها كبرى.**

ويستثنى له مواضع أربعة[11] فلا يميليها، وهي: ﴿مَرْضَاتِ﴾[12]، و﴿كَمِشْكَوٰةٍ﴾[13]، و﴿الرِّبَوٰا﴾[14]، و﴿كِلاَهُمَا﴾[15].

والياءُ والواو: إن سُكّنتا بين فتح وهمزة بكلمةٍ واحدة: له فيها المدّ والتوسّط، ومدُّه: على وزان ماتقدّم[16]، والتوسّط: بين المدّ والقصر، وهو ألفان، فلا فرق بين الوصل والوقف، مثال على ذلك: ﴿شَيْءٌ﴾[17]، و﴿سَوْءٍ﴾[18].

---

(١) سقط من هـ: (لفعل ربنا أنزله).   (٢) سورة البقرة/آية٢٨٣ .
(٣) سورة البقرة/آية١٢٦ .   (٤) سورة يوسف/آية ١٣.
(٥) سورة الحجّ/آية٤٥ .   (٦) في هـ و: (تبدله).
(٧) التيسير ٣٤، والكافي ٢٧.
(٨) ذوات الياء: كل ألفٍ منقلبة عن ياء من الأسماء والأفعال، نحو: ﴿الهُدَى﴾ و ﴿فَتَلَقَّى﴾ ـ في سورة البقرة/آية ١٦، ٣٧ ـ مّما لم يكن فيه راء، فإذا كان فيه راء نحو: ﴿الذِّكْرَى﴾، و﴿أَرَىٰكَ﴾ ـ في سورة الأنعام/آية٦٨، ٧٤ ـ فإنّه حينئذٍ يكون من ذوات الراء كما أطلق البقريّ، وقد تقدّمت مناقشة ذلك في القسم الدراسي ١٤٥، وما بعدها.
(٩) في هـ و: (وله أيضاً في).   (١٠) سورة طه/آية١.
(١١) في هـ و: (أربعة مواضع).   (١٢) سورة البقرة/آية٢٠٧ .
(١٣) سورة النور/ آية ٣٥.   (١٤)سورة البقرة/آية٢٧٥ .
(١٥) سورة الإسراء/آية٢٣، ويراجع ما تقدّم في الدراسة ١٤٣ ، وما بعدها.
(١٦) أي: بقدر ثلاث ألفات.   (١٧) سورة البقرة/آية٢٠.
(١٨) سورة مريم/آية ٢٨ .

ويستثنى له من ذلك: الواو من قوله تعالى: ﴿وإذا الموءودة سئلت﴾[1]، و﴿موئلا﴾[2]، فليس له فيها إلا القصر[3].

وأمّا واو ﴿سوءات﴾[4]: فظاهر متن الشاطبيّة[5] أنّ فيها تسعةَ أوجه، وهي مرتّبة[6] على أوجه مدّ البدل، وحاصله: أنّ حرف المدّ إن تأخّرَ عن الهمزة كان له فيها ثلاثة أوْجه: القصر والتوسّط والمدّ، على ماقاله الشاطبيّ، سواءٌ كان الهمز ثابتاً[7] أو مغيّراً[8]، والتغيير: إمّا أن يكون بنقل أوْ إبدال أو تسهيل، نحو: ﴿ءامنوا﴾[9]، و﴿أُوتوا﴾[10]، و﴿إيمان﴾[11]، وهذا فيما إذا كان الهمز ثابتاً[12].

---

(١) سورة التكوير/ آية٨ . (٢) سورة الكهف /آية٥٨ .

(٣) ينظر في ذلك كلّه التيسير٧٢، والكافي١٩ .

(٤) أي: ﴿سوءاتهما﴾، و﴿سوءاتكم﴾ في سورة الأعراف /آية٢٠ ،٢٦ ، وسيعود البقريّ بالكلام عليه لاحقاً في ص ٢٩٠ ـ ٢٩١ .

(٥) في ب: (الشاطبي). (٦) في ب جـ د: (وهو مرتب).

(٧) أي: لم يتعرّض لنوع من أنواع التغيير، التي هي: النقل والإبدال والتسهيل بين بين، كما ذكر المؤلّف أعلاه.

(٨) أي: تَعرّض لواحد من أنواع التغيير المذكورة أعلاه. (٩) سورة البقرة/آية٩ .

(١٠) سورة البقرة/آية١٠١ . (١١) ﴿بإيمان﴾: سورة الطور /آية٢١.

(١٢) قسّم الإمام البقريّ الهمز هنا على قسمين: ثابت، ومغيّر، وتكلّم في هذه الفقرة عن أحكام الهمز الثابت، ومثّل له بثلاثة أمثلة: على الألف والواو والياء.

ثم إنّ البقريّ ذكر: أنّ لورش ثلاثة أوجه في مدّ البدل، وهذا يدلّ على أنّ المسألة خلافية، وإليك بيان الخلاف فيها:

روى المدّ – بقدر ثلاث ألفات– في جميع هذا القسم جماعة من أهل الأداء، نصّ على ذلك: مكيّ في التبصرة(٢٥٨) ونسبه إلى المصريّين، وابن شريح في الكافي(١٧)، وقرأ به ابن الباذش على المغاربة ورجّحه(الإقناع١/٤٧٤).

وروى قسم من أهل الأداء التوسّط –أي: بقدر ألفين– هنا، روى ذلك الدانيّ في التيسير(٣١)، والأهوازي في الوجيز(٣٠ب)، ونسب مكيّ هذا القول إلى البغداديّين (التبصرة ٢٥٨). =

ومثال[1] ما إذا كان مغيّراً ممّا تقدّم: ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾،[2] و﴿لِلْإِيمَٰنِ﴾[3]، و﴿مَنْ أُوتِىَ﴾[4]، و﴿هَٰٓؤُلَآءِ ءَالِهَةً﴾[5]، و﴿جَآءَ ءَالَ لُوطٍ﴾[6].

= وروى جماعة من العلماء القصر - أي: بمقدار ألفٍ واحد- هنا، ذكر ذلك أبو الحسن طاهر بن غلبون ، وأبو بكر الشذانيّ، فيما نقله ابن الباذش(الإقناع ١/٤٧٤ ومابعدها).

والذي يبدو: أنّ الأوجه الثلاثة صحيحة كما ذكر البقريّ أعلاه، تبعاً للشاطبيّ، وابن القاصح (السراج ٥٣).

(١) في هـ و: (وأما مثال).

(٢) سورة البقرة/آية ٦٢.

(٣) سورة آل عمران/آية ١٦٧.

(٤) سورة الحاقة/آية ١٩ .

(٥) سورة الأنبياء/آية ٩٩.

(٦) سورة الحجر/آية ٦١ .

وذكر البقريّ هنا: أمثلة الهمز المغيّر، وذكر في الفقرة السابقة أنواع التغيير، وقسّمها على ثلاثة أقسام، وإليك تفصيل القول فيها:

أولاً: أن يكون التغيير بالنقل:

وهو حذف الهمزة وإلقاء حركتها على الساكن قبلها، وقد مثّل عليه البقريّ بثلاثة أمثلة: وهي ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾، و﴿للإيمَٰنِ﴾، و﴿مَنْ أُوتِىَ﴾.

ثانياً: أن يكون التغيير بإبدال الهمز:

وهو أن يُبدل الهمز حرف مدّ مجانس لحركة ما قبله، وقد مثّل عليه البقريّ بقوله تعالى: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ ءَالِهَةً﴾ في سورة الأنبياء/آية ٩٩، ومن المعلوم: أنّ ورشاً يبدل الهمزة الثانية ياءً في هذا المثال، كما ذكر البقريّ في مذهب أبي عمرو ٢٧٠ ، وكما ذكرنا في الدراسة ٢٢٣ ـ ٢٢٤ .

ثالثاً أن يكون التغيير بالتسهيل بين بين:

وهو النّطق بالهمزة مسهّلةً بينها وبين الحرف المجانس لحركتها، كما ذكر البقريّ في مذهب حمزة ٣١٠، وقد مثّل البقري على هذا القسم بقوله تعالى: ﴿جَآءَ ءَالَ لوطٍ﴾ في سورة الحجر/آية ٦١، ومن المعلوم: أنّ ورشاً يسهّل الهمزة الثانية بين بين في هذا المثال، كما ذكرنا في الدراسة ٢١٩ ـ ٢٢٠.

بناءً على ما تقدّم: فإنّ هذه المغيّرات الثلاثة لا تمنع من الأخذ بمدّ البدل لورش. وينظر الكافي ١٧.

ويستثنى له:

(١) ما إذا كان قبلَ الهمزة ساكن صحيح[١].

(٢) و ما إذا كان الهمز بعد همزة الوصل[٢].

(٣) و ما إذا كان بعد الهمزة ألف تنوين في حال الوقف[٣].

(٤) وياء ﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾.[٤].

مثال ذلك: ﴿مَذْءُوماً﴾[٥]، و﴿مَسْـُٔولاً﴾[٦]، هذا مثال الأول[٧].

---

(١) سيمثّل عليه البقريّ بـ﴿مَذْءُوماً﴾، و﴿مَسْـُٔولا﴾، وقد اختُلف في علّة اسْتثنائه، فقيل: لتوهّم النقل، فكأنّ الهمزة معرّضة للحذف، وقال ابن الجزري في النشر(٣٤١/١): إنّ الهمزة لمّا كانت محذوفة ربما ترك زيادة المد فيها تنبيهاً على ذلك.

(٢) سيمثّل عليه البقري بـ:﴿ائْتُونِى﴾، و﴿اؤْتُمِنَ﴾، وعلّل الجبوريّ ذلك: بأنّ همزة الوصل لا ثبات لها، فلا يؤخذ بمدها. ينظر العقود الجوهرة٣٩أ .

(٣) سيمثّل عليه البقريّ: بـ ﴿نِدَآءً﴾، و﴿مَآءً﴾، و﴿دعَآءً﴾، وعلّل ابن الجزريّ ذلك بأنّ الألف فيه غير لازمة، لأنها تحذف وصلاً(النشر٣٤١/١). وقد أجرى بعضهم المدّ فيه، وذكر مكيّ في التبصرة (٢٦٠): أنّ ترك المدّ أقيس.

(٤) سورة البقرة/آية٤٠، وقد اختُلف في إجراء البدل فيه على النحو الآتي:

نصّ على استثنائه من مدّ البدل: الداني في التيسير (٣١) وبه كان يأخذ ابن شنبوذ من طريقه فيما نقله ابن الباذش في الإقناع(٤٧٢/١)، ثم قال: (فلا خلاف أنّه مقصور)، وهذا ما نصّ عليه الشاطبي(السراج٥٤)، والبقريّ أعلاه.

ووجّه هذا القول: بطول الكلمة وكثرة دورها، وثقلها بالعجمة، مع أنّها أكثر ما تجيء مع كلمة ﴿بَنِي﴾، فيجتمع ثلاث مدّات، فاستثني مَدّ الياء تخفيفاً.

وأخذ بالبدل فيه جماعة من أهل الأداء، نصّ على ذلك: الأهوازي في الوجيز(٣٢أ)، وابن شريح في الكافي(١٧). قال ابن الباذش في الإقناع(٤٧٢/١): (وهو مذهب أبي محمّد مكيّ، لأنه لم يستثنه). وينظر التبصرة ٢٥٨، والنشر ٣٤١/١ .

والذي يبدو: أنّ الراجح هواستثناؤه من البدل، كما ذكر البقريّ أعلاه .

(٥) سورة الأعراف/آية١٨.

(٦) سورة الإسراء/ آية ٣٤ .

(٧) أي: ما كان قبل الهمزة ساكن صحيح.

ومـثال الثـاني[1]: ﴿ائْتُونِى﴾[2]، و﴿اؤْتُمِنَ أَمَـٰنَتَهُ﴾[3].

ومثال الثالث[4]: و﴿نِـدَآءً﴾[5]، و﴿مَـآءً﴾[6]، و﴿دُعَآءً﴾[7]، فليس في هذا كلّه إلا القصر[8].

إذا عرفتَ[9] ذلك: علمتَ ما قلناه في ﴿سَوْءَٰت﴾[10]، من كلام الشاطبيّ[11]، وليس على ظاهره، فإنّ الإمام الشيخ محمّد بن الجزريّ[12] صرّح في نشره[13] وطيّبته[14] بأربعة أوجه: القصر في همز ﴿سَوْءَٰت﴾ والتوسّط والمدّ، مع القصر في الواو، والتوسّط في الواو مع التوسّط في الهمز، ليس غيرها، هذا ما قرأناه على شيخنا[15].

وجمع ابن الجزريّ الأوجه الأربعة[16] في بيتٍ فقال[17]:

---

(1) أي: ما إذا كان الهمز بعد همزة الوصل.

(2) سورة يونس/آية79.

(3) سورة البقرة/آية283.

(4) أي: ما إذا كان بعد الهمزة ألف تنوين حال الوقف.

(5) سورة البقرة/آية171.

(6) سورة البقرة/آية22.

(7) سورة البقرة/آية171.

(8) ينظر التبصرة261، والإقناع1/473.

(9) في د: (عُرِف).

(10) أي: ﴿سَوْءَٰتِهِمَا﴾، و ﴿سَوْءَٰتِكُم﴾ في سورة الأعراف/آية20، 26 .

(11) ينظر الشاطبية مع شرحها السراج53 وما بعدها، وقد تقدمت ترجمة الشاطبي 50 ـ 51 .

(12) تقدّمت ترجمته في القسم الدراسي 51 ـ 52.

(13) النشر1/347 .

(14) لم يفصّل ابن الجزريّ في الطيّبة في ذكر الوجوه الأربعة في مدّ ﴿سَوْءَٰت﴾ لورش، ولكنّه ألمح إلى وجود خلاف فيها عنه (إتحاف البررة180)، وهذا ممّا يستدرك على الإمام البقريّ.

(15) أي: الشيخ عبد الرحمن اليمنيّ، وقد ذكر البقريّ في الفقرة السابقة: أنّ المفهوم من كلام الشاطبيّ في ﴿سَوْءَٰت﴾ هو إجراء البدل في الواو والهمزة، فتضرب ثلاثة في ثلاثة، فيكون الناتج تسعة. ثم إنّه ذكر: أنّ الصحيح من هذه التسعة: هو أربعة أوجه فقط.

والذي يبدو: أنّ ما اقتصر عليه البقريّ – من الوجوه الأربعة – هو الصواب، وهو الذي جزم به ابن الجزري. ينظر النشر1/347.

(16) سقط (الأربعة) من جـ د هـ و.

(17) النشر1/347.

وسَوْءَاتُ قَصْرُ الواوِ والهمزَ ثلّثاً وَوسطْهُمَا فالكــلّ أربعــةٌ فــادْرِ

والهمزة إنْ[1] انفتحتْ إثر ضمّةٍ – وكانتْ فاءَ الكلمة– أبدلها واواً من جنس حركة ما قبلها، نحو: ﴿يُؤَيِّدُ﴾[2]، و﴿مُؤَجَّلاً﴾[3]، و﴿أنْ تُؤَدُّوا الأَمَٰنَٰتِ﴾[4].

وخرج بقولنا: (فاءً) ما إذا كانت عيناً، فإنه لا يبدلها، نحو: ﴿فُؤَادَكَ﴾[5]، و﴿بسُؤَالِ نَعْجتِكَ﴾[6].

وأبدل الهمزة ياءً[7] وأدغمها في ما قبلها في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا النَّسِيَءُ﴾ ببراءة[8].

وإذا انفتحت الهمزة وانكسر ما قبلها أبدلها ياءً في ﴿لِئَلاَّ يَكُونَ﴾[9].

---

(١) في ب: (إذا). (٢) سورة آل عمران/آية ١٣.

(٣) سورة آل عمران/آية١٤٥.

(٤) سورة النساء/آية ٥٨، وينظر ما تقدّم ص ٢٨٥ ـ ٢٨٦ .

(٥) سورة هود/آية١٢٠ .

(٦) سورة ص/آية٢٤.

ومن الجدير بالذكر في هذا المجال: أنّه لما جاز إبدال الهمز حرف مدّ في ﴿يُؤَيِّدُ﴾ و ﴿مُؤَجَّلا﴾: امتنع مدّ البدل فيهما. ثم إنه لمّا امتنع إبدال الهمز حرف مدّ في ﴿فُؤَادَكَ﴾ و ﴿بسُؤَالِ﴾: جاز مّد البدل فيهما. ينظر غيث النفع ١٧٣ ، ١٨٣ ، ٢٥٣ ، ٣٣٦.

(٧) في هـ و زيادة: (لانكسار ما قبلها).

(٨) أي: في سورة التوبة/آية٣٧، وقد اختُلف عن ورش في ﴿النَّسِيَءُ﴾ على النحو الآتي:

فروى سائر أهل الأداء عن الأزرق عنه إبدال الهمزة ياءً، كما ذكر الدانيّ وغيره، وإدغام الياء التي قبلها فيها، كما ذكر البقريّ أعلاه، وهذا ما رواه المصريّون وغيرهم عنه.

وروى البغداديّون عن الأصبهاني عنه تحقيق الهمزة مع المدّ كما ذكر مكيّ في التبصرة(٥٢٧).

والذي يبدو: أنّ الإبدال هو الثابت عن الأزرق، وأنّ التحقيق هو الثابت عن الأصبهانيّ.

ينظر التبصرة ٥٢٧، والتيسير١١٨، والإقناع١/٤٠٤.

(٩) سورة البقرة/ آية ١٥٠، وقد اختُلف عنه فيه على نسق الإختلاف في ﴿النَّسِيَءُ﴾: فروى سائر أهل الأداء عن الأزرق الإبدال، وروى غيرهم التحقيق. ينظر التبصرة ٤٣٣، والإقناع ١/٣٨٦ .

تَنْبيه:

ما ذكرناه[1] من الإمالة في الهاء والياء في أوّل[2] مريم لقالون[3]: وافقه عليه ورش[4]، وكذا الوجه الثاني في ﴿التَّوْرَىٰةَ﴾[5] بالإمالة البينية[6].

وأمال -أعني ورشا- الراء من فواتح السور بين بين.

وأمال الحاء من أوائل الحواميم السبع[7].

واتّفق الراويان على إشمام[8] ﴿سِيٓءَ﴾، و﴿سِيٓـَٔتْ﴾ حيث وقع[9].

وأمّا حكمه -أعني ورشاً- في الهمزتين[10]:

(١) فإن كانتا منْ كلمة: حقّق الهمزة[11] الأولى، وسهّل الثانية من غير إدخالِ ألفٍ بينهما[12]. وحكيَ عنه مذهبان فيما إذا انفتحت الثانية:

(أ) فعن المصريّين[13]: إبدالها ألفاً[14]، والمدّ عليها بقدر ثلاثِ ألفات إن سكّن

---

(١) في ب جـ هـ و: (ذكرنا).

(٢) سقط (أول) من و.

(٣) راجع ما تقدم ص ٢٧٩ ـ ٢٨٠ .

(٤) تقدّم الكلام على ذلك في الدراسة ١٧٤ وما بعدها.

(٥) سورة آل عمران/آية٣.

(٦) سبق الكلام على ذلك في الدراسة ١٥٠ .

(٧) راجع ما تقدم في الدراسة ١٨٢ .

(٨) الإشمام: هو عبارة عن الإشارة إلى الحركة من غير تصويت، أوْ هو: أن تجعل شفتَيْك على صورتها إذا لفظتَ بالضمة. ينظر النشر٢/١٢١.

(٩) وذلك في ثلاثة مواضع: ﴿سِيٓءَ﴾ في سورتَيْ: هود/آية ٧٧، والعنكبوت/آية٣٣، و﴿سِيٓـَٔتْ﴾ في سورة الملك/آية٢٧ . وينظر التبصرة ٤١٨، والكافي ٥٩، والمعجم المفهرس٤٥٢ .

(١٠) سبق الكلام عن ذلك في الدراسة ٢٠٢ وما بعدها.

(١١) سقط (الهمزة) من جـ د هـ و.

(١٢) في هـ و زيادة: (كما تقدم).

(١٣) المصريّون: هم الذين رَوَوْا قراءة ورش عن أبى يعقوب يوسف بن عمر المصريّ، المعروف بـ(الأزرق)-المتوفى سنة ٢٤٠هـ-، أو عن أصحابه، لأنّ الأزرق قد لازم ورشاً مدة طويلة. ينظر معرفة القراء الكبار١/١٨١.

(١٤) سقط (ألفاً) من جـ.

ما بعدها[1]، فإن تحرّك ما بعدها: مدّها مدّاً طبيعياً[2].

(ب) وعن البغداديّين[3]: تسهيلها بين بين من غير إدخال[4].

والذي قرأناه على شيخنا: تقديم مذهب البغداديّين، بخلاف ظاهر متن الشاطبيّة[5].

(٢) وإن كانتا من كلمتين:

فإن اتّفقتا[6]: فهو كقنبل[7]. وزاد في ﴿هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ بالبقرة[8]، و﴿ٱلْبِغَآءِ إِنْ أَرَدْنَ﴾ بالنور[9] وجهاً ثالثاً، وهو: إبدالها ياءً خفيفة الكسر[10].

وإن اختلفتا: فهو كأبي عمرو[11].

خاتمـة[12]:

رَزقنا الله وإيّاكم[13] حُسْنها، ما ذكرناه عن المصريّين من إبدالهم الثانية ألفاً، قرأنا

---

(١) أي: نحو قوله تعالى: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ في سورة البقرة/آية٦، وراجع ماتقدّم في الدراسة ٢٠٣ ـ ٢٠٤.

(٢) أي: نحو قوله تعالى: ﴿ءَأَلِدُ﴾ في سورة هود/آية٧٢، وينظر ما تقدّم في الدراسة ٢٠٥ ـ ٢٠٦ .

(٣) البغداديّون: هم الذين رَوَوْا قـراءة ورش عـن محـمّد بن عبدالرحيم الأصبهـانيّ البغدادي – المتوفى سنة٢٩٦هـ – رحل إلى مصر وأخذ القراءة عن أصحاب ورش.
ينظر معرفة القراء الكبار١ /٢٣٢ .

(٤) راجع ص ٢٠٤ .

(٥) في ب: (الشاطبيّ).

(٦) في هـ و زيادة: (بفتح أو كسر)، والصواب: أن يضاف إلى ذلك: (أو ضمّ) لأنّ لها الحكم نفسه، وهي مشمولة بعموم العبارة أعلاه.

(٧) تقدّم: أنّ لقنبل وجهين: تسهيل الهمزة الثانية بين بين، وإبدالها من جنس حركة ما قبلها، راجع القواعد المقررة ٢٧٧ ، وما تقدّم في الدراسة ٢١٧ وما بعدها.

(٨) آية ٣١.

(٩) آية ٣٣ .

(١٠) سبق الكلام على ذلك في الدراسة ٢١٩ .

(١١) أي: في الأقسام الخمسة المتقدّمة في مذهب أبى عمرو(٢٦٩ وما بعدها).

(١٢) خصّص البقريّ هذه الخاتمة في ذكر بعض أحكام الهمزتين الواقعتين في كلمة واحدة، ممّا لم يذكره من قبل.

(١٣) في ب د: (وإيّاك).

بعدمه في موضعين: ﴿ءَأَمَنتُم﴾ بالأعراف[1]، وطه[2]، والشعراء[3] ، و﴿ءَأَٰلِهَتُنَا﴾ بالزخرف[4]. ووجهه: أنّ الإبدال يتّحد مع القصر[5] في قراءته[6] كما تقدّم في ﴿ءَامَنُوا﴾[7]، و﴿إِيمَٰنٍ﴾[8]، فلهذا لم يُقْرَأ به.

وصرّح صاحب التيسير[9] بالقراءة به، وبعضُ شرّاح[10] الشاطبيّة[11].

وشيخنا[12] لم يعتمِدْ عليه.

وفي هذا: كفاية لمن وفّقه الله تعالى، ومن الله نسأل[13] الخلاص[14] والعفو عند القصاص، بجاه سيّدنا محمّد، صلّى الله عليه وعلى[15] آله وصحبه وسلّم[16].

---

(١) آية ١٢٣ . (٢) آية ٧١ .

(٣) آية ٤٩. (٤) آية ٥٨.

(٥) حرفت في ب هـ و إلى (الخبر)، وقد سقط من د: (بعدمه في موضعين ...).

(٦) في هـ زيادة: (أي: ورش)، وفي و: (أي: قراءة ورش).

(٧) سورة البقرة/آية٩. (٨) ﴿بإِيمَٰنٍ﴾: سورة الطور/آية٢١.

(٩) أي: الإمام أبو عمرو الداني، سبقت ترجمته ص ٤٩ ـ ٥٠، وينظر التيسير ١١٢.

(١٠) سقط (شرّاح) من د.

(١١) أي: صرّحوا به، فكان الأولى أن تكون العبارة هكذا: (وصرّح بالقراءة به صاحب التيسير، وبعض شرّاح الشاطبية). ومن هؤلاء الشرّاح: ابن القاصح البغدادي في السراج(٦٥).

(١٢) أي: الشيخ عبد الرحمن اليمني كما سبق في مقدّمة المؤلّف ص ٢٥٨ .

(١٣) في ب و: (أسأل).

(١٤) في ب د: (الإخلاص)، وفي هـ و زيادة: (من النار).

(١٥) سقط من د: (صلّى الله عليه وعلى).

(١٦) في ب: (وصحبه عليهم الصلاة والسلام، ولاحول ولا قوة إلا بالله العليّ العظيم)، وفي هـ و: (بجاه سيّدنا محمّد وآله وأصحابه عليهم الصلاة والسلام، ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم)، وقد تقدّم القول في توسّل المؤلّف هذا ص ٢٥٨ .

مذهب ابن عامر - رحمه الله تعالى -[1]

اعلم أنّ عبدالله بن عامر له راويان أخذا عنه بوسائط[2]، وهما: هشام وابن ذكوان، وهشام: مقدّم، وابن ذكوان: مؤخّر على طريقة الشاطبيّ[3]. وعكس ذلك: صاحب التيسير[4]، فقدّم ابن ذكوان[5] على هشام لإتقانه قراءة ابن عامر[6]، وقدّم الشاطبيّ هشاماً لكونه كان[7] عالماً بالحديث والقراءات[8].

ولهما: مدّ المتّصل والمنفصل بقدر ألفين[9].

وتحقيق الهمزتين[10]:

(١) من كلمتين مطلقاً.

(٢) أمّا إذا كانتا من كلمةٍ:

(أ) فابن ذكوان: على أصله في التحقيق في الأقسام الثلاثة من غير إدخال.

---

(١) تقدّمت ترجمة ابن عامر وترجمة راوييْه وذكر الوسائط في القسم الدراسيّ ٤١، وما بعدها، والترجمة (مذهب ابن عامر - رحمه الله تعالى-) مثبتة في و، وقد سقطتْ من بقية النسخ، إلا أنّه أشير إليها بالهامش.

(٢) في د: (أخذا بوسائط)، وفي و: (بواسطة) .

(٣) سراج القارئ ١١ .

(٤) أي: الإمام أبو عمرو الدانيّ.

(٥) سقط من هـ: (وهشام مقدّم، وابن ذكوان مؤخر....).

(٦) التيسير٦، ومعرفة القراء الكبار١ /١٩٩.

(٧) سقط (كان) من جـ د.

(٨) في ب د: (والقرآن)، وفي جـ: (والقراءة)، وينظر معرفة القراء الكبار١ /١٩٥ وما بعدها .

(٩) راجع ما تقدم في الدراسة ١١٧ وما بعدها.

(١٠) في د: (الهمزة)، وقد سبق الكلام عن ذلك في الدراسة ٢٠٢ وما بعدها.

(ب) وأمّا هشام: فعنه وجهان في المفتوحتين، وهما: تحقيق الأولى[1] وتسهيل الثانية، وتحقيقها[2] كذلك مع الإدخال[3].

وله في الهمزة[4] المكسورة من نحو: ﴿أَءِذا﴾[5]، و﴿أَءِنّا﴾[6] الإدخال وعدمه[7]، إلا في مواضع سبعة[8]، فليس له فيها إلا الإدخال، وهي[9]:

(١) ﴿أَإِنَّ لَنَا لَأَجْرًا﴾.

(٢) ﴿أَءِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ﴾[10] كلاهما في الأعراف[11].

(٣) ﴿أَءِذَا مَا مُتُّ﴾ في مريم[12].

(٤) ﴿أَإِنَّ لَنَا لَأَجْرًا﴾ في الشعراء[13].

(٥) ﴿أَءِنَّكَ لَمِنَ الْمُصَدِّقِينَ﴾[14].

(٦) ﴿أَإِفْكًا ءَالِهَةً﴾ بالصّافات[15].

---

(١) في جـ: (التحقيق للأولى)، وفي د: (التحقيق الأولى).

(٢) في د هـ و: (وتحقيقهما).

(٣) أي: أنّ الإدخال في الوجهين: تسهيل الثانية، وتحقيقها. ينظر الغيث ٧٧.

(٤) سقط من ب جـ د: (الهمزة). (٥) سورة الرعد/ آية ٥.

(٦) سورة الرعد/آية٥.

(٧) سبق الكلام عن ذلك في الدراسة ٢٠٩ ـ ٢١٠ . (٨) في و: (سبعه مواضع).

(٩) سقط من ب هـ و: (وهي).

(١٠) رسم في المصحف الموضع الأوّل: ﴿إِنَّ﴾ ، والموضع الثاني: ﴿إِنَّكُم﴾، لأنّ حفصاً يقرأ هذين الموضعين بهمزة واحدة، ورسمتُهما بهمزتين على صورة ما رسم بهمزتين، لأنّ ابن عامر يقرأهما بهمزتين، ينظر: إرشاد المبتدي ٣٣٣ ، وكنز المعاني ٢/٧٥٩ .

(١١) الموضع الأول /آية١١٣، والموضع الثاني /آية٨١.

(١٢) آية ٦٦ . (١٣) آية ٤١ .

(١٤) سورة الصافات آية٥٢. (١٥) آية ٨٦ .

(٧) ﴿أَإِنَّكُم لَتَكْفُرونَ﴾ بفصّلت [١].

وعنه في هذه الأخيرة وجهان: التحقيق والتسهيل [٢].

وأدخل [٣] أيضاً [٤] ألفاً بين همزتَيْ: ﴿أَإِمَّة﴾ [٥] بخلافٍ عنه [٦]، وإنَّما نبّهتُ عليها: لأنّ الهمزة [٧] فيما تقدّم استفهامية، بخلاف همزة: ﴿أَإِمَّة﴾ فالهمزة فيها [٨] من بنية الكلمة.

وإذا انضمَّتْ الثانية، ولم يقع في القرآن إلا في ثلاثة مواضع:

(١) ﴿أَؤُنَبِّئُكُم﴾ في آل عمران [٩].

(٢) ﴿أَءُنْزِلَ﴾ في ص [١٠].

(٣) ﴿أَءُلقِيَ الذِّكْرُ عَلَيْهِ﴾ بالقمر [١١]

فعنه الإدخال وعدمه مع التحقيق [١٢].

وحكَى بعضُهم [١٣]: أنّه في آل عمران كحفص [١٤]، وفي الموضعين الأخيرين كقالون [١٥]، فعلى هذا: يصير له الإدخال وعدمه مع التحقيق [١٦]، وتحقيق الأولى وتسهيل الثانية وإدخال ألف بينهما.

---

(١) آية ٩.

(٢) سبق الكلام عن ذلك في الدراسة ٢٠٩.

(٣) في ب د: (وإدخال).

(٤) سقط (أيضاً) من جـ و.

(٥) سورة التوبة/ آية١٢.

(٦) تقدّم ذكر الخلاف في الدراسة ٢١٦ .

(٧) سقط من هـ: (﴿أَإِمَّة﴾ بخلاف عنه....).

(٨) في ب هـ و: (همزتها فإنّها).

(٩) آية ١٥.

(١٠) آية ٨ .

(١١) آية ٢٥ .

(١٢) راجع ما تقدّم في الدراسة ٢١٢ ـ ٢١٣ .

(١٣) أي: من أمثال مكيّ في التبصرة (٢٨٠).

(١٤) في هـ و: (كقراءة حفص)، وهذا هو أحد الوجهين في الكافي (٢٣)، وراجع ما تقدم ٢١٣ .

(١٥) في هـ و: (كقراءة قالون).

(١٦) سقط من د: (في ثلاثة مواضع: ﴿أَؤُنَبِّئُكم﴾.......).

وقرأنا بتقديم هذا الأخير[1] على غيره من الوجهين على المختار[2].

وخرَجَ عمّا[3] ذكرناه في الهمزتين في كلمة: ﴿ءَأَعْجَمِيٌّ﴾ بفصّلت[4]، فأسقط الأولى منهما[5] هشام، وحقّق ابن ذكوان الأولى وسهّل الثانية من غير إدخال.

وشفع[6] ابن عامر: ﴿أَذْهَبْتُم﴾ بالأحقاف[7]، وكُلٌّ من الراويين على أصله كما تقدّم[8]. وشفع[9] أيضاً: ﴿أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ﴾ بنون والقلم[10] مع تسهيل الثانية قولا واحداً[11]، وكلٌّ[12] على أصله في الإدخال وعدمه[13].

وعنه[14]: التسهيل لا غيرُ في: ﴿ءَأَمَنتُم﴾ بطه[15]، والأعراف[16]، والشعراء[17]، و﴿ءَأَلِهَتُنَا﴾ بالزخرف[18] قولاً واحداً مع عدم الإدخال[19].

---

(١) في و: (الاخِر)، وهو: تحقيق الأولى وتسهيل الثانية وإدخال ألف بينهما.

(٢) في ب: (على شيخنا).

(٣) في د: (مما).

(٤) آية ٤٤ .

(٥) في جـ د هـ و: (منها).

(٦) في هـ و: (ويشفع)، ومعنى الشفع: القراءة بهمزتين، كما هو ظاهر ، فتكون هكذا: (ءَأَذهبتم).

(٧) آية ٢٠ .

(٨) سقط (كما تقدّم) من هـ و. وينظر في ذلك التيسير١٩٩، والكافي١٧٢، ومن المعلوم: أنّ لابن ذكوان تحقيق الهمزتين من غير إدخال، ولهشام: تحقيق الثانية وتسهيلها مع الإدخال.
ينظر الغيث٣٥١ .

(٩) في هـ و : (ويشفع).

(١٠) آية ١٤ .

(١١) سقط من ب هـ: (قولاً واحداً).

(١٢) في و زيادة: (من الراويين).

(١٣) سقط من هـ: (وكلّ على أصله....). وقد نصّ على قراءته هذه مكيّ في التبصرة(٧٠٦)، والداني في التيسير(٢١٣)، وابن شريح في الكافي(١٨٣). ومن المعلوم: أنّ لابن ذكوان: تسهيل الثانية من غير إدخال، ولهشام: تسهيل الثانية فقط مع الإدخال. ينظر الغيث٣٧١.

(١٤) أي: عن ابن عامر براوييْه.

(١٥) آية ٧١ .

(١٦) آية ١٢٣.

(١٧) آية ٤٩.

(١٨) آية ٥٨ .

(١٩) سبق الكلام عن ذلك في الدراسة ٢٠٦ .

وليس لهشام من الإمالات الا[1] إمالات قليلة، وهي:

(١) ﴿ومَشَارِبُ﴾ في يس[2].

(٢) و﴿ءَانِيَةٍ﴾ في الغاشية[3].

(٣) و﴿عَـٰبِدُونَ﴾[4].

(٤) و﴿عَابِدٌ﴾ بـ (الكافرون)[5].

وأمّا ابن ذكوان: فأمال ﴿جَآءَ﴾، و﴿شَآءَ﴾ حيث وقعا[6]، وأمال: ﴿فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا﴾ بالبقرة[7] من غير خلاف /٥أ/، وما عداه في الخلاف[8].

واتّفق[9] الراويان على إمالة الراء في أوائل السور الست[10].

وإمالته فيما ذكر إمالة كبرى[11].

وأشمّ[12] هشام ﴿قِيْلَ﴾[13]، و﴿غِيْضَ﴾[14]، و﴿جِاْىٓءَ﴾[15] حيث جاء.

واتّفق الراويان على إشمام ﴿حِيْلَ﴾[16]، و﴿سِيْقَ﴾[17]، و﴿سِيٓءَ﴾[18]، و﴿سِيْـَٔتْ﴾[19].

---

(١) سقط من ب جـ: (من الإمالات)، وسقط من د: (وعنه التسهيل لا غير .....).

(٢) في هـ و زيادة ﴿أَفَلَا يَشْكُرُونَ﴾، آية٧٣ .

(٣) آية ٥ .

(٤) سورة الكافرون آية ٣،٥ .

(٥) آية ٤ .

(٦) ورد الفعل ﴿جَآءَ﴾ مجرّداً في ثمانية وستين موضعاً، أولها: في سورة النساء/آية٤٣ ، وورد الفعل ﴿شَآءَ﴾ مجرّداً في ستة وخمسين موضعاً، أولها: في سورة البقرة/آية٢٠ .
ينظر: المعجم المفهرس : ٢٢٩، ٤١٨ .

(٧) آية ١٠.

(٨) أي: ما عدا: ﴿زَادَ﴾ في أول البقرة فيه خلاف، وقد سبق أن ناقشنا ذلك في الدراسة ١٥٥ .

(٩) في د: (واتفقوا).

(١٠) سقط (الستّ) من ب جـ د، وفي و: (الستة)، وهي: يونس وهود ويوسف والرعد وإبراهيم والحِجْر.

(١١) سقط (إمالة) من ب جـ د، وراجع ما تقدّم في الدراسة ١٧٢ ـ ١٧٣ .

(١٢) سبق تعريف الإشمام ص٢٩٢.

(١٣) سورة البقرة آية ١١ .

(١٤) سورة هود/آية ٤٤.

(١٥) سورة الزمر/آية ٦٩.

(١٦) سورة سبأ/آية ٥٤.

(١٧) سورة الزمر/آية ٧١،٧٣ .

(١٨) سورة هود/آية ٧٧ .

(١٩) سورة الملك/آية ٢٧، وينظر التبصرة ٤١٨ .

تنبيه[1]:

قرأ ابن ذكوان ﴿هَارٍ﴾ ببراءة[2]، و﴿رَءَا﴾ المجرّد من الضمير[3]، وما جُرَّ من ﴿المِحْرَابِ﴾[4] بالإمالة الكبرى قولاً واحداً[5].

وفي: ﴿حِمَارِكَ﴾،[6] و﴿الحِمَارِ﴾[7] ، وفي: ﴿إِكْرَٰهِهِنَّ﴾[8] ، و﴿الإِكْرَامِ﴾[9]، و﴿عِمْرَٰنَ﴾[10] ، و﴿المِحْرَابَ﴾ غير المجرور[11] ، و﴿رَءَا﴾ المضاف للضمير[12] بالفتح والإمالة[13] ، والله أعلم.

---

(١) خصّص البقريّ هذا التنبيه لذكر بعض أحكام إمالة ابن ذكوان.

(٢) أي: سورة التوبة/ آية ١٠٩، وقد حرّفت في أ ب جـ إلى (ها).

(٣) في ب: (عن الضمير)، وفي د هـ و: (عنه الضمير)، وذلك نحو: ﴿رَءَا كَوْكَبًا﴾ في سورة الأنعام/آية ٧٦ .

(٤) ورد المجرور في سورتَي: آل عمران/ آية ٣٩، ومريم / آية ١١ . المعجم المفهرس ٢٤٠ .

(٥) سبق الكلام على ذلك في الدراسة ١٣٣، ١٦٠ .

(٦) سورة البقرة/آية ٢٥٩ .

(٧) سورة الجمعة/آية ٥.

(٨) سورة النور/آية ٣٣.

(٩) سورة الرحمن/آية ٢٧، ٧٨ .

(١٠) سورة آل عمران/آية ٣٣.

(١١) أي: المنصوب، وهو في سورتَي: آل عمران/ آية ٣٧، وص/ آية ٢١. المعجم المفهرس ٢٤٠ .

(١٢) أي: في الأفعال: ﴿رَءَاكَ﴾ في سورة الأنبياء/آية ٣٦، و﴿رَءَاهُ﴾ في سورة النمل/آية ٤٠ ، و﴿رَءَاهَا﴾ في سورة النمل/آية١٠، وينظر: المعجم المفهرس٣٤٤ .

(١٣) سبق: أن تحدّثنا عن جميع ذلك في الدراسة ١٣٢ وما بعدها .

مذهب عاصم -رحمه الله تعالى -[1]

اعلمْ أنّ عاصماً -أولَ أهلِ الكوفة[2]- له راويان أخذا عنه من غير واسطة، وهما: شعبة وحفص، وقدّم الشاطبيّ شعبة[3] لكونه كان عارفاً[4] بالقراءات والحديث[5]، وقدَّم صاحب التيسير[6] حفصاً لكونه كان أتقن[7] منه لقراءة عاصم[8].

فأمّا شعبة: فليس له إلا إمالاتٌ قليلة[9]، منها:

(١) ﴿رَمَى﴾ بالأنفال[10].

(٢) ﴿وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى﴾ بالإسراء[11].

(٣) ﴿وَإِذَا أَنْعَمْنَا عَلَى الْإِنْسَانِ أَعْرَضَ وَنَئَا بِجَانِبِهِ﴾ بالإسراء أيضاً[12].

---

(١) تقدّمت ترجمة عاصم وترجمة راوييْه في القسم الدراسي ٤٣، وما بعدها، والترجمة: (مذهب عاصم - رحمه الله تعالى -) مسطورة في و فقط، وقد أشير إليها في هامش بقيّة النسخ بعبارات مختلفة.

(٢) لعلّ المقصود من الأوّليّة هنا: أنّ عاصماً مقدّم على بقيّة الكوفيّين في تخريج القراءات، لأنّ مصطلح (الكوفيّين) يشمل عاصماً وحمزة والكسائيّ. وقد سقط (أهل) من جـ، وفي هـ و: (وهو أول ......).

(٣) سقط (شعبة) من د.

(٤) في جـ : (لكونه عارفاً)، وفي و : (لكونه عالماً).

(٥) في ب: (بالقرآن والحديث)، وفي د: (بالقراءة والحديث)، وفي هـ و: (بالحديث والقرآن).
ينظر معرفة القراء الكبار ١/١٣٤، وسراج القارئ ١٢.

(٦) أي: الإمام أبو عمرو الدانيّ، تقدّمت ترجمته في الدراسة ٤٩ ـ ٥٠ .

(٧) سقط: (كان) من دو، وحرفت في د إلى: (اتفق).

(٨) التيسير ٦.

(٩) كما يعلم ذلك من الدراسة ١٢٩، وما بعدها.

(١٠) آية ١٧، التبصرة٣٩١، وإرشاد المبتدي٤١١.

(١١) آية ٧٢ ، التيسير٤٨، والكافي٤٣.

(١٢) آية ٨٣ .

وإمالته في الهمزة دون النون[1].

وأمّا ﴿نَـئَا﴾ التي بفصّلت[2]: فلا يميلها.

(٤) وأمال أيضاً الراء والهمزة من ﴿رَءَا﴾ حيث وقعت[3]، اتصلتْ بضمير أم لا[4].

وإذا[5] التقى ساكنان نحو: ﴿رَءَا القَمَرَ﴾[6]، و﴿رَءَا الشَّمْسَ﴾[7]: فوقع عنه خلاف في الهمزة، وأما الراء: فلا خلاف عنه في إمالتها[8].

(٥) وأمال أيضاً الراءَ الواقعة في فواتح السور الست[9].

(٦) وأمال أيضاً الهاء والياء من أوّل مريم[10].

(٧) والطاء والهاء من أوّل ﴿طه﴾[11].

(٨) والطاء من أوّل الشعراء، والنَّمْل، والقَصَص[12].

(٩) والياء من أوّل ﴿يسٓ﴾[13].

---

(١) التبصرة ٣٩٢، والتيسير١٤١.

(٢) آية٥١، وينظر المصدران السابقان.

(٣) ورد الفعل ﴿رَءَا﴾ في اثنين وعشرين موضعاً في القرآن الكريم، منها ثلاثة عشر موضعاً وردتْ مجردة عن الضمير، أولها: ﴿رَءَا كَوْكَبًا﴾ في سورة الأنعام/آية ٧٦، وينظر المعجم المفهرس٣٤٤ .

(٤) تقدّم: أنّ ﴿رَءَا﴾ المتصلة بالضمير وردتْ في الأفعال: ﴿رَءَاكَ﴾ في سورة الأنبياء/آية٣٦، و﴿رَءَاهُ﴾ في سورة النمل/آية ٤٠، و﴿رَءَاهَا﴾ في سورة النمل/ آية١٠، وينظر المعجم المفهرس ٣٤٤ .

(٥) في هـ و: (وأمّا إذا .....).

(٦) سورة الأنعام/آية٧٧ .

(٧) سورة الأنعام/آية٧٨ .

(٨) راجع ما تقدّم في الدراسة ١٦٤ .

(٩) في ب هـ و: (فواتح أوائل السور)، والسور الستّ: يونس وهود ويوسف والرعد وإبراهيم والحِجْر. وراجع ما تقدم في الدراسة ١٧٢ .

(١٠) أي: من ﴿كهيعص﴾ وراجع ما تقدم في الدراسة ١٧٣ وما بعدها.

(١١) سورة طه/آية ١، وراجع الدراسة ١٧٥ وما بعدها.

(١٢) أي: من ﴿طسٓمٓ﴾ أوّل سورتَيْ: الشعراء والقصص، و﴿طسٓ﴾ أول سورة النّمل، وينظر ما تقدم في الدراسة ١٨١ ـ ١٨٢ .

(١٣) آية ١، وقد سقط من د: (والياء من أول ﴿يسٓ﴾)، وراجع ما تقدم في الدراسة ١٧٨ وما بعدها.

(١٠) والحاء من أوّل الحواميم السبعة[١].

وإمالته في الجميع إمالة كبرى[٢].

وأمّا حفص: فلا يميل شيئاً إلا الراءَ في ﴿مَجْرٰىٰهَا﴾[٣]، إمالة كبرى[٤].

واتّفق الراويان على مدّ[٥] المتصل والمنفصل بقدر ألفين ونصف[٦].

وعلى[٧] تحقيق الهمزتين من كلمة أو كلمتين، اتّفقتا أو اختلفتا [٨]، وليس له إدخال ألف[٩] فيما إذا كانتا من كلمة، أمّا إذا كانتا[١٠] من كلمتين: فلا إدخال لأحدٍ من القرّاء السبعة، اتّفقتا أو اختلفتا[١١]، والله تعالى أعلم.

---

(١) أي: غافر وفصّلت والشورى والزخرف والدخان والجاثية والأحقاف. وراجع ما تقدم١٨٢ ـ ١٨٣ .

(٢) أمال شعبة أيضاً ﴿رَانَ﴾ في سورة المصطفين/آية١٤ ، وراجع غيث النفع ٣٨٢.

(٣) سورة هود/آية٤١ .

(٤) التيسير٤٨، وغاية الإختصار١/٢٧٨.

(٥) في جـ: (أنّ).

(٦) تقدم الكلام عن المدود في القسم الدراسي١١٧، وما بعدها .

(٧) سقط (على) من ب جـ د.

(٨) يستثنى من عموم ما ذكره البقريّ أعلاه : قوله تعالى: ﴿ءَأَعْجَمِيٌّ﴾ في سورة فصّلت /آية ٤٤، فإنّ لحفص عن عاصم تسهيل الهمزة الثانية بين بين من غير إدخال ألف وهذا ممّا يستدرك علي البقري.

ينظر التبصرة ٦٦٦، والتيسير ١٩٣، وغاية الأختصار ١/٢٢٤ .

(٩) سقط (ألف) من جـ د هـ و.

(١٠) سقط من ب: (من كلمةٍ، أما إذا كانتا).

(١١) سبق الكلام على ذلك في القسم الدراسي ٢٠٣، وما بعدها.

مذهب حمزة -رحمه الله -[1]

اعلم أنّ حمزة له راويان، أخذا عنه بواسطة سُلَيْم، وهما: خَلَف وخَلاَّد، فخَلَف : مقدّم، وخَلاَّد: مؤخّر[2].

أمّا خَلَف: فله السَّكْت في لام التعريف إذا وقع بعدها همزة كـ: ﴿الْأَرْضِ﴾[3]، و﴿الْآخِرَةِ﴾[4]، و﴿شَيْءٍ﴾ مرفوعاً كان أو منصوباً أو مجروراً حالة الوصل[5].

والساكن المنفصل نحو: ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾[6]، و ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾[7]، فعنه فيه وجهان: السَّكْت وعدمه[8].

---

(١) سبقت ترجمة حمزة وترجمة راوييه وترجمة الواسطة - سُلَيْم - في القسم الدراسيّ ٤٤، وما بعدها، والترجمة (مذهب حمزة -رحمه الله) مثبتة في نسخة و فقط، وقد أشير لها بالهامش في بقية النسخ.

(٢) هذا ما عليه الشاطبيّ -رحمه الله تعالى- ، سراج القارئ المبتدي١٢ .

(٣) سورة البقرة/آية١١. (٤) سورة البقرة/آية٤.

(٥) مثال المرفوع: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾ في سورة البقرة/آية١٧٨، ومثال المنصوب: ﴿..لاتَجْزِي نفسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْـئاً ولا....﴾ في سورة البقرة/آية٤٨، ومثال المجرور: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ في سورة البقرة/آية٢٠، ينظر المعجم المفهرس ٤٨٥ وما بعدها.

(٦) سورة البقرة/آية٦٢. (٧) سورة المؤمنون/آية ١ .

(٨) السكت: هو عبارة عن قطع الصوت زمناً دون زمن الوقف عادة من غير تنفس(النشر١/٤٢٠).

واختلفت الطرق فيه عن حمزة اختلافاً كثيراً، وقد قسَّم البقريّ السكت على قسمين:

القسم الأول: في لام التعريف و﴿شَيْءٍ﴾:

أ- رواية خلَف:

اختُلف عنه في هذا القسم على النحو الآتي:

فروى السكت عنه في هذا القسم سائر أهل الأداء، نصَّ على ذلك: مكيّ(٤١٩)، والداني(٦٢)، وأبو العز القلانسيّ(١٨٥)، وغيرهم، وهو الذي جزم به البقريّ أعلاه.

وروى السكت في لام التعريف دون ﴿شَيْءٍ﴾ قسم من العلماء، نقل ذلك ابن الجزري في النشر(١/٤٢٠) عن أبي الطيّب في الإرشاد، وغيره.

وروى قسم من العلماء عدم السكت في هذا القسم، نقل ابن الجزري(١/٤٢٢) ذلك عن =

ثم إنّ خَلَفاً تارةً يتّفق مع خلاّد في عدم السَّكْت، وتارة لايتّفق[1]، فإن اتّفقَ

= المهدويّ، وغيره، وهذا هو مذهب ابن مهران كما يبدو من عبارته في الغاية(١٥٧).

ومن استعراض الأقوال في هذه المسألة: يبدو أنّ ما ذهب إليه البقريّ -من القول الأول- هو الشائع، وهو الذي جزم به أكثر العلماء، ومنهم الشاطبيّ (السراج٧٩).

ب- رواية خَلاّد :

اختلف عن خَلاّد في هذا القسم على النحو الآتي:

فروى جماعة من أهل الأداء عنه السكت في جميع هذا القسم، نصّ على ذلك: الدانيّ في التيسير(٦٢)، وابن شريح في الكافي(٥٢)، وأبو العز القلانسيّ في الإرشاد(١٨٥)، وغيرهم.

وروى آخرون عنه عدم السكت في جميع هذا القسم، منهم مكيّ في التبصرة(٤١٩)، وغيره.

والذي يبدو: أنّ الوجهين صحيحان كما ذكر البقريّ هنا، وهذا ما أخذ به الداني في التيسير(٦٢)، والشاطبيّ في لاميته(السراج٧٩)، وغيرهما.

القسم الثاني: في الساكن المنفصل:

أ- رواية خلَف:

ذكر البقري: أنّه اختلف عنه في هذا القسم على النحو الآتي:

فروى قسم من العلماء عنه السكت في هذا القسم، نصّ على ذلك: الدانيّ في التيسير(٦٢)، وابن شريح في الكافي(٥٢)، وأبو العزّ في الإرشاد(١٨٥)، وغيرهم.

وروى جماعة من العلماء عنه عدم السكت في هذا القسم، وهذا هو مذهب مكيّ في التبصرة(٤١٩)، وغيره.

والذي يبدو: أنّ الوجهين صحيحان كما ذكر البقريّ، تبعاً للشاطبيّ (السراج٧٩).

ب- رواية خلاّد:

اختُلف عنه في هذا القسم على النحو الآتي:

فروى جمهور علماء القراءات عنه عدم السكت في هذا القسم، نصّ على ذلك: الدانيّ في التيسير(٦٢)، وابن شريح في الكافي(٥٢)، وغيرهما.

وروى بعض أهل الأداء السكت عنه في هذا القسم، وهذا هو الظاهر من كلام مكيّ في التبصرة(٤١٩)، وهو الذي نصّ عليه أبو العز القلانسيّ في الإرشاد (١٨٥).

ومن استعراض هذين القولين يبدو: أنّ ما اقتصر عليه البقريّ من القول الأول هو الشائع، إذ جزم به الشاطبيّ(السراج٧٩)، وابن القاصح (السراج٧٩)، وغيرهما.

(١) سقط (يتفق) من ب جـ د.

معه[1] في عدم السَّكْت[2] - وذلك في الساكن المنفصل-: فعدم السَّكْت مقدّم، وإن اتّفق معه في السَّكْت- وذلك في لام التعريف وماذكر معها[3] -: فالسَّكْت مقدّم[4].

وما ذكرناه من السَّكْت وعدمه في الساكن المنفصل: يأتي في الوصل والوقف، **ويزيد في الوقف وجهاً ثالثاً، وهو: النَّقْل[5] باتفاق الراويين، ويقدّم[6] النَّقْلُ على غيره.**

ثم إنّ خلَفاً إنْ انفرد: قُدّم له السَّكْت على ما اعتمده شيخنا[7].

وأمّا الوقف على لام التعريف: فاتّفق الراويان على النَّقْل والسَّكْت[8].

وأمّا خَلاّد: فليس له في الساكن المنفصل إلا عدم السكت، ويوافق خَلَفاً[9] في السَّكْت على لام التعريف وما ذكر معها[10]، ويزيد عنه عدم السكت[11].

واتّفق الراويان على مدّ المتّصل والمنفصل[12] بقدر ثلاث ألفات[13].

---

(1) سقط (معه) من د. (2) سقط من و: (وتارة لايتفق....).

(3) أي: ﴿شَىْءٍ﴾ المرفوع والمنصوب والمجرور في الوصْل.

(4) ما ذكره البقريّ في هذه الفقرة: إنّما يكون عند جمع أوجه القراءات، وقد فهمنا من كلام البقريّ عند ابتداء مذهب كل قارئ: أنّ أحد الراويين مقدّم على الآخر، فقالون: مقدّم، وورش: مؤخّر، وهكذا الحال في بقية القرّاء، فيقدّمُ المقرئ أوْجهَ قالون-مثلاً- على أوجه ورش، إلاّ إذا اقتضى الأمر خلاف ذلك.

ولكنّ هذه القاعدة تلغَى في موضوع السَّكْت وعدمه لحمزة، فيقدّمُ المقرئ الأوجه التي اتّفق عليها الراويان، ويؤخّرُ الأوجه التي انفرد بها أحدهما، هذا ما قرّره البقريّ في هذه الفقرة.

(5) أي: نقل حركة الهمزة الى الساكن قبلها، كما تقدّم في مذهب ورش، وسيعود البقريّ بالكلام عن أحكام النقل لحمزة ص٣٢٣، وما بعدها وسنناقش كلامه هناك، وفي ب جـ د هـ زيادة: (وهذا النقل).

(6) في د: (وتقدّم) بالتاء. (7) أي: الشيخ عبد الرحمن اليمنيّ.

(8) سيرجع البقريّ بالكلام على ذلك ص٣٢٥ . (9) في هـ و: (ويوافق خلادٌ خلفاً).

(10) أي: ﴿شَىْءٍ﴾ إذا كان مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً حالة الوصْل.

(11) راجع ما تقدم ص٣٠٤ ـ ٣٠٥ . (12) في ب: (المنفصل والمتصل).

(13) راجع ما تقدم في الدراسة ١١٧، وما بعدها.

وله–أي: حمزة –: إمالة[1] ذوات الياء[2] في ألف التأنيث، وهو[3]: ما كان على وزن (فُعْلى) بتثليث الفاء، أو (فُعَالى) بفتحها وضمّها، وهذا ضابطٌ لألف التأنيث، مثال ذلك على طريق اللفّ والنَّشْر المرتّب[4] نحو: ﴿مُوسَى﴾[5]، و﴿عِيسَى﴾[6]، و﴿سَلْوَى﴾[7]، و﴿يَتَٰمَى﴾[8] ، و﴿كُسَالَى﴾[9]، وإمالته جارية أيضاً[10]، في الأسماء والأفعال نحو: ﴿تَرْضَى﴾[11]، و﴿أَدْنَى﴾[12].

وأمال ذواتِ الراء– وضابطها: كلّ ألفٍ متطرّفة قبلها راء[13] بقيدها[14] المتقدّم في مذهب أبي عمرو– إمالة كبرى[15].

والألفات التي بعدها راء مكسورة[16] : لايُميلان[17] منها إلاّ الراء إذا تكرّرت،

(١) ما أثبتناه من و، لكونه أوضح، وفي بقية النسخ (وعلى إمالة).

(٢) سبق: أن تحدّثنا عن هذا الموضوع في مبحث الفتح والإمالة ص ١٤٥ وما بعدها .

(٣) أي: ما جاء من ألف التأنيث.

(٤) اللّفّ والنَّشْر: هو أن يُذكر متعدّد، ثم يُذْكر ما لكلٍّ من أفراده شائعاً، اعتماداً على تصرّف السامع في تمييز ما لكلّ واحدٍ منها وردّه إلى ما هو له، وهو نوعان:
أولاً: المرتّب: وهو أن يكون النشر على ترتيب اللفّ، كما في تمثيل البقريّ أعْلاه.
ثانياً: المشوّش: وهو أن يكون النشر على خلاف ترتيب اللفّ، كقوله تعالى: ﴿فَمَحَوْنَا ءَايَةَ الَّيل وجَعَلْنَا ءَايَةَ النَّهار مُبْصِرة لِتَبْتَغُوا فضلاً مِنْ رَبّكُمْ ولِتَعْلَمُوا عدَدَ السِّنينَ والحِسَابَ﴾ سورة الإسراء/ آية ١٢، فإنه ذكر ابتغاء الفضل للثاني، وعلم الحساب للأول، على خلاف الترتيب. ينظر جواهر البلاغة ٣٧٦.

(٥) سورة البقرة/ آية ٥١.

(٦) سورة البقرة/ آية ٨٧.

(٧) أي: ﴿السَّلْوَى﴾ في سورة البقرة/آية٥٧ .

(٨) سورة النساء/ آية ١٢٧.

(٩) سورة النساء/ آية ١٤٢.

(١٠) سقط (أيضاً) من جـ، وفي هـ و:(أيضاً جارية).

(١١) سورة البقرة/آية ١٢٠.

(١٢) سورة البقرة/ آية ٦١.

(١٣) في و زيادة: (نحو: ﴿اشْتَرَى﴾، و﴿بُشْرَى﴾، و﴿نَصَٰرَى﴾) وهي أمثلة صحيحة.

(١٤) في ب: (بضابطها).

(١٥) في هـ و: (وإمالته كبرى)، وراجع ما تقدّم ص٢٦٠ ـ ٢٦١ .

(١٦) أي: ومتطرّفة، وفي و: زيادة: (نحو: ﴿الأَبْصَٰرِ﴾، و﴿الكُفْرِ﴾)، وراجع ما تقدّم في الدراسة ١٣٠، وما بعدها.

(١٧) أي: الراويان عن حمزة، وفي هـ و: (لايميل).

و﴿الْبَوَارِ﴾[1]، و﴿الْقَهَّارِ﴾[2]، مثال ما إذا تكرّرت: ﴿الأَبْرَارِ﴾[3]، و﴿الأَشْرَارِ﴾[4].

وإمالتهما: فيما ذكر إمالة صغرى[5].

و﴿الْكَـٰفِرِينَ﴾[6]، إذا كان بالياء: لا يميلانه[7].

وأمال حمزة ﴿التَّوْرَىٰةَ﴾ حيث وقع[8] إمالة صغرى.

و﴿ضِعَـٰفًا﴾ في النساء[9]، و﴿ءَاتِيكَ﴾ موضعان بالنمل[10]، نقل عن حمزة الإمالة الكبرى بخلافٍ عن خلاّد[11]، بمعنى: أنّ له الإمالة وعدمها[12].

وأمال أيضاً حمزة ألف[13] عشرة أفعال، وهي: ﴿خَافَ﴾[14]، و﴿خَافُوا﴾[15]، و﴿خَابَ﴾[16]، و﴿طَابَ﴾[17]، و﴿بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِم﴾[18]، و﴿وَضَاقَ﴾[19]، و﴿زَاغَ﴾[20]، و﴿جَآءَ﴾[21]، و﴿شَآءَ﴾[22]، و﴿حَاقَ﴾[23]، و﴿زَادَ﴾[24]، وإمالته فيما ذكر إمالة كبرى،

---

(1) سورة إبراهيم/ آية ٢٨.

(2) سورة إبراهيم/ آية ٤٨.

(3) سورة آل عمران/ آية ١٩٣.

(4) سورة ص/ آية٦٢.

(5) راجع ما تقدّم في الدراسة ١٣٣ـ ١٣٤.

(6) سورة البقرة/ آية ١٩.

(7) راجع ما تقدّم في الدراسة ١٣٥.

(8) وذلك: في ثمانية عشر موضعاً، أولها: في سورة آل عمران/آية٣، وينظر المعجم المفهرس ١٩٤.

(9) آية ٩، وراجع ما تقدّم في الدراسة ١٤٥.

(10) الأول: آية ٣٩، والثاني: آية٤٠، وراجع ما تقدم في الدراسة ١٤٢.

(11) في هـ و: (فلا خلاف عن خلَف، وبه عن خلاّد).

(12) في ب: (له الفتح والإمالة).

(13) سقط (ألف) من ب جـ د، وقد سبق أن تحدثنا على ذلك في الدراسة ١٥٥ـ ١٥٦.

(14) سورة البقرة/ آية ١٨٢.

(15) سورة النساء/ آية ٩.

(16) سورة إبراهيم/آية١٥.

(17) سورة النساء/ آية ٣.

(18) سورة المطففين/ آية ١٤.

(19) سورة هود/ آية ٧٧.

(20) سورة النجم/ آية ١٧.

(21) سورة النساء/ آية ٤٣.

(22) سورة البقرة/ آية ٢٠.

(23) سورة الأنعام/ آية ١٠.

(24) أي: نحو ﴿فَزَادَهُم﴾ في سورة البقرة/آية١٠.

ويستثنى له: ﴿زَاغَتْ﴾[1]، فلا يميله[2].

وسكّن ياءَ الإضافة[3] التي بعدها همز[4]، وكذا سكّن ياءَ الإضافة الواقعة قبل (ال) المعرّفة، وذلك في أربعَ عشرة ياء، منها: قوله تعالى: ﴿عَهْدِىْ الظَّـٰلِمينَ﴾[5]، و﴿قُلْ لِعِبَادِىْ﴾[6]، وبقيّتها مذكورة في الشاطبيّة[7].

وحقّق/٦ أ / الهمـزتين من كلـمةٍ من غير إدخال ألفٍ بينهما، اتّفقتا أو اختلفتا، وكذا ما

---

(١) أي: في سورتَيْ الأحزاب/آية١٠، وص/آية٦٣. (٢) راجع ما تقدم في الدراسة ١٥٦.

(٣) أي: ياء المتكلّم، وهي: ضمير يتصل بالاسم نحو: (نفسِي)، وبالفعل نحو: (فَطَرَني)، وبالحرف نحو: (لي)، وإطلاق الإضافة عليها من باب التجوّز. ينظر النشر٢/١٦١.

(٤) أي: همز قطع نحو قوله تعالى: ﴿إِنِّىْ أَعْلَمُ﴾ في سورة البقرة/ آية ٣٠، ينظر الإرشاد٢٥٥.

(٥) سورة البقرة/ آية ١٢٤، ينظر إرشاد المبتدي٢٥٥. (٦) سورة إبراهيم/ آية٣١، ينظر الإرشاد٣٩٥.

(٧) ذكر البقريّ أعلاه منها موضعين، ونحن نذكر البقيّة، وهي:

١- ﴿إِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّيْ الذّي يُحْيِي ويُمِيتُ﴾ في سورة البقرة/ آية ٢٥٨.

٢- ﴿قُلْ إِنَّما حَرَّمَ ربيْ الفَوَٰحِشَ....﴾ في سورة الأعراف/ آية ٣٣.

٣- ﴿سَأَصْرِفُ عَنْ ءَايَٰتِيْ الَّذِينَ ......﴾ في سورة الأعراف/ آية ١٤٦.

٤- ﴿قَالَ إِنِّى عَبْدُ اللَّهِ ءَاتَـٰنِىْ الكِتَـٰبَ...﴾ في سورة مريم/ آية ٣٠.

٥- ﴿وأَيُّوبَ إِذْ نَادَى رَبَّه أَنِّى مَسَّنِىْ الضرّ﴾ في سورة الأنبياء/ آية ٨٣.

٦- ﴿ .... أَنَّ الأَرْضَ يَرِثُهَا عبادِيْ الصَّـٰلِحونَ﴾ في سورة الأنبياء/ آية ١٠٥.

٧- ﴿يَـٰعِبَادِيْ الذِيْنَ ءَامَنُوا...﴾ في سورة العنكبوت/ آية ٥٦.

٨- ﴿ ... وقليلٌ مِنْ عِبَادِيْ الشَّكُورُ﴾ في سورة سَبَإٍ/ آية ١٣.

٩- ﴿أَنِّى مَسَّنِيْ الشَّيْطَٰنُ بِنُصْبٍ وعَذَابٍ﴾ في سورة ص/ آية ٤١.

١٠- ﴿... إِنْ أَرادَنِيْ اللَّهُ بضُرٍ...﴾ في سورة الزمر/ آية ٣٨.

١١- ﴿قُلْ يَـٰعِبَادِىْ الذّينَ أَسْرَفُوا عَلَىٓ أَنْفُسِهِم....﴾ في سورة الزمر/ آية ٥٣.

١٢- ﴿قُلْ أَرَءَيْتُم إِنْ أَهْلَكَنِيْ الله...﴾ في سورة الملك/ آية ٢٨.

ينظر غاية الإختصار ١/٣٣٥ وما بعدها والشاطبيّة مع السراج ١٣٧، والفوائد في الياءات الزوائد ٢٦ب.

كان من كلمتين[1].

وأما وقفه على الهمز[2]: فليعْلَمْ أنّ الهمز لايخلو إمّا أن يكون أوّلاً[3]، أوْ وسَطاً أو طرَفاً، فإن كان في الأوّل: فقد تقدّم الكلام عليه[4]، وإن كان وسَطاً أو طرَفاً[5]: فحكمه التسهيل في المتوسّط والمتطرّف[6].

ومعناه في اللغة: التغيير[7]، وهو المراد هنا، ومعناهُ في اصطلاح القرّاء: النُّطْق بالهمزة مسهَّلة بين الهمزة والحرف المجانس لحركتها[8].

ثم اعلمْ[9]: أنّ الهمز الواقع في الوسَط والطرَف على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: أن يكون الهمز ساكناً وقبله متحرّك: وحكمه فيه: الإبدال[10]، متوسّطاً كان أو متطرّفاً، والمتوسّط: لايكون سكونه إلاّ أصليّاً، وأمّا المتطرّف: فقد يكون أصليّاً وعارضاً.

ومعنى الساكن أصالة[11]: كونه ساكناً وصلاً ووقفاً، بخلاف العارض: فإنّه لايكون ساكناً إلاّ في الوقف.

---

(١) راجع ما تقدم في الدراسة ٢٠٢و ما بعدها.

(٢) في ب د هـ: (الهمزة)، وقد شرع البقريّ هنا في بيان أحكام وقف حمزة. تحفة الأنام ١١ ب .

(٣) سقط (أولاً) من ب.

(٤) أي: من أحكام السَّكْت وعدمه في نحو: ﴿الأَرْض﴾، و﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ راجع ص٣٠٤ وما بعدها،أو من أحكام الهمزتين كما ذكر آنفاً أعلاه.

(٥) سقط من ب: (فإن كان في الأول...).

(٦) التسهيل هنا: جارٍ على التعريف اللغويّ له- وهو التغييّر- أو على اصطلاح القرّاء المتقدّمين، حيث أنهم يطلقون التسهيل على الإبدال، وجعل الهمزة بين بين، أمّا المتأخرون من القرّاء: فالتسهيل عندهم لايشمل الا جعل الهمزة بين بين. وراجع ما تقدم٢٦٩ ، والمقنع ٦٠.

(٧) القاموس المحيط ٤٠٩/٣ .

(٨) هذا هو تعريف المتأخرين من القراء للتسهيل.

(٩) سقط (اعلم) من ب هـ و.

(١٠) التبصرة ٣١٠ ـ ٣١١ ، والكافي ٢٩، وإرشاد المبتدي ١٨٠ .

(١١) في ب: (الساكن الأصليّ).

مثال الساكن في الوسَط[1]: ﴿يُؤْمِنُونَ﴾[2]، و﴿فَأْتُوا حَرْثَكُم أَنَّى شِئْتُم﴾[3].

ومثال الساكن المتطرّف أصالة: ﴿اقْرَأْ﴾[4]، و﴿نَبِّئْ﴾[5].

ولم يأتِ في القرآن همز ساكن قبلَه مضموم[6]، ومثاله في غير القرآن: (لم يَضُؤْ وجهُ زيدٍ)[7].

ومثال الساكن المتطرّف العارض: ﴿الْمَلأُ﴾[8]، و﴿يُبْدِئُ﴾[9].

والقسم الثاني: أن يكون الهمز متحرّكاً وقبله ساكن: وحكمه في هذا القسم: نقل حركة الهمز إلى الساكن قبله[10]، ويقع كلٌّ منهما[11] وسَطاً وطرَفاً، وهو[12]: إمّا أن يكون قبله ساكن صحيح أو معتلّ، وإذا كان[13] معتلاً: إمّا أن يكون[14] حرفَ مدٍّ ولين[15]، أو حرفَ لينٍ فقط[16]، وما ذكرناه في الساكن قبلَ المتوسّط: يأتي في الساكن قبل المتطرّف.

---

(١) أي: أن يكون الهمز متوسّطاً.

(٢) سورة البقرة/ آية ٣ .

(٣) سورة البقرة/ آية ٢٢٣، وقد سقط من و: (ومثال الساكن في الوسط...).

(٤) سورة الإسراء/ آية ١٤.

(٥) سورة الحجر/آية٤٩.

(٦) في جـ: (متطرف مضموم).

(٧) في هـ و زيادة: (ولم يَسُؤْ).

(٨) سورة البقرة/آية٢٤٦.

(٩) سورة العنكبوت/ آية١٩.

(١٠) في هـ و: (قبلها)، وينظر التبصرة ٣١٥، والتيسير ٣٨، وإرشاد المبتدي ١٨٢ .

(١١) ذكر الجبوريّ في العقود (٤٧أ): أنّ الصواب أن يقسّم هذا القسم على نوعين: متحرّك قبله ساكن، ومتحرّك قبله متحرّك. وبهذا يستقيم قول البقريّ: (ويقع كلّ منهما) أعلاه. ثم إنّ في ب جـ هـ و: (منها).

(١٢) أي: الهمز في هذا لقسم.

(١٣) سقط (كان) من د.

(١٤) سقط من جـ: (قبله ساكن صحيح أو معتلّ...).

(١٥) أي: في الألف، والواو والياء إذا كنّ سواكن، وكان قبل الواو ضمّة، وقبل الياء كسرة. ينظر غنية الطالبين ٥٦.

(١٦) أي: في الواو والياء إذا كانا ساكنين، وكان قبلَهما فتحة، ينظر المصدر السابق.

مثالهما[1] على طريق اللفّ والنَّشْر المرتّب[2]:

﴿قُـرْءَان﴾[3]، و﴿ظَمْـئَــان﴾[4]، و﴿سِــيّئَتْ﴾[5]، و﴿سَــوْءَة﴾[6]، و﴿هيْـئَـة﴾[7]، و﴿سَوْءَتِهِمَا﴾[8]، هذا مثال المتوسّط.

ومثال ما قبل المتطرّف: ﴿الْخَبْءَ﴾[9]، و﴿سِيّءَ﴾[10]، و﴿جِاْيٓءَ﴾[11]، و﴿سَوْءٍ﴾[12]، و﴿شَيْء﴾ المرفوع، والمجرور[13]، بخلاف المنصوب[14]، فإنّ الهمز فيه متوسّط[15].

ويستثنى من هذا الساكن: الألف[16]، والواو والياء الزائدتان[17]، حال[18]

---

(١) في ب: (مثالها).

(٢) تقدم شرح ذلك ص٣٠٧ .

(٣) أي: ﴿الْقُرْءَان﴾: سورة البقرة/آية١٨٥ .

(٤) أي: ﴿الظَّمْئَانُ﴾: سورة النور/آية ٣٩، وهذان المثالان على ما كان قبل الهمز ساكن صحيح.

(٥) سورة الملك/ آية ٢٧، وهذا مثال على ما كان قبل الهمز حرف مدٍّ ولين.

(٦) سورة المائدة/آية٣١.

(٧) أي: من ﴿كَهَيْئَه﴾ في سورة آل عمران/آية ٤٩ .

(٨) سورة الأعراف/ آية ٢٠، وهذه الأمثلة الثلاثة الأخيرة على ما كان قبل الهمز حرف لين فقط.

(٩) سورة النمل/ آية ٢٥، وهذا مثال ما كان قبل الهمز ساكن صحيح.

(١٠) سورة هود/ آية ٧٧.

(١١) سورة الزمر/ آية ٦٩، وهذان المثالان على ما كان قبل الهمز حرف مدٍّ ولين.

(١٢) سورة مريم/ آية ٢٨.

(١٣) المرفوع: في سورة البقرة/آية١٧٨ ، والمجرور: في سورة البقرة/آية٢٠، وهذان المثالان على ما كان قبل الهمز حرف لين فقط.

(١٤) سورة البقرة/ آية ٤٨.

(١٥) وذلك: لأنّه يرسم هكذا ﴿شَيْـًٔا﴾، وينظر التيسير ٣٩.

(١٦) لايكون الألف إلا حرف مدّ ولين ، لأن ما قبله لايكون إلا مفتوحاً. ينظر غنية الطالبين٥٦.

(١٧)لا يخفى: أنّ الواو والياء يقع كلٌّ منهما حرف مدٍّ ولين، وحرف لين فقط- كما يفهم من كلامنا قبل أسطر- فيستثنيان مع الألف إذا كانا حرفي مدٍّ ولين بأن ضُمّ ما قبل الواو، وكُسِر ما قبل الياء، وهذا معنى قول المؤلف أعلاه(الزائدتان)، ينظر العقود الجوهرة/ نسخة الجوادي ٣٦أ.

(١٨) سقط (حال) من جميع النسخ سوى نسخة و، والعبارة غير مستقيمة بدونه.

كونِهما حرفَيْ مدّ احترازاً ممّا إذا كانتا حرفَيْ لين، فإنّهما لايكونان إلا أصْليّتين.

فأمّا الألف[1]: فتقع قبل الهمز المتوسّط والمتطرّف.

(١) فإن وقع بعدها همز متوسّط: فنُقِل عنه التسهيل مع المـدّ والقصـر، لكـونه حرف مدّ قبل همز مغيّر[2]، مثال ذلك: ﴿دُعَآءً﴾[3]، و﴿بِنَآءً﴾[4]، و﴿مَآءً﴾[5].

(٢) وإنْ وقع بعدها[6] همز متطرّف[7]: فنقل عنه المدّ بقدر ثلاث ألفات، والتوسّط بقدر ألفين، والقصر بقدر ألف[8].

---

(١) في جـ: (المرفوع الألف)، وقد شرع البقريّ هنا في تفصيل ما استثني مما سبق.

(٢) اتّفق علماء القراءات على تسهيل هذا القسم، ولكنّهم اختلفوا في مدّه وقصره على قولين:

فروى جماعة منهم المدّ فيه، نظراً لعدم الإعتداد بالعارض الذي آل إليه اللفظ، ولاستصحاب حاله فيما كان أولاً، ولتنزيل السبب المغيَّر كالثابت. ونصّ على ذلك: ابن شريح في الكافي (٣١)، وأبوالعزّ في الإرشاد(١٨٣)، والحافظ أبو العلاء في غاية الإختصار(٢٥١/١)، وغيرهم.

وروى قسم منهم القصر فيه اعتداداً بما عرض له من التغييّر، واعتباراً بما صارَ إليه اللفظ، نصّ على ذلك: مكي في التبصرة(٣٢٥)، وغيره.

والذي يبدو: أنّ الوجهين صحيحان كما ذكر البقريّ أعلاه، تبعاً للدانيّ في التيسير(٤٠)، مع ذكره أنّ المدّ أقيس، وتبعاً للشاطبيّ (٧٣)، وابن الجزريّ في النشر (٣٥٤/١).

(٣) سورة البقرة/ آية ١٧١.

(٤) سورة البقرة/ آية ٢٢.

(٥) سورة البقرة/ آية ٢٢.

(٦) سقط من الأصل أ: (همز متوسط فنقل عنه...)، وهو مثبت في بقيّة النسخ.

(٧) في هـ زيادة: (مطلقاً).

(٨) حرفت في جـ إلى (ألفين).

والذي يقصده البقريّ هنا: هو أنّ الهمزة من ﴿شَآءَ﴾ وما شابهه: تبدلُ ألفاً، فيجتمع ألفان، ومن كلام البقريّ أعلاه يعْلَم: أنّ في المسألة خلافاً، وإليك تفصيل ذلك:

نصّ جماعة من أهل الأداء على القصر: استدلالاً بأنّ الألف الأولى- أي: غير المبدَلة- قد حذفتْ، وإذا حذفتْ ذهب شرط المدّ وهو حرف المدّ، وما كان كذلك: فلا مدّ فيه، كألف (يأمر)، و(يأتي). أو أنّ الألف التي حذفتْ هي الثانية، واعتدّوا بما عرَض لها من التغيير، فجاز القصر، =

وسيأتي في الهمز المكسور والمضموم: أنّ فيه وجهين آخرين[1]، مثال ذلك: ﴿بِمَا شَآءَ﴾[2]، و﴿مِنَ السَّمَآءِ﴾[3]، و﴿حَيْثُ يَشَآءُ﴾[4].

وأمّا الواو والياء الزائدتان[5]: فتقع الياء متوسّطة ومتطرّفة، ومعنى وقوعها في الوسَط أو الطرَف: أنّها[6] تكون قبل الهمز المتطرّف أو المتوسّط. وأما الواو: فلا تكون إلا قبل الهمز المتطرّف[7]، والمراد بالزائد: الذي لم يقابل فاءً ولا عَيناً ولا لاماً[8]، وبالأصليّ: ما قابل حرفا من الحروف المذكورة[9].

= وقد ذكر ذلك ابن الباذش في الإقناع(١/٤٢٣)، وهذا هو مذهب الحافظ أبي العلاء في غاية الإختصار(١/٢٥٠).

ونصّ آخرون على المدّ الطويل استدلالاً بأنّ الألف الثانية قد غيرّتْ، والألف المغيرّة -عندهم- لاتمنع المدّ، وهذا هو مذهب الداني في التيسير(٣٨)، وابن شريح في الكافي(٣٣)، وغيرهما.

ونصّ آخرون على التوسّط استدلالاً بأنّ الألفين باقيان، نسبه ابن الجزريّ في النشر(١/٤٦٧) إلى أبي شامة، وذكر أيضاً: أنّ المهدويّ قال في الهداية: (وقد يجوز أن لا يحذف واحدة منهما، ويجمع بينهما في الوقف، فيمدّ قدر ألفين، إذ الجمع بين ساكنين في الوقف جائز).

والذي يبدو: أنّ الأوجه الثلاثة صحيحة كما ذكر البقريّ، تبعاً للشاطبي (السراج ٨٦)، وغيره، وينظر عمدة الخلاّن ١٠٢ .

(١) راجع ص٣٢٦ .

(٢) سورة البقرة/ آية ٢٥٥ .

(٣) سورة البقرة/ آية ١٩.

(٤) سورة يوسف/ آية ٥٦.

(٥) وذلك بأن يكون الواو والياء حرفَيْ مدّ ولين. ينظر العقود الجوهرة/ نسخة الجوادي٣٦أ.

(٦) في جـ: (أنهما).

(٧) التيسير٤٠، وغاية الإختصار١/٢٥٤ وما بعدها.

(٨) وذلك: نحو: ﴿قُرُوٓءٍ﴾ في سورة البقرة/آية٢٢٨، فإن الواو فيها زائدة، إذ أن أصل الكلمة (قرء). النشر١/٤٣٢.

(٩) وذلك: نحو: ﴿وَجِاْيٓءَ﴾ في سورة الفجر/آية٢٣، فإن الياء فيها أصليّ، إذ هو منقلب عن الألف في (جَاءَ)، والألف: هي عين الفعل. النشر١/٤٣٣.

مثال الواو: ﴿قُرُوٓءٖ﴾[1]، ومثال الياء[2] المتوسّطة: ﴿خَطِيٓـَٔةً﴾[3]، و﴿هَنِيٓـٔٗا﴾[4]، ومثال الهمز المتطرّف[5]: ﴿ٱلنَّسِيٓءُ﴾[6]، و﴿بَرِيٓءٞ﴾[7]، وحكمه فيهما: إبدال الهمزة من جنس حركة[8] الحرف الذي قبلَه، وإدغام الأول في الثاني[9].

والقسم الثالث[10]: أن يكون الهمز متحرّكاً، وقبله متحرّك[11]، والحكم في هذا القسم: لايخلو من أن يكون الهمز متحرّكا[12] بفتحٍ أو بكسرٍ أو بضمٍّ، وكلٌّ منها: يكون قبله[13] الحركات الثلاث، **فالجملة: تسعة[14] أقسام:**

فإن كان مفتوحاً وقبله كسرة أو ضمّة: أبدله من جنس حركة ما قبلَه[15]، نحو: ﴿فِئَةٍ﴾[16]، و﴿مُّؤَجَّلٗاۗ﴾[17].

---

(1) سورة البقرة/آية228، ولم يأتِ الهمز المتطرف مع الواو إلاّ في هذا الموضع، كما ذكر البالويّ في عمدة الخلان (100).

(2) سقط (الياء) من ب جـ.

(3) سورة النساء/آية112.

(4) سورة النساء/آية 4 .

(5) في ب جـ : (ومثال المتطرّفة) .

(6) سورة التوبة/آية37.

(7) سورة الأنعام/آية19.

(8) سقط (حركة) من ب جـ د.

(9) يجوز مع الإبدال والإدغام في المرفوع أوجه ثلاثة:

الأول: السكون المحض.

الثاني: الرَّوْم، وهو: النّطْق ببعض الحركة.

الثالث: الإشمام: وهو الإشارة إلى الحركة من غير تصويت.

ولايجوز الوجه الثالث - وهو الإشمام - في المجرور نحو: ﴿قُرُوٓءٖ﴾ من الآية المتقدّمة.

ينظر التبصرة321، والتيسير38، والكافي33، وعمدة الخلان100.

(10) في ب: (وأمّا القسم الثالث)، وقد سقط (الثالث)من د.

(11) سقط (وقبله متحرك) من و.

(12) سقط من هـ: (وقبله متحرك، والحكم ...).

(13) في ب: (من قبله)، وفي د: (قبلُ).

(14) في د: (تسع) مع إسقاط (أقسام).

(15) كتاب سيبويه 542/3، ومعاني القرآن للأخفش الأوسط44/1، والتيسير40.

(16) سورة البقرة/آية 249، وهذا مثال الهمز المفتوح بعد الكسر.

(17) سورة آل عمران/آية145، وهذا مثال الهمز المفتوح بعد الضمّ.

وما عدا هذين القسمين[1]: سهّله بينَ الهمزة والحرف المجانس لحركته[2]، مثال ذلك: ﴿بَدَأَ﴾[3]، و﴿بِرُءُوسِكُم﴾[4]، و﴿رَءُوف﴾[5]، و﴿فَمَالِئُون﴾[6]، و﴿بَئِيس﴾[7]، و﴿خَاسِئِينَ﴾[8]، و﴿سُئِلُوا﴾[9].

وَوَافق هشامٌ حمزةَ في الوقف على المتطرّف بأقسامه[10].

تنبيـه:

نقِل عن حمزة في قوله تعالى: ﴿رِءْياً﴾[11]، و﴿وَتُئْوِى﴾[12]، و﴿تُئْوِيهِ﴾[13] وجهان صحيحان:

(١) إبدال الهمز من غير إدغام[14] فيما بعده.

(٢) وإدغامه فيه[15].

---

(١) سيذكر المؤلّف مثالاً على كلّ قسم منها.

(٢) في ب: (الحركة)، وفي هـ و: (بحركته)، وينظر كتاب سيبويه ٣/٥٤٢، ومعاني القرآن للأخفش ١/٤٤، والتيسير ٤٠، وغاية الإختصار ١/٢٥٦.

(٣) سورة العنكبوت/ آية ٢٠، وهذا مثال المفتوح بعد الفتح.

(٤) سورة المائدة/آية ٦، وهذا مثال المضموم بعد الضمّ.

(٥) سورة البقرة/آية ٢٠٧، وهذا مثال المضموم بعد الفتح.

(٦) سورة الصافات/آية ٦٦، وهذا مثال المضموم بعد الكسر.

(٧) سورة الأعراف/آية ١٦٥، وهذا مثال المكسور بعد الفتح.

(٨) سورة البقرة/آية ٦٥، وهذا مثال المكسور بعد الكسر.

(٩) سورة الأحزاب/آية ١٤، وهذا مثال المكسور بعد الضمّ.

(١٠) في ب جـ د: (المتطرفة بأقسامه)، وينظر التبصرة ٣١٧، والتيسير ٣٧ .

(١١) سورة مريم/آية ٧٤.

(١٢) سورة الأحزاب/آية ٥١.

(١٣) سورة المعارج/آية ١٣.

(١٤) حرّفت في ب جـ د إلى (إدخال).

(١٥) ذكر هذين الوجهين مكيّ في التبصرة(٣١١)، والداني في التيسير(٣٩)، وعلّل الإدغام باتّباع الخطّ، والإظهار بكون البدل عارضاً، وقال: (والوجهان جائزان).

وذكرهما أيضاً: ابن شريح في الكافي(٢٩)، وابن الباذش في الإقناع(١/٤٢٦)، وأبو العلاء في غاية الإختصار(١/٢٥١) ومحمد الأفراني في إقامة البراهين(٢٤أ)، ورجحوا الإظهار بالتعليل السابق، ورجح ابن الجزريّ(١/٤٦١) الإدغام.

وبهما قرأنا على شيخنا[1]. ونُقِل عنه:

(٣) وجهٌ ثالث: وهو عدم الإبدال[2].

(٤) ووجه رابع: وهو إسقاط الهمزة تبعاً للرسم[3].

وهذان الوجهان[4]: لم يعتمدْهما شيخنا[5].

ونُقِل عنهُ في قوله تعالى: ﴿أَنْبِئْهُم﴾[6]، و﴿نَبِّئْهُم﴾[7]: ضمُّ الهاء وكسرها[8].

---

(١) أي: الشيخ عبدالرحمن بن شحاذة اليمنيّ.

(٢) أي: تحقيق الهمز، وقد نصّ على هذا الوجه أبو الحسن بن غلبون في كتاب التذكرة، وعلّل الأخذ بالتحقيق باستلزام تغيير المعنى عند الإبدال. النشر١ /٤٧١.

(٣) يعبر عن هذا الوجه بـ(النقل مع الحذف)، وقد نسَب ابن الجزريّ هذا الوجه إلى الفارسيّ (النشر١ /٤٧١)، وذكره الشيخ محمّد الأفرانيّ أيضاً في إقامة البراهين(٢٤أ).

(٤) أي: الثالث والرابع.

(٥) إنّ السبب الذي دفع البقريّ وشيخه اليمنيّ إلى تضعيف هذين الوجهين-الثالث والرابع-هو: أنّ الوجه الثالث يؤدّي إلى مخالفة النصّ والأداء، وأنّ مقتضى الوجه الرابع: الوقف عليه بياء واحدة مخففة في ﴿رِءْيا﴾، وبواو واحدة مخففة في ﴿تُءْوِى﴾، وهذا مخالف للرسم.

ينظر النشر ١/٤٧١-٤٧٢.

(٦) سورة البقرة/ آية ٣٣.

(٧) سورة الحجر/ آية ٥١.

(٨) يدلّ كلام البقريّ أعلاه على أنّ في المسألة خلافاً، وإليك بيانه:

نصّ جماعة من أهل الأداء على كسر الهاء لأجل الياء، اعتداداً بالعارض، كما كسر لأجلها في نحو: (فِيْهِم)، و(يُؤتِيهِم)، وهذا هو مذهب ابن مجاهد في السبعة (١٥٣)، وغيره.

ونصّ جمهور أهل الأداء على ضمّ الهاء، لأن الياء عارضة، ولاتوجد إلا في التخفيف، فلا يعتدّ بها، وهذا هو مذهب مكي في التبصرة (٣٤٦)، ونسبه ابن الجزريّ إلى الجمهور (النشر ١ /٤٣١).

والذي يبدو: أنّ الوجهين صحيحان كما ذكر البقريّ أعلاه، تبعاً للداني حيث قال في التيسير(٣٩): (وهما صحيحان)، ونصّ عليهما أيضاً: ابن الباذش في الإقناع(١ /٤٢٧)، وابن شريح في الكافي(٢٩)، وذكر: أنّ الضمّ أحسن.

وتخفيف[1] الهمز على قسمين: قياسيّ[2] ورسميّ[3]، فإن وافق القياسيّ[4] الرسمَ[5]: فذاك ظاهر[6]، وإلاّ فالحكم فيه: اتّباع الرسم[7]، فإن رُسِمَ الهمزُ واواً أو ألفاً أو ياءً: وقف عليه كذلك[8]، وإن لم يُرْسَم له صورة: وقف عليه بالحذف[9] مالم يلزم عليه[10] محذور، من اختلال معنىً، أو خوف لبس، نحو: ﴿يَجْـَٔرُونَ﴾[11]، و﴿لَأَقْتُلَنَّكَ﴾[12]، فإنّه لايتّبع الرسمَ في ذلك.

---

(١) حرّفت في جـ إلى (وتحقيق).

(٢) المراد بالقياسّي: هو ما كان متمشياً مع قواعد اللغة . ينظر إقامة البراهين٢٣ب.

(٣) المراد بالرسميّ: صورة ما كتب في المصاحف العثمانية و أصل ذلك عندهم: أنّ سُلَيماً روى عن حمزة: أنه كان يتّبع في الوقف على الهمز خطّ المصحف. ينظر النشر١/٤٤٦.

(٤) كذا في الأصل أ، وفي بقيّة النسخ(القياس). (٥) في هـ و: (الرسميّ).

(٦) أي: الأخذ بما يقتضيه القياس والرسم.

(٧) ذكر الدانيّ في التيسير(٤١): (أنّ جميع ما يسهّلهُ حمزة من الهمزات فإنّما يراعي فيه خطّ المصحف دون القياس). وقد فصّل ابن الجزريّ في النشر القول في هذه المسألة، وبيّن المراد من قول الداني السابق فقال: (إذا خفّف الهمز في الوقف فمهما كان من أنواع التخفيف موافقاً لخطّ المصحف خفّفه -أي: حمزة- به دون ماخالفه وإن كان أقيس، وهذا معنى قول الدانيّ في التيسير - أي: السابق-)، ثم قال: (ومعنى قوله: (دون القياس) أي: المجرّد عن اتّباع الرسم... وليس معناه: وإن خالف القياس كما توهّمه بعضهم، فإن اتّباع الرسم لايجوز إذا خالف قياس العربيّة...، ولابدّ حينئذٍ من معرفة كتابة الهمز ليعرف ما وافق القياس في ذلك ممّا خالفه). النشر ١/٤٤٦.
وبذلك نعلم: أنّ ما ذكره البقريّ أعلاه من الأخذ باتّباع الرسم عند مخالفة القياس غير صحيح.

(٨) أي: بالإبدال أو بين بين. (٩) أي: حذف الهمز ونقل حركته إلى الساكن قبلَه.

(١٠) أي: على الوقف بالحذف.

(١١) سورة المؤمنون/ آية ٦٤، ولعلّه قد حرّف على الناسخ، وذلك: لأنّه يوقَف عليه بالحذف، ومن المعلوم: أنّ البقريّ أراد التمثيل على مالم يوقف عليه بالحذف، البدور الزاهرة٢١٩ .

(١٢) سورة المائدة/ آية ٢٧، وهذا يوقف عليه بالتسهيل. النشر ١/٤٣٨.

تنبيه[1]:

ذكر الشمس ابن الجزريّ[2]: أنّ الهمز[3] إذا خالف[4] الرسم القياس - ككون الهمز رسم واواً[5]، أو ألفاً[6] /٧أ/، أو ياءً[7]- لا يوقَف عليه باتّباع الرسم، بل يسهّل الهمز الذي صُوِّر[8] بما ذكر بين الهمزة والألف في المفتوح، وبينها وبين الياء في المكسور[9]، وبينها وبين الواو في المضموم[10]، فيكون القاريء قد أتى بقِسْطٍ من القياس وبقِسْطٍ من الرَّسْم، كقوله تعالى: ﴿سَأَلَ﴾[11] ، و﴿أَحِبَّـٰٓؤُهُۥ﴾[12]، ﴿خَـٰطِـِٔينَ﴾[13]، والله تعالى أعلم.

ونُقِل عن الأخفش الأوسط - وهو: أبو الحسن سعيد بن مسعدة[14]- وجهان فيما إذا كان الهمز مكسوراً وقبله ضمّة، أو مضموماً وقبله كسرة،

---

(١) ذكر الشيخ سلطان الجبوريّ في شرحه: العقود الجوهرة (٥٠أ): أنّه لا فائدة فيما نقله البقريّ هنا عن ابن الجزريّ، وقال: (إذ هو مخالف لما ذكره - أي: ابن الجزري:- لأنّ ما ذكره: اتّباع الرَّسْم فيما رُسِم له صورة، وابن الجزري يمنع الوقف باتّباع الرسم)، ثمّ قال: (ثمّ رأيتُ في بعض النسخ الشاميّة المقروءة على المؤلّف - حفظه الله - إسقاط هذا التنبه).

(٢) تقدمت ترجمته في الدراسة ٥١ - ٥٢ .

(٣) في ب جـ د: (الهمزة).

(٤) في ب: (خالفتْ).

(٥) أي: نحو قوله تعالى: ﴿شُرَكَآؤُنَا﴾ في سورة النحل /آية٨٦.

(٦) أي: نحو قوله تعالى: ﴿سَأَلَهُم﴾ في سورة الملك /آية٨.

(٧) أي: نحو قوله تعالى: ﴿مُتَّكِـِٔينَ﴾ في سورة الكهف/آية٣١ .

(٨) في د: (الذي صوّرها)، وفي هـ و : (بل يوقف عليه بتسهيل الهمزة التي صوّرت).

(٩) سقط من و: (وبينها وبين الياء في المكسور).

(١٠) النشر١/٤٤٥-٤٤٦.

(١١) سورة المعارج /آية١ ، وهذا مثال الهمز الذي رسم ألفاً.

(١٢) سورة المائدة /آية ١٨ ، وهذا مثال الهمز الذي رُسِم واواً.

(١٣) سورة يوسف / آية ٩٧، وهذا مثال الهمزة الذي رسم ياءً.

(١٤) سبقت ترجمته في الدراسة ٤٨ ـ ٤٩ .

نحو: ﴿سُئِلَتْ﴾[1]، و﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾[2]:

الأول: إبدال المكسورة[3] بعد الضمّة واواً، والمضمومة بعد الكسرة[4] ياءً[5].

الثاني: تسهيل المكسورة بعد الضمّة بين الهمزة والواو، وتسهيل المضمومة بعد الكسرة بين الهمزة والياء[6].

وزيدَ[7] على وجهَيْ الأخفش أوجه[8]:

---

(١) سورة التكوير/آية٨ ، وهذا مثال الهمز المكسور بعد ضَم.

(٢) سورة البقرة/آية١٤ ، وهذا مثال الهمز المضموم بعد كسر. وراجع معاني القرآن للأخفش ١/٤٤ وما بعدها.

(٣) سقط (المكسورة) من د. (٤) في جـ و: (المكسورة).

(٥) أجاز هذا الوجه من علماء القراءات: أبو العز القلانسيّ في الإرشاد(١٨٤) وهو ظاهر كلام الإمام الشاطبيّ في لاميّته (السراج٨٨)، وابن القاصح في السراج(٨٨).

وقد أهمل هذا القول: جمهور علماء القراءات، كمكيّ في التبصرة(٣١٣)، والدانيّ في التيسير(٤٠)، وابن شريح في الكافي(٣٠-٣١)، وغيرهم، ولم يأخذوا فيه بغير التسهيل بين الهمزة وما منه حركتها، وهذا هو الأصل في التسهيل، وهو مذهب سيبويه(الكتاب٣/٥٤٢).

(٦) إنّ هذا القول أيضاً مخالف لمذهب جمهور علماء القراءات، حتى وصفه ابن الجزريّ في النشر(١/٤٨٥) بالإعضال، قال ابن شريح في الكافي(٣١): (والأخفش يجعل المكسورة التي قبلها ضمّة واواً، وجعلها بين الهمزة والواو حسن، وأن تجعل بين الهمزة والياء أحسن، هذا مذهب سيبويه نحو: ﴿سُئِلُوا﴾ في سورة الأحزاب/آية١٤، وكذلك يجعل الأخفش المضمومة التي قبلها كسرة ياءً، وجعلها بين الهمزة والياء حسن أيضاً، وسيبويه يجعلها بين الهمزة والواو، وهو أحسن: نحو ﴿يَسْتَهْزِءُونَ﴾ في سورة الأنعام/ آية ٥).

وينظر كتاب سيبويه ٣/٥٤٢، ومعاني القرآن للأخفش١/٤٤، والتبصرة ٣١٤.

(٧) في جـ: (ويزيد).

(٨) الظاهر من عبارة البقريّ هذه: أنّ الأوجه التي سيذكرها هي شاملة للقسمين، أي: للهمزة المكسورة بعد الضمّة، والمضمومة بعد الكسرة. والصواب: أنها لاتشمل إلا القسم الثاني الذي تكون فيه الهمزة مضمومة ويكون ما قبلها مكسوراً نحو ﴿يَسْتَهْزِءُونَ﴾، وقد انتبه لهذا الأمر الشيخ سلطان الجبوريّ في شرحه: العقود المجوهرة (٥٠ ب)، فأشار إليه.

أحدها: التسهيل بين الهمزة والواو[1].

والثاني: حذف الهمزة وضمّ ما قبلها مناسبة للواو[2].

والثالث: بقاء الكسرة على حالها مع الحذف أيضاً[3].

والرابع: إبدالها واواً[4].

وهذه الأوجه[5]: لم يُقْرَأ على شيخنا منها إلا بثلاثة أوجه:

(١) التسهيل بين الهمزة والواو.

(٢) وإبدالها ياءً.

(٣) وحذفها وضمّ ما قبلها[6].

---

(١) هذا الوجه هو الوجه نفسه الذي ذكره البقريّ في الأقسام التسعة المتقدمة، وهو الصواب عند سائر أهل الأداء في كلّ همزٍ مضموم بعد كسر نحو: ﴿يَسْتَهْزِءُونَ﴾، راجع ص٣١٥ - ٣١٦.

(٢) نصّ على هذا الوجه الدانيّ في جامع البيان - كما ذكر في النشر (٤٣٣/١)-، وأخذ به الشاطبيّ في لاميته (السراج٨٩)، وهو وجه صحيح، فقد روى محمد بن سعيد البزاز عن خلاد عن سليم عن حمزة: أنه كان يقف ﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾ بغير همز، ويضمّ الزاي، وروى بعضهم عن شجاع قال: كان حمزة يقف ﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾ برفع الزاي من غير همز.
ينظر النشر١/٤٤٣.

(٣) ضعّف علماء القراءات هذا الوجه ووصفه الشاطبي(السراج٨٩) بالإخمال، ونصّ على توهينه أيضاً: ابن القاصح في السراج(٨٩)، وابن الجزري في النشر(٤٤٣/١)، والدمياطي في الإتحاف (٢٤٣/١)، وغيرهم.

(٤) ذكر ابن الجزري في النشر (٤٨٥/١): أن هذا الوجه ليس بصحيح.

(٥) في هـ و زيادة: (الستة) وهي من الشرح.

(٦) صحح هذه الأوجه الثلاثة سائر أهل الأداء، كابن الجزري في النشر(٤٨٥/١)، والصفاقسيّ في الغيث(٨٦)، والبالوي في عمدة الخلان(١١٠)، وغيرهم.

والثلاثة الباقية: وجهان ضعَّفهما الشاطبيّ وغيره[1]، والآخَر[2]: لم يعتمده شيخنا[3].

وكلٌّ همز متوسّط[4] بزائد[5]...

---

(١) الوجهان اللذان ضعفهما الشاطبيّ هما:

أولاً: تسهيل الهمزة المضمومة بعد الكسر - نحو: ﴿يَسْتَهْزِءُونَ﴾ في سورة الأنعام/آية٥ - بين الهمزة والياء، وتسهيل الهمزة المكسورة بعد الضم - نحو: ﴿سُئِلَتْ﴾ في سورة التكوير/آية٨ - بين الهمزة والواو، قال الشاطبي(السراج ٨٨):

.... والأخفشُ بعدَ الكسرِ ذا الضمّ أبدلا

بياءٍ وعنه الواو في عكسهِ ومَنْ حَكَى فيهما كاليَا وكالواوِ أعضَلا

ثانياً: النقل مع حذف الهمز، وإبقاء حركة ما قبل الهمز على حالها، وقد ضعّفه الشاطبيّ بقوله(٨٩): .... وكسرٌ قبلُ قيلَ وأُخمِلا

وقد تابع الشاطبيَّ على تضعيف هذين الوجهين: جميع من أخذ بالأوجه الثلاثة المتقدمة.

(٢) أي: إبدال الهمزة واواً في ﴿يَسْتَهْزِءُونَ﴾.

(٣) أي: الشيخ عبدالرحمن اليمني، وقد سبق أن ذكرنا ص ٣٢١ تضعيف ابن الجزريّ لهذا الوجه.

(٤) في ب جـ د هـ: (توسّط).

(٥) شرع البقريّ هنا بذكر أحكام الهمز المتوسّط بزائد، وقد قسّمه على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: أن يكون الهمز متحرّكاً ساكناً ما قبله، وهو حرف مدّ ولين :

وقد مثّل عليه البقريّ: بمثالين: ﴿هَٰٓأَنتُمْ﴾ و﴿يَـٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾.

حكم هذا القسم:

نعلم من كلام البقريّ أعلاه أنّ المسألة خلافية، وإليك تفصيل الخلاف فيها:

ذهب كثير من أهل الأداء إلى الوقف بالتحقيق في هذا القسم، وإجرائه مجرى المبتدأ، وهذا هو مذهب مكيّ بن أبي طالب في التبصرة(٣٤٨)، والكشف(١/٩٥).

وذهب جمهور أهل الأداء الى الوقف بالتسهيل بين بين في هذا القسم، وقد نصّ على هذا القول: العراقيّون قاطبة وأكثر المصريين والمغاربة، وبه قرأ ابن الفحّام على شيخه نصر الفارسي (التجريد١٢أ)، ونصّ عليه ابن الباذش في الإقناع(١/٤٣٢).

ثم ينبغي أن يعلم: أنه يجوز في التسهيل المدّ والقصر، لأنّ حرف المدّ وقع قبل همز مغيَّر بالتسهيل بين بين، وقد تقدّم الكلام على جواز القصر والمدّ إذا غيّر الهمز . =

= وقد أخذ بكلٍّ من هذين الوجهين: الداني في التيسير(٤١)، وابن شريح في الكافي(٣٤-٣٥)، والشاطبيّ في لاميّته(٨٩)، وغيرهم، وتبعهم على الأخذ بهما الإمام البقريّ.

القسم الثاني: أن يكون الهمز متحرّكاً ساكناً ما قبله، وهو حرف صحيح:

وقد مثّل عليه البقريّ بمثال واحد، وهو: ﴿الأَرْض﴾، ومن أمثلته أيضاً: ﴿الأَخِرِ﴾ في سورة البقرة/آية٨.

حكم هذا القسم:

نعلم من كلام البقريّ هنا وكلامه في مطلع مذهب حمزة: أنّه اختلف عنه في هذه المسألة، وإليك تفصيل الخلاف في ذلك:

ذهب كثير من علماء القراءات إلى التحقيق مع السكت في هذا القسم، أخذ بذلك مكيّ في التبصرة(٣٤٦)، وذكر: أن هذا هو مذهب شيخه أبي الطيّب عبد المنعم بن غلبون(الكشف ١/٩٥)، ونصّ عليه الحافظ أبو العلاء العطار أيضاً في غاية الأختصار(١/٢٤٩،٢٦٦).

وذهب الجمهور من علماء القراءات إلى نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلَها، وهذا هو مذهب أبي جعفر بن الباذش في الإقناع(١/٤٢٢)، وأبي الفتح فارس بن أحمد ، وغيره(النشر ١/٤٨٦).

وذهب بعض العلماء إلى التحقيق من غير سكت، وقد أنكر هذا القول: ابن الجزريّ في النشر، وقال(١/٤٨٦): (وقد رأيتُ بعض المتأخرين يأخذ به لخلاد اعتماداً على بعض شروح الشاطبيّة، ولايصحّ ذلك في طريق من طرقها).

والذي يبدو: أنّ مَا اقتصر عليه البقريّ من القولين الأوّلين هو الصواب، إذْ قد أُخذ بهما: الدانيّ في التيسير(٤١)، وابن شريح في الكافي(٣٥)، والشاطبيّ في لاميّته (السراج ٨٩)، وابن الجزري في النشر(١/٤٨٦).

القسم الثالث: أنّ يكون الهمز متحرّكاً متحرّكاً ما قبله:

وهذا القسم على نوعين:

النوع الأول: أن يكون متّصلاً رسماً:

وهو ما اتّصل بحرف من حروف المعاني داخلٍ عليهِ، كحروف العطف، وحروف الجرّ، ولام الأبتداء، وهمزة الإستفهام، وغير ذلك، ولهذا النوع ستّ صور:

الأولى: أن تكون الهمزة مفتوحة بعد كسرٍ، وقد مثّل عليها البقريّ بمثالين: ﴿بِأَبْصَٰرِهِمْ﴾، و﴿بِـَٔايَٰتِنَا﴾.
=

....

الثانية: أن تكون الهمزة مفتوحة بعد فتح، وقد مثّل عليها البقريّ بمثال واحد: ﴿لَأَنتُمْ﴾.
الثالثة: أن تكون الهمزة مكسورة بعد كسر، ومن أمثلتها: ﴿لَبِإِمَامٍ﴾، في سورة الحجر/آية٧٩ .
الرابعة: أن تكون الهمزة مكسورة بعد فتح، ومن أمثلتها: ﴿فَإِنَّهُم﴾، في سورة الصافات/آية٦٦.
الخامسة: أن تكون الهموة مضمومة بعد كسر نحو: ﴿لِأُولَىٰهُم﴾، في سورة الأعراف/آية٣٨ .
السادسة: أن تكون الهمزة مضمومة بعد فتح نحو: ﴿وَأُوحِىَ﴾، في سورة الأنعام/آية١٩ .

حكم هذا النوع:

اختُلف عن حمزة في هذا النوع على النحو الآتي:

ذهب كثير من أهل الأداء إلى تحقيق همز هذا القسم، وهذا مايقتضيه كلام مكيّ في التبصرة (٣٤٦) والكشف (١/٩٥)، وأبي الحسن بن غلبون (النشر ١/٤٣٤).

وذهب جمهور أهل الأداء إلى تسهيل همز هذا القسم ، وطريقة تسهيله: أن يبدَل الهمزُ في الصورة الأولى ياءً، وأن يجعل بين بين في الصور الخمس الباقية، وقد نصّ على هذا القول: ابن الباذش في الإقناع(١/٤٣٢)، والحافظ أبو العلاء في غاية الإختصار(١/٢٤٥)، وغيرهما.

والذي يبدو: أنّ الوجهين صحيحان كما ذكر البقريّ، وهذا ما سار عليه الداني في التيسير(٤١)، وابن شريح في الكافي(٣٤-٣٥)، والشاطبي في لاميتّه (السراج٨٩)، وغيرهم.

النوع الثاني: أن يكون منفصلاً رسماً:

وهذا النوع لم يتعرّض لذكره الإمام البقريّ لأنه لايأخذ فيه بالتحقيق، ومن أمثلته: ﴿مِنْهُ ءَايَٰتٌ﴾ في سورة آل عمران/ آية ٧، و ﴿فِى الْكِتَٰبِ أُوْلَٰٓئِكَ﴾ في سورة البقرة/ آية ١٥٩ .

حكم هذا النوع:

اختلف علماء القراءات في هذا النوع على النحو الآتي:

ذهب جمهور علماء القراءات إلى تحقيق الهمز من هذا النوع، وهذا هو مذهب البقريّ، كما ذكرنا، وهو مذهب ابن الباذش في الإقناع(١/٤٣٥)، وهو الذي رويَ عن حمزة منصوصاً، وبه قرأ ابن سوار على ابن شيطا (النشر ١/٤٣٦).

وذهب بعضهم إلى تسهيل الهمز من هذا النوع، وقد نسَب ذلك مكيّ في التبصرة(٣٤٧) إلى ابن مجاهد، وهذا هو مذهب أبي العلاء العطار في غاية الإختصار(١/٢٥٧).

ومن خلال مطالعة كتب القراءات نعلم: أنّ القول الأول- الذي جزم به البقريّ- هو الشائع المعمول به عند الجمهور، وذلك لأنّ الهمزة المبتدأة لاتخفّف.

..... – وضابطه[1]: هو الذي إذا حُذِفَ ما قبله لم تختلّ الكلمة نحو: ﴿هَٰأَنْتُم﴾[2] و﴿بِأَبْصَٰرِهِم﴾[3]، و﴿لَأَنْتُم﴾[4]، و﴿بِئَايَٰتِنَا﴾[5]، و﴿الأَرْضِ﴾[6]، و﴿يَٰإِبْرَاهِيمُ﴾[7]– له فيه وجهان:

(١) التحقيق[8].

(٢) الإبدال[9]، والتسهيل[10]، والنقل[11].

وكلّ همز[12] متوسّط بنفسه نحو: ﴿مَتَابِ﴾[13]، و﴿سَأَلَ﴾[14]– وضابطه: أن يكون إذا حُذِفَ ما قبلَه[15] اختلّت الكلمة– ففيه: ما تقدّم في الوقف على الهمز المتوسّط[16]، وهو

---

(١) أي: ضابط الهمز المتوّسط بزائد.

(٢) سورة آل عمران/ آية ٦٦، وهذا هو مثال القسم الأول من الأقسام المتقدّمة.

(٣) سورة القلم/ آية ٥١، وهذا مثال النوع الأول من القسم الثالث.

(٤) سورة الحشر/ آية ١٣، وهذا مثال النوع الأول من القسم الثالث أيضاً.

(٥) سورة البقرة/ آية ٣٩، وهذا مثال النوع الأول من القسم الثالث أيضاً.

(٦) سورة البقرة/ آية ١١، وهذا مثال القسم الثاني.

(٧) سورة هود/ آية ٧٦، وهذا مثال القسم الأول.

(٨) أي: تحقيق الهمز، وهذا الوجه جارٍ في الأقسام الثلاثة المتقدّمة الذكر، وقد قدّمنا بيانَ ذلك.

(٩) أي: إبدال الهمز، وهذا الوجه يكون في الصورة الأولى من النوع الأول من القسم الثالث.

(١٠) أي: بينَ بين، ويكون هذا الوجه في القسم الأول، وفي الصور الخمس المتبقية من النوع الأول من القسم الثالث.

(١١) أي: نقل حركة الهمز إلى الساكن قبلَه، ويكون هذا الوجه في القسم الثاني المتقدّم.

(١٢) سقط (همز) من جـ د هـ و. (١٣) سورة الرعد/ آية ٢٩.

(١٤) سورة المعارج/ آية ١، وفي جـ: ﴿سِيلَ﴾ وهو في سورة البقرة/ آية ١٠٨.

(١٥) في ب جـ د: (قبلها).

(١٦) هكذا وردت في جميع النسخ المعتمدة في التحقيق، والذي في نسخ الشرح – ومنها: النسخة المنقولة عن نسخة الجبوري (٥١ أ)–: (المتطرف)، وهو أيضاً صحيح.

التسهيل[1].

وإن كان مضموماً[2]: جاز فيه الإشمام[3] والرّوم[4] مع التسهيل دون الإبدال[5]، فنحو: ﴿يَشَآءُ﴾[6]، و﴿السَّمَآءِ﴾[7] يزادُ فيهما على ما تقدّم[8]: الرّوم[9] مع المدّ والقصر[10]، ولا يأتي الإشمام لأنه مبْدَل.

---

(١) أي: بينَ بين، وراجع ص ٣١٦.
(٢) أي: ومتطرّفاً.
(٣) ذكر الجبوري في العقود الجوهرة (٥١أ): أنّ الإشمام هنا زائد، وهذا هو الصواب عينه، إذ لايجوز هنا الإشمام كما سيذكر البقريّ بعد سطرين، فلعلّه مدرج من قبل النسّاخ، أو أنّ البقريّ ذُهِل فأثبته. وقد سبق تعريف الإشمام ص٢٩٢.
(٤) سبق تعريف الروم ص ٣١٥.
(٥) أي: أنّ الروم هنا يمتنع مع الأبدال .
(٦) سورة البقرة/ آية ٩٠، وهذا مثال الهمز المتطرّف المضموم.
(٧) سورة البقرة/ آية١٩ ، وهذا مثال الهمز المتطرّف المكسور.
(٨) أي: على أوجه الأبدال الثلاثة المتقدمة: المدّ والتوسط والقصر. راجع ما تقدّم ص ٣١٣ .
(٩) حرّفت في د الى: (في الروم).
(١٠) ذهب البقريّ في قوله أعلاه إلى جواز الرّوم مع التسهيل في الهمز المضموم والمكسور، دون المفتوح، وقد اختلف علماء القراءات في هذه المسألة على النحو الآتي:

فذهب كثير من علماء القراءات وبعض النحاة إلى جواز الروم مع التسهيل بالإضافة إلى أوجه الإبدال الثلاثة، نصّ على ذلك الداني في التيسير (٣٨)، وأبو العلاء في غاية الإختصار (٢٤٩/١)، والشاطبيّ في لاميته (السراج ٩١)، وهو الذي ورد منصوصاً عن حمزة (النشر٤٦٤/١).

ثم ينبغي أن يعْلَم: أنّه يجوز حينئذٍ على هذا الوجه: المدّ والقصر، لأنّ حرف المدّ وقع قبل همز مغيّر كما ذكرنا ذلك (ص ٢٦٩)، فيكون حينئذٍ: خمسة أوْجه.

وذهب بعض علماء القراءات إلى الإقتصار على الأوجه الثلاثة التي تكون في إبدال الهمز، وترك الروم مع التسهيل، وهذا هو مذهب أبي العز في الإرشاد(١٨٥)، وابن الباذش في الإقناع(٤٢١/١).

وقد ضعّفَ الشاطبيّ هذا القول وعدّه شاذاً فقال (السراج٩١):

ومَنْ لَمْ يَرُمْ واعتدّ محضاً سُكُونه ... وألحقَ مفتوحاً فقد شَذّ مُوغِلا

والذي يبدو: أن القول الأول هو شامل للقول الثاني مع زيادة، ولذلك فإنّ الراجح هو ما ذهب إليه البقريّ من الأخذ بالقول الأول فحسب .

وكذا: إذا وقع همز بعد[1] متحرّك نحو: ﴿الْمَلَأُ﴾[2]، فذكر بعضهم فيه الرَّوم[3]، وقرأنا به على شيخنا[4]، وهو ظاهر كلام الشاطبيّ[5] -رحمه الله تعالى-.

وما تقدّم في الواو الأصليّة، والياء كذلك[6]، فنُقِل عن بعضهم زيادة على ما تقدّم[7]: الإدْغام مع الإسكان المجرّد، ومعه إشمام ورَوْم[8].

ومن منع الرَّوم[9]، واعتدّ بمحض سكون الهمز، وألحق المكسور والمضموم

---

(١) طمستْ (بعد) بالحبر في ب.

(٢) رسمتْ في ثمانيَة عشرَ موضعاً من كتاب الله تعالى: بالألف هكذا ﴿الملأ﴾، أوّلها: في سورة البقرة/آية٢٤٦، ورسمتْ في أربعة مواضع بالواو هكذا ﴿الملؤا﴾، وهي في سورة المؤمنون/آية٢٤، وفي سورة النمل/آية ٢٩ -٣٢-٣٨. ينظر المعجم المفهرس ٧٦٩ .

ويجوز في الأول: ﴿الملأ﴾ وجهان على التخفيف القياسيّ، وهما:

١- إبدال الهمزة ألفاً.

٢- تسهيل الهمزة مع الرَّوْم، كما ذكر البقريّ أعلاه.

ويجوز في الثاني: ﴿الملؤا﴾ خمسة أوجة: الوجهان المتقدمّان على التخفيف القياسيّ، وثلاثة أوجه على التخفيف الرسميّ، وهي:

١- إبدال الهمزة واواً مع الإسكان.

٢- إبدال الهمزة واواً مع الإشمام.

٣- إبدال الهمزة واواً مع الرّوم. ينظر عمدة الخلان ٩٠، والبدور الزاهرة ٥٢، ٢١٨.

(٣) أي: مع التسهيل كما ذكرنا آنفاً، والذي يقصده البقريّ: أنّ هذا الوجه هو بالإضافة إلى ما ذكره من قبل من إبدال الهمزة ألفاً، فيكون حينئذٍ وجهان.

(٤) أي: الشيخ عبدالرحمن اليمنيّ.

(٥) سراج القارئ ٩٠ .

(٦) أي: في نحو: ﴿سَوْءٍ﴾، و﴿شَيْءٍ﴾ راجع ص ٣١٢ .

(٧) ما تقدّم: هو نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها مع حذفها.

(٨) راجع عمدة الخلان ١٠٧، ١٠٨، والبدور الزاهرة٦٣،١١٥.

(٩) هكذا وردت العبارة في جميع النسخ، وقد ذكر الجبوري في شرحه (٥١ب): أنّ في كلام البقريّ قلاقة وعدم وضوح، ثم قال: (ثم رأيتُ في بعض النسخ الشاميّة التي قرِئَتْ على المؤلّف، =

بالمفتوح: فقد سلك طريقاً متوغّلاً في الشذوذ[1].

والكلام على الهمز في هذا الباب فيه طرق[2] كثيرة، ومذاهب مشتهرة[3]، تطلب في كتب التصريف، فلا نطيل بذكرها[4]، واللهُ الموفق للصواب.

خاتمة:

اتّفق الراويان عن حمزة على ضمّ الهاء من ﴿عَلَيْهُمْ﴾[5]، و﴿إِلَيْهُمْ﴾[6]، و﴿لَدَيْهُمْ﴾[7]، وعلى إشمام[8] الصاد زاياً في ﴿الصِّرَٰطَ﴾ الواقعة في أول سورة[9] الفاتحة[10]، أما الثانية ومثلها[11] جميع ما في القرآن[12]: فأشمّها خلَف، وقرأ خلاّد بالصاد الخالصة كبقيّة القرّاء في جميع ذلك[13]، واللّه أعلم .

= وصححت عنه ما نصّه: (الإدغام مع الإشمام والرَّوْم، ومن منع الرَّوْم...). ولعلّ القلاقة وعدم الوضوح اللذين يقصدهما الجبوريّ في تداخل الأحكام في هذه الفقرة.

(١) استند البقري في حكمه هذا إلى كلام الشاطبيّ المتقدّم. (٢) حرّفت في د إلى (طريقان).

(٣) في ب هـ و: (مشهورة). (٤) في ب هـ و: (ذكرَها).

(٥) سورة الفاتحة/آية٧ . (٦) سورة آل عمران/آية٧٧ .

(٧) سورة آل عمران/آية٤٤. ولم يختلف عن حمزة في ضمّ الهاء من هذه الالفاظ الثلاثة حيثما وقعت. ينظر التبصرة ٢٥١، والكافي١٤،١٥، وغاية الأختصار ٣٧٥/١.

(٨) سبق تعريف الإشمام ص ٢٩٢ . (٩) سقط (سورة) من ب جـ د .

(١٠) في آية ٦ . (١١) سقط (مثلها) من جـ .

(١٢) وذلك: في ثمانية وثلاثين موضعاً، تقدّم ذكر أوّلها، وثانيها: ﴿صِرَٰطَ﴾ في سورة الفاتحة/ آية٧، ينظر المعجم المفهرس ٥٠٠ ـ ٥٠١ .

(١٣) أي: لم يختلف عن خلَف عن حمزة في إشمام الصاد من ﴿الصِرَٰطَ﴾ حيثما وقع في كتاب اللّه تعالى، وقد اختُلف عن خلاّد فيها على النحو الآتي:

فقطع جمهور أهل الأداء بالإشمام عنه في الموضع الأول من الفاتحة فقط، وهو: ﴿اهدِنَا الصِّرَٰطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ في آية ٦، و هذا ما نص عليه البقريّ أعلاه، وهو الذي جزم به الداني في التيسير(١٨) وابن الباذش في الإقناع (٥٩٥/٢)، والشاطبيّ (السراج٣١)، وغيرهم .

وقطع له بالإشمام في الموضعين من سورة الفاتحة فقط: أبو العزّ القلانسيّ في إرشاد المبتدي(١٨٠)، وغيره. =

مذهب الكسائيّ - رحمه الله -[1]

اعلم أنّ الكِسائيّ - رحمه الله تعالى - له راويان أخذا عنه [2] بغير واسطة، وهما: أبوالحارث الّليث، وحَفْص الدوريّ، والّليث مقدّم عليه[3].

وله: مدّ المتّصل والمنفصل بقدر ألفين[4] .

وله: إمالة[5] ذوات الياء إمالة كبرى[6]، وتقدّم تعريفها في الكلام على مذهب أبي عمرو[7]. وإمالته-رحمه الله- في ذوات الياء على الأوزان الخمسة المتقدّمة في مذهب حمزة[8] .

وكلّ ألف متطرّفة قبلَها راء: أمالها إمالة كبرى من غير خلاف[9] .

= وقطع له بالإشمام في المعرّف بـ (أل) خاصة في جميع القرآن: أبو علي البغدادي المالكي في الروضة (٢٩ب)، والحافظ أبو العلاء في غاية الإختصار (٢/٤٠٣) .

وقطع له بعدم الإشمام في جميع المواضع: مكيّ في التبصرة (٢٥١)، و ابن شريح في الكافي(١٤)، وجمهور المغاربة .

وانفرد أبو علي الصوّاف على الوزّان عنه بالإشمام في المعّرف والمنكر، كرواية خلَف عن حمزة في جميع القرآن، كما ذكر ابن الجزري في النشر (١/٢٧٢) .

ومن خلال استعراض الأقوال المتقدمة: نرى أنّ القول الأول الذي اقتصر عليه البقري هو الشائع.

(١) سبقت ترجمة الكسائيّ وترجمة راوييْه في القسم الدراسي ٤٧ - ٤٨، والترجمة (مذهب الكسائي - رحمه الله -) مسطورة في و، وقد أشير إليها بالهامش في بقيّة النسخ.

(٢) سقط (عنه) من ب جـ .

(٣) أي: عند الإمام الشاطبيّ. سراج القارئ١٢ .

(٤) سبق أن ذكرنا أحكام المدود في القسم الدراسيّ ١١٧ وما بعدها.

(٥) في ب: (وأمال)، وقد سقط من جـ د (له) .

(٦) سبق أن تحدثنا عن ذلك في الدراسة ١٤٦.

(٧) راجع ما تقدم ص ٢٦١.

(٨) راجع ما تقدم ص ٣٠٧ .

(٩) أي: أمالها في الأسماء والأفعال معاً، وذلك نحو: ﴿بُشْرَى﴾، و﴿اشْتَرَـٰهُ﴾ في سورة البقرة/ آية ٩٧، ١٠٢ ، وقد سبق بيان ذلك في الدراسة ١٤٩.

وانفرد الّليث بفتح ﴿الكَٰفِرِينَ﴾[1] إذا كان بالياء والنون[2].

وبفتح[3] الألفات التي بعدها راء مكسورة متطرّفة[4] .

وانفرد الدوريّ بإمالة[5]: ﴿أَنْصَارِى﴾[6]، و﴿البَارِئُ﴾[7]، و﴿بَارِئِكُم﴾[8]، و﴿الجَوَارِ﴾[9]، و﴿ءَاذَانِهِم﴾[10]، و﴿طُغْيَٰنِهِم﴾[11]، و﴿يُسَٰرِعُونَ﴾[12]، و﴿سَارِعُوا﴾[13].

واختُلِف عنه في ﴿يُوَٰرِى﴾، و﴿فَأُوَٰرِى﴾ بالعقود[14]، فقرأنا له[15] على شيخنا[16] بالوجهين من طريق الشاطبيّة[17] .

واتّفق الراويان على تحقيق الهمزتين من كلمة و[18] من كلمتين اتّفاقاً واختلافاً في القِسْمين[19] .

---

(١) سورة البقرة/آية١٩ ، وفي هـ و زيادة: (معّرفاً كان أو منكراً).

(٢) سقط (والنون) من ب .

(٣) سقط (بفتح) من ب جـ د هـ .

(٤) أي: نحو: ﴿النَّارِ﴾ و ﴿دِيَٰرِكُمْ﴾ في سورة البقرة/آية٣٩، ٨٤، وفي هـ و: (متطرّفة مكسورة)، وقد سبق الكلام عن ذلك في الدراسة ١٣٤ .

(٥) في و زيادة: (الألف من ﴿أنصاري﴾)، وقد سبق الكلام عن هذه الألفاظ في الدراسة ١٣٤، وما بعدها.

(٦) سورة آل عمران/آية ٥٢ ، وقد حرّفت في جـ إلى (نَصَارَى) .

(٧) سورة الحشر/ آية ٢٤ ، وقد سقط من هـ: (﴿أنصاري﴾ و﴿الباريء﴾) بسبب تمزّق الورقة .

(٨) سورة البقرة/آية ٥٤، وراجع ص ١٣٧.

(٩) سورة الشورى/آية٣٢ .

(١٠) سورة البقرة/آية ١٩ .

(١١) سورة البقرة/آية١٥ .

(١٢) سورة آل عمران/آية ١١٤، وقد سقط من هـ: (﴿طُغْيَٰنِهم﴾ و﴿يُسَٰرِعونَ﴾).

(١٣) سورة آل عمران/آية ١٣٣.

(١٤) أي: في سورة المائدة/ وكلاهما في الآية٣١، وقد سقط من هـ : (و﴿فَأُوَٰرِىَ﴾ بالعقود).

(١٥) في و: (فقرأناه).

(١٦) أي: الشيخ عبد الرحمن اليمنيّ.

(١٧) في ب جـ: (طريقة الشاطبي رحمه الله تعالى) وراجع ما تقدم في الدراسة ١٣٨ .

(١٨) سقط من هـ: (الهمزتين من كلمة، و) بسبب تمزق الورقة .

(١٩) سبق أن تكلمنا عن أحكام الهمزتين في الدراسة ٢٠٣، وما بعدها.

تنبيه[1]:

أمال الكسائيّ:

(١) ﴿التَّوْرَىٰةَ﴾ حيث وقعت[2] إمالة كبرى.

(٢) والراء والهمزة من ﴿رَءَا﴾ حيث جاء[3]، فإذا اجتمع ساكنان[4]: فلا يميل واحدة منهما[5].

(٣) وعنه الإمالة الكبرى في الراء[6] الواقعة في فواتح السور[7].

(٤) وأمال الهاء والياء من أول مريم[8].

(٥) والطاء والهاء من أول ﴿طه﴾[9].

(٦) وكذا الطاء من ﴿طسٓمٓ﴾ الشعراء[10] والقصص[11]، و﴿طسٓ﴾ النّمل[12].

(٧) والياء من أول ﴿يسٓ﴾[13].

(٨) والحاء من أوّل الحواميم السبعة[14].

---

(١) سقط لفظ: (تنبيه) من ب، وقد خصّص البقريّ هذا التنبيه لذكر ألفاظ أمالها الكسائيّ.

(٢) وذلك: في ثمانية عشر موضعاً، أولها: في سورة آل عمران/آية ٣، ينظر المعجم المفهرس: ١٩٤.

(٣) وذلك: في اثنين وعشرين موضعاً، أولها: في سورة الأنعام/آية٧٦، وراجع ما تقدّم في الدراسة ١٥٧، وينظر المعجم المفهرس: ٣٤٤ ـ ٣٤٥.

(٤) وذلك في ستة مواضع، أوّلها: ﴿رَءَا الْقَمَرَ﴾ في سورة الأنعام/آية٧٧.

(٥) راجع ما تقدم في القسم الدراسي ١٦٢.

(٦) في ب: (في الراءات).

(٧) أي: في ﴿الٓر﴾ من السور الخمس: يونس وهود ويوسف وإبراهيم والحجر، و﴿الٓمٓر﴾ في سورة الرعد.

(٨) أي: من ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ في سورة مريم/آية١.

(٩) سورة طه/آية١.

(١٠) سورة الشعراء/آية١.

(١١) سورة القصص/آية١.

(١٢) سورة النمل/آية ١، وفي جـ: (وكذا الطاء من الطواسيم)، وفي د: (وكذا الطاء في ﴿طسٓ﴾ الشعراء والنمل والقصص).

(١٣) سورة يس/آية١.

(١٤) أي: ﴿حمٓ﴾ من السور السبع، وهي: غافر وفصّلت والشورى والزخرف والدخان والجاثية والأحقاف، وقد سبق الكلام على إمالة الأحرف المقطعة في الدراسة ١٧١ وما بعدها.

خاتمة[1]:

أمال الكسائيّ هاء التأنيث وما قبلَها في الوقف إلا في عشرة أحرف وهي: (الخاء والصاد والضاد والطاء والظاء والحاء والعين والغين والقاف والألف)[2] ، /٨أ/ هذا ظاهر كلام الشاطبيّ في أول كلامه[3]، ثم أخذ من كلامه أولاً وآخراً[4]: أنّ الإمالة[5] في هذا الباب على ثلاثة أقسام[6]:

القسم[7] الأول:

الإمالة[8] قولاً واحداً، وذلك مجموعاً[9] في قولك: (فجثتْ زينبُ لذَوْدِ شَمْس)[10].

الثاني:

الإمالة على[11] قوّة، والفتح على ضعف، وذلك: في حروف[12] (أكهر) إذا كان

---

(١) خصّص البقريّ هذه الخاتمة في ذكر أحكام إمالة هاء التأنيث وما قبلها، وقد استوفينا ذلك في الدراسة ١٦٨ وما بعدها، وسنقتصر هنا على ذكر أمثلة فقط ليكون أسهلَ للقاريء .

(٢) لم ترتب هكذا في ب، وقد جمعها الشاطبيّ في جملة: (حقّ ضغاط عص خظ).
سراج القارئ ١١٨.

(٣) سقط من جـ هـ و: (في أول كلامه)، راجع السراج ١١٨ .

(٤) في و زيادة فيها ذكر لبعض أبيات الشاطبية.

(٥) سقط من هـ: (كلامه أولاً وآخراً أنّ الإمالة) .

(٦) في و: (على ثلاثة أقسام في هذا الباب) ، وينظر سراج القارئ ١١٨ .

(٧) سقط (القسم) من جـ .   (٨) سقط (الإمالة) من جـ .

(٩) في ب و : (مجموعٌ) .

(١٠) ومن أمثلة ذلك: ﴿خَلِيفَةً﴾ في سورة البقرة/آية٣٠، و ﴿بَهْجَةٍ﴾ في سورة النّمل/آية٦٠، و﴿ثَلَٰثَةِ﴾ في سورة البقرة/آية ١٩٦. ينظر سراج القارئ ١١٩.

(١١) سقط من هـ:(الثاني: الإمالة على) .

(١٢) سقط (في حروف) من جـ .

قبلَها كسرة[1] أو ياء ساكنة[2] .

الثالـث:

الفتح على قوّة، والإمالة على ضعف، وذلك: في[3] الأحرف العشرة[4]، وفيما انفتح أو انضمّ قبل حروف[5] (أكهر)[6]، وتفتح بعد الألف قولاً واحداً[7] .

واللـه تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب، والحمد لله وحدَه، والصلاة والسلام على مَنْ لا نبيٌّ بعدَه، وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمد

---

(١) يجوز أن تكون الكسرة متصلة نحو: ﴿خَاطِئَةٍ﴾ في سورة العلق/آية١٦،، و﴿الْمَلَـٰٓئِكَةِ﴾ في سورة البقرة/آية٣١، و﴿فَٰكِهَةٌ﴾ في سورة يس/آية ٥٧، و ﴿تَبْصِرَةً﴾ في سورة ق/آية٨.

ويجوز أن تكون الكسرة منفصلة بساكن نحو: ﴿وِجْهَةٌ﴾ في سورة البقرة/آية ١٤٨، و﴿لَعِبْرَةً﴾ في سورة آل عمران/ آية١٣، وليس في القرآن مثال للهمزة والكاف. ينظر الوافي في شرح الشاطبيّة ١٥٩.

(٢) وذلك نحو: ﴿خَطِيٓـَٔةً﴾ في سورة النساء/آية١١٢، و﴿الْأَيْكَةِ﴾ في سورة الحجر/آية ٧٨، و﴿لَكَبِيرَةٌ﴾ في سورة البقرة/آية ٤٥، ولا مثال للهاء في القرآن الكريم.

ينظر الوافي في شرح الشاطبية ١٥٩، وقد سقط من أ جـ (ساكنة) .

(٣) سقط من د: (حروف (أكهر) إذا كان قبلها......).

(٤) أي: التي ذكرها المؤلّف آنفاً أعلاه، ومن أمثلتها: ﴿الصَّآخَّةُ﴾ في سورة عبس/آية٣٣، و﴿خَآصَّةً﴾ في سورة الأنفال/آية ٢٥ ، و﴿بَعُوضَةً﴾ في سورة البقرة/آية٢٦، وينظر الوافي ١٥٨ .

(٥) حرّفت في ب هـ و إلى: (من حروف).

(٦) حرّفت في أ جـ د إلى: (الهواء)، ثم ينبغي أن يعْلَم أن الحركة بالفتح أو الضمّ قبل حروف: (أكهر) قد تكون متصلة وقد تكون منفصلة.

ومن أمثلة المتصلة: ﴿امْرَأَةٌ﴾ في سورة النساء/آية ١٢، و﴿التَّهْلُكَةِ﴾ ، و﴿الشَّجَرَةَ﴾ في سورة البقرة/آية ١٩٥، ٣٥ ، وليس في القرآن مثال للهاء.

ومن أمثلة المنفصلة: ﴿بَرَآءَةٌ﴾ في سورة التوبة /آية ١، و﴿الشَّوْكَةِ﴾ في سورة الأنفال/ آية ٧، و﴿سَفَاهَةٍ﴾ في سورة الأعراف/آية ٦٦، ٦٧، و﴿لِلسَّيَّارَةِ﴾ في سورة المائدة/ آية ٩٦ ، وينظر الوافي ١٥٩ .

(٧) سقط من أ جـ د : (وتفتح بعد الألف قولاً واحداً) .

لله ربّ العالمين م م م [1]/٩أ/.

(١) هذه خاتمة النسختين أجـ . وقد وجد بعدها في جـ: (تمّت تمّت ليلة الأربعاء ١٦ من محرم الحرام سنة(١١٨٥) على يد الفقير إبراهيم بن محمّد بن إبراهيم، غفر الله لهم آمين) .

وخاتمة ب: (وتفتح بعد الألف قولاً واحداً، والله تعالى أعلم، وحسبنا الله ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، تمّت القواعد المقررة والفوائد المحررة، والحمد لله رب العالمين).

وخاتمة د: (وفيما انفتح أو انضمّ قبل حروف الهواء، والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب، والحمد لله رب العالمين، وصلّى الله على سيّدنا محمد وآله وصحبه أجمعين . كملت البقرية بعون رب البرية) .

وقد سقط من هـ: نهاية النسخة بسبب تمزق الورقة . وقد ذكر أنها كتبت سنة(١٢٠٥هـ) .

وخاتمة و: (وتفتَح بعد الألف قولاً واحداً، والله سبحانه تعالى أعلم، وحسبنا الله ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وصلّى الله على سيدنا محمد روح الوجود، ومعدن الكرم والجود، سيدنا محمّد الذي اصطفاه الرؤوف الرحيم الودود، وعلى آله وصحبه وسلم) .

ثم يوجد بعدها فيها: (فائدة: تذييل .....) في بعض أحكام سَكْت حمزة . والأمر واضح في أنّها من إدراج الناسخ، إذ أنها ليست موجودة في بقية النسخ، بل ليست موجودة في جميع نسخ الشرح.

ثم كتب بعد تلك الفائدة: (تمّت النسخة على يد الفقير محمّد رؤوف بن حمدي الموصلي في ٣١/تشرين الأول/١٩٢٨ .

الخاتمة:

خلاصة بأهمِّ ما تحقَّق في هذا الكتاب

بعد هذه الجولة العلميّة الطويلة مع الإمام البقريّ في كتابه: (القواعد المقرّرة والفوائد المحرّرة) خصوصاً، ومع علماء القراءات في كتبهم عموماً: أودّ أن أتحدّث بإيجاز عن أهمّ ما توصلتُ إليه من النتائج:

١- إنّ اسم المؤلّف هو: (محمّد بن قاسم بن إسماعيل) كما ذكر هو في مطلع كتابيه: (القَواعد المقرَّرة) و(غُنْيَة الطالبين). وأنّ إطلاق (محمّد بن عمر) و(محمّد بن إسماعيل) عليه: إطلاق مجانب للصواب.

٢- إنّه ولد سنة (١٠١٨) للهجرة .. وإنّه توفي سنة (١١١١) للهجرة .. في بلده مصر.. بعد أن أكمل ثلاثاً وتسعين سنة .

٣- إنّه تتلمذ على شيوخ عصره البارزين في شتّى العلوم .. وقد وقفتُ على أسماء عشرة من شيوخه .. من أبرزهم: الشيخ عبد الرحمن اليمنيّ .. والشيخ سلطان المزاحيّ.. والشيخ محمّد بن علاءالدين البابليّ .. فترجمتُ لهم بتراجم يسيرة .

٤- إنّ طلبة العلم توجّهوا إليه .. وتشرّفوا بالأخذ منه.. وقد وقفتُ على أسماء اثني عشر تلميذاً منهم.. من أبرزهم: الشيخ أبو المواهب الحنبليّ .. والشيخ أبو حامد البديريّ .

٥- إنّ البقريّ اشتغل بتأليف المؤلّفات النافعة .. وقد ألّف في كثير من العلوم.. ولكنّه شغف بعلمَيْ التجويد والقراءات .. فصرف أكثر اهتمامه إليهما .. فأنتج لنا كتباً عظيمة .. منها: هذا الكتاب الذي نقوم على دراسته وتحقيقه .

٦- إنّ كتاب (القواعد المقرَّرة) ثابت النسبة إلى الإمام البقريّ .. كما نعلم ذلك من مقدّمة الكتاب نفسه .. ومن كلام المؤرّخين.

٧- إن البقريّ كان ملتزماً .. في عرض المادّة العلميّة بما أخذه عن شيخه الشيخ عبدالرحمن

اليمنيّ .. وبما سار عليه أكابر علماء القراءات .. كالدانيّ .. والشاطبيّ.. وابن الجزريّ .

٨- إنّ كتاب (القواعد المقرّرة) كتابٌ حافل بالمعلومات .. وأنّ كلّ عبارة منه كان البقريّ يقصدها .. بل إنّه إذا سكتَ عن الحكم علمنا مذهبه فيه .. إلاّ إذا ذُهِلَ عن ذلك .

٩- إنّ الغرض الأساسيّ في تأليفه لهذا الكتاب هو: أنه وضعه -ككتاب منهجيّ- لطلبة العلم الذين كانوا يتردّدون إليه .. ويأخذون عنه .. وقد ظلّ هذا الكتاب معتمَداً عند الدارسين إلى الوقت الحاضر.

١٠- إنّ البقريّ اهتمّ في كتابه بذكر الأصول .. وأمّا الفرش: فإنّه تطرّق لذكر شيء منه .. ولم يستوعبْه .. وذلك: لأنّ الكتاب لم يؤلّف فيه أصلاً.. ثم إنّ الفرش واسع ويحتاج إلى كتاب ضخم .

١١- تحقيق الكتاب تحقيقاً علميّاً، والقيام على خدمته بتوثيق نصوصه .. وشرح بعض مفرداته.. وبيان بعض الأحكام .

هذه أهمّ النتائج التي يمكن لي أن أسجّلها في هذا المجال .. هذا والله يقول الحقّ وهو يهدي السبيل .. إنّه نعم المولى ونعم النصير .

وصلّى اللّه وسلّم وبارك على نبيّنا محمدٍ وعلى آله وأصحابه أجمعين.. ومَن دعا بدعوته إلى يوم الدين

سبحانك اللهمّ وبحمدك.. أشهدُ أن لا إله إلاّ أنتَ.. أستغفرُك وأتوبُ إليك.

الدكتور محمّد بن إبراهيم بن فاضل المشهدانيّ

الفهارس



١ـ فهرس الآيات القرآنيّة:

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
﴿قُرُوٓءٍ﴾	٢٢٨	البقرة	٣١٤، ٣١٥.
﴿ضِرَاراً﴾	٢٣١	البقرة	٢٨٤.
﴿ظَلَمَ﴾	٢٣١	البقرة	٢٨٢.
﴿النِّكَاحِ حَتَّىٰ﴾	٢٣٥	البقرة	١٩٧.
﴿الْمَلَإِ﴾	٢٤٦	البقرة	٣١١، ٣٢٧.
﴿وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِنَ الْمَالِ﴾	٢٤٧	البقرة	١٩٤، ٢٦٦.
﴿يُؤْتِى﴾	٢٤٧	البقرة	٢٨٥.
﴿طَاقَةَ﴾	٢٤٩	البقرة	١٧٠.
﴿فِئَةٍ﴾	٢٤٩	البقرة	٣١٥.
﴿وَالْكَـٰفِرُونَ﴾	٢٥٤	البقرة	٢٦١.
﴿بِمَا شَآءَ﴾	٢٥٥	البقرة	٣١٣، ٣١٤.
﴿لَا إِكْرَاهَ﴾	٢٥٦	البقرة	٢٦١.
﴿إِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّىَ الَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُ﴾	٢٥٨	البقرة	٣٠٩.
﴿حِمَارِكَ﴾	٢٥٩	البقرة	١٣٠، ١٣٢، ٣٠٠.
﴿وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ﴾	٢٦٧	البقرة	٢٧٥.
﴿بِسِيمَـٰهُمْ﴾	٢٧٣	البقرة	٢٦١.
﴿الرِّبَـوٰا﴾	٢٧٥	البقرة	١٤٣، ٢٨٦.
﴿كَبِيراً﴾	٢٨٢	البقرة	٢٨٢.
﴿الَّذِي اؤْتُمِنَ أَمَـٰنَتَهُ﴾	٢٨٣	البقرة	٢٨٦، ٢٨٩، ٢٩٠.
﴿طَاقَةَ﴾	٢٨٦	البقرة	١٧٠.

٤ـ سورة النسآء:

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
﴿كَفَى﴾	٦	النساء	١٥٣.
﴿ضِعَـٰفاً﴾	٩	النساء	١٤٣، ١٤٥، ٣٠٨.
﴿خَافُوا﴾	٩	النساء	٣٠٨.
﴿امْرَأَةٌ﴾	١٢	النساء	٣٣٣.
﴿الْجَارِ﴾	٣٦	النساء	١٣٠، ١٣٢.
﴿جَآءَ﴾	٤٣	النساء	١١٧، ١٥٤، ١٥٥، ٢٩٩، ٣٠٨.
﴿أَوْ جَآءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ﴾	٤٣	النساء	٢١٩، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٧.
﴿أَنْ تُؤَدُّوا الأَمَـٰنَـٰتِ﴾	٥٨	النساء	٢٩١.
﴿أَنَّا كَتَبْنَا﴾	٦٦	النساء	٢٦٢.
﴿يَرْضَى﴾	١٠٨	النساء	١٥٣.
﴿خَطِيـَٔةً﴾	١١٢	النساء	٣١٥، ٣٣٣.
﴿يُشَاقِقِ﴾	١١٥	النساء	١٩٥.
﴿يُتْلَى﴾	١٢٧	النساء	١٥٣.
﴿يَتَـٰمَى﴾	١٢٧	النساء	٣٠٧.
﴿قَدِيراً﴾	١٣٣	النساء	٢٨٣.
﴿يُرِيدُ ثَوَابَ﴾	١٣٤	النساء	٢٠١.
﴿الْهَوَى﴾	١٣٥	النساء	١٤٦.
﴿يُخَـٰدِعُونَ اللَّهَ﴾	١٤٢	النساء	٨١.
﴿كُسَالَى﴾	١٤٢	النساء	٣٠٧.
﴿شَاكِراً﴾	١٤٧	النساء	٢٨٣.

٨ـ سورة الأنفال:

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
﴿فَقَدْ جَآءَكُمُ الفَتْحُ﴾	١٩	الأنفال	١٢٥.
﴿خَآصَّةً﴾	٢٥	الأنفال	٣٣٣ .

٩ـ سورة التوبة:

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
﴿بَرَآءَةٌ﴾	١	التوبة	٣٣٣ .
﴿أَيِمَّةَ﴾	١٢	التوبة	٢١٥، ٢١٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٨٠، ٢٩٧.
﴿جِبَاهُهُمْ﴾	٣٥	التوبة	١٩٥، ١٩٦.
﴿إِنَّمَا النَسِيَءُ﴾	٣٧	التوبة	٢٩١، ٣١٥ .
﴿إِنَّمَا الصَّدَقَـٰتُ لِلْفُقَرَآءِ والْمَسَـٰكِينِ﴾	٦٠	التوبة	١١٧.
﴿جَنَّـٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا الأَنْهَـٰرُ﴾	١٠٠	التوبة	٢٥.
﴿جُرُفٍ هَارٍ﴾	١٠٩	التوبة	١٣١، ١٣٣، ٢٧٩، ٣٠٠.
﴿اشْتَرَى﴾	١١١	التوبة	١٠٧، ٢٦١.
﴿صَغِيرَةً﴾	١٢١	التوبة	١٦٩ .

١٠ـ سورة يونس:

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
﴿الَـر﴾	١	يونس	١٧٢، ٢٧١، ٢٩٢، ٢٩٩، ٣٠٢، ٣٣١.
﴿يَرْزُقُكُمْ﴾	٣١	يونس	١٩٩ .
﴿أَنَّى تُصْرَفُونَ﴾	٣٢	يونس	٢٦٢.

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
﴿وَهِيَ﴾	١٠٢	هود	٢٧٥.
﴿فُؤَادَكَ﴾	١٢٠	هود	٢٩١.

١٢- سورة يوسف:

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
﴿الٓـر﴾	١	يوسف	١٧٢، ٢٧١، ٢٩٢، ٢٩٩، ٣٠٢، ٣٣١.
﴿يَخْلُ لَكُمْ وَجْهُ أَبِيكُمْ﴾	٩	يوسف	١٩٣.
﴿الذِّئْبُ﴾	١٣	يوسف	١٠٣، ٢٦٦، ٢٨٥، ٢٨٦.
﴿وَهَمَّ بِهَا﴾	٢٤	يوسف	١٩٢.
﴿لِلرُّءْيَا﴾	٤٣	يوسف	٢٨٥.
﴿حَيْثُ يَشَآءُ﴾	٥٦	يوسف	٣١٤.
﴿يَـٰأَسَفَى﴾	٨٤	يوسف	١٤٦، ١٤٧، ٢٦٣.
﴿خَـٰطِئِينَ﴾	٩٧	يوسف	٣١٩.

١٣- سورة الرعد:

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
﴿الٓمٓـر﴾	١	الرعد	١٧٢، ٢٧١، ٢٩٢، ٢٩٩، ٣٠٢، ٣٣١.
﴿أَءِذَا﴾	٥	الرعد	٢٩٦.
﴿أَءِنَّا﴾	٥	الرعد	٢٩٦.
﴿وَسَارِبٌ بِالنَّهَارِ﴾	١٠	الرعد	١٩٢.

١٨ـ سورة الكهف:

١٩ـ سورة مريم:

٢٥ـ سورة الفرقان:

٢٦ـ سورة الشعرآء:

٢٧ـ سورة النّمل:

٤٠ـ سورة غافر:

٤١ـ سورة فصّلتْ:

الآية	رقمها	السورة	الصفحة

الآية	رقمها	السورة	الصفحة

٩٠- سورة البلد:

٩٣- سورة الضُّحَى:

٩٦- سورة العلق:

٩٧- سورة القدر:

١٠٤- سورة الهمزة:

١٠٩- سورة الكافرون:

٢- فهرس الأحاديث والآثار بترتيب الحروف الهجائية [١]:

(١) الأحاديث: جمع حديث، وهو: ما أُضيف الى النبيّ ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة.
والآثار: جمع أثر، وهو: مرادف للحديث على قول، ومغاير له علي قول آخر، ومعناه: ما أضيف إلى الصحابة والتابعين من أقوال أو أفعال. تيسير مصطلح الحديث ١٥ ـ ١٦ .

المتن	الراوي	الصفحة
مصعب بن عمير وابن أمّ مكتوم رضي اللّه عنهما فجعلا يقرِئاننا القرآن).		
(الإدغام: كلام العرب الذي يجري على ألسنتها، ولا يحسنون غيره).	أبو عمرو بن العلاء	١٨٨.
(خيرُكم مَنْ تعلّم القرآنَ وعلّمه).	عثمان بن عفان رضي الله عنه	٥.
(عَلَيْكم بسنّتي وسنّة الخلفاء المهديّين الراشدين، تمسّكوا بها، وعضّوا عليها بالنواجذ).	العرباض بن سارية رضي الله عنه	٣٢.
(قرأ على عبد الله بن مسعود رضي الله عنه رجل: ﴿طه﴾ ولم يكسر - أي: لم يمِل -، فقال عبد الله: ﴿طه﴾ وكسر الطاء والهاء، فقال الرجل: ﴿طه﴾ ولم يكسر، فقال عبد الله: ﴿طه﴾ وكسر ثم قال: والله لهكذا علّمني رسول الله ﷺ).	عبداللّه بن مسعود رضي الله عنه	١٢٧.
(قرأتُ على سبعين من التابعين)	نافع بن أبي نعيم	٣٩.
(كان عبد الله بن مسعود رضي الله عنه يقرِئ رجلا، فقرأ الرجل: ﴿إنّما الصّدَقَتُ لِلْفُقَراءِ والمَسَٰكِينِ﴾ مرسلة، فقال ابن مسعود: ما هكذا أقرأنيها رسول الله ﷺ، فقال الرجل: كيف أقرأها يا أبا عبد الرحمن؟ فقال: أقرأنيها: ﴿إنّمَا الصّدَقَتُ لِلْفُقَرَآءِ والْمَسَٰكِينِ﴾ فمدّوها).	عبداللّه بن مسعود رضي الله عنه	١١٧.
(كانَ يُقَال: لا تَأْخُذُوا القُرْآنَ من مُصْحَفي، ولا العلمَ مِنْ صَحَفِيّ).	سليمان بن موسى	١٢.

المتن	الراوي	الصفحة
(كُنَّا إذا تعلَّمنا من النبيِّ ﷺ عشرَ آياتٍ من القرآن: لم نتعلَّم من العشر التي نزلتْ بعدها حتى نعلمَ ما فيه، قيل لشريك ـ راوي الأثر ـ من العمل؟ قال: نعم).	عبدالله بن مسعود رضي الله عنه	٢٢.
(كانو يرون: أنّ الألف والياء في القراءة سواء).	إبراهيم النخعيّ	١٢٧.
(وأقرأ أبو عبد الرحمن السلميّ في إمرة عثمان رضي الله عنه حتى كان الحجّاج، قال: وذاك الذي أقعدني مقعدي هذا).	سعد بن عبيدة	٥.

٣- فهـــرس الأعـــلام
بترتيب الحروف الهجائيّة[1]:

حرف الألف

---

(١) ذكرتُ - إتماماً للفائدة - ترجمة يسيرة لكلّ علمٍ من الأعلام الواردة في الكتاب، بيّنتُ فيها: اسمه ونسبه، وصفته واختصاصه، وسنة وفاته.

ثم أحلتُ على الصفحة إن كان سبق له ترجمة في هذا الكتاب، وإلا بيّنتُ مصدر الترجمة على هذا النحو:

١- الأعلام: أي: الأعلام لخير الدين الزركليّ.

٢- خلاصة: أي: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر للمحبّيّ.

٣- غاية: أي: غاية النهاية في طبقات القرّاء لابن الجزريّ.

وقد شذّتْ تراجم قليلة عمّا سبق، فذكرتُ فيها اسم المصدر كاملاً، مثل كتاب: مشيخة أبي المواهب، لأبي المواهب الحنبليّ.

ثم ذكرتُ (ص)، وبيّنتُ فيها الصفحات التي ورد فيها ذكر كلّ علَمٍ من الأعلام، واللّه الموفق إلى سواء السبيل.

الأنباري = محمّد بن القاسم بن محمّد، أبو بكر الأنباريّ.

أنس بن مالك بن النضر النّجاريّ الخزرجيّ، خادم رسول الله ﷺ (ت ٩٣هـ)، (الأعلام ٢/ ٢٤).
ص: ٢٣.

الأنصاريّ = إسماعيل بن خلَف بن سعيد، أبو طاهر الأنصاريّ.

الأنصاري= محمّد بن الحسن بن محمّد النقّاش.

الأهوازيّ = الحسن بن عليّ بن إبراهيم، أبو عليّ الأهوازيّ.

أيّوب بن تميم بن سليمان التميميّ الدمشقيّ، مقرئ ضابط (ت ١٩٨هـ)، (غاية ١/ ١٧٢).
ص: ٤١، ٤٢.

حرف الباء

ابن الباذش = أحمد بن عليّ بن أحمد، أبو جعفر بن الباذش الغرناطيّ.

أبو بكر بن أحمد بن مصبح الحمويّ، مقرئ متصدرّ (ت ٧٩٨هـ)، (غاية ١/ ١٧٩).
ص: ٥٢.

أبو بكر الصدّيق = عبد الله بن أبي قحافة عثمان بن عامر التيميّ.

البالويّ = حامد بن عبد الفتّاح الروميّ البالويّ.

البخاريّ = محمّد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاريّ.

بدر الدين قهوجيّ، محقق معاصر.
ص: ٢٩.

البراء بن عازب بن الحارث الخزرجيّ، صحابيّ رضي الله عنه (ت ٧١هـ)، (الأعلام ٢/٤٦).
ص: ٢٢.

بروكلمن = كارل بروكلمن.

البزيّ = أحمد بن محمّد بن عبد الله المكيّ البزيّ.

البشبيشيّ = أحمد بن عبد اللّطيف بن أحمد البشبيشيّ.

بشير جويجاتيّ، محقق معاصر.
ص: ٢٩.

البغداديّ = إسماعيل باشا بن محمّد أمين بن مير سليم البغداديّ.

البقريّ = محمّد بن قاسم بن إسماعيل البقريّ.

بكر بن محمّد، أبو عثمان المازنيّ البصريّ إمام في النحو (ت ٢٤٩هـ)، (الأعلام ١/٦٩).
ص: ٤٩.

البيضاويّ = عبد الله بن عمر بن محمّد الشيرازيّ البيضاويّ.

البيهقيّ = أحمد بن الحسين بن عليّ البيهقيّ النَّيسابوريّ.

حرف التاء

الترمذيّ = محمّد بن عيسى بن سورة الترمذيّ.

حرف الجيم

د. جايد زيدان مخلف، محقق معاصر.
ص: ٥٠.

الجبرتيّ = عبد الرحمن بن حسن الجبرتيّ.

الجرميّ = صالح بن إسحاق، أبو عمر الجرميّ البصريّ.

جرير بن حازم بن زيد الجهضميّ، مقرئ (ت ١٧٠هـ)، (غاية ١/١٩٠).
ص: ٣٦.

حرف الحاء

حميد بن قيس الأعرج المكيّ، مقرئ (ت ١٣٠هـ)، (غاية ١/٢٦٥).
ص: ٢٦.

أبو حنيفة = النّعمان بن ثابت، أبو حنيفة التيميّ الكوفيّ.

حرف الخاء

ابن خاقان = خلَف بن إبراهيم بن محمّد بن خاقان الخاقانيّ.

الخاقانيّ = موسى بن عبيد الله بن يحيى، أبو مزاحم الخاقانيّ البغداديّ.

ابن خالويه = الحسين بن أحمد بن خالويه.

الخراساني = عبد الباقي بن الحسن بن أحمد، أبوالحسن الخراسانيّ.

الخريبيّ = عبد الله بن داود، أبو عبدالرحمن الهمدانيّ الخريبيّ.

الخزاعيّ = محمّد بن جعفر بن عبدالكريم، أبو الفضل الخزاعيّ.

الخطيب = محمّد بن أحمد الشربينيّ الخطيب.

خلاّد بن خالد الشيبانيّ الصيرفيّ، مقرئ (ت ٢٢٠هـ)، (تقدّم ص٤٦).
ص: ٤٥، ٤٦، ٤٧، ١٣٤، ١٤٢، ١٤٥، ١٥٦، ١٦٦، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٨، ٣٢١، ٣٢٣، ٣٢٨.

حرف الدال

أبو داود = سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزديّ السجستانيّ.

داود بن أبي طيبة هارون بن يزيد المصري، مقرئ نحويّ (ت ٢٢٣هـ)، (غاية ١/٢٧٩).
ص: ٤٠.

درباس المكيّ، مولى عبد الله بن عباس رضي الله عنه، تابعيّ مقرئ (ت نحو ١٠٠هـ)، (غاية ١/٢٨٠).
ص: ٣٦.

أبو الدرداء = عويمر بن مالك بن قيس الأنصاريّ الخزرجيّ رضي الله عنه.

الدمياطيّ = أحمد بن محمّد بن أحمد البنّا الدمياطيّ.

الدوريّ = حفص بن عمر بن عبد العزيز الأزديّ الدوريّ.

حرف الذال

ابن ذكوان = عبد الله بن أحمد بن بشير بن ذكوان البهرانيّ.

الذهبيّ = محمّد بن أحمد بن عثمان الذهبيّ.

حرف الراء

الرازيّ = عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن، أبو الفضل الرازيّ.

حرف الزاي

حرف السين

سيف الدين بن عطاء الله الوفائيّ الفضاليّ، مقرئ (ت ١٠٢٠هـ)، (الأعلام ١٤٩/٣).
ص: ٦٥.

السيوطيّ = عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمّد الخضيريّ السيوطيّ.

حرف الشين

الشاطبيّ = القاسم بن فيرّة بن خلَف الرعينيّ الشاطبيّ.

أبو شامة = عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسيّ الدمشقيّ.

الشبراملّسيّ = عليّ بن عليّ أبو الضياء الشبراملّسيّ الشافعيّ.

شبل بن عبّاد المكيّ، مقرئ مكة (ت نحو ١٦٠هـ)، (غاية ٣٢٣/١).
ص: ٣٦، ٣٨.

شجاع بن أبي نصر البلخيّ البغداديّ، ثقة كبير (ت١٩٠هـ)، (غاية ٣٢٤/١).
ص: ٣٣، ١٨٧، ١٩١، ٣٢١.

شحاذة اليمنيّ، مقرئ (ت نحو ١٠٠٠هـ)، (خلاصة ٣٥٨/٢).
ص: ٦٠.

الشذائيّ = أحمد بن نصر بن منصور، أبو بكر الشذائيّ البصريّ.

حرف الصاد

صالح بن إسحاق، ابو عمر الجَرميّ البصريّ، نحويّ (ت ٢٢٥هـ)، (الأعلام ١٨٩/٣).
ص: ٤٩.

صالح بن حسن بن أحمد البهوتيّ الحنبليّ، فقيه (ت ١١٢١هـ)، (الأعلام ١٩٠/٣).
ص: ٧٣.

صالح بن زياد بن عبد الله الرّستبيّ السوسيّ (ت ٢٦١هـ)، (تقدّم ص٣٥).
ص: ٣٤، ٣٥، ٩٧، ١٠٠، ١٠١، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٤٠، ١٥١، ١٥٧، ١٥٨، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٥، ١٦٦، ١٧٧، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٩٠، ١٩١، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢١١، ٢٣٠، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣.

صالح بن محمّد، أبو شعيب القوّاس الكوفيّ، مقرئ (ت نحو ١٨٠هـ)، (غاية ٣٣٤/١).
ص: ٤٤.

الصفاقسيّ = عليّ بن محمّد بن سالم النوريّ الصفاقسيّ.

الصفراويّ = عبد الرحمن بن عبد المجيد بن إسماعيل الصفراوي ثم الإسكندريّ.

الصوّاف = الحسن بن الحسين بن عليّ، أبو عليّ الصوّاف البغداديّ.

الصوريّ = محمّد بن موسى بن عبد الرحمن، أبو العباس الصوريّ الدمشقيّ.

حرف الضاد

الضباع = عليّ بن محمّد بن حسن الضبّاع.

الضرير = سعيد بن عبد الرحيم بن سعيد، أبو عثمان الضرير البغداديّ.

حرف الطاء

طاهر بن عبد المنعم، أبو الحسن بن غلبون الحلبيّ، مقرئ (ت ٣٩٩هـ)، (الأعلام ٢٢٢/٣).
ص: ٥٠، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٦، ١٤٢، ١٤٤، ١٥١، ١٥٥، ١٧٣، ١٨٢، ٢١٠، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢٧٨، ٢٨٨، ٣١٧، ٣٢٤.

أبو طاهر = عبد الواحد بن عمر، أبو طاهر بن أبي هاشم البغداديّ.

الطبرانيّ = سليمان بن أحمد بن أيّوب اللخميّ الطبرانيّ.

الطبريّ = عبد الكريم بن عبد الصمد بن محمّد، أبو معشر الطبريّ.

الطبري = محمّد بن جرير بن يزيد الطبريّ.

الطرسوسيّ = عبد الجبّار بن أحمد بن عمر، أبو القاسم الطرسوسيّ.

حرف العين

د. عزة حسن، محقق معاصر.

ص: ٤٩.

العطّار = محمّد بن الحسن بن مقسم العطّار البغداديّ.

عطية بن قيس، أبو يحيى الكلابيّ، قارئ دمشق بعد ابن عامر (ت ١٢١هـ)، (غاية ١/ ٥١٣).

ص: ٢٧.

عكرمة بن سليمان بن كثير المكيّ، مقرئ (ت نحو ٢٠٠هـ)، (غاية ١/ ٥١٥).

ص: ٣٧.

أبو العلاء العطّار = الحسن بن أحمد بن الحسن الهمذاني العطّار.

علقمة بن قيس بن عبد الله النخعي، فقيه تابعيّ (ت ٦٢ هـ)، (الأعلام ٤/ ٢٤٨)

ص: ٢٤.

عليّ بن إبراهيم بن أحمد الحلبيّ، إمام علامة (ت ١٠٤٤هـ)، (تقدّم ص٦٢).

ص: ٦٢، ٦٣.

عليّ بن أحمد بن عليّ الكزبريّ الدمشقيّ، مقرئ (ت ١١٦٥هـ)، (تقدّم ص٧٤).

ص: ٧٤.

عليّ بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي، حافظ (ت ٨٠٧هـ)، (الأعلام ٤/٢٦٦).

ص: ١١٧.

حرف الغين

د. غانم قدوري الحمد التكريتيّ، محقّق معاصر.

ص: ١٧، ٥٠، ٨٤.

ابن غلبون = طاهر بن عبد المنعم بن عبيد الله، أبو الحسن بن غلبون الحلبيّ.

ابن غلبون = عبد المنعم بن عبيد الله، أبو الطيّب بن غلبون الحلبيّ.

حرف الفاء

د. فائز فارس، محقق معاصر.

ص: ٤٩.

فارس بن أحمد بن موسى، أبو الفتح الحمصيّ، مقرئ (ت ٤٠١هـ)، (غاية ٢/٥).

ص: ٥٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٤، ١٣٦، ١٤٢، ١٤٤، ١٤٩، ١٥١، ١٥٢، ١٥٥، ١٥٨، ١٦٣، ١٦٥، ١٧١، ١٧٣، ١٧٧، ١٨٢، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١٢، ٢١٦، ٢١٨، ٢٢٢، ٢٢٥، ٢٧٨، ٣٢٣.

أبو عليّ الفارسيّ = الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ.

الفارسيّ = عبد العزيز بن جعفر بن محمّد الفارسيّ .

الفارسيّ = نصر بن عبد العزيز بن أحمد الفارسيّ.

أبو الفتح = فارس بن أحمد بن موسى، أبو الفتح الحمصيّ الضرير.

حرف القاف

قاسم محمّد الرجب، كتبيّ، مؤسّس مكتبة المثنّى (ت ١٣٩٤هـ)، (الأعلام ٥/١٨٥).
ص: ٢٤٠.

القاسم بن يزيد بن كليب الوزان الكوفيّ، مقرئ مشهور (ت نحو ٢٥٠هـ)، (غاية ٢/٢٥).
ص: ٣٢٩.

ابن القاصح = عليّ بن عثمان بن القاصح البغداديّ.

قالون = عيسى بن ميناء بن وردان الزرقيّ.

القباقبيّ = محمّد بن خليل بن أبي بكر بن القباقبيّ.

قتيبة بن مهران الأصبهاني، إمام مقرئ (ت نحو ٢٠٠هـ)، (غاية ٢/٢٦).
ص: ٤٧.

القرشيّ = محمّد بن إسماعيل، أبو بكر القرشيّ.

القصبانيّ = أحمد بن إبراهيم بن مروان، أبو العبّاس القصبانيّ.

القلانسيّ = محمّد بن الحسين بن بندار، أبو العزّ القلانسيّ.

قنبل = محمّد بن عبد الرحمن بن محمّد المكيّ المخزوميّ.

القوّاس = أحمد بن محمّد بن علقمة النبّال المكي، المعروف بالقوّاس.

حرف الكاف

حرف اللام

حرف الميم

مالك بن أنس بن مالك الأصبحيّ، أحد الأئمّة الأربعة (ت ١٧٩هـ)، (الأعلام ٥/٢٥٧).
ص: ٣٩.

المالكيّ= الحسن بن محمّد بن إبراهيم، أبو عليّ المالكيّ.

ابن مجاهد = أحمد بن موسى التميميّ، أبو بكر بن مجاهد.

مجاهد بن جبر المكيّ، تابعي مفسّر (ت ١٠٤هـ)، (الأعلام ٥/٢٧٨).
ص: ٣٦.

المحبيّ= محمّد أمين بن فضل الله المحبيّ الدمشقيّ.

المحليّ = محمّد بن أحمد، جلال الدين المحليّ.

د. محمّد بن إبراهيم بن فاضل المشهدانيّ الموصليّ، محقّق الكتاب.
ص: ٣، ١٠، ١٧.

محمّد بن أحمد، أبوبكر الرمليّ الداجوني الكبير، مقرئ (ت ٣٢٤هـ)، (غاية ٢/٧٧).
ص: ١٣٦، ١٤١، ١٤٢، ١٥٤، ١٥٩، ١٩١، ١٩٣، ٢٠٧، ٢١٠، ٢١٣.

محمّد بن أحمد بن جبير، أبو الحسين الكتانيّ، مقرئ (ت ٦١٤هـ)، (غاية ٢/٦٠).
ص: ١٦٣.

محمّد بن أحمد، جلال الدين المحليّ، مفسّر (ت٨٦٤ هـ)، (الأعلام ٥/٣٣٣).
ص: ٦٢.

مسلم بن الحجّاج بن مسلم النيسابوريّ، صاحب الصحيح (ت ٢٦١هـ)، (الأعلام ٧/٢٢١).
ص: ٢٣، ٣٠.

مصعب بن عمير بن هاشم القرشي، صحابي رضي الله عنه (ت ٣هـ)، (الأعلام ٧/٢٤٨).
ص: ٢٢.

المطّوعيّ = الحسن بن سعيد بن جعفر المطّوعيّ العباداني.

معاذ بن جبل بن عمرو الأنصاريّ الخزرجيّ، صحابي رضي الله عنه (ت ١٨هـ)، (الأعلام ٧/٢٥٨).
ص: ٢٣.

معروف بن مشكان المكيّ، مقرئ مكة (ت ١٦٥هـ)، (غاية ٢/٣٠٣).
ص: ٣٦، ٣٨.

أبو المعصوم = محمّد بن صالح بن زياد بن السوسيّ.

المغيرة بن أبي شهاب عبد الله بن عمرو المخزوميّ، مقرئ (ت ٩١هـ)، (غاية ٢/٣٠٥).
ص: ٢٤، ٤١.

المفضل بن محمد بن يعلى الضبيّ، إمام مقرئ (ت ١٦٨هـ)، (الأعلام ٧/٢٨٠).
ص: ٤٣.

ابن مقسم = محمّد بن الحسن بن مقسم العطّار البغداديّ.

حرف النون

نصر بن عبد العزيز الفارسيّ، مقرئ، شيخ ابن الفحام (ت ٤٦١هـ)، (غاية ٢/٣٣٦).
ص: ٢٧٦، ٣٢٢.

نصير بن يوسف الرازي ثم البغداديّ، أستاذ مقرئ (ت نحو ٢٤٠هـ)، (غاية ٢/٣٤٠).
ص: ٤٧.

النّعمان بن ثابت أبو حنيفة التيمي، فقيه مجتهد، (ت ١٥٠هـ)، (الأعلام ٨/٣٦).
ص: ٢٥٨.

ابن نفيس = أحمد بن سعيد، أبو العباس بن نفيس الطرابلسيّ.

النّقاش = محمّد بن الحسن، أبو بكر النقاش.

النّهروانيّ = عبد الملك بن بكران بن عبد الله النهروانيّ القطّان.

حرف الهاء

هارون بن موسى بن شريك الأخفش الدمشقيّ، مقرئ (ت ٢٩٢هـ)، (غاية ٢/٣٤٧).
ص: ٤٢، ١٣٣، ١٣٧، ١٤٤.

الهذليّ = يوسف بن عليّ بن جبارة، الهذليّ.

ابن هذيل = عليّ بن محمّد، أبوالحسن بن هذيل البلنسيّ.

أبو هريرة = عبدالرحمن بن صخر الدوسيّ، صحابيّ رضي الله عنه.

هشام بن عمّار بن نصير السلمي، إمام أهل دمشق (ت ٢٤٥هـ)، (تقدّم ص٤١-٤٢).
ص: ٤١، ٤٢، ١٠٣، ١١٩، ١٢١، ١٢٣، ١٣٦، ١٣٧، ١٤١، ١٥٤، ١٥٩، ٢٠٥، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٢، ٢١٦، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣١٦.

الهيثميّ = عليّ بن أبي بكر بن سليمان الهيثميّ.

حرف الواو

الواقديّ = محمّد بن عمر بن واقد الواقديّ.

ورش = عثمان بن سعيد المصريّ.

الوزّان = القاسم بن يزيد بن كليب الوزّان .

وهب بن واضح أبو الإخريط، مقرئ أهل مكة (ت ١٩٠هـ)، (غاية ٢/٣٦١).
ص: ٣٧، ٣٨.

حرف الياء

يوسف بن عمرو بن يسار المصريّ المعروف بالأزرق، صاحب ورش (ت ٢٤٠هـ)، (تقدّم ص٢٩٢).
ص: ٤٠، ١٣٥، ١٥٠، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ٢٨٥، ٢٩١، ٢٩٢.

أبو يوسف = يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري الكوفيّ.

٤- فهرس الأبيات الشعرية بترتيب الحروف الهجائيّة

البيت	القائل	الصفحة
والمدُّ أولى إنْ تــغــيَّــرَ الســببْ		
وبــقــيَ الأثــرُ أوْ فــاقصِــرْ أحبْ	ابن الجزريّ	٢٦٩.
وسَوْءاتُ قَصرُ الواوِ والهمزَ ثلّثاً		
ووسطْهُمَا فالكلّ أربعةٌ فادرِ	ابن الجزريّ	٢٩١.
يُبْدِلُ ورشٌ بعد ستّ تسبِقُ		
تُبْ فُزْ ودُمْ يأتيكَ نُورُ مشرِقُ	البقريّ	١٠٢، ٢٨٥.
أبو عمرَ الدوري وصَالِحُهم أبو		
شعيبٍ هوَ السوسيُّ عنه تقبلاً	الشاطبيّ	٢٥٩.
....		
والأخفشُ بعدَ الكسرِ ذا الضَمّ أبْدَلاَ	الشاطبيّ	٣٢٢.
وإنْ حَرفُ مدٌّ قبلَ همزٍ مغيَّرٍ		
يجزْ قصرُه والمدُّ مازال أعْدَلا	الشاطبيّ	٢٦٩.
بشرطِ أنْ يكونَ ما أبدلَهُ		
فاءً لفعلٍ رَبُّنا أنْزلَهُ	البقريّ	١٠٢، ٢٨٦.
....		
وخُلْفُهمُ في الناسِ بالجرّ حُصّلا	الشاطبيّ	١٤٠.
وما يجي من جملةِ الإيوا فلا		
يُبْدُ لَه كُنّ عَالماً محصّلا	البقريّ	١٠٢، ٢٨٦.
بياءٍ وعنه الواوُ في عكسه ومَن		
حكى فيهما كالياء وكالواوِ أعضّلا	الشاطبيّ	٣٢٢.

البيت	القائل	الصفحة
ويـا ويـلـتـى أَنَّى ويـا حَـسْـرتـي طـوَّوْا		
وعـن غيرهِـا قسْـهَـاويـا أسـفـن الـعُـلا	الشاطبيّ	١٤٧.
ومَـن لم يـرم واعـتـدَّ محضـاً سُـكـونـه		
وألحقَ مـفـتـوحـاً فـقـد شـذَّ مـوغِـلا	الشاطبي	٣٢٦.
وفي يُـسْـرِهـا الـتـيسيرُ رمتُ اختـصـارَهُ		
فـأجـنـتْ بـعـونِ الـلّـهِ مـنـه مُـؤَمَّـلا	الشاطبيّ	٥١.
....		
... وكسـرٌ قـبـلُ قِـيـلَ وأُخـمِـلاَ	الشاطبيّ	٣٢٢.
عَـشـيَّـة تَـمَـتَّـنـى أَنْ تـكـونَ حـمـامـةً		
بمكـــةَ يـــؤويك الســـتـــارُ المحرّمُ	مجهول القائل	١٨٨.
قـــالَ محمـــدٌ هـــوَ ابـــنُ قـــاسـمِ		
....	البقريّ	٥٦، ٩٠.
وبـعـد هـمـزِ الـوصـلِ كـالـذي ائـتـمِـن		
وبئسَ والذئبِ وبئرٍ يافطنْ	البقريّ	١٠٢، ٢٨٦.

٥ - فهرس المصادر والمراجع :
بترتيب الحروف الهجائية

أ- الكتب المخطوطة :

١- إجَازة في القراءات السَّبْع ، من قبل الشيخ العلاّمة إبراهيم فاضل المشهدانيّ إلى ابنه د. محمّد بن إبراهيم بن فاضل المشهدانيّ في السابع والعشرين من شهر ربيع الأول من سنة (١٤١٠ هـ) / نسخة في مكتبتي الخاصّة .

٢- إقامة البراهين / تأليف الشيخ محمّد بن محمدّ الأفرانيّ (ت ١٠٨١هـ) / نسخة في مكتبة الأوقاف العامّة في الموصل / تحمل رقم: (٢٣ / ٢٠) ضمن مجموع.

٣- تبصرة المبتدي وتذكرة المنتهي (التبصرة الصغرى) / تأليف الشيخ إبراهيم بن مصطفى بن عباس الموصليّ (ت ١١٥٩هـ) / نسخة في مكتبة الأوقاف العامة في الموصل / تحمل رقم (٢٥ / ٢٠) ضمن مجموع .

٤- التجريد لبغية المريد في القراءات السبع / تأليف الإمام عبدالرحمن بن عتيق ابن الفحّام الصقليّ (ت ٥١٦ هـ) / نسخة في دار صدّام للمخطوطات في بغداد/ تحمل رقم (٩٤١٤) .

٥- تحفة الأنام في وقف حمزة وهشام / تأليف الإمام عليّ بن عثمان بن القاصح العذريّ البغداديّ (ت ٨٠١ هـ)/ نسخة في دار صدّام للمخطوطات في بغداد/ تحمل رقم: (١١٦٣٧) .

٦- الجواهر الغوالي في الأسانيد العوالي / تأليف الشيخ أبي حامد محمدّ بن محمدّ البديريّ الدمياطيّ (ت ١١٤٠ هـ) / نسخة في دار الكتب في القاهرة/ تحمل رقم: (٢٣٠٣٨ ب).

٧- رسـالة في التجـويد / تأليف الشيخ ملاّ حسين بن إسكندر الروميّ الحنفيّ (ت نحو ١٠٨٤ هـ) / نسخة في مكتبة الأوقاف العامّة في الموصل / ضمن مجموع يحمل رقم (٢٥ / ٢٠).

٨- الرَّوضة في القراءات الإحدى عشرة / تأليف الإمام أبي عليّ الحسن بن محمدّ المالكيّ البغداديّ (ت ٤٣٨ هـ) / نسخة مصورة على المايكروفيلم عن نسخة تشسر بيتي في دبلن / في المكتبة المركزية لجامعة الموصل / تحمل رقم: (٣٧٩).

٩- العقود الجوهرة واللآلىء المبتكرة شرح القواعد المقرّرة والفوائد المحرّرة / تأليف الشيخ سلطان بن ناصر الجبوريّ الخابوريّ (ت ١١٣٨ هـ) / يوجد منه نسخ كثيرة منها : النسخ السبع التي ذكرتُها في الفصل الثاني / وقد اعتمدتُ على النسخة التي تحمل رقم: (٢٦ / ٢٠ زيواني) في مكتبة الأوقاف العامّة في الموصل .

١٠- غُنْية الطالبين ومُنْية الراغبين / تأليف الشيخ الإمام محمّد بن قاسم البقريّ (ت ١١١١ هـ) / نسخة في دار صدام للمخطوطات / تحمل رقم: (١٢٩٧٥) .

١١- الفوائد في الياءات الزوائد (قصيدة) / تأليف العلامة تقيّ الدين يعقوب بن بدران الدمشقيّ الجرائديّ (ت ٦٨٨ هـ) / نسخة في مكتبة الأوقاف العامّة في الموصل ضمن مجموع يحمل رقم: (١ / ٢٢) .

١٢- قرّة العين في الفتح والإمالة وبين اللفظين / تأليف الإمام عليّ بن عثمان بن القاصح البغداديّ (ت ٨٠١ هـ) / نسخة في مكتبة الأوقاف العامّة في الموصل / تحمل رقم: (٢٦ / ٢٠ زيواني) ، ضمن مجموع .

١٣- كتاب في القراءات / لمؤلّف مجهول / نسخة في مكتبة الأوقاف العامّة في الموصل ضمن مجموع يحمل رقم: (١ / ٢٢) .

١٤- مفتـاح الكـنوز وإيضاح الرموز / تأليف الإمـام محمّد خليـل القباقبيّ (ت ٨٤٩ هـ) / نسخة في مكتبة الأوقاف العامّة في الموصل / ضمن مجموع يحمل رقم (١ / ٢٢) .

١٥- الوجيز في أداء القراءات الثمان / تأليف الإمام أبي عليّ الحسن بن عليّ الأهوازيّ (ت ٤٤٦ هـ) / نسخة مصورة بالمايكروفيلم عن نسخة تشسر بيتي / في المكتبة المركزية لجـامعة الموصـل / تحمل رقـم: (٢٢٩) .

ب- الكتب المطبوعة :

١- القرآن الكريم .

حرف الألف

٢- الإبانة عن معاني القراءات / تأليف الإمام مكـيّ بن أبي طـالب القيسـيّ (ت ٤٣٧ هـ) / تحقيق د. عبد الفتاح شلبي / طبع مكتبة النهضة في مصر سنة ١٣٧٩هـ.

٣- إتحاف البررة بالمتون العشرة / جمع وترتيب وتصحيح الشيخ عليّ محمّد الضبّاع (ت ١٣٧٦ هـ) / طبع مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر / سنة ١٩٣٥ م .

٤- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر / تأليف الشيخ أحمد بن محمّد البنّا (ت ١١١٧ هـ) / تحقيق د. شعبان محمّد إسماعيل / طبع عالم الكتب/ مكتبة الكليات الأزهرية / الطبعة الأولى سنة ١٩٨٧ م .

٥- الإتقان في علوم القرآن/تأليف جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطيّ (ت ٩١١ هـ)/ قدّم له وعلّق عليه: محمّد شريف سكر، وراجعه مصطفى القصاص/طبع دار إحيار العلوم في بيروت/الطبعة الأولى سنة ١٩٨٧ م .

٦-إرشاد المبتدي وتذكرة المنتهي / تأليف أبي العز محمّد بن الحسين الواسطيّ القلانسيّ (ت ٥٢١ هـ) / تحقيق ودراسة: د. عمر حمدان الكبيسيّ / طبع جامعة أمّ القرى - مكة المكرمة سنة ١٩٨٦م.
٧- إرشاد المريد إلى مقصود القصيد (شرح الشاطبيّة) / تأليف الشيخ علي محمّد الضبّاع (ت ١٣٧٦ هـ) / طبع مطبعة محمّد علي صبيح بمصر، (لا. ت).
٨- أسد الغابة في معرفة الصحابة / تأليف الإمام أبي الحسن عليّ بن محمّد بن الأثير الجزريّ (ت ٦٣٠ هـ) / تحقيق محمّد إبراهيم البنا ومحمّد أحمد عاشور ومحمود عبد الوهاب فايد / طبع كتاب الشعب بمصر سنة ١٩٧٠ م .
٩- أعلام الدراسات القرآنية في خمسة عشر قرناً / تأليف مصطفى الصاوي الجوينيّ / نشر منشأة المعارف بالإسكندرية في مصر سنة ١٩٨٢ م .
١٠- الأعلام - قاموس تراجم / تأليف خير الدين بن محمود بن محمّد الزركلي (ت ١٣٩٦ هـ)/ طبع دار العلم للملايين في بيروت/ الطبعة الرابعة سنة ١٩٧٩م.
١١- إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء / تأليف محمّد راغب بن محمود الطباخ الحلبيّ (ت١٣٧٠ هـ)/ طبع المطبعة العلمية في مدينة حلب سنة ١٩٢٤ م .
١٢- الإقناع في القراءات السبع / تأليف أبي جعفر أحمد بن عليّ بن الباذش الأنصاريّ (ت ٥٤٠ هـ) / تحقيق د. عبد المجيد قطامش/ طبع جامعة أمّ القرى في السعودية / الطبعة الأولى سنة ١٤٠٣ هـ .
١٣- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون / تأليف إسماعيل باشا البغداديّ (ت ١٣٣٩) / طبع المكتبة الإسلامية في طهران / الطبعة الثالثة سنة ١٩٦٧ م .

حرف الباء

١٤- البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة / تأليف الشيخ عبد الفتاح بن عبدالغنيّ القاضي (ت ١٤٠٣ هـ) / طبع دار الكتاب العربي في بيروت لبنان / الطبعة الأولى سنة ١٩٨١ م .

حرف التاء

١٥- تاج العروس من جواهر القاموس / تأليف السيّد محمّد مرتضى الحسيني الزبيديّ (ت ١٢٠٥ هـ) / تحقيق عبد الستار أجمد فراج وزملائه / طبع الكويت سنة ١٤٠٨ هـ.

١٦- تاريخ الأدب العربيّ في العراق/ تأليف عباس بن محمّد بن ثامر العزاويّ البغداديّ (ت ١٣٩١ هـ) طبع مطبعة المجمع العلمي العراقيّ ببغداد (لا. ت).

١٧- تاريخ بغداد أو مدينة السلام / تأليف الحافظ أبي بكر أحمد بن عليّ الخطيب البغداديّ (ت ٤٦٣ هـ) / طبع دار الفكر بيروت ، (لا. ت).

١٨- تاريخ التراث العربي / تأليف فؤاد سزكين / نقله إلى العربية د. محمود فهمي حجازي / طبع إدارة الثقافة والنشر في جامعة الإمام محمّد بن سعود في السعودية سنة ١٩٨٣م .

١٩- تاريخ خليفة بن خياط / تأليف خليفة بن خياط الليثيّ العصفريّ (ت٢٤٠هـ) / تحقيق د. أكرم ضياء العمريّ / طبع دار القلم بدمشق ومؤسسة الرسالة ببيروت / الطبعة الثانية سنة ١٣٩٧هـ .

٢٠- تاريخ القرآن/تأليف أبي عبد الله الزنجانيّ /قدم له الاستاذ أحمد/ منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات في بيروت/الطبعة الثامنة سنة ١٩٨٢ م .

٢١- التبصرة في القراءات السبع / تأليف الإمام مكيّ بن أبي طالب القيسيّ (ت ٤٣٧هـ) / تحقيق د. محمّد غوث الندويّ / طبع الدار السلفيّة بالهند / الطبعة الثانية سنة ١٩٨٢ م.

٢٢- التحديد في الإتقان والتجويد/تأليف الإمام أبي عمرو عثمان بن سعيد الدانيّ (ت ٤٤٤ هـ) / دراسة وتحقيق د. غانم قدوري الحمد / طبع دار الأنبار ببغداد/ الطبعة الأولى سنة ١٩٨٨ م .

٢٣- تحفة الأحوذي لشرح جامع الترمذي / تأليف الإمام أبي العلا محمّد بن عبدالرحيم المباركفوريّ (ت ١٣٥٣هـ) / تحقيق عبد الرحمن محمّد عثمان وعبد الوهاب عبد اللطيف / طبع دار الفكر في بيروت، (لا. ت) .

٢٤- تحفة نجباء العصر في أحكام النون الساكنة والتنوين والمدّ والقصر / تأليف الشيخ زكريا بن محمّد الأنصاري (ت ٩٢٦ هـ) / تحقيق الأستاذ د. محيي هلال السرحان / طبع ضمن مجلة كلية الشريعة في مطبعة الإرشاد في بغداد سنة ١٩٨٦م، ثم طبع مفرداً.

٢٥- تراجم أهل القدس في القرن الثاني عشر الهجري / تأليف حسن بن عبد اللطيف الحسينيّ/ تحقيق سلامة صالح النعيمات / نشر بدعم من الجامعة الأردنية سنة ١٩٨٥ م .

٢٦- الترغيب والترهيب / تأليف الإمام الحافظ عبد العظيم بن عبدالقويّ المنذريّ (ت ٦٥٦هـ) / ضبط أحاديثه وعلّق عليه : مصطفى محمّد عمارة / طبع دار الإخاء في بيروت، (لا. ت) .

٢٧- التقويمان الهجريّ والميلاديّ / لفريمان جرنفيل / ترجمة د. حسام الألوسيّ / طبع دار الشؤون الثقافية في مطبعة الجمهورية في بغداد / الطبعة الثانية سنة ١٩٨٦ م.

٢٨- التمهيد في علم التجويد / تأليف الإمام محمّد بن محمّد بن الجزري (ت ٨٣٣ هـ) / تحقيق د. غانم قدوري الحمد / طبع مؤسسة الرسالة / الطبعة الأولى سنة ١٩٨٦ م .

٢٩- تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين عمّا يقع لهم من الخطأ حال تلاوتهم لكتاب الله المبين / تأليف الإمام أبي الحسن عليّ بن محمّد النوريّ الصفاقسيّ (ت ١١١٨هـ) / تقديم وتصحيح محمّد الشاذلي النيفر / نشر وتوزيع مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله / طبع معامل المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية سنة ١٩٧٤ م .

٣٠- تهذيب تاريخ ابن عساكر / تأليف الشيخ عبد القادر بن أحمد المعروف بابن بدران الدمشقي (ت ١٣٤٦هـ) / طبع المكتبة العربية في دمشق / الطبعة الأولى سنة ١٣٢٩ هـ.

٣١- توضيح أصول قواعد الشفع في نشر علم القراءات السبع / تأليف الشيخ عبدالمجيد الخطيب / طبع في مطبعة الأزهر في بغداد سنة ١٩٧٤ م .

٣٢- التوفيقات الإلهاميّة في مقارنة التواريخ الهجرية بالسنين الإفرنكيّة والقبطية / تأليف اللواء محمّد مختار باشا / دراسة وتحقيق وتكملة د. محمّد عمارة / طبع المؤسسة العربية للدراسات والنشر / الطبعة الأولى سنة ١٩٨٠ م .

٣٣- التيسير في القراءات السبع / تأليف الإمام أبي عمرو عثمان بن سعيد الدانيّ (ت ٤٤٤ هـ) / عنى بتصحيحه أوتو برتزل / طبع في مطبعة الدولة في إستانبول سنة ١٩٣٠ م.

٣٤- تيسير مصطلح الحديث / تأليف د. محمود الطحّان / نشر وتوزيع مكتبة دار التراث في الكويت / الطبعة السادسة سنة ١٩٨٤م.

حرف الجيم

٣٥- جامع البيان عن تأويل آي القرآن / تأليف الإمام أبي جعفر محمّد بن جرير الطبريّ (ت ٣١٠ هـ) / طبع دار الفكر في بيروت سنة ١٩٨٨ م .

٣٦- الجامع لأحكام القرآن / تأليف الإمام أبي عبد الله محمّد بن أحمد الأنصاريّ القرطبيّ (ت ٦٧١ هـ) / طبع دار إحياء التراث العربي في بيروت / الطبعة الثانية سنة ١٩٥٢ م .

٣٧- جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع / تأليف السيد أحمد بن إبراهيم مصطفى الهاشميّ (ت ١٣٦٢هـ) / طبع المكتبة التجارية الكبرى بمصر / الطبعة الثانية سنة ١٩٦٠ م .

حرف الحاء

٣٨- حاشية ردّ المحتار عليّ الدرّ المختار شرح تنوير الأبصار / تأليف الشيخ محمّد أمين بن عمر بن عابدين الدمشقيّ (ت ١٢٥٢هـ) / طبع دار إحياء التراث العربيّ في بيروت / الطبعة الثانية سنة ١٤٠٧ هـ.

٣٩- الحجّة في علل القراءات السبع / تأليف الإمام أبي عليّ الحسن بن أحمد الفارسيّ (ت ٣٧٧ هـ) / تحقيق علي النجديّ ، ود. عبد الحليم النجار ، ود.عبد الفتاح شلبي / طبع الهيئة المصرية العامّة للكتاب / الطبعة الثانية سنة ١٩٨٣م.

٤٠- الحجّة في القراءات السبع / تأليف أبي عبدالله الحسين بن أحمد بن خالوية (ت ٣٧٠ هـ) / تحقيق د. عبد العال سالم مكرم / طبع دار الشروق في بيروت - القاهرة / الطبعة الرابعة سنة ١٩٨١ م .

٤١- حجّــة القراءات / تأليف الإمام أبي زرعة عبد الرحمن بن محمّد بن زنجلة

(ت نحو ٤٠٣هـ) / تحقيق سعيد الأفغاني / طبع مؤسسة الرسالة / الطبعة الرابعة سنة ١٩٨٤ م .

٤٢- حرز الأماني ووجه التهاني (القصيدة المعروفة بالشاطبيّة) /تأليف الإمام أبي محمّد القاسم بن فيرّه الشاطبيّ (ت٥٩٠هـ) / طبعت مع شرحها: (سراج القارىء المبتدي) لابن القاصح (ت ٨٠١ هـ) في مطبعة مصطفى البابي الحلبي الطبعة الثالثة سنة ١٩٥٤ م .

حرف الخاء

٤٣- الخطط الجديدة التوفيقيّة / تأليف علي باشا مبارك (ت ١٣١١ هـ) / طبع المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر المحمية / الطبعة الأولى سنة ١٣٠٥ هـ .

٤٤ - خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر / تأليف محمّد أمين بن فضل الله المحبّيّ (ت ١١١١هـ) / طبع مكتبة خياط في بيروت، (لا. ت).

حرف الدال

٤٥- الدرّ النثير والعذب النّمير/ تأليف الشيخ عبد الواحد بن محمّد المالقيّ المالكيّ (ت ٧٠٥هـ)/ تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعليّ محمّد معوّض/ طبع دار الكتب العلميّة في بيروت/ الطبعة الأولى سنة ١٤٢٤ هـ.

٤٦ـ الدرة المضيئة في القراءات الثلاث / تأليف الإمام محمّد بن محمّد بن الجزريّ (ت٨٣٣هـ)/ طبع ضمن: (إتحاف البررة) في مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر سنة ١٩٣٥ م .

حرف الذال

٤٧- ذيل طبقات الحفاظ للذهبيّ / تأليف الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطيّ (ت٩١١هـ)/ طبع القدسي في دمشق، (لا . ت).

حرف الراء

٤٨- الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق ألفاظ التلاوة / تأليف الإمام مكيّ بن أبي طالب القيسيّ (ت٤٣٧) / تحقيق د. أحمد حسن فرحات / طبع دار المعارف للطباعة سنة ١٩٧٣ م .

٤٩- روح المعاني (تفسير الآلوسي) / تأليف شهاب الدين محمود الآلوسيّ (ت١٢٧٠هـ)/ طبع إدارة الطباعة المنيرية / الطبعة الأخيرة، (لا . ت).

حرف السين

٥٠- سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي/ تأليف الإمام عليّ بن عثمان بن القاصح العذريّ البغداديّ (ت٨٠١ هـ)/ مراجعة الشيخ عليّ محمّد الضبّاع(ت ١٣٧٦هـ)/طبع شركة مصطفى البابي الحلبيّ في مصر/ الطبعة الثالثة سنة ١٩٥٤هـ.

٥١- سنن البيهقيّ الكبرى/ تأليف أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقيّ (ت٤٥٨هـ)/ تحقيق د. محمّد عبد القادر عطا/ طبع مكتبة دار الباز بمكة المكرمة سنة ١٩٩٤م.

٥٢- سنن الترمذي ، وهو : (الجامع الصحيح)، تأليف الإمام الحافظ أبي عيسى محمّد بن عيسى الترمذيّ (ت ٢٧٩هـ) / تحقيق وتصحيح عبد الوهاب

عبداللطيف / طبع دار الفكر / الطبعة الأولى سنة ١٩٦٤ م .

٥٣- سنن أبي داود / تأليف الإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستانيّ (ت٢٧٥هـ) / مراجعة وضبط وتعليق الشيخ محمّد محيي الدين عبد الحميد / طبع دار الفكر في بيروت /الطبعة الأولى سنة١٩٦٤م.

٥٤- سنن ابن ماجه / تأليف الحافظ أبي عبد الله محمّد بن يزيد بن ماجه القزوينيّ (ت ٢٧٥هـ) / تحقيق : محمّد فؤاد عبد الباقي / طبع دار الفكر في بيروت، (لا . ت).

٥٥- سنن النّسائي / تأليف الإمام أحمد بن شعيب النسائيّ (ت٣٠٣هـ) /بشرح الحافظ جلال الدين السيوطيّ (ت٩١١هـ) / طبع دار الفكر في بيروت / الطبعة الأولى سنة ١٩٣٠م.

٥٦- سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر / تأليف محمّد خليل المراديّ (ت١٢٠٦هـ) / طبع مكتبة المثنّى في بغداد، (لا . ت).

حرف الشين

٥٧ـ شذرات الذهب في أخبار من ذهب / تأليف عبد الحيّ بن أحمد بن العماد الحنبليّ الدمشقيّ (ت ١٠٨٩هـ) / طبع دار الكتب العلميّة في بيروت، (لا .ت).

٥٨- شرح السمنوديّ على متن الدرّة المتمّمة للقراءات العشر (للإمام ابن الجزريّ (ت٨٣٣)) / تأليف الشيخ محمّد بن حسن السمنوديّ (ت ١١٩٩هـ) / تصحيح الشيخ عليّ محمّد الضبّاع (ت ١٣٧٦هـ) / طبع مطبعة محمّد علي صبيح وأولاده بمصر،(لا . ت) .

٥٩- شرح صحيح مسلم/ تأليف أبي زكريا يحيى بن شرف النوويّ الشافعيّ (ت٦٧٦هـ)/ مراجعة الشيخ خليل الميس/ طبع دار القلم في بيروت/ الطبعة الأولى سنة ١٩٨٧م.

٦٠- شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف /تأليف الحافظ الحسن بن عبد الله العسكريّ (ت٣٨٢هـ) / تحقيق عبد العزيز أحمد / طبع مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر / الطبعة الأولى سنة ١٩٦٣ م .

٦١- شفاء الصدور في ذكر أنواع قواعد شيوخ قراء السبعة البدور /تأليف الشيخ عبد المجيد الخطيب/ الطبعــة الأولى سنة ١٩٧٧ م .

حرف الصاد

٦٢ـ صحيح البخاريّ/ تأليف الإمام أبي عبد الله محمّد بن إسماعيل البخاريّ (ت٢٥٦هـ)/مع شرحه: فتح الباري/ تحقيق الشيخ عبد العزيز بن باز، وترقيم محمّد فؤاد عبد الباقي/ طبع دار الكتب العلميّة في بيروت / الطبعة الأولى سنة ١٩٨٩م.

٦٣ـ صحيح مسلم/ تأليف الإمام مسلم بن الحجّاج القشيريّ النيسابوريّ (ت٢٦١هـ)/ مع شرحه للنوويّ/ مراجعة الشيخ خليل الميس/ طبع دار القلم في بيروت/ الطبعة الأولى سنة ١٩٨٧م.

حرف الضاد

٦٤- الضوء اللاّمع لأهل القرن التاسع / تأليف شمس الدين محمّد بن عبد الرحمن السخاويّ (ت٩٠٢هـ) / طبع دار مكتبة الحياة في بيروت، (لا . ت).

حرف الطاء

٦٥- طيّبة النّشر في القراءات العَشْر / تأليف الإمام محمّد بن محمّد بن الجزريّ (ت٨٣٣هـ) / ضمن كتاب: [إتحاف البررة بالمتون العشرة] للشيخ عليّ محمّد الضبّاع (ت١٣٧٦هـ) / طبع مطبعة مصطفى البابي بمصر سنة ١٩٣٥م .

حرف العين

٦٦- العبر في خبر من غبر / تأليف الحافظ شمس الدين محمّد بن أحمد الذهبيّ (ت٧٤٨هـ) / تحقيق أبي هاجر محمّد سعيد بسيوني زغلول / طبع دار الكتب العلمية في بيروت، (لا . ت) .

٦٧- عجائب الآثار في التراجم والأخبار / تأليف المؤرّخ عبد الرحمن بن حسن الجبرتيّ (ت١٢٣٧هـ) / تحقيق وشرح حسن محمّد جوهر وعبد الفتاح السرنجاوي والسيد إبراهيم سالم / طبع لجنة البيان العربي / الطبعة الأولى سنة ١٩٥٨ م .

٦٨- عمدة الخلاّن في إيضاح زبدة العرفان / تأليف الشيخ محمّد الأمين بن عبدالله القارئ (ت بعد ١٢٨٧هـ) / طبع مطبعة صحاف أسعد بقرة حصاري زادة في تركيا سنة ١٢٨٧ هـ .

حرف الغين

٦٩- غاية الإختصار في القراءات العشرة أئمّة الأمصار / تأليف الحافظ أبي العلاء الحسن بن أحمد الهمدانيّ العطار (ت٥٦٩هـ) / دراسة وتحقيق د. أشرف محمّد فؤاد طلعت / طبع الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم / بإشراف جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلامية / الطبعة الأولى سنة ١٩٩٤م.

٧٠- الغاية في القراءات العشر / تأليف أبي بكر أحمد بن الحسين بن مهران الأصبهانيّ (ت٣٨١هـ) / دراسة وتحقيق محمّد غياث الجنباز / طبع دار الشوّاف للنشر والتوزيع في المملكة العربية السعودية / الطبعة الثانية سنة ١٩٩٠ م .

٧١- غاية النهاية في طبقات القراء / تأليف الإمام شمس الدين محمّد بن محمّد ابن الجزريّ (ت٨٣٣هـ) / عنى بنشره ج . برجستراسر (ت١٣٥٢هـ) / الطبعة الأولى في مطبعة الخانجي بمصر سنة ١٩٣٢ م .

٧٢- غيث النفع في القراءات السبع / تأليف الإمام عليّ النوريّ الصفاقسيّ (ت١١١٨هـ) / طبع بهامش: (سراج القارئ المبتدي) في مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر/الطبعة الثالثة سنة ١٩٥٤ م .

حرف الفاء

٧٣- فتح الباري شرح صحيح البخاري / تأليف الإمام أحمد بن عليّ بن حجر العسقلانيّ (ت ٨٥٢هـ)/ تحقيق : الشيخ عبد العزيز بن باز ، وترقيم : محمّد فؤاد عبد الباقي / طبع دار الكتب العلمية في بيروت / الطبعة الأولى سنة ١٩٨٩ م .

٧٤- فتح الملك المتعال بشرح تحفة الأطفال / تأليف الشيخ محمّد الميهيّ الأحمديّ / تصحيح حسن حسن الحريسي المقرئ الشهير بالأزهري / طبع بمطبعة محمّد علي صبيح بمصر، (لا . ت).

٧٥- الفتح المواهبيّ في ترجمة الإمام الشاطبيّ/ تأليف الإمام شهاب الدين أحمد ابن محمّد القسطلاني (ت٩٢٣هـ)/ تحقيق إبراهيم بن محمّد الجرميّ/ طبع دار الفتح في الأردن/ الطبعة الأولى سنة ٢٠٠٠م.

٧٦ـ الفهرست / تأليف أبي الفرج محمّد بن إسحاق المعروف بـ (ابن النديم)، (ت٣٨٥هـ) / طبع مطبعة الاستقامة بالقاهرة، (لا. ت).

٧٧- فهرست بلدية الإسكندرية / طبع في مصر، (لا. ت) .

٧٨- فهرست تصانيف الإمام أبي عمرو الدانيّ (ت٤٤٤هـ) / لمؤلف مجهول / تحقيق د. غانم قدوري الحمد / طبع مركز المخطوطات والتراث والوثائق في الكويت / الطبعة الأولى سنة ١٩٩٠ م .

٧٩- فهرست الخزانة التيمورية / إعداد أمين مرسي قنديل / طبع مطبعة دار الكتب المصرية سنة ١٩٤٨ م .

٨٠- الفهرس الشامل للتراث العربيّ الإسلاميّ المخطوط / علوم القرآن / مخطوطات التجويد / وضع وطبع مؤسسة آل البيت في الأردن /الطبعة الأولى سنة ١٩٨٦م.

٨١- الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط / علوم القرآن / القراءات / وضع وطبع مؤسسة آل البيت في الأردن / الطبعة الثانية سنة ١٩٩٤م.

٨٢- فهرست الكتب الموجودة بالمكتبة الأزهرية إلى سنة ١٣٦٤ هـ ، ١٩٤٥ م / طبع مطبعة الأزهر سنة ١٩٤٥ م .

٨٣- فهرست مخطوطات دار الكتب / تصنيف فؤاد السيد (ت١٣٨٧هـ) / طبع مطبعة دار الكتب في القاهرة سنة ١٩٦١ م .

٨٤- فهرست مخطوطات دار الكتب الظاهرية / علوم القرآن / وضعه د. عزة حسن / طبع في دمشق سنة ١٩٦٢ م .

٨٥- فهرس المخطوطات العربية في خزانة قاسم محمّد الرجب ببغداد / بقلم كوركيس عواد / طبع مطبعة المجمع العلمي العراقي سنة ١٩٦٥ م .

٨٦- فهرس المخطوطات العربية في مكتبة الأوقاف العامّة في بغداد / إعداد الأستاذ عبد الله الجبوريّ/ طبع في مطبعة الإرشاد في بغداد/ الطبعة الأولى سنة ١٩٧٣م .

٨٧- فهرست المخطوطات العربية المحفوظة في المكتبة المركزية لجامعة البصرة / إعداد عبد الجبّار عبد الرحمن ومجبل لازم / طبع في البصرة سنة ١٩٧٧ م .

٨٨- فهرست المخطوطات العربية المصوّرة الموجودة بمكتبة المخطوطات بجامعة الكويت من ١٩٧٥ - ١٩٨٩م / إعداد أحمد سعيد الخازندار / طبع مطبعة جامعة الكويت سنة ١٩٨٩ م .

٨٩- فهرست مخطوطات مكتبة الأوقاف العامّة في الموصل / إعداد الأستاذ سالم عبد الرزاق أحمد / طبع بمطابع مديرية دار الكتاب للطباعة والنشر - جامعة الموصل سنة ١٩٨٢ م .

٩٠- فهرست المخطوطات والمصوّرات في جامع الإمام محمّد بن سعود الإسلامية/ إعداد قسم المخطوطات في مكتبة الجامعة/ طبع مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود سنة ١٩٨٠م.

٩١- فوات الوفيات والذيل عليها / تأليف محمّد بن شاكر الكتبيّ (ت٧٦٤هـ) / تحقيق د . إحسان عباس / طبع دار الثقافة في بيروت سنة ١٩٧٣ م .

حرف القاف

٩٢- القاموس المحيط / تأليف مجد الدين محمّد بن يعقوب الفيروز ابادي (ت٨١٧هـ)/ طبع دار الجيل في بيروت، (لا . ت).

٩٣- القراءات الشاذّة وتوجيهها من لغة العرب / تأليف الشيخ عبد الفتاح القاضي (ت١٤٠٣هـ)/ طبع دار الكتاب العربي في بيروت / الطبعة الأولى سنة ١٩٨١ م .

٩٤- القراءات القرآنية تاريخ وتعريف / تأليف د. عبد الهادي الفضليّ / طبع دار القلم في بيروت / الطبعة الثانية سنة ١٩٨٥ م .

حرف الكاف

٩٥- الكافي في القراءات السبع / تأليف أبي عبد الله محمّد بن شريح الرعيني (ت ٤٧٦هـ) / طبع مطبعة مصطفى البابي الحلبي في مصر سنة ١٩٣٥ م .

٩٦- كتاب السبعة في القراءات/ تأليف الإمام أحمد بن موسى بن مجاهد البغداديّ (ت ٣٢٤هـ) / تحقيق د. شوقي ضيف / طبع دار المعارف بمصر سنة ١٩٧٢م.

٩٧- كتاب سيبويه/ تأليف أبي بشر عمرو بن عثمان المعروف بسيبويه (ت١٨٠هـ)/ تحقيق وشرح عبد السلام محمّد هارون / طبع عالم الكتب / الطبعة الثالثة سنة ١٩٨٣ م .

٩٨- كتاب كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون / تأليف مصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة وبكاتب جلبي (ت ١٠٦٧هـ) / طبع مكتبة المثنى في بغداد سنة ١٩٤١ م .

٩٩- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها / تأليف الإمام مكيّ بن أبي طالب القيسيّ (ت ٤٣٧هـ) / تحقيق د. محيي الدين رمضان / طبع مؤسسة الرسالة في بيروت / الطبعة الثانية سنة ١٩٨١ م .

١٠٠- كنز المعاني في شرح حرز الأماني / تأليف الإمام محمّد بن أحمد الموصليّ الحنبليّ المعروف بشعلة (ت ٦٥٦ هـ) دراسة وتحقيق د. محمّد إبراهيم فاضل المشهداني / رسالة دكتوراه / قدّمت إلى كليّة العلوم الإسلاميّة بجامعة بغداد سنة ٢٠٠١ هـ، ونال بها المحقق درجة الدكتوراه، مع التوصية بطبع الرسالة.

١٠١- الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة / تأليف الشيخ نجم الدين محمّد بن محمّد الغزيّ الدمشقي (ت ١٠٦١هـ) / تحقيق د. جبرائيل سليمان جبور / طبع دار الآفاق الجديدة في بيروت / الطبعة الأولى سنة ١٩٧٩ م .

حرف اللام

١٠٢- لسان العرب / تأليف أبي الفضل محمّد بن مكرّم بن منظور الإفريقيّ المصري (ت ٧١١هـ) / طبعة مصورة عن طبعة بولاق في الدار المصريّة للتأليف والترجمة ، (لا . ت).

حرف الميم

١٠٣- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد /تأليف الحافظ نور الدين عليّ بن أبي بكر الهيثميّ (ت٨٠٧هـ) / طبع دار الكتاب العربي في بيروت / الطبعة الثالثة سنة ١٩٨٢ .

١٠٤- مجموع فتاويّ شيخ الإسلام أحمد بن تيميّة (ت ٧٢٨هـ) / جمع وترتيب عبدالرحمن بن محمّد بن قاسم العاصميّ النجديّ (ت ١٣٩٢هـ) / طبع بأمر الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود بمكتبة النهضة الحديثة في مكة المكرمة سنة ١٤٠٤ هـ.

١٠٥- مختصر بلوغ الامنية / تأليف الشيخ عليّ محمّد الضبّاع (ت ١٣٧٦هـ) /

طبع مع كتاب: (سراج القارئ) في شركة مصطفى البابيّ الحلبيّ بمصر / الطبعة الثالثة سنة ١٩٥٤ م.

١٠٦- مخطوطـات المكتبة العامـّة المركزية في الموصل / تأليف المؤرخ سعيد الديوه جي / طبع المجمع العلمي العراقي سنة ١٩٦٧ م .

١٠٧- مخطوطات الموصل / تأليف د. داود الجلبي الموصليّ / طبع مطبعة الفرات ببغداد سنة ١٩٢٧ م .

١٠٨- مدارك التنزيل وحقائق التأويل المسمّى بـ (تفسير النّسفيّ) / تأليف الإمام عبد الله بن أحمد النسفيّ (ت ٧١٠هـ) / طبع دار الكتاب العربي في بيروت، (لا . ت).

١٠٩- المستدرك على الصحيحين / تأليف أبي عبدالله محمّد بن عبدالله الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ)/ تحقيق مصطفى عبدالقادر عطا/ طبع دار الكتب العلميّة في بيروت/ الطبعة الأولى سنة ١٤١١هـ .

١١٠- مسند الإمام أحمد بن حنبل/ تأليف الإمام أبي عبدالله أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ) / تحقيق الشيخ أحمد محمّد شاكر / طبع دار الفكر العربي - مصورة عن نسخة المطبعة الميمنية بمصر سنة ١٣١٣ هـ .

١١١- مشيخة أبي المواهب الحنبليّ / تأليف أبي المواهب محمّد بن عبدالباقي الحنبليّ البعليّ الدمشقيّ (ت ١١٢٦هـ)/ تحقيق محمّد مطيع الحافظ/ طبع دار الفكر المعاصر في بيروت ودار الفكر في دمشق/ الطبعة الأولى سنة ١٩٩٠ م.

١١٢- معاني القرآن/ تأليف أبي الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعيّ البلخيّ، المعروف بالأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ) / تحقيق د. فائز فارس / طبع داري البشير والأمل / الطبعة الثالثة سنة ١٩٨١ م .

١١٣- معجم الأدباء / تأليف أبي عبدالله ياقوت بن عبدالله الحمويّ (ت ٦٢٦هـ) / طبع دار الفكر في بيروت / الطبعة الثالثة سنة ١٩٨٠ م .

١١٤- معجم الدراسات القرآنية / تأليف الدكتورة ابتسام مرهون الصفار / طبع بمطابع جامعة الموصل سنة ١٩٨٤ م .

١١٥- معجم القراءات القرآنية / تأليف د. أحمد مختار عمر ، ود. عبد العال سالم مكرم / مطبوعات جامعة الكويت / الطبعة الثانية سنة ١٩٨٨ م .

١١٦- معجم مصنّفات القرآن الكريم / تأليف د. علي شواخ إسحاق / طبع دار الرفاعي في الرياض / الطبعة الأولى سنة ١٩٨٣ م .

١١٧- معجم المصنفين / تأليف محمّد صالح الشاذلي التونكي / طبع مطبعة وزنكغراف طبارة في بيروت - سوريا سنة ١٣٤٤ هـ .

١١٨- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم / وضعه محمّد فؤاد عبدالباقي (ت١٣٨٨هـ) / طبع دار الحديث في القاهرة سنة ٢٠٠١م.

١١٩- معجم المؤلفين / تأليف عمر رضا كحالة / طبع مكتبة المثنى ودار إحياء التراث العربي في بيروت، (لا . ت) .

١٢٠- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار / تأليف الإمام شمس الدين محمّد بن أحمد الذهبيّ (ت ٧٤٨هـ) / تحقيق د. بشار عواد معروف وشعيب الأرناؤوط وصالح مهدي عباس / طبع مؤسسة الرسالة / الطبعة الثانية سنة ١٩٨٨ م .

١٢١- المغازي / تأليف أبي عبدالله محمّد بن عمر الواقديّ (ت ٢٠٧ هـ) / تحقيق مارسدن جولسن / طبع عالم الكتب في بيروت، (لا . ت).

١٢٢- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب / تأليف الإمام جمال الدين عبدالله بن

يوسف بن هشام (ت ٧٦١هـ) /تحقيق د. مازن المبارك ومحمّد علي حميد الله/ مراجعة: سعيد الأفغاني /طبع دار الفكر بدمشق /الطبعة الأولى سنة ١٩٦٤ م.

١٢٣- المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار / تأليف الإمام أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت ٤٤٤هـ) / تحقيق محمّد أحمد دهمان / طبع مطبعة الترقي بدمشق سنة ١٩٤٠م .

١٢٤- المكتفى في الوقف والابتدا / تأليف الإمام أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت ٤٤٤هـ) / دراسة وتحقيق د. جايد زيدان مخلف / طبع مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في العراق سنة ١٩٨٣ م .

١٢٥- المكرّر فيما تواتر من القراءات السبع وتحرّر / تأليف الإمام أبي حفص عمر ابن قاسم الأنصاري المشهور بالنشار (ت ٩٣٨هـ) / طبع مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر سنة ١٩٣٥ م .

١٢٦- الملخص المفيد في علم التجويد / تأليف محمّد أحمد معبد / طبع جمعية عمال المطابع التعاونية في عمّان - الأردن / الطبعة الخامسة سنة ١٩٩٠ م .

١٢٧- مناهل العرفان في علوم القرآن / تأليف الشيخ محمّد عبد العظيم الزرقانيّ (ت ١٣٦٧هـ) / خرّج آياته ووضع حواشيه : أحمد شمس الدين / طبع دار الكتب العلمية في بيروت / الطبعة الأولى سنة ١٩٨٨ م.

١٢٨- موسوعة أطراف الحديث النبويّ الشريف / إعداد محمّد السعيد بسيوني زغلول / طبع عالم التراث في بيروت / الطبعة الأولى سنة ١٩٨٩ م .

١٢٩- ميزان الاعتدال في نقد الرجال / تأليف الإمام شمس الدين محمّد بن أحمد الذهبيّ (ت ٧٤٨هـ) / تحقيق علي محمّد البحاوي / طبع دار المعرفة / الطبعة الأولى سنة ١٩٦٣ م .

حرف النون

١٣٠- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة / تأليف جمال الدين يوسف بن تغري بردي (ت٨٧٤هـ)/ طبع المؤسسة المصرية العامّة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، (لا. ت).

١٣١- نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء / تأليف كمال الدين عبد الرحمن بن محمّد الأنباريّ (ت ٥٧٧هـ) / تحقيق د. إبراهيم السامرائيّ / طبع مكتبة المنار في الأردن - الزرقاء / الطبعة الثالثة ١٩٨٥ م .

١٣٢- النَّشر في القراءات العشر / تأليف الإمام محمّد بن محمّد بن الجــزريّ (ت ٨٣٣هـ) / أشرف على تصحيحه ومراجعته: الشيخ علي محمّد الضّباع (ت ١٣٧٦هـ) / طبع دار الفكر في بيروت، (لا. ت) .

١٣٤- نظم تحرير مســائل الشاطبية / تأليف الشيخ حسن خلف الحسينيّ (ت ١٣٤٢هـ) / طبع مع كتاب: (سراج القارئ) في مطبعة مصطفى البابي الحلبيّ بمصر / الطبعة الثالثة سنة ١٩٥٤م .

١٣٤- نكت الهميان في نكت العميان / تأليف صلاح الدين خليل بن أيبك الصفديّ (ت ٧٦٤هـ) / طبع المطبعة الجمالية بمصر سنة ١٩١١ م .

حرف الهاء

١٣٥- هداية الرحمن لألفاظ القرآن / تنسيق وتدقيق وإخراج : د. محمّد صالح البنداق / طبع دار الآفاق الجديدة في بيروت / الطبعة الأولى سنة ١٩٨١ م .

١٣٦- هداية القارئ الى تجويد كلام البارئ / تأليف عبد الفتاح السيد عجمي المرصفي (ت ١٤٠٩هـ) / قدّم له الشيخ حسنين محمّد مخلوف / طبع على

نفقة الشيخ محمّد بن لادن في المملكة العربيّة السعودية / الطبعة الأولى سنة ١٩٨٢ م .
١٣٧- هدية العارفين أسماء المؤلّفين وآثار المنصفين / تأليف إسماعيل باشا البغداديّ (ت ١٣٣٩هـ) / نشر المكتبة الإسلامية في طهران الطبعة الثالثة سنة ١٩٥١م .

حرف الواو

١٣٨- الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع / تأليف الشيخ عبد الفتاح بن عبدالغني القاضي (ت ١٤٠٣هـ) / طبع مكتبة الدار في المدينة المنورة / الطبعة الثالثة ١٩٨٩ م .
١٣٩- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان / تأليف أبي العباس أحمد بن محمّد بن خلّكان (ت ٦٨١هـ) / تحقيق محمّد محيي الدين عبد الحميد / طبع مطبعة السعادة بجوار محافظة مصر / الطبعة الأولى سنة ١٩٤٨ م .

ج - المجلات :

١- مجلّة أخبار التراث العربي / العدد ٧٤ / نشرة يصدرها معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم) العدد ٧٤ السنة الرابعة / القاهرة / يوم الأحد ١٧/١١/١٣٩٤ هـ الموافق ١/١٢/١٩٧٤م .
٢- مجلّة كلية الشريعة (كلية العلوم الإسلامية حالياً) / تصدرها كلية الشريعة في جامعة بغداد/ العدد ٨ ، ٩ طبع مطبعة الإرشاد في بغداد سنة ١٩٨٦ م .

د- المصادر الأجنبية :

1- VERZEICHNISS DER ARABICHEN HAMDSCHRIFTEN. VON. AHLWARDT, 1899.

2- GESCHICHTE PER ARAVISCHEN. VON. Prof. Dr. C. Brock Elmann. LEIDEN. E.J. BRILL 1937.

3- GESCHICHTE DES ARABISCHEN SCHRIFTTUMS. VON FuAT SEZGIN. LEIDEN. E.J. BRILL 1967.

٦ـ فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

سيصدر قريباً إن شاء الله تعالى

كتاب : (كنـــز المعاني في شرح حرز الأماني)/

تأليف الإمام محمّد بن أحمد بن محمد الموصليّ الحنبليّ المعروف

بــ (شُعْلة) المتوفى سنة (٦٥٦ هــ)/

دراسة وتحقيق

الدكتور محمّد بن إبراهيم بن فاضل المشهدانيّ الموصليّ/

وهو الكتاب الذي نال به المحقق درجة الدكتوراه من

كلية العلوم الإسلامية بجامعة بغداد

سنة (١٤٢٢ هــ - ٢٠٠١ م)

بتقدير امتياز بمرتبة الشرف الأولى مع التوصية بطبع الكتاب.